الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

الكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
القسم العلوم التجارية
مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث

الميدان: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير الشعبة: علوم تجارية

الاختصاص: مالية وتجارة دولية

من إعداد:

مروة مومن

بعنوان

أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية للفترة 2000– 2020–

بتاريخ: 06 ديسمبر2023

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة		
السيد: توفيق بن شيخ	أستاذ تعليم العالي	بجامعة 8 ماي 1945–قالمة	رئيسا
السيد: خـروف منير	أستاذ تعليم العالي	بجامعة 8 ماي 1945–قالمة	مشرفا ومقررا
السيد: وليد حفاف	أستاذ محاضر- أ -	بجامعة 8 ماي 1945–قالمة	مشرفا
السيد: أشرف الصوفي	أستاذ تعليم العالي	بجامعة الحاج لخضر1 باتنة	ممتحنا
السيد: هشام بوريش	أستاذ تعليم العالي	بجامعة باجي مختار عنابة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

سورة النمل: الآية 19

كلمة شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، أشكر الله عز وجل وأحمده على توفيقه وعونه لي لإتمام هذه الدراسة.

أتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى جميع من قدم لي يد المساعدة لإتمام هذا العمل وأخص بالذكر **الأستاذ الدكتور خروف منير** على تفضله بالإشراف على هذا العمل وتقديمه لي نصائح وتوجيهات صائبة وتشجيعه المستمر، وحرصه على اتمام هذا العمل لك مني أستاذي خالص التقدير والامتنان.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى الدكتور **سعيدي زهير** على تقديمه لي يد العون.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة واثراء موضوع هذه الدراسة.

مروة مومن

إهداء

بعد الصلاة على خير الآنام محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، أهدي هذا العمل المتواضع الذي تم بتوفيق من الله عز وجل إلى:

مصدر قوتي ونبع الحنان، بر الأمان ومصدر السكينة وسبب الاستقرار، أمي الغالية.

قدوتي في الحياة ومثال الشجاعة وتحمل الصعاب، وسبب كل نجاح حققته في هذه الحياة، أبي الغالي.

والدي الكريمين أطال الله عمركما وحفظكما وجعلكما في دربي سراجا منيرا.

نفسي، التي حملتها فوق طاقتها وأرهقتها وأجبرتها على القيام بأعمال تفوق قدرة تحملها.

إلى كل إخوتي وأولادهم سندي في الحياة ومبعث ابتسامتي، حفظكم الله ورعاكم.

مروة مومن

الملخص: يعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تسعى أي دولة إلى زيادتها، إلا أن هذا المؤشر يتأثر بعدة متغيرات اقتصادية خاصة، أهمها الصادرات بوصفها محركا له كما أثبتت العديد من الدراسات و الجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تحاول تنمية صادراتها خارج المحروقات تجنبا للأزمات الاقتصادية التي تنجر عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الظاهرتين في الجزائر و قياس أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي باستخدام برمجية Eviews 10 ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة خلال الفترة 2000- 2020.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان أهمها أنه رغم تسجيل الصادرات خارج المحروقات نسبة مساهمة منخفضة في اجمالي الصادرات الجزائرية، إلا أن تنميتها كان له أثر موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغير الصادرات خارج المحروقات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وعليه يمكن أن تساهم تنمية الصادرات خارج المحروقات بدرجة كبيرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي إذا سعت الدولة الجزائرية أكثر إلى اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة نظرا لوجود علاقة طويلة الأجل بينهما وذلك بفعل عوامل أخرى وسيطة.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الصادرات خارج المحروقات، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، الاقتصاد الجزائري، التكامل المشترك، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة.

Abstract :Economic growth is one of the most important indicators that any country seeks to increase. However, this indicator is affected by several special economic variables, the most important of which is exports as its engine, as many studies have proven. Algeria, as a developing country and oil exporter, is trying to develop its exports outside of hydrocarbons in order to avoid the economic crises that result from... Oil price fluctuations in international markets, so this study aims to shed light on the reality of the two phenomena in Algeria and measure the impact of developing exports outside of hydrocarbons on economic growth using the 10 Eviews software and an autoregressive model for slowdown periods distributed over the period 2000-2020.

The study reached a number of results, the most important of which was that although non-hydrocarbon exports recorded a low contribution to total Algerian exports, their development had a positive and significant impact on economic growth during the study period, meaning that there is a cointegration relationship between the non-hydrocarbon exports variable And the per capita GDP as an indicator of economic growth, and therefore the development of exports outside of hydrocarbons can contribute significantly to raising economic growth rates if the Algerian state seeks more to take the necessary corrective measures given the existence of a long-term relationship between them due to other intermediate factors.

Key words: Economic growth, Exports outside hydrocarbons, Per capita gross domestic product, Algerian economy, Cointegration, Autoregressive model for distributed slowdown periods.

فهـــــــرس

المحتـــويـــات

آية قرآنية.	
إهداء.	
كلمة شكر وعرفان.	
ملخص.	
فهرس المحتويات.	XIV-I
فهرس الجداول والأشكال والملاحق.	XIX-XV
المقدمة.	أ-ن
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية والتصدير	37-1
تمهيد.	2
المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية.	17-2
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها.	5-3
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.	6-5
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.	17-6
أولا- النظرية الكلاسيكية.	9-6
1. نظرية التكاليف المطلقة.	7
2. نظرية التكاليف النسبية.	9-8
3. نظرية القيم الدولية.	9
ثانيا- النظرية النيوكلاسيكية.	17-10
1. نظرية التوافر النسبي لعوامل الانتاج.	12-10
ثالثا- الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية.	17-13
1. نظرية تشابه الأذواق.	14-13
2. نظرية الفجوة التكنولوجية.	16-14
3. نظرية دورة حياة المنتج.	17-16
المبحث الثاني: ماهية السياسة التجارية.	27-17
المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها.	19-17
أولا- مفهوم السياسة التجارية.	18-17

ثانيا-أهداف السياسة التجارية.	19-18
1. الأهداف الاستراتيجية.	19
2. الأهداف الاجتماعية.	19
3.الأهداف الاقتصادية.	19
المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية.	22-19
أولا- سياسة حماية التجارة وحججها.	21-20
1. حماية الصناعات الناشئة.	20
2. الحماية بحجة تنويع الانتاج	20
3. الحماية كمصدر للحصول على ايرادات لخزينة الدولة.	20
4. الحماية بغرض تحسين الميزان التجاري.	20
5. الحماية لمحاربة البطالة.	20
6. الحماية لمواجهة خطر الاغراق.	21
7. الحماية لتحقيق الأمن الاقتصادي والدفاع الوطني.	21
ثانيا-سياسة حرية التجارة وحججها.	22-21
1. الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي.	22
2. تشجيع التقدم التكنولوجي والفني.	22
3. الحد من حدوث الاحتكارات.	22
4. الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير.	22
5. الحرية تخفض من أسعار السلع الدولية.	22
المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية.	27-22
أولا- أدوات سياسة حماية التجارة الخارجية.	26-23
1. الأدوات السعرية.	25-23
2. الأدوات الكمية.	25
3. الأدوات التنظيمية.	26-25
ثانيا- أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية.	27-26
1. منطقة التجارة التفضيلية.	26
2. منطقة التجارة الحرة.	26

3. الاتحاد الجمركي.	27
4. السوق المشتركة.	27
5. الوحدة الاقتصادية.	27
6. الاتحاد الاقتصادي التام.	27
المبحث الثالث: أساسيات حول التصدير.	36-27
المطلب الأول: مفهوم التصدير.	32-28
أولا- تعريف التصدير وأهميته.	29-28
ثانيا- متطلبات التصدير.	30-29
1. التمويل.	29
2. التأمين.	29
3. النقل.	29
4. الجباية.	30
5. الجمركة.	30
6. العبور.	30
ثالثا- محددات الصادرات.	32-30
1. المحددات الداخلية.	31-30
2. المحددات الخارجية.	32-31
المطلب الثاني: أنواع التصدير.	33-32
المطلب الثالث: دوافع التصدير ومؤشراته.	36-33
أولا- دوافع التصدير.	33
1. دوافع التصدير على مستوى السياسة العمومية.	33
2. دوافع التصدير على مستوى المؤسسات.	33
ثانيا- مؤشرات التصدير.	36-34
1. مؤشر التركز Conocentration Index.	35
2. مؤشر التنوع Diversification Index.	35
3. مؤشر كفاءة التجارة Trade Performance Index.	36-35
4. مؤشر الميزة النسبية الظاهرة.	36

خلاصة.	37
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.	84-38
تمهيد.	39
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.	49-40
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.	43-40
أولا- تعريف النمو الاقتصادي.	41-40
ثانيا- أهداف دراسة النمو الاقتصادي.	41
ثالثا- تعريف التنمية الاقتصادية.	43-42
رابعا- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.	43
المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي وأنواعه.	46-44
أولا- خصائص النمو الاقتصادي.	45-44
1. المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني.	44
2. المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج.	44
3. المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي.	44
4. المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والايديولوجي.	45
5. الامتداد الاقتصادي الدولي.	45
6. الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي.	45
ثانيا- أنواع النمو الاقتصادي.	46-45
1. النمو التلقائي.	46
2. النمو العابر.	46
3. النمو المخطط.	46
المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي.	49-46
أولا- المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي.	47-46
1. معدلات النمو بالأسعار الجارية.	47
2. معدلات النمو بالأسعار الثابتة.	47
3. معدلات النمو بالأسعار الدولية.	47
ثانيا- المعدلات العينية للنمو الاقتصادي.	47

ثالثا- مقارنة القوة الشرائية.	47
1. طريقة الناتج.	48
2. متوسط الدخل" الدخل الفردي".	48
3. معادلة سنجر للنمو الاقتصادي.	49
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.	68-49
المطلب الأول: التفسير الكلاسيكي للنمو الاقتصادي.	54-50
أولا- نظرية آدم سميث.	51-50
1. النمو السكاني.	50
2. انتاجية العمل "تقسيم العمل".	50
3. تراكم رأسمال.	50
ثانيا- نظرية دافيد ريكاردو.	52-51
1. الرأسماليون.	51
2. العمال.	51
3. الاقطاعيون.	51
ثالثا- نظرية توماس روبرت مالتوس.	53-52
رابعا- نظرية كارل ماركس.	54-53
المطلب الثاني: التفسير الكنزي والنيو كلاسيكي للنمو الاقتصادي.	63-54
أولا- نظرية جوزيف شومبتير.	56-54
ثانيا- النظرية الكينزية.	57-56
ثالثا- نموذج هارود- دومار.	60-57
1. نموذج هارود.	58
2. نموذج دومار.	59
3. الانتقادات الموجهة إلى نموذج هارود- دومار.	60-59
رابعا- نموذج سلو.	61-60
خامسا- نظرية مراحل النمو لروستو.	63-61
1. مرحلة المجتمع التقليدي.	61
2. مرحلة التمهيد للانطلاق.	62

3. مرحلة الانطلاق.	62
4. مرحلة الاندفاع نحو النضوج.	62
5. مرحلة الاستهلاك المرتفع والكبير.	63-62
المطلب الثالث: التفسير الحديث للنمو الاقتصادي.	68-63
أولا- نماذج النمو من الداخل ذات الوفورات الخارجية.	65-63
1. نموذج رومر ورأس المال المادي.	64-63
2. نموذج لوكاس ورأس المال البشري.	65
ثانيا- نماذج النمو من الداخل الخطية.	67-66
1. نموذج AK.	67-66
ثالثا- نماذج النمو من الداخل في ظل المنافسة غير الكاملة "غير التامة".	68-67
1. نموذج بارو.	68-67
المبحث الثالث: محددات النمو الاقتصادي واستراتيجياته.	83-69
المطلب الأول: مصادر النمو الاقتصادي ومحدداته.	78-69
أولا- مصادر النمو الاقتصادي.	71-69
1. الموارد الطبيعية.	69
2. الموارد البشرية.	70
3. تكوين رؤوس الأموال.	70
4. التغير التكنولوجي والابتكارات.	71
ثانيا- محددات النمو الاقتصادي.	78-71
1. الانفاق الحكومي.	72-71
2. الاستهلاك العام.	72
3. الادخار العام.	72
4. البطالة.	73-72
5. التضخم.	73
6. الانفتاح التجاري.	74-73
7. مؤشر التبادل التجاري.	74
8. التعليم.	75

9. الابداع، البحث والتطوير.	75
10. الديمقراطية والحريات.	76-75
11. الاستقرار السياسي.	76
12. الاستثمار الأجنبي المباشر.	76
13. مكانة المؤسسات.	78-77
المطلب الثاني: استراتيجيات النمو الاقتصادي.	80-78
أولا- استراتيجية النمو المتوازن.	79-78
ثانيا- استراتيجية النمو غير المتوازن.	80-79
المطلب الثالث: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي.	83-80
أولا- فوائد النمو الاقتصادي.	81-80
ثانيا- مزايا النمو الاقتصادي.	81
ثالثا- تكاليف النمو الاقتصادي.	82-81
1. التضحية بالاستهلاك.	81
2. التضحية بالراحة الآنية.	81
3. التضحية بالرغبات الآنية.	82
4. الأضرار المرتبطة بالبيئة.	82
رابعا- عوائق النمو الاقتصادي.	83-82
1. عوائق داخلية.	83-82
2. عوائق مرتبطة بالتجارة الدولية.	83
3. عوائق مرتبطة بالمالية الدولية.	83
خلاصة.	84
الفصل الثالث: تنمية الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.	120-85
تمهيد.	86
المبحث الأول: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.	99-87
المطلب الأول: مضاعف الصادرات.	88-87
المطلب الثاني: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي.	99-88
أولا- علاقة الارتباط بين الصادرات بالنمو الاقتصادي.	91-88

1. دراسة R.Emery.	89-88
2. دراسة M.Michaely.	90-89
3. دراسة B.Balassa.	90
4. دراسة W.Tyler.	91-90
5. دراسة D.Chakraborty.	91
6. دراسة R.Kavoussi .	91
7.دراسة S.Dodaro.	91
ثانيا- العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.	93-92
1. دراسة Jung and Marshall.	92
2. دراسة P.Chow.	93-92
3. دراسة Serletis.	93
4. دراسة L.Jim.	93
ثالثا- الصادرات في ظل نماذج النمو الاقتصادي.	99-93
1. النماذج التقليدية للعلاقة الدائرية بين الصادرات والنمو.	95-93
2. نماذج تعكس العلاقة بين الصادرات والنمو متضمنة وضع ميزان المدفوعات.	96-95
3. نماذج أخرى حديثة لدوال الانتاج تعتبر الصادرات أحد المتغيرات المفسرة للنمو بها.	99-97
المطلب الثالث: علاقة الصادرات بالتنمية الاقتصادية.	99
المبحث الثاني: استراتيجيات دعم الصادرات ومبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات.	111-99
المطلب الأول: استراتيجيات دعم الصادرات.	108-100
أولا- استراتجية تصدير مواد أولية.	100
ثانيا- استراتيجية الصناعات المصنعة.	102-101
ثالثا- استراتيجية احلال محل الواردات.	103-102
رابعا- استراتيجية التصنيع من أجل التصدير " التوجه نحو الخارج".	104-103
خامسا- الاستراتيجية المختلطة.	108-104
المطلب الثاني: مشاكل التصدير في الدول النامية.	110-108
أولا- مشاكل تواجه التصدير في جانب الطلب.	109-108
ثانيا- مشاكل تواجه التصدير في جانب العرض.	110-109

1. السياسات والاجراءات الخاصة بالصادرات.	109
2. هيكل الانتاج الصناعي.	109
3. التبعية التكنولوجية.	110
4. أنشطة التسويق الدولي.	110
المطلب الثالث: مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات.	111-110
أولا- النزعة الحمائية.	111-110
ثانيا- معدل التبادل.	111
ثالثا- الدين الخارجي.	111
المبحث الثالث :تجارب دولية في مجال تنمية الصادرات.	119-111
المطلب الأول: التجربة الكورية الجنوبية.	114-111
المطلب الثاني: التجربة الصينية.	116-114
المطلب الثالث: التجربة الماليزية.	119-116
خلاصة.	120
الفصل الرابع: التحليلي القياسي لأثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2020.	206-121
تمهيد.	122
المبحث الأول: دراسة وضعية صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2020.	169-123
المطلب الأول: سياسة التجارة الخارجية في الجزائر.	136-123
أولا- مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 1962-1969.	125-123
1. الرقابة على الصرف.	123
2. التعريفية الجمركية.	124-123
3. نظام الحصص.	124
4. التجمعات المهنية للشراء.	125-124
ثانيا- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970- 1989.	129-125
1. تنظيم الاحتكار.	126-125
2. نظام التراخيص الاجمالية للاستيراد.	128-126

3. تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية.	129-128
ثالثا- مرحلة تحرير التجارة الخارجية.	136-130
1. مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية 1990-1991.	132-130
2. مرحلة اعادة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية 1992- 1993.	133-132
3. مرحلة التحرير الكامل لقطاع التجارة الخارجية منذ عام 1994 إلى اليوم.	136-133
المطلب الثاني: اجراءات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000- 2020.	152-136
أولا- التسهيلات والحوافز الممنوحة لترقية الصادرات.	141-136
1. التسهيلات المالية.	137
2. التسهيلات الجبائية.	139-137
3. التسهيلات الجمركية.	140-139
4. التسهيلات البنكية.	141-140
ثانيا- الإطار المؤسساتي لتنمية الصادرات خارج المحروقات.	143-141
1. اعادة تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية.	141
2. الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية Promox.	141
3. الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة Caci.	141
4. الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات Cagex.	142
5. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية Algex.	142
6. الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير Safex.	142
7. الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين Anexal.	142
8. الصندوق الخاص بترقية الصادرات Fspe.	143-142
9. المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات Cnpe.	143
ثالثا- تخفيض قيمة العملة.	144-143
1. مرونة الصادرات.	144
2. مرونة العرض المحلي لسلع التصدير.	144
3. استقرار الأسعار المحلية.	144
4. عدم قيام دول أخرى بتخفيض قيمة عملتها في نفس الوقت.	144

رابعا- انشاء مناطق حرة.	145
خامسا-برامج تدعيم الصادرات.	147-145
1. برنامج "OPTIMEEXPORT".	146-145
2. برنامج "FACICO".	147-146
3. برنامج دعم القدرات التجارية للدول العربية "ENACT".	147
سادسا- اندماج الاقتصاد الجزائري في النظام الاقتصادي العالمي.	152-147
1. الإتفاق التجاري التفاضلي الجزائري- التونسي.	148
2. اتحاد المغرب العربي.	148
3. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى Afta.	150-149
4. الشراكة الأورو متوسطية.	151-150
5. الاستثمار الأجنبي المباشر.	152-151
المطلب الثالث: واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.	169-152
أولا- تطور الميزان التجاري.	155-152
ثانيا- تطور هيكل الصادرات الجزائرية.	156-155
ثالثا- التركيبة السلعية للصادرات الجزائر خارج المحروقات.	158-156
رابعا- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية.	162-158
خامسا- الصادرات من منظور بعض المؤشرات.	166-162
1. مؤشر القدرة على التصدير.	163
2. مؤشر الانفتاح التجاري.	164
3. معدل التغطية خارج المحروقات.	164
4. مؤشر التركز والتنوع.	166-165
سادسا- مشاكل التصدير خارج المحروقات في الجزائر.	169-166
1. مشاكل على مستوى الجزئي.	166
2. مشاكل مرتبطة بالمحيط الاقتصادي.	167
3. مشاكل مرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي.	169-167
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر وعلاقته بالصادرات خارج المحروقات.	183-169

المطلب الأول: مسار النمو الاقتصادي في الجزائر.	179-169
أولا- الفترة ما بعد الاستقلال 1962- 1989.	170-169
ثانيا- الفترة الانتقالية 1989- 2000.	172-170
ثالثا- مخططات وبرامج دعم النمو الاقتصادي.	179-172
1. برنامج الانعاش الاقتصادي 2001- 2004.	173-172
2. البرنامج التكميلي لدعم النمو2005- 2009.	176-173
3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014.	176-175
4. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 – 2019.	177-176
5. النموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2016- 2030.	178-177
6. تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.	179-178
المطلب الثاني: العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر.	182-179
المطلب الثالث: الدراسات السابقة للعلاقة السببية.	183-182
المبحث الثالث: الإطار النظري والتطبيقي للدراسة القياسية.	205-183
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية.	186-183
أولا- الاقتصاد القياسي.	184-183
ثانيا- السلاسل الزمنية.	186-184
1. التغيرات الموسمية Seasonal variations (St).	185
2. التغيرات الدورية Cycle variations (C_t).	185
3. التغيرات العشوائية Random variations (E_t).	185
المطلب الثاني: الجانب النظري لاختبارات الدراسة.	191-186
أولا- اختبارات الاستقرارية.	187-186
1. اختبار ديكي- فولر البسيط.	186
2. اختبار ديكي- فولر المطور ADF.	187-186
3. اختبار فيليب بيرون The Philips – Peron.	187
4. اختبار KPSS.	187
ثانيا- اختبار التكامل المشترك.	188-187
ثالثا- اختبار غرانجر للسببية Granger Causality Test.	189-188

رابعا- متجه الانحدار الذاتي Vector auto regressive (VAR).	190-189
خامسا- نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL.	191-190
المطلب الثالث: الاختبارات والنتائج.	205-191
أولا- الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.	194-192
ثانيا- اختبار جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل الزمنية Unit Root Test.	196-195
ثالثا- تحديد درجة الابطاء المثلى للنموذج.	196
رابعا- اختبار السببية لـ Granger.	197-196
خامسا – اختبار التكامل المشترك.	198-197
سادسا- تقدير العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.	203-199
1. في المدى القصير.	202-201
2. في المدى الطويل.	203-202
سابعا- تقييم النموذج قياسيا.	205-203
خلاصة.	206
الخاتمة.	215-207
قائمة المراجع.	240-216
قائمة الملاحق.	288-241

قائمـــــــة الجـــداول والأشكـــال والمـــلاحق

1. قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	يوضح حجم رأس المال والعمالة اللازمة لإنتاج صادرات وبدائل ورادات في الو م أ	12
(02-01)	يوضح مؤشرات التصدير وخصائصها	35-34
(01-02)	يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	43
(01-03)	يوضح المنافع المترتبة عن الصادرات	89
(01-04)	يوضح تطور الميزان التجاري والتركيبة السلعية للصادرات والواردات خلال الفترة 1963- 1969	125
(02-04)	يوضح تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال مرحلة التوجه التدريجي للاحتكار 1970– 1978	127
(03-04)	يوضح تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال مرحلة التوجه التدريجي للاحتكار 1979 – 1989	129
(04-04)	يوضح تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال مرحلة تحرير التجارة الخارجية 1990– 1999	135
(05-04)	يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	151
(06-04)	يوضح بعض مؤشرات التصدير خلال الفترة 2000 – 2020	163-162
(07-04)	يوضح مؤشر التركز والتنوع السلعي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020	165
(08-04)	يوضح توزيع المخصصات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي2001- 2004	173-172
(09-04)	يوضح مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009	174
(10-04)	يوضح مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 - 2019	177-176
(11-04)	يوضح الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	192

(12-04)	يوضح مصفوفة الارتباط الذاتي	194
(13-04)	يوضح نتائج اختباري استقرارية السلاسل الزمنية	195
(14-04)	يوضح نتائج اختيار فترات الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة	196
(15-04)	يوضح اختيار سببية لـ Granger	197-196
(16-04)	يوضح نتائج اختبار منهج الحدود لـ Bounds	198
(17-04)	يوضح نتائج اختبار العلاقة بين الصادرات خارج قطاع المحروقات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	200-199
(18-04)	يوضح تقدير العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين الصادرات خارج قطاع المحروقات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	201-200
(19-04)	يوضح نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين بواقي النموذج	203
(20-04)	يوضح نتائج اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي	204

2. قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	تمثيل بياني للفجوة التكنولوجية	15
(01-02)	يوضح أفكار آدم سميث في النمو الاقتصادي	51
(02-02)	يوضح نموذج AK	67
(03-02)	يوضح حلقة الفقر	82
(01 -04)	يوضح تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2000 – 2020	153
(02 -04)	يوضح تطور معدل التغطية خلال الفترة 2000 – 2020	155
(03 -04)	يوضح تطور اجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2020	155
(04 -04)	يوضح تطور الصادرات الجزائرية الموجهة للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000 – 2020	158
(05 -04)	يوضح تطور الصادرات الجزائرية الموجهة إلى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة 2000 - 2020	159

(04- 06)	يوضح تطور الصادرات الجزائرية الموجهة إلى أمريكا اللاتينية وآسيا خلال الفترة 2000 – 2020	160
(04- 07)	يوضح تطور الصادرات الجزائرية الموجهة إلى دول المغرب العربي خلال الفترة 2000 – 2020	161
(04- 08)	يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1962- 1999	171
(04- 09)	يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020	178
(04- 10)	يوضح نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2020	180
(04- 11)	يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج	204
(04- 12)	يوضح المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM واختبار المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares	205

3. قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	يوضح ايجابيات وسلبيات استراتيجية احلال محل الواردات	243-242
2	يوضح مزايا وسلبيات استراتيجية التصنيع من أجل التصدير	244-243
3	يوضح مكاسب تطبيق استراتيجية تنمية الصادرات	245-244
4	يوضح تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000 – 2020	246-245
5	يوضح تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2020	246
6	يوضح التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2000 – 2020	248-247
7	يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2020	249-248
8	يوضح أهم زبائن الجزائر في عامي 2019 و2020	250-249

9	يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1962-1999	250
10	يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020	251
11	يوضح معدل نمو أهم القطاعات ونسبة مساهمتها في PIB خلال الفترة 2000- 2020	252-251
12	يوضح التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	253
13	يوضح نتائج اختبار الاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لديكي فولر	267-254
14	يوضح نتائج اختبار الاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لفيلبس بيرون	283-268
15	يوضح نتائج معايير اختيار فترات الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة	284-283
16	يوضح نتائج اختيار سببية لـ Granger	285-284
17	يوضح نتائج اختبار منهج الحدود لـ Bounds	286-285
18	يوضح نتائج اختبار العلاقة بين الصادرات خارج قطاع المحروقات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	287-286
19	يوضح نتائج تقدير العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين الصادرات خارج قطاع المحروقات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	288-287

المـــقدمـــــة

كان النمو الاقتصادي ولايزال من أهم الأهداف التي تسعى الدول بإختلاف خصائصها وايديلوجياتها وثقافاتها إلى تحقيقه، حيث لا يمكن تصور عملية التنمية الاقتصادية بدون تحقيق معدلات نمو عالية ومستمرة ، وذلك من خلال توظيف كل الامكانيات والموارد المتوفرة في سبيل تطوير قطاعات الاقتصاد الوطني التي تشترك في دفع عجلته كل حسب أهميته مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني الاجمالي ومن ورائه الدخل الفردي، وهذا ما يفسر الاهتمام المتزايد للمفكرين الاقتصاديين بموضوع النمو الاقتصادي بإختلاف توجهاتهم الفكرية والمدراس الاقتصادية التي ينتمون إليها من خلال العدد الكبير من البحوث العلمية والدراسات التي أجريت في الجانبين النظري والتطبيقي، وحتى يتم تحديد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي قامت النظرية الاقتصادية بدراسة العديد من النماذج الاقتصادية وتحليلها في الجانبين النظري والتطبيقي للوصول إلى صياغة الدوال ذات المقدرة التفسيرية لإتجاه وطبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى.

تعد التجارة الخارجية بشقيها التصدير والاستيراد من المتغيرات الأساسية المؤثرة في النمو الاقتصادي ، حيث أجمع أغلب الاقتصاديين على دور الصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي بإعتبارها محركا له وللتنمية الاقتصادية انطلاقا من تصريف الفائض من الانتاج وجلبها للعملة الصعبة، الأمر الذي جعل الجزائر عقب استقلالها تطبق عدة استراتيجيات بدءا بإستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعات الثقيلة بهدف حل المشاكل الاقتصادية التي خلفها الاستعمار الفرنسي، لكنها تفاقمت ولم تسهم في تنمية الصادرات ككل خاصة أن تعتمد على استيراد المواد الأولية، تكنولوجيا حديثة وعمالة ذات كفاءة وخبرة، ثم طبقت استراتيجية احلال الواردات والتي نتج عنها زيادة الديون الخارجية وعجز في الميزان التجاري وتراجع قدرتها على الاستيراد نتيجة تناقص رصيدها من النقد الأجنبي وهي كذلك لم ترفع من صادرات الجزائر الاجمالية وعطل مخطط التنمية، فعند تحليل وضعية صادرات الدول النامية بشكل عام والجزائر بشكل خاص يبين تنوع شديد في تركيبة وارداتها مقابل عدم تنوع في تركيبة صادراتها وهذا راجع إلى أن أغلب صادرات هي مواد أولية وخام نتيجة وفرة في عوامل الانتاج لديها مما يعني أن التركيز على التخصص في استخراج وتصدير هذه الأخيرة يجعلها عرضة لتذبذب في الايرادات المتأتية منها بسبب تقلب أسعارها في الأسواق الدولية، وهذا ما يظهر أهمية تنويع الصادرات اجمالا في تفادي ربط الاقتصاد بمادة واحدة مهددة بالنفاذ وأهمية الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للجزائر ودورها الهام في الوصول إلى تحقيق نمو اقتصادي وتنمية اقتصادية يتصفان بالاستقرار والاستمرارية، نتيجة أن الصادرات خارج المحروقات بالإضافة إلى أنها بمثابة تنويع لمصادر الدخل الوطني والعملة الصعبة تعد قطاع قائم بحد ذاته بسبب اتساع نطاق الأسواق المستهدفة من السوق المحلي إلى أسواق دولية بأذواق وموصفات مختلفة موزعة جغرافيا، المساهمة في امتصاص البطالة وزيادة معدل التوظيف من خلال فتح فروع انتاج جديدة تمس قطاعة الزراعة والصناعة خصوصا الخفيفة التي تتميز بأنها كثيفة العمالة، المساهمة في تمويل وارداتها من المواد الأولية والآلات لتجهيز المشاريع المحلية من جهة ، وزيادة رأس المال الذي يدفع المنتجين إلى التوسع وزيادة الانتاجية واقامة صناعات جديدة ومن ثم استهداف أسواق جديدة، تخفيض العجز في الميزان

التجاري خاصة عند انخفاض صادرات الجزائر من المحروقات، كما يساعد التصدير أصحاب المؤسسات الخاصة المنتجة على تخفيض تكاليفها وزيادة رقم أعمالها، اكتساب واتقان مهارات فنية وتسويقية وتنظيمية ترتبط بالعملية التصدير كأسلوب التسويق الدولي بعد الاحتكاك بالمؤسسات التي تدخل في عملية التصدير أو مؤسسات منافسة نجحت في الولوج إلى الأسواق الدولية.

وبإعتبار أن الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تحقيق مستويات مرتفعة في النمو الاقتصادي تؤهلها للاندماج في الاقتصاد العالمي انطلاقا من الاعتماد الشبه الكلي على انتاج وتصدير النفط الخام إلى الأسواق الدولية وتمويل ميزانيتها العمومية بجانبيها الجاري والاستثماري من الايرادات النفطية، حيث وصلت نسبة مساهمته في صادرات الجزائر الاجمالية إلى أكثر من 90 % الأمر الذي يعني أنها تحت رحمة سوق النفط وتقلبات أسعاره نتيجة عوامل اقتصادية وسياسية تسهم في تحديد أسعاره وكمياته، وأكبر دليل على ذلك الأزمات التي عاشتها الجزائر على إثر انخفاض أسعار النفط عام 1986، 2008 ، 2014 وما صاحبها من مشاكل اقتصادية تمثلت في المديونية الخارجية، عجز الميزان التجاري ومن ورائه ميزان المدفوعات، فشل الاستراتيجيات الهادفة لتنمية الصادرات اضافة إلى الانخفاض الكبير في نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في اجمالي الصادرات الجزائرية، عزمت الجزائر جديا على التفكير في ما بعد مرحلة النفط واعادة التمعن في وضعية الصادرات خارج المحروقات والعمل على تنميتها ورفع نسبتها وذلك بتنويع تركيبتها من خلال تبني استراتجية وطنية تعمل على خلق قطاع تصديري متنوع بدرجة الأولى تتضمن جملة من الاجراءات منها استحداث عدة مؤسسات التي ترافق المصدرين وتمنح لهم مجموعة من الامتيازات والخدمات، توفير الدعم المالي اللازم، تسهيل جميع الاجراءات الخاصة بعمليات التصدير، تخفيض التعاريف الجمركية، التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الثنائية تسهل دخولهم إلى الأسواق الدولية ويكون ذلك بعرض منتجات ذات جودة عالية وبسعر تنافسي.

وعليه استنادا لما سبق ذكره سوف نحاول تسليط الضوء على مدى نجاح الجهود المبذولة في سبيل تنمية الصادرات خارج المحروقات من جهة ومعرفة مدى تأثير تنميتها على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2020.

إشكالية الدراسة.

تعاني الجزائر منذ الاستقلال من أحادية التصدير وهيمنة المحروقات على صادراتها وهذا ما جعلها في كل مرة تقع في مشاكل اقتصادية حرجة بسبب تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية، بإعتباره المصدر الوحيد للنقد الأجنبي والممول الوحيد للمشاريع التنموية بمختلف أبعادها، وبالإضافة إلى عدم تنوع التركيبة السلعية للصادرات وكون النفط مادة غير متجددة مصيرها النفاذ وجب على الدولة الجزائرية العمل على النهوض بالقطاع التصديري وتنويعه وذلك بدعم الصناعات التصديرية، وهذا يستدعي تبني استراتيجية وطنية واضحة تقوم على عملية تنمية الصادرات خارج المحروقات وتؤمن المسار التنموي للجزائر مستقبلا باعتبار أن الصادرات أحد أهم محركات النمو الاقتصادي الذي تسعى الجزائر لرفع معدلاته، وانطلاقا مما تقدم يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن أن يتأثر النمو الاقتصادي بتنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020؟

وانطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل الصادرات فعلا محرك للنمو الاقتصادي؟
- ما هي نظرة مختلف المدارس الفكرية للنمو الاقتصادي؟
- هل ساهمت الاجراءات والسياسات المتخذة في إطار استراتيجية تنمية الصادرات في ارتفاع صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة 2000- 2020؟
- هل تؤثر تنمية الصادرات خارج المحروقات ايجابا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي "كمؤشر للنمو الاقتصادي" في الجزائر خلال الفترة 2000- 2020؟

فرضيات الدراسة: تتمثل فيما يلي:

الفرضية الرئيسية.

تؤثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000– 2020 من خلال أن تنمية هذه الأخيرة تزيد من الدخل الوطني وتنوع مصادره مما يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستمر.

الفرضيات الفرعية.

1. تساهم الصادرات في تحريك عجلة النمو اقتصادي للدول من خلال تمويل احتياجات ومتطلبات العملية التنموية.
1. يقتصر تفسير النظريات الكلاسيكية للنمو على المدى القصير بينما ركزت النظريات الحديثة على مصادر النمو في الأجل الطويل.
2. ساهمت الاجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية في إطار استراتيجية تنمية الصادرات في تزايد الصادرات خارج المحروقات على نسق تصاعدي ضئيل تخلله بعض التذبذبات خلال الفترة 2000- 2020.
3. هناك علاقة طويلة الأجل ايجابية ومعنوية بين الصادرات خارج المحروقات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي "كمؤشر للنمو الاقتصادي" في الجزائر خلال الفترة 2000- 2020

منهج الدراسة.

مما لاشك فيه أنه لا يمكن التوصل إلى النتائج المنشودة في أي بحث علمي إلا بإعتماد منهج يتم بواسطته دراسة المشكلة محل البحث، ولا مناص من القول أن طبيعة الموضوع وأهدافه يساعدان على اختيار منهج الدراسة وبيان الأساليب والأدوات المستعملة في جمع احصائيات الدراسة، ومن ثم التوصل إلى نتائج علمية موثوق بها، لإنجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة والالمام بالجانب النظري لهما، تحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة بإستخدام العديد من مصادر المعلومات المتاحة من كتب وأطروحات، مجلات علمية وقوانين وتشريعات تتعلق بالدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي لإبراز تطورات الصادرات خارج قطاع المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر، وفي اطار تدعيم دراستنا تم الاستعانة ببعض الأدوات والنماذج القياسية "نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) " الذي يعتبر الأنسب في هذه الحالة ، بإستخدام برمجية Eviews 10 والتي تمكننا من التوصل إلى نتائج دقيقة تفسر العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول موضوعا هاما بالنسبة للاقتصاد الجزائري وهو تنمية الصادرات خارج المحروقات انطلاقا من كون الصادرات من أهم محفزات النمو الاقتصادي من جهة، وخطورة الاستمرار في الاعتماد على ايرادات تصدير المحروقات التي استطاعت في كل مرة أن تغطي فشل الاجراءات المتخذة في سبيل الحد من التبعية الكلية للمحروقات من جهة أخرى، وبالتالي فإن تنمية الصادرات خارج المحروقات من أجل تحقيق معدلات نمو مقبولة ومستمرة أصبح أمر ضروريا بالنسبة للجزائر.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

1. تقديم قراءة تحليلية وموضوعية لواقع الصادرات خارج المحروقات.
2. الوقوف على أهم الاجراءات المتخذة في إطار استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات.
3. ابراز أهمية تنمية الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للجزائر في حماية الاقتصاد الوطني من أي أزمات اقتصادية مستقبلية تنتج عن تراجع أسعار النفط أو نفاذه وأثرها على النمو الاقتصادي.
4. تحديد العلاقة النظرية والتطبيقية بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي.
5. محاولة اضافة دراسة جديدة إلى مجموع الدراسات المهتمة بتنمية الصادرات خارج المحروقات من أجل افادة السلطات المعنية في الجزائر بمرجع يسهم في اتخاذ القرارات اللازمة لذلك وتوجهيها إلى المسار السليم.
6. وضع مجموعة من التوصيات على ضوء النتائج التي ستسفر عنها هذه الدراسة.

دوافع اختيار الموضوع.

1. الدوافع الذاتية: تتمثل في:

- الميول الشخصي لموضوع الدراسة وارتباطه بالتخصص.
- محاولة توجيه رسالة لمتخذي القرار بقدرة الصادرات خارج المحروقات على رفع النمو الاقتصادي بالجزائر في حالة تقديم التحفيزات اللازمة والعناية الكافية.
- تضمن الموضوع تفاصيل وحيثيات تتطلب التمعن والدراسة والتحليل.

2. الدوافع الموضوعية: تتمثل في:

- يعود اختيار الموضوع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري بإعتبار أن الصادرات تعتبر محركا للنمو الاقتصادي وهذا ما نلاحظه من خلال الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين ومتخذي القرار بفكرة تنمية صادرات خارج المحروقات خاصة في الدول النامية، لهذا يجب تخصيص حيز كبير من الكتابات والدراسات الأكاديمية لهذا الموضوع.
- لإعتبار أن دفع وتنمية الصادرات خارج المحروقات الانشغال الأهم الذي يحظى بإهتمام الجزائر في الوقت الحالي خاصة في ظل ما عاشته الجزائر من مشاكل اقتصادية جراء انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، اضافة إلى أن تنمية صادرات خارج المحروقات أمر كفيل بتنويع مصادر دخلها الوطني.
- لا تقتصر أهمية تنمية الصادرات خارج المحروقات على حماية الاقتصاد الجزائري من التقلبات التي تحدث في أسعار النفط في الأسواق الدولية فحسب، بل تعداه ليساهم في تحسين وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على حد سواء بشكل مستقر ومستمر.

حدود الدراسة: نوضحها كما يلي:

1. الحدود المكانية: الدراسة حول الاقتصاد الجزائري.

2. الحدود الزمانية: حددت فترة الدراسة من عام 2000 إلى غاية عام 2020.

الدراسات السابقة.

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية، والتي لها علاقة مباشرة بالموضوع أو ببعض أجزائه الأساسية، حيث تتمثل أهمها فيما يلي:

1. **دراسة وصاف سعيدي:** تحت عنوان " أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، هدفت الدراسة إلى توضيح أهم الوسائل والحوافز التي تعتمدها استراتيجية تنمية الصادرات في الدول محل الدراسة، استخلاص عناصر الاستفادة من تجارب كل من تونس ومصر والسعودية في تحديد آفاق تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، بإستخدام المنهج القياسي المقارن مع توزيع الاستبيان في معرض الانتاج الوطني بالنسبة للجزائر وعلى المؤسسات النشطة في مجال التصدير عبر الأنترنت بالنسبة تونس والمصر والسعودية على عينة تقدر بـ 3391 مؤسسة في كافة دول محل الدراسة التصديرية من خلال مركز تنمية الصادرات السعودي والتونسي ومجموعة من المؤسسات حددتها وزارة التجارة الخارجية، أما بالنسبة للجزائر ضبطت قائمة المؤسسات عن طريق الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج مفادها أن معظم الدول النامية ومنها بعض الدول محل الدراسة التي تتخصص في انتاج وتصدير المواد الأولية تواجه مشاكل تقلب الصادرات في الأجل القصير، مع اتجاه معدل التبادل الدولي في غير صالح هذه الدول في الأجل الطويل، وأن بحث العلاقة السببية بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج في ثلاثة نماذج وفق طريقة غرانجر مكننا من معرفة أن الدراسات التي أجريت حققت هدفها في أغلب الأحيان بالنسبة لتونس وبدرجة أقل مصر، أما بالنسبة للسعودية والجزائر فإن استراتيجية تنمية الصادرات في هاذين الدولتين ما زالت تحتاج إلى المزيد من التفعيل والعمل لبلوغ أهدافها، نظرا لوجود أي علاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي فيهما يتحقق من خلال قطاعات أخرى وبالضبط من خلال قطاع المحروقات، مازال قطاع التصدير في الدول محل الدراسة تحتاج إلى المزيد من الدعم والتسهيلات الجمركية والضريبية وتوفير مصادر التمويل إلى جانب سياسات التسويق والعلاقات الخارجية والسياسية والاعلامية التي تخدم هذا القطاع، كما يجب أن يتسم نظام الحوافز بالمرونة الكافية وأن يتلاءم مع الأهداف المنوطة بقطاع التصدير.

2. **دراسة خالد بن جلول:** تحت عنوان " أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/2008، هدفت الدراسة إلى دراسة نوعية العلاقة بين النمو الاقتصادي و الصادرات خارج المحروقات، معرفة ما اذا كانت الاجراءات والامتيازات الممنوحة من طرف أصحاب القرار كافية لترقية هذه الأخيرة، تحسيس متخذي القرار في السلطة بدور ترقية الصادرات خارج المحروقات في الوصول غلى نمو اقتصادي معتبر، وكذا أهمية الأدوات الاحصائية والاساليب القياسية في البحث العلمي، وقد استخدم الباحث المنهج القياسي الاحصائي لتحليل أرقام الصادرات والميزان التجاري وتحديد نموذج قياسي يربط العلاقة بين

الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، يقدر حجم العينة بـ 37 عام امتدت من عام 1970 إلى غاية عام 2006.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أنه رغم الاجراءات التي حاولت الجزائر اتخاذها للرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات إلا أن هذه الأخيرة بقيت تراوح مكانها، وذلك لكون أن جميع الاجراءات الترقيعية لم تصل إلى حد تغيير بنية الاقتصاد الجزائري وتحسين من خصائصه الهيكلية، مع بقاء نفس الأعراض المرضية السابقة (الندرة، التبعية)، وأن هناك علاقة تغذية تراجعية بين النمو الاقتصادي و الصادرات خارج المحروقات بينها اختبار غرانجر ،فضلا عن أن تحليل تباين النمو الاقتصادي للجزائر أوضح وجود تباين خلال فترة الدراسة غير أن مساهمة الصادرات خارج المحروقات في هذا التباين كانت ضئيلة حيث بلغت وذلك راجع لضعف قيمتها وعدم مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي.

3. دراسة ابراهيم بلقلة: تحت عنوان "آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الشلف، الجزائر، 2009/2008، هدفت الدراسة إلى توضيح الآليات التي يمكن اتباعها لتنمية وتنويع الصادرات بهدف تحفيز النمو الاقتصادي، محاولة تسليط الضوء على التجارب الدولية المعتمدة في تنمية الصادرات للتعرف على حقيقة ولأبعاد هذه الاستراتيجية وكيف يمكن للجزائر الاستفادة منها في سبيل تنمية وتنويع صادراتها غير النفطية ، التعرف على أثر تركيبة الصادرات الاجمالية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، و لقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي وآداته الاحصاء لدراسة هيكل الصادرات الجزائرية والمنهج القياسي في بناء نموذج قياسي لمعرفة العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، قدر حجم العينة بـ 37 عام امتدت من عام 1990 إلى غاية عام 2007.

وقد أفضت نتائج الدراسة إلى أن حتى بعد اتباع سياسة تنمية الصادرات لم يتحقق تنويع ولا زيادة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب النسب المرجوة والمأمولة، فلحد الآن ما زالت صادرات المحروقات تطغى على الصادرات الكلية للجزائر رغم الجهود المبذولة في تنميتها وتنويعها خارج المحروقات، كما أثبتت الدراسة القياسية لمعرفة مدى تأثير نمو الصادرات على النمو الاقتصادي وجود علاقة سببية بإتجاه واحد بين معدل نمو PIB ونمو الصادرات الاجمالية من جهة، وبين معدل نمو متوسط نصيب الفرد من PIB والصادرات الاجمالية من جهة أخرى ، في حين أن نمو الصادرات لا تؤثر على نمو PIB ولا على معدل نمو نصيب الفرد من PIB ، وذلك راجع لإعتماد هيكل الصادرات الجزائرية على المحروقات بشكل أساسي والذي يتميز بدوره بعدم استقرار الأسعار، في حين لا توجد أي علاقة بين نمو الصادرات خارج المحروقات ونمو PIB وكذا معدل نمو متوسط نصيب الفرد من PIB بسبب ضآلة حصيلة الصادرات غير النفطية، و هذا ما يعني أن استراتيجية تنمية الصادرات في الجزائر تحتاج إلى المزيد من التفعيل، وذلك من خلال الاعتماد على

الآليات المناسبة لتنميتها وتنويعها على ضوء التجارب الرائدة في هذا المجال بغية النهوض الصادرات خارج المحروقات وذلك للتأثير على النمو الاقتصادي.

4. عطوف عبد المهيمن سليمان البارازاني: بعنوان " أثر الصادرات النفطية في النمو الاقتصادي للعراق خلال المدة 1970- 2009 "، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، العراق، 2012، هدفت الدراسة إلى تشخيص أسباب عدم تحقق نمو اقتصادي ملموس في اقليم كوردستان على الرغم من توفر العوامل المحفزة له طوال أربعة عقود، التطرق إلى أسباب سيطرة صادرات النفط الخام على الصادرات العراقية وجعله اقتصادا أحادي التصدير، دراسة أثر الصادرات النفطية في النمو الاقتصادي في اقليم كوردستان خلال مدة البحث ، وقد اعتمد الباحث على المنهج القياسي في تقدير العلاقة بين الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي من خلال بناء نموذج قياسي بإستخدام برمجية Eviews.

وقد أفضت نتائج الدراسة إلى أن طيلة أربعة عقود لم يتمكن اقليم كوردستان من رفع نصيب الصناعة التحويلية ذات الأهمية الاستراتيجية للنمو الاقتصادي طويل الأجل حتى إلى نصف مليار دولار في أي سنة من سنوات البحث، مازال الاختلال الهيكلي الانتاجي يمثل أهم ما يتصف به الاقتصاد العراقي طيلة 40 سنة من البحث ، حيث أن الاقتصاد العراقي يعزز الاتجاه الذي يوصف كونه اقتصادا أوليا ينتج ويصدر مواد أولية سواء أكانت استخراجية أم زراعية بدلا من انتاجه السلع الصناعية وتصديريها كما متوقع أن يكون، أظهرت النتائج أن هناك علاقة في اتجاه واحد من الصادرات النفطية الحقيقية إلى PIB الحقيقي في الأجل القصير والطويل.

5. دراسة بن لحرش صراح: بعنوان " تشجيع الصادرات خارج المحروقات"، رسالة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013/2012، هدفت الدراسة إلى ابراز الدور المهم الذي تلعبه الصادرات في حماية الاقتصاد الوطني مناي أزمات مستقبلية تنتج عن انخفاض أسعار النفط، ايجاد الحلول للمشاكل والعراقيل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني من أجل النهوض بقطاع الصادرات خارج المحروقات، وقد اعتمد الباحث على المنهج التحليلي في تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري بالتحديد خلال الفترة الممتدة من عام 1970 إلى غاية عام 2010.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أنه رغم ما تحويه الجزائر من خيرات إلا أنها بقيت تعاني من اختلالات هيكلية تعصف بإستقرارها الاقتصادي وترقى في الكثير من الاحيان لتهدد استقراراها الاجتماعي وكون أن الخلل في التجربة الجزائرية يكمن في اعتماد أصحاب القرار على ايرادات المحروقات في حل المشاكل الاقتصادية التي تعترضهم ، أي اللجوء إلى الحل السهل الذي يغطى عيوب وفشل السياسة المتبعة وعدم مواجهة هذه المشاكل وحلها نهائيا، فضلا عن أن الدولة الجزائرية وضعت آليات مختلفة لإرساء سياسة وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات وتجسد ذلك عبر عدة

اجراءات ذات طابع ضريبي وجمركي وآخر معلوماتي، غير أن الملاحظ من خلال تشخيص واقع التصدير في الجزائر بإستعمال بعض المؤشرات الاحصائية أن الصادرات خارج المحروقات لم تصل بعد إلى لمستوى المنشود ولا النتائج المنتظرة خلال العشرية الماضية.

6. دراسة عبد الحميد حمشة: بعنوان "دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2013/2012، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الذي تلعبه حرية التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، معرفة واقع وآفاق قطاع الصادرات في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الدولية الحلية ، التطرق إلى أهم الوسائل والتدابير التي يمكن الاعتماد عليها في استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وقد اعتمد الباحث على المنهج القياسي في ابراز أثر محددات تحرير التجارة الخارجية على ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال توزيع الاستبيان على 13 مؤسسة مصدرة .

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن سعر الصرف يساهم كأداة لتحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق جعل المنتجات المحلية أقل سعر وأكثر تنافسية في الأسواق الأجنبية وبالتالي زيادة الصادرات والتقليل من الواردات، وأن تدفق الاستثمار المباشر إلى الجزائر يساهم في زيادة بشكل كبير في ترقية الصادرات خارج المحروقات عن طرق خلق الثروة والقيمة المضافة للمؤسسات الانتاجية ويقوم بتوفير الخبرة والتكنولوجيا والمنافسة اللازمة لزيادة الانتاج وتطور نشاط التصدير ، يساهم التكامل الاقتصادي والانضمام إلى المناطق الحرة التجارية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر عن طريق زيادة التبادل التجاري واتساع الأسواق حيث مثلا عملت الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنطقة الحرة العربية في زيادة التبادل التجاري وتشجيع المؤسسات على زيادة الانتاج والتصدير .

7. دراسة الأخضر قاسمي: بعنوان " أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014/2013، هدفت الدراسة إلى تحليل مسار التنمية في الجزائر بالتركيز على القطاع خارج المحروقات، قياس العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي و عرض هيكل الصادرات السلعية وأثره على النمو، ولتعرف على أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي تم الاستعانة ببرمجية Eviews في اجراء اختبارات جذور الوحدة والسببية وتقدير العلاقة بين المتغيرين خلال الفترة الممتدة من عام 1962 إلى غاية عام 2010.

وقد أفضت نتائج الدراسة إلى أن قطاع التصدير غير النفطي يواجه العديد من المشاكل الداخلية والخارجية التي أدت بالكثير من المؤسسات الجزائرية إلى عدم ادراج التصدير ضمن أهدافها أو تفضيلها في أحيان كثيرة التوجه للاستيراد بدل التوجه للقيام بالنشاط التصديري، في حين أظهرت الأدبيات الاقتصادية التي ناقشت العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي نتائج تؤكد على أهمية استراتيجية تشجيع الصادرات في تحقيق التنويع الانتاجي وتوسيع البنية الصناعية والزراعية، مما يعني الدور المهم الذي تلعبه هذه الاستراتيجية في تحقيق الهدف الرئيسي للتنمية الذي يتمثل في تنويع الاقتصاد، ليظهر تقدير أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي بالجزائر بإستخدام المنهجية السببية أنه لا توجد علاقة سببية متجهة من الصادرات غير النفطية إلى النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، مما يعني عدم وجود علاقة على الاطلاق بين الصادرات غير النفطية و النمو الاقتصادي وهذا ما يدل على ضعف مقدرة الصادرات غير النفطية على تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي نتيجة هامشية قيمتها المضافة مما يجعل أثرها في الاقتصاد الوطني بشكل عام محدود .

8. **دراسة نبال يوسف بني عيسي**: "أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة تطبيقية 1976-2013"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014/2013، هدفت الدراسة إلى بيان أثر الصادرات و انضمام الأردن لمنظمة العالمية للتجارة على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1976-2013 انطلاقا من وضع نموذج يتعلق الأول بقياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي ، أما النموذج الثاني يتناول أثر انضمام الأردن لمنظمة العالمية للتجارة على النمو الاقتصادي، وقد تم قياس علاقة التأثير والتأثر بين متغيرات الدراسة في النموذجين بإستخدام برمجية Eviews للحصول على نتائج دقيقة وسليمة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الصادرات تؤثر على PIB الحقيقي.

9. Khaled Elbeydi, Abdulbaset Hamuda: Titled " The Relationship between Export and Economic Growth in Libya Arab Jamahiriya", Journal of Theoretical and Applied Economics, Vol 18, N°542, The General Association of the Economists, Romania, 2010.

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1980 – 2007، حيث تم تقدير النموذج القياسي من أجل تحديد اتجاه السببية على المدى القصير والطويل بين المتغيرين، وقد توصلت النتائج إلى أن الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وسعر الصرف مترابطة معا، الصادرات والنمو الاقتصادي مرتبطان بالانحرافات السابقة (شروط تصحيح الخطأ) عن العلاقة التجريبية طويلة المدى، مما يعني أن جميع المتغيرات في النموذج تميل إلى العودة بسرعة إلى علاقة التوازن الخاصة بها. وهذا يدل على أن أي ارتفاع في نمو الصادرات سيكون له تأثير

إيجابي على التنمية الاقتصادية على المدى الطويل والقصير، كما تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن تعزيز الصادرات من خلال سياسات ترويج الصادرات سيسهم في النمو الاقتصادي في ليبيا.

10. Nacéra Arrouche: Titled " Essai d'analyse de la politique de soutien aux exportations hors hydrocarbures en Algérie : contraintes et résultats", Magister en Sciences Économiques, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou , Algérie , 2014.

هدفت الدراسة إلى تحديد سياسة دعم الصادرات غير الهيدروكربونية التي وضعتها السلطات العامة، ومن ثم مراجعة المجالات الرئيسية للسياسة العامة لدعم الصادرات غير الهيدروكربونية، مع التأكيد على القيود والصعوبات التي تواجه شركاتنا المصدرة وكذلك مدى قدرة الدعم على رفعها، ومن أجل تعزيز الدراسة وتسليط الضوء على نشاط التصدير خارج المحروقات في الجزائر، قام الباحث بتوزيع 60 استبيانا على المصدرين الذين قاموا بعمليات التصدير بشكل منتظم إلى حد ما.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن ثقافة المقاولة الجزائرية لا تدفع المؤسسات إلى التوجه إلى التصدير من جهة، وأن الهيئات المسؤولة عن دعم هذه المؤسسات نفسها تواجه العديد من العراقيل والتي تحد من مشاركتها في ترويج الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى ، أظهرت آراء المؤسسات المصدرين التي تمكنا من جمعها الطبيعة التحفيزية المنخفضة لآلية دعم الصادرات، وقد شددت على الحاجة إلى تعزيز مجموعة شاملة من البرامج القادرة على دعمها خلال جميع مراحل التفكير والعمل الدولي، مع ذكر اقتراحات حول التحسينات المرغوبة لهذه الأجهزة.

11. Fethia Khouide: Titled "Essai d'analyse de la contribution du commerce exterieur a la croissance economique reference au cas de l'eference", Magister en Sciences Économiques, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Algérie, 2014.

هدفت الدراسة إلى تناول الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي والعلاقة بين هذين المفهومين تجريبيا مع تسليط الضوء على مساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في سياق الاقتصاد الجزائري، وقد اعتمد الطالب على المنهج التحليلي في تحليل تطور وهيكل التجارة الخارجية للبلدين الرئيسيين المصدرين و المستوردين وهما الولايات المتحدة والصين ، جمع مجموعة من الأرقام والاحصائيات التي تتعلق بالتجارة الخارجية والتنمية والنمو الاقتصادي للجزائر تحليلها والتعليق عليها خلا الفترة الممتدة من عام 1963 إلى غاية 1990.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الدولة الجزائرية بدأت في تطبيق إجراءات وإصلاحات لتطوير التجارة بعد الانفتاح التجاري الذي فرضه صندوق النقد الدولي، كما مكننا تحليلنا لهيكل التجارة الخارجية وتطورها من استنتاج أن النمو الاقتصادي مستمد بشكل أكبر من اعتماد الدولة على تصدير المحروقات ، وقد أظهر تحليلنا للصادرات خارج المحروقات أنها ما تزال ضعيفة من حيث مساهمتها في اجمالي الصادرات، وأبرز نقاط الضعف في القطاعات الأخرى

خصوصا أن طموحها في التنويع لا يزال محددا للغاية، وعليه يساهم التنظيم الهيكلي للاقتصاد وتطوره في تحسين أو تدهور وتيرة النمو الاقتصادي.

12. Oboro oghenero godday: "Non-oil exports and The Growth of The Nigerian Economy", Doctor of Philosphy degree in banking and finance, Igbinedion University, Okoda, Edo State, Nigeria, 2021.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تصدير السلع الزراعية والصناعية والمعادن الصلبة على النمو الاقتصادي لنيجيريا بإستخدام المنهج القياسي لتعرف على أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي انطلاقا من استخدام الأساليب القياسية الحديثة من اختبارات جذور الوحدة و التكامل المشترك جوهانسن والسببية خلال الفترة الممتدة خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية عام 2020، وقد توصلت النتائج إلى أن تأثير مؤشرات الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي النيجيري معنوي ومرتفع باستثناء تصدير المنتجات الزراعية والصناعية.

من خلال ما سبق ذكره يتبين أن بعض الدراسات السابقة تتشابه مع دراستنا في دراسة العلاقة بين المتغيرين نظريا وقياسيا بالإسقاط على حالة الجزائر، في حين أن بعضها تفرد بتوضيح مدى مساهمة المؤسسات ص وم في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ، وراحت أخرى إلى إعتماد التحليل القياسي ببرمجيات أخرى و توزيع الاستبيان على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية المصدرة، أما بالنسبة للدراسات الأجنبية فقد اقتصرت على دراسة متغير واحد مع الاسقاط على دول أخرى ،كما أن أغلبيها كانت فترة دراستها قبل توجه الجزائر إلى تبني استراتيجية وطنية تهدف إلى اتخاذ مجموعة من الاجراءات في سبيل تنمية الصادرات خارج المحروقات.

أما بالنسبة لدراستنا رغم أنها امتداد لهذه الدراسات خاصة التي تناولت حالة الجزائر وتتفق مع بعضها في دراسة العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي، إلا أنها تختلف عنها في عرض مجموعة من التجارب التي تعد مثال حي تستطيع الجزائر الاستفادة من تجربتها في تنمية الصادرات، اختلاف فترة دراستنا التي تمتد من عام 2000 إلى غاية عام 2020 ،كما تتضمن هذه الفترة مجموعة من الأزمات التي أثرت على الصادرات بنوعيها منها أزمة انخفاض أسعار النفط في عام 2008، أزمة الديون السيادية في عام 2012 ، أزمة انخفاض أسعار النفط في عام 2015/2014 ، الأزمة السياسية عام 2019، الأزمة الصحية التي ضربت العالم 2020-2022، ابراز وتحليل وضعية الصادرات خارج المحروقات انطلاقا من عرض أهم الاجراءات المتخذة في اطار استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى غاية عام 2020 خاصة أن هذه الفترة عرفت عدة تعديلات في القوانين التي تخص نشاط التصدير واستحداث مؤسسات تعنى بذلك ، تسليط الضوء على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال التطرق إلى البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر مع بداية الألفية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي،

ومن ثم استخدام التحليل القياسي الكمي لدراسة أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة بعد الاستشهاد ببعض الدراسات التي درست العلاقة بين المتغيرين.

هيكل الدراسة

محاولة لإعطاء الدراسة حقها في الوصف والتحليل والاجابة على الاشكالية واختبار صحة الفرضيات المطروحة للوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة، قسمنا دراستنا إلى أربعة فصول على النحو التالي:

1. **الفصل الأول:** بعنوان الإطار النظري للتجارة الخارجية والتصدير والذي تناولنا فيه أساسيات حول التجارة الخارجية من مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها، أسباب قيامها وأخيرا النظريات المفسرة للتجارة الخارجية بالنسبة للمبحث الأول، أما المبحث الثاني والمعنون بماهية السياسة التجارية تضمن مفهوم السياسة التجارية وأهدافها وأنواعها، أدواتها، في حين تضمن المبحث الثالث مفهوم التصدير "تعريف، أهمية، متطلبات ومحددات الصادرات"، أنواع التصدير، دوافع التصدير ومؤشراته وعنوانه هو أساسيات حول التصدير.

2. **الفصل الثاني:** والذي كان عنوانه الإطار النظري النمو الاقتصادي تطرقنا فيه إلى المبحث الأول بعنوان ماهية النمو الاقتصادي من خلال الوقوف على تعريف النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية والفرق بينهما، أهداف دراسة النمو الاقتصادي، خصائص النمو الاقتصادي وأنواعه، قياس النمو الاقتصادي، ثم المبحث الثاني والمعنون النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي تضمن التفسير الكلاسيكي، الكنزي والنيو كلاسيكي والتفسير الحديث للنمو الاقتصادي، أما بالنسبة للمبحث الثالث و المعنون بمحددات النمو الاقتصادي وإستراتيجياته تناول مصادر النمو الاقتصادي ومحدداته، استراتيجياته وأخيرا فوائد وتكاليف، مزايا وعوائق النمو الاقتصادي.

3. **الفصل الثالث:** بعنوان تنمية الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والذي تطرق المبحث الأول منه المعنون بعلاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية إلى مضاعف الصادرات، علاقة الصادرات بالنمو، الصادرات في ظل نماذج النمو الاقتصادي، علاقة الصادرات بالتنمية الاقتصادية، ثم المبحث الثاني والمعنون استراتيجيات دعم الصادرات ومبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات تناول استراتيجيات دعم الصادرات، مشاكل التصدير في الدول النامية، مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات، في حين تم التعرض لتجارب دولية في مجال تنمية الصادرات كتجربة كوريا الجنوبية، الصين، ماليزيا في المبحث الثالث.

4. **الفصل الرابع:** الذي يحمل عنوان التحليلي القياسي لأثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000- 2020 والذي تطرق المبحث الأول منه المعنون بدراسة وضعية صادرات الجزائر خارج المحروقات

خلال الفترة 2000- 2020 إلى سياسة التجارة الخارجية في الجزائر، اجراءات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000- 2020 خلال الفترة 2000- 2020 ، واقع الصادرات خارج المحروقات، ثم المبحث الثاني والمعنون النمو الاقتصادي في الجزائر وعلاقته بالصادرات خارج المحروقات تضمن مسار النمو الاقتصادي في الجزائر، العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر وأخيرا الدراسات السابقة للعلاقة السببية ، أما بالنسبة للمبحث الثالث خصص للتعريف بالجانب النظري للدراسة القياسية ومختلف الاختبارات الخاصة بها، ومن ثم التوصل إلى النتائج.

صعوبات الدراسة.

صادفت دراستنا العديد من الصعوبات كأي دراسة أخرى تتمثل أهمها كمايلي:

1. تشعب واتساع جوانب الموضوع وصعوبة حصره.
2. تضارب الاحصائيات بإختلاف مصادرها، وفي بعض الأحيان في نفس المرجع.
3. صعوبة اختيار النموذج المناسب والاختبارات الملائمة.

الفصـــــل الأول:

الإطـــار النظري للتجارة الخارجية والتصدير

تمهيد

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في اقتصاديات الدول، إذ ليس بإمكان أي دولة العيش بمعزل عن العالم الخارجي وذلك راجع لعدم قدرتها على انتاج وتلبية حاجيات أفرادها، حيث تقوم التجارة الخارجية على أساس وجود الفروق في الامكانيات والموارد الطبيعية ومختلف القدرات، والهدف الأساسي الأول من التبادل الخارجي عند أي دولة محاولة زيادة الدخل الوطني انطلاقا من نشاطها التصديري، بإعتباره أكثر الأنشطة الاقتصادية جلبا للنقد الأجنبي وذلك من أجل تحسين مستويات المعيشة لمواطنيها، ويعتبر التخصيص أو التقسيم الدولي للعمل الذي يرجع إلى اختلاف من حيث مدى وفرة عناصر الانتاج في كل منها، وما يترتب عنها اختلاف في أسعار المنتجات هو السبب الأساسي لقيام التجارة الخارجية، وهنا يتحدد موقف الدول من التبادل التجاري الخارجي بالنسبة لها عن طريق سياستها للتجارة الخارجية والتي تهدف من خلالها إلى تحقيق أهداف وطنية عديدة، ومن ثم التطرق إلى نشاط التصدير الذي يعتبر شق أساسي وهام في عمليات التجارة الخارجية.

ومن خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية.**
- **المبحث الثاني: ماهية السياسة التجارية.**
- **المبحث الثالث: أساسيات حول التصدير.**

المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية.

تكتسي التجارة الخارجية أهمية كبيرة في أي اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي، كونها تعد السبيل الوحيد إلى تصدير الفائض من انتاجها واستيراد ما يلزم شعبها من سلع وخدمات، اضافة إلى دراسة الصفقات التجارية الجارية بين الدول والعالم الخارجي، حيث يكون ذلك ضمن سياسة تجارية فعالة تضمن تحقيق الأهداف المنشودة من طرف الدولة.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها.

تعددت التعاريف الخاصة بالتجارة الخارجية حسب وجهات نظر معرفيها من مفكرين واقتصاديين، فقد عرفت تاريخيا بأنها تمثل" أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات"[1].

يتضح من هذا التعريف أنه اقتصر على ابراز العلاقة التاريخية المتعلقة بالجانب الاقتصادي دون التطرق إلى مكونات التجارة الخارجية، متناولا فقط الإطار العام لمفهوم التجارة المتمثل في تبادل الصادرات والواردات.

كما عرفت التجارة الخارجية بأنها "عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات ومختلف عناصر الانتاج بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل"[2].

يبين هذا التعريف مكونات الصادرات والواردات المتمثلة في السلع والخدمات النهائية، اضافة إلى عوامل الانتاج، كما بين الهدف الأساسي من قيام التجارة الخارجية هو تحقيق منافع متبادلة.

أما بإضافة انتقال رؤوس الأموال إلى التجارة الخارجية يصبح تعريفها أكثر إلماما وشمولا، حيث أنها "تمثل حركات السلع والخدمات بين دول مختلفة، بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال"[3].

ونستشف من هذا التعريف أنه تم دمج وادراج مفهوم الاستثمار في مكونات التجارة الخارجية من خلال حركة رؤوس الأموال.

إلا أن التعريف الأقرب لدراسة النظرية الاقتصادية، هو أن التجارة الخارجية تمثل " أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية بين مختلف الدول، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركة هذه المعاملات الاقتصادية "[4].

---

[1] حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 13.

[2] عياش درار، نسيمة أوكيل، زينب يعلى، **تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2011**، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، المجلد 02، العدد 27، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013، ص ص 30، 31.

[3] حسام علي داود وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

[4] السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية** ، الدار الجامعية ،القاهرة، مصر ،2009، ص 123.

من خلال هذا التعريف نستنتج أن التجارة الخارجية أصبحت مستقلة كأحد فروع علم الاقتصاد، وتتضمن المعاملات الاقتصادية الدولية التالية:

- تبادل الصادرات والواردات السلعية المنظورة.
- تبادل الصادرات والواردات الخدمية غير المنظورة.
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال والمعاملات المالية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية والقروض.
- الهجرة الدولية مثل انتقال اليد العاملة من بلد إلى آخر.

وعليه نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن عمليات انتقال وتبادل تجاري للسلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بهدف تحقيق منافع متبادلة.

وأمام هذا التباين في التعاريف اتجه الكتاب إلى استخدام مصطلح التجارة الخارجية للدلالة على النطاق الضيق لها، بينما استخدم مصطلح التجارة الدولية للدلالة على التجارة الخارجية بمعناها الواسع، لتشمل جل عمليات التبادل الدولي، وفي هذا الخصوص ميز المفكرون الاقتصاديون بين التجارة الخارجية والتجارة الدولية كما يلي:

أ. يطلق مصطلح التجارة الخارجية بمعناها الضيق على الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.

ب. يطلق مصطلح التجارة الدولية على التجارة الخارجية بالمعنى الواسع والتي تشمل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال[1].

كما فرق المفكرون الاقتصاديون التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية بناءا على عدة نقاط منها: من حيث المكان والحدود السياسية، من حيث العملة التي تكون موحدة في التجارة الداخلية ومتعددة في التجارة الخارجية، اختلاف النظام الاقتصادي والسياسي والنظم القانونية والتشريعات، اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه، الاختلاف من حيث انتقال عناصر الانتاج واختلاف العوامل الطبيعية والجوية، وكذا وجود فرصة للتكتلات الاقتصادية والاحتكارات التجارية في التجارة الخارجية[2].

وتكمن أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

- تساهم التجارة الخارجية في تصريف الفائض من الانتاج من خلال التصدير، وتوفير السلع والخدمات غير المتوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد.
- المساهمة في زيادة رفاهية الدول من خلال توسيع قاعدة الخيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار.

[1] بلال بوجمعة، عثمان ملوك، **تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001– 2016** ، مجلة الحوار الفكري، المجلد 11، العدد 12، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2016 ، ص151.

[2] موسى شقري نوري وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص 17، 18.

– تساهم التجارة الخارجية في توفير المتطلبات الرئيسية للتنمية الاقتصادية، مثل تكنولوجيا، رؤوس الأموال، التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني[1].

– تعتبر مؤشر على مدى قدرة دولة على الانتاج والتنافس في السوق الدولية، بالإضافة إلى زيادة رصيدها من العملات الأجنبية.

– تعمل على توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة[2].

من خلال ما سبق نستنتج أن الهدف من التجارة الخارجية ليس فقط مجرد تصدير أو استيراد للسلع والخدمات بل محاولة بناء واقامة علاقات استراتجية واقتصادية طويلة الأجل مع الدول الآخرى المتعامل معها، والعمل على تعزيز مفهوم العولمة السياسية التي تسعى إلى إزالة الحدود والعوائق وتقليل المسافات، وجعل العالم قرية صغيرة.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.

تعد الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج أساس التخصص الدولي وتقسيم العمل، اللذان يعتبران أساس التبادل التجاري بين الدول أو المنظمات، وعليه يمكن تلخيص أسباب قيام التجارة الخارجية في مايلي:

– **الظروف الطبيعية:** يؤدي اختلاف البيئة الطبيعية إلى تخصص كل دولة في انتاج مواد أولية أو سلعة نهائية زراعية أو صناعية وتبادلها بسلع أخرى لا يمكن انتاجها، ما يعني قيام التجارة الخارجية.

والملاحظ أن تأثير هذا العامل قد قل كثيرا، نظرا للتطور التكنولوجي الذي ساهم في التغلب على هذه الظروف خاصة المناخية منها.

– **التخصص الدولي:** يكون التخصص الدولي على حسب توزيع الموارد الطبيعية بين الدول، حيث أنها هذه الأخيرة لا تستطيع الاعتماد على نفسها كليا في اشباع حاجات أفرادها بسبب التوزيع غير المتكافئ لتلك الموارد الطبيعية.

– **تفاوت التكاليف والأسعار:** يعد التفاوت في تكاليف الانتاج دافعا للتجارة الخارجية، خاصة الدول التي تمتلك وفورات الحجم، التي تؤدي إلى تخفيض التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة بدولة أخرى تنتج دون وفرة.

– **عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي:** لا يمكن لأي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي، وذلك راجع إلى التوزيع الجغرافي للثروات الطبيعية وعوامل الانتاج بالندرة أو الوفرة.

– **الفائض من الانتاج المحلي:** الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية، بغية تسويق الانتاج وتصريفه.

---

[1] وسيلة السبتي، شمس نريمان علوي، **التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2019 ، ص ص 102،101.

[2] رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2000، ص 13.

– رفع مستوى المعيشة والحصول على أرباح[1].

– اختلاف الأذواق والميولات: الناتج عن تفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات عالية الجودة، حيث تزداد أهمية هذا العامل كلما ارتفع مستوى الدخل الفردي داخل الدولة.

– اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج من دولة لآخرى: يؤدي التباين في مستوى التكنولوجيا المستخدمة إلى تفاوت في أمثلية استخدام الموارد الاقتصادية، حيث يكون الانتاج بكفاءة عالية في حالة ارتفاع مستوى التكنولوجيا مقابل انخفاضه عندما تكون مستويات هذه التكنولوجيا منخفضة وعليه يكون الانتاج بدون كفاءة واستغلال غير أمثل للموارد الاقتصادية[2].

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

مرت النظريات المفسرة لأسباب وآثار التجارة الخارجية بتطورات عديدة عكستها مختلف المدارس عبر التاريخ، وتتمثل أهم هذه النظريات فيما يلي:

أولا– النظرية الكلاسيكية.

ظهرت النظرية الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، كإنطلاقة أولى في تحليل تطور التجارة الخارجية خاصة أن المذهب التجاري لم تكن له نظرية دقيقة ومفصلة في هذا الموضوع.

حيث يعتبر التجاريون أن ثروة الأمم تقاس بما لديها من معادن "ذهب وفضة"، وأن السبيل الوحيد للحصول على هذه المعادن النفيسة للدولة التي لا تمتلك مناجم ذهب وفضة هي التجارة الخارجية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال انعاش وزيادة الصادرات وتقييد الواردات، انطلاقا من دعوتهم إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبالذات في التجارة الخارجية من أجل تحقيق فائض في الميزان التجاري، ما يسمح بتدفق المعادن النفيسة وزيادة ثروة الدولة، وبتالي زيادة قوتها في مواجهة الدول الأخرى، وعليه سيتم التطرق إلى هذه النظرية من خلال طرح أفكار أهم روادها من بينهم:

[1] عبد العظيم حمدي، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص ص 16، 17.

[2] رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 05، العدد 17، جامعة بني سويف، القاهرة، مصر، 2013، ص 171.

1. نظرية التكاليف المطلقة: تشكل هذه النظرية نقطة البداية في تفسير قيام التجارة بين الدول للاقتصادي **آدم سميث**[*]، في كتابه "تحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" سنة 1776[1]، حيث نادى **آدم سميث** بحرية التجارة الخارجية وانتقد كل ما من شأنه اعاقة تقسيم الداخلي والدولي للعمل، وبين أن المزايا الداخلية للدولة الواحدة هي نتيجة للتقسيم الدولي للعمل.

وحسب سميث فإن للتجارة الخارجية وظيفتين هما: تخلق مجالا لتصريف فائض الانتاج عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بسلعة أخرى الدولة بحاجة لها، التغلب على ضيق السوق المحلي كنتيجة لتقسيم العمل لأقصاه وتزيد من انتاجية الدول المتاجرة وذلك لاتساع حجم السوق[2].

وضح آدم سميث قيام التجارة الخارجية في هذه النظرية من خلال أن الدولة تتخصص في انتاج وتصدير السلعة التي تمتلك فيها ميزة مطلقة وتستورد السلعة التي لا تمتلك فيها ميزة مطلقة في انتاجها، ونقصد بالميزة المطلقة أقل تكلفة تصرف في سلعة واحدة تنتج في دولتين، ويعد مقدار العمل الضروري لإنتاج السلعة هو تكلفة انتاجها[3].

رغم أن هذه النظرية طرحت فكرة عن كيفية حدوث التبادل التجاري بين الدول على أساس انتاج وتصدير السلع التي تمتلك كل دولة فيها ميزة مطلقة، بشرط أن توظف كافة مواردها لإنتاج وتصدير هذه السلعة مقابل أن تستورد سلعة أخرى لا تمتلك فيها ميزة مطلقة، إلا أنها لم تبين السبيل إلى التخصص بالنسبة للدول التي تمتلك ميزة مطلقة في انتاج جميع السلع أو بالنسبة للدول التي لا تمتلك ميزة مطلقة في انتاج سلعة ما، إضافة إلى أن آدم سميث لم يفرق بين التجارة الداخلية والخارجية، معتبرا أن الثانية امتدادا للأولى وكلاهما منفذا لتصريف الفائض من الانتاج، حيث كان ريكاردو أول من أوضح هذا الفارق الذي سماه بقانون " النفقات النسبية "[4].

---

[*] **آدم سميث (A.Smith)**: اقتصادي انجليزي اسكتلندي الأصل ولد عام 1723، درس بجامعة جلاسكو وعمل بها أستاذا للمنطق والفلسفة الأخلاقية، كتب عن القانون وفلسفة الأديان، كان أول من كتب عن الحرية الاقتصادية والاقتصاد السياسي من خلال مؤلفه الشهير" البحث في أسباب ثروة الأمم"، توفي عام 1890.

[1] Adam Smith, **An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations**, Edited by S. M. Soares. MetaLibri Digital Library, 4éme ed, Amsterdam, Holland, 2007, p 1.

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، ط 1، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 2006، ص 53.

[3] Adesoji Adetunji Adenugba, Sotubo Oluwatimilehin Dipo**, Non-Oil Exports in the Economic Growth of Nigeria: A Study of Agricultural and Mineral Resources,** Journal of Educational and Social Research, Vol 03, N°02, Ogun University, Nigeria, 2013, p 407.

[4] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 53.

2. نظرية التكاليف النسبية: عالج دافيد ريكاردو* التجارة الخارجية من خلال نظريته المسماة بالميزة النسبية في كتابه المشهور" مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب The principles of political Economy " عام 1817، مفترضا أن تكلفة العمل هي مصدر قيمة التبادل الداخلي والخارجي[1]، معتمدا في تفسير نظريته على مثال عددي يتضمن دولتين "انجلترا والبرتغال" تنتجان سلعتين هما النبيذ والنسيج[2]، مع تباين في استعمال عنصر العمل في انتاج السلعتين.

يشترط لصحة هذه النظرية سيادة المنافسة التامة وقانون ثبات الغلة مع الحجم، حيادية النقود[3]، حيث أن تكلفة العمل لا تتغير بزيادة السلع المنتجة، عدم وجود تكاليف النقل، حرية انتقال عنصر العمل داخل الدولة وليس ما بين الدولتين[4].

انطلاقا من هذه النظرية، فإنه في حالة التجارة الحرة تتخصص كل دولة في انتاج وتصدير السلعة التي تنتجها بتكلفة نسبية منخفضة، وتستورد السلعة التي تنتجها بتكلفة نسبية أكبر، أي التي لا تتمتع في انتاجها بميزة نسبية، فالمقصود بالميزة النسبية هو أقل ما ينفق نسبيا في سلعة واحدة في دولتين مختلفتين، وعليه فإختلاف التكاليف النسبية أساس لقيام التجارة الخارجية[5].

وقد وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية أهمها:

- إهمال الاعتبارات الديناميكية (تغير أذواق المستهلكين، تغير عرض عوامل الإنتاج وهياكل الصناعات والاختراعات الجديدة ....).
- إهمال تكاليف النقل وافتراض أن العمل يمثل التكلفة الحقيقة للإنتاج وفي جميع الأوقات.
- احتمال تغير قانون الانتاج إلى تناقص أو تزايد الغلة مع الحجم، حيث كلما زاد الانتاج من شأنه أن يقلل من الميزة النسبية التي تدفع إلى التوسع بالإنتاج، الأمر الذي قد يخفض من التبادل[6].

---

*دافيد ريكاردو (D.Ricardo): اقتصادي انجليزي هولندي الأصل ولد عام 1772، عمل سمسارا في بورصة لندن وعضوا في مجلس العموم البريطاني، كتب عن الحرية الاقتصادية في مؤلفه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" تكلم فيه عن القيمة، الأجور، النمو، التوزيع، توفي عام 1823.

[1] أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 81، الكويت، 2009، ص 3.

[2] Michel Rainelli**, le commerce international**, la decouverte,7éme éd, Paris, France, 2000, p 46.

[3] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، ط 1، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص ص 99،100.

[4] Takashi Negishi, **Japanese studies of ricardo's theory of foreign trade**, The Japanese Economic Review, Vol 47, N° 04, Japan, 1996, p 340.

[5] شريف علي الصوص، **التجارة الدولية "الأسس والتطبيقات"**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 34.

[6] أحمد الكواز، مرجع سبق ذكره، ص 4.

كما تجدر الاشارة إلى أن هذه النظرية فشلت في تحديد الكيفية التي يتم بها التبادل الدولي الفعلي بين الدولتين، ويعود الفضل في ذلك إلى جون ستيوارت ميل الذي كان له السبق في سد هذه الثغرة.

3. نظرية القيم الدولية: قام جون ستيوات ميل* من خلال نظريته في القيم الدولية، التي تطرق لها في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسيLes principes d'économie politique" الذي أصدر عام 1848 في تحديد معدلات التبادل الدولي[1]، التي يتم على أساسها تبادل السلع في التجارة الخارجية.

وقد بين ميل أهمية قوة طلب الدولة على السلع التي تنتجها الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب في تحديد معدل التبادل الدولي، حيث أن نسب التبادل الفعلية أو شروط التبادل الدولي طبقا لهذه النظرية تتحدد طبقا لقوة ومرونة طلب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى أو بتعبير آخر "**الطلب المتبادل**"، أي عندما تكفي قيمة صادرات كل دولة لدفع قيمة وارداتها من الدولة الأخرى وهذا ما سماه ميل "**بقانون الطلب المتبادل**"[2].

ويضيف ميل أن معدل التبادل الدولي يحدد بناءا على معدلين أساسين هما: معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى ومعدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية، حيث وضح ميل أن جميع معدلات التبادل الدولي الواقعة بين معدلي التبادل الداخلي تؤدي إلى مكاسب تجارية لكلى الدولتين، وعموما كلما اقترب معدل التبادل الداخلي لدولة ما من معدل التبادل الدولي كان نصيبها من مكسب التجارة الخارجية ضئيلا والعكس صحيح، أي أن صاحب الطلب الأصغر يحصل على مكاسب أكبر من التجارة الخارجية بينما يحصل صاحب الطلب الأكبر على مكاسب أقل و يميل التبادل لصالح الدولة ذات مرونة أقل أي التي يتغير طلبها بكمية قليلة مقارنة بالسعر والعكس صحيح[3].

يتضح من العرض السابق لنظرية ميل أنها ابتعدت عن الواقع نظرا لافتراضها تكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن المحتمل ألا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، كما أن شرط تكافؤ بين قيم الصادرات والواردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قيدا لهذه النظرية[4].

---

* **جون سيوارت ميل (J.S.Mull)** : اقتصادي انجليزي ولد عام 1806، وهو الابن الأكبر للفيلسوف الاقتصادي جيمس ميل تعلم على يد والده اليونانية في الثالثة من عمره ، الرياضات والتاريخ في السادسة، الاقتصاد في الثالثة عشر، الفلسفة والسياسة في الخامسة عشر، أشهر مؤلفاته "مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشر سنة 1848 ، توفي عام 1873.

[1] André Jacques, **Les théories du commerce international**, Erasme, Belgique, 2006, Disponible sur le lien: https://www.editionserasme.be , consulté le 12/08/2021, p 15.

[2] سامي عفيفي حاتم، **الاتجهاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005، ص ص 141،142.

[3] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة ، مصر، 1999، ص51.

[4] نفس المرجع ، ص 52.

ثانيا– النظرية النيوكلاسكية.

لقد أعقبت النظريات الكلاسيكية نظريات تسمى بالنظريات النيوكلاسكية التي حاولت تفسير التجارة الخارجية وأهم هذه النظريات مايلي:

3. نظرية التوافر النسبي لعوامل الانتاج: يعود الفضل في وضع أسس هذه النظرية إلى كل من هكشر "**E.Heksher**"* من خلال نشر مقاله بعنوان " **أثر التجارة الخارجية على الدخل**" عام 1919، و الذي قام أولين "**B.Ohin**"* بتنقيحه في كاتبه "**التجارة الاقليمية والدولية**" سنة 1933[1]، ولقد عرفت هذه النظرية باسم نظرية هكشر– أولين.

تعتبر هذه النظرية تكملة لنظرية النفقات النسبية وليست بديلة لها، فهذه الأخيرة فسرت سبب قيام التجارة الخارجية باختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، بينما تركز نظرية هكشر– أولين على توضيح أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة[2].

اعتمد هكشر وأولين في وضع هذه النظرية على مجموعة من الافتراضات نبرزها في النقاط التالية[3]:

- افتراض وجود دولتين وسلعتين.
- عوامل الانتاج هي رأس المال، العمل.
- يحدث تباين الأسلوب الانتاجي بين الدول في عمليات الانتاج واختلاف في التكنولوجيا، تفاوتا في الانتاجية من جهة ويتطلب قيام التبادل التجاري بين الدولتين من جهة أخرى.
- إذا كانت أذواق وتفضيلات المستهلكين متشابهة في الدول، فإن نفقات انتاج السلع تتوقف على ما توفره الطبيعة لهاتين الدولتين من عوامل الانتاج، وعليه قيام التبادل التجاري بين الدول مرتبط بافتراض الوفرة والندرة في عوامل الانتاج.
- حرية انتقال عوامل الانتاج محليا وعدم قدرتها على التنقل دوليا.

انطلاقا من هذه النظرية يكون التبادل التجاري بين الدول حسب مدى وفرة وندرة عوامل الانتاج، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار عوامل الانتاج من جهة وأسعار المنتجات من جهة أخرى، حيث تتخصص كل دولة في انتاج

---

* **إيلي هكشر (E.Heksher)** : اقتصادي سويدي ولد عام 1879، مختص في التاريخ الاقتصادي، أول من وضع أسس نظرية التوافر النسبي لعوامل الانتاج في مقال بعنوان " أثر التجارة الخارجية على الدخل" عام 1919، توفي عام 1952.

* **برتيل أولين (B.Ohin)**: اقتصادي وسياسي سويدي ولد عام 1899 درس في جامعة لوند الرياضيات والإحصاء والاقتصاد، حصل على الدكتوراه في رسالة عن التجارة الدولية عام 1924، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1973 توفى عام 1979.

[1] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[2] محمد عزت محمد غزلان، محمد السيد أحمد السربيتي، **التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013، ص 75.

[3] عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2015، ص ص 110،111.

وتصدير السلع التي تحتاج في انتاجها عامل الانتاج المتوفر نسبيا وتستورد السلع التي تحتاج في انتاجها عامل الانتاج النادر نسبيا، ولتوضيح هذه الفكرة نقدم مثالا:

تتميز الجزائر بوفرة العمالة اللازمة للإنتاج الزراعي وتتميز روسيا بوفرة رأس المال اللازم للإنتاج الصناعي، وعليه يمكن التبادل التجاري بين الدولتين من خلال انتاج وتصدير الجزائر للمنتجات الزراعية إلى روسيا، مقابل قيام روسيا بإنتاج وتصدير المنتجات الصناعية إلى الجزائر.

وقد وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية تتمثل فيما يلي:

– **عدم تجانس عوامل الانتاج:** يعتبر الاختلاف في وفرة وندرة عوامل الانتاج أساس نظرية هكشر– أولين وهي بذلك تفترض تجانس عوامل الانتاج، أي أنها تركز على الاختلاف الكمي في عوامل الانتاج مهملة الاختلاف النوعي لها.

– **صعوبة قياس كثافة عوامل الانتاج في السلع الداخلة في التجارة الخارجية في حال وجود أكثر من عاملي انتاج.**

– **النظرية يغلب عليها طابع السكون أو ثبات عوامل الانتاج:** حيث أنها لم تتعرض لإمكانية تغير المزايا النسبية لدى الدول بفعل الزمن، ولم توضح ميكانيكية التطور، فما يعتبر اليوم ميزة نسبية قد لا يكون كذلك في الغد.

– **النظرية لا تراعي اختلاف الهيكل الاقتصادي للدول:** أي أن النظرية لا تفرق بين الدول المتقدمة والمتخلفة، مفترضة أنها ذات هيكل اقتصادي واحد من حيث مرونته وقدرته على التكيف، والواقع يشير إلى غير ذلك[1].

– **اهمال النظرية امكانية انتقال عوامل الانتاج:** تشترك نظرية هكشر– أولين مع نظرية التكاليف النسبية في اهمال امكانية تنقل عوامل الانتاج بين الدول، فبالنسبة لعامل الأرض يستحيل انتقاله جغرافيا أما بالنسبة لعاملي العمل ورأس المال فيمكن انتقالهما ما يجعل الدول المستقبلة لهما تتخصص في انتاج السلع كثيفة العمل ورأس المال بعدما كانت تعاني من ندرة نسبية في كليهما[2].

– **اختبار فاسيلي ليونتيف لنظرية هكشر وأولين:** تخضع كل نظرية في التجارة الخارجية إلى عدة اختبارات استقرائية حتى يتم التأكد من تنبؤاتها وصحتها باستخدام نموذج اقتصادي، ونظرية "هكشر وأولين" أبرز هذه النظريات حيث كان اختبار الاقتصادي **فاسيلي ليونتيف** أهم هذه الاختبارات الذي عرف بإسم" **لغز ليونتيف**".

حيث يعتقد آنذاك أن الو م أ دولة وفيرة نسبيا في عنصر رأس المال مقارنة بعنصر العمالة، وبالتالي وفقا لنظرية هكشر– أولين تصدر الو م أ سلعا كثيفة رأس المال وتستورد سلعا كثيفة العمالة[3].

---

[1] محمود يونس وآخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015، ص 35.

[2] محمد السيد أحمد السربيتي، محمد عزت محمد غزلان، **التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 91 .

[3] Takashi Negishi, **Developments of International Trade Theory**, 2nded, Springer, Berlin, 2014, p 91 , Available at the link: https://rd-springer-com.sndl1.arn.dz/book/10.1007/978-4-431-54433-3

ففي عام 1952 قام **فاسيلي ليونتيف*** باختبار صحة نظرية "هكشر وأولين" باستخدام هيكل التجارة الخارجية الأمريكية لعام 1947، حيث تضمنت هذه البيانات مدخلات من عنصري رأس المال والعمالة الضرورية لإنتاج السلع الموجهة للتصدير وبدائل الواردات الأمريكية والمبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01-01): يوضح حجم رأس المال والعمالة اللازمة لإنتاج صادرات وبدائل ورادات في الو م أ

	عنصر رأس المال K	عنصر العمل L	نسبة L/K في السنة
الصادرات	2.55	182	14
بدائل الواردات	3.09	170	18
	القيمة بألف دولار	عدد العمال	القيمة بألف دولار لكل عامل

source: Giancarlo Gandolfo, **International trade theory and policy**, 2nd ed, Springer, Berlin, 2014, p 91, Available at the link: https://rd-springer-com.sndl1.arn.dz/book/10.1007/978-3-642-37314-5.

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة رأس المال على العمل في الصناعات البديلة للواردات أكبر منها في صناعات التصدير، ليستنتج **ليونتيف** ارتفاع عنصر رأس المال في الواردات الأمريكية مقابل ارتفاع عنصر العمالة في الصادرات الأمريكية، حيث فسر ليونتيف هذا اللغز في إطار النظرية نفسها من خلال تقديم ادعاءين هما[1]:

– **الادعاء الأول**: أن عام 1948 متحيزة والسبب أن انتاجية العامل الأمريكي كانت 3 أضعاف انتاجية العمال الأجانب مرجعا ذلك إلى الكفاءة الانتاجية العالية جدا للعامل الأمريكي نتيجة التعليم والتدريب وتنظيم العمل وترشيده في الو م أ، وبالتالي فإن انتاجية رأس مال الأمريكي 3 أضعاف انتاجية رأس مال الأجانب، الأمر الذي يعني أن تظل أمريكا دولة وفيرة رأس مال وهو ادعاء غير مقبول.

– **الادعاء الثاني**: تحيز الأذواق في المجتمع الأمريكي لصالح السلع كثيفة رأس مال ما أدى إلى ارتفاع أسعارها محليا، وتدني الميزة النسبية لأمريكا في انتاج هذه السلع وأجبرها على انتاج وتصدير سلع كثيفة العمل وهو أيضا ادعاء غير مقبول لأنه يتعارض مع افتراض تماثل أذواق المستهلكين في الدول.

تعرض اختبار ليونتيف لنظرية هكشر– أولين لعدة انتقادات أبرزها هو اعتماده في تفسير نتيجته على أساس وجود فروقات نوعية في عنصر العمل بين الدول، مؤكدا على الكفاءة العالية للعامل الأمريكي في الانتاج مقارنة بغيرهم في الخارج، رغم أن نظرية هكشر– أولين التي اعتمد عليها ليونتيف في اجراء تطبيقه العملي لم تراعي الجانب النوعي

* **فاسيلي ليونتيف (W.Leontief):** اقتصادي أمريكي روسي الأصل ولد عام 1906، كان اقتصاديا ذائع الصيت لأبحاثه خاصة التي تدرس كيفية تأثير التغيرات في قطاع اقتصادي على القطاعات الأخرى، وقد حصل على جائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية سنة 1973، توفي عام 1999.

[1] ميراندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، مركز التعليم المفتوح، مصر، 2010، ص 55.

لعوامل الانتاج وركزت فقط على الاختلافات الكمية النسبية لها بين الدول، الأمر الذي يجعله يبتعد عن الإطار الذي وضعته نظرية هكشر– أولين[1].

رغم الانتقادات التي تلقاها هذا الاختبار إلا أنه فتح مجالا لكثير من الدراسات التي تناولت دول آخرى منها: دراسة شار آدواج Char Adwaj عن الهند، ودراسة تات Tate Motcand وتوو ايشيومورا S.Ichimura عن اليابان[2].

ثالثا– الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية.

تعتبر النظريات الحديثة نتاج الفشل الذي عرفته النظريات السابقة للتجارة الخارجية في تفسير أسس قيام التبادل التجاري الدولي.

1. نظرية تشابه الأذواق: قدم الاقتصادي السويدي **Saffan Linder** في مقال له في عام 1961، تفسيرا لقيام التجارة الخارجية يعتمد على منهج ديناميكي مختلف عن الكلاسيك والنيو كلاسيك، فقد فرق ليندر في تفسير التجارة الخارجية في هذا المقال بين السلع والدول التي تنتجها، فتجارة السلع الأولية تتم عادة بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة والسلع المصنعة تكون بنسبة أكبر بين الدول المتقدمة الصناعية.

فمن بين الفروض التي اعتمدها ليندر في تحليله ما يلي[3]:

– أن الدول ستقوم بتصدير السلع التي تملك أسواقا كبيرة ورائجة، وبرر ذلك بالحاجة إلى انتاج كبير الحجم من أجل تمكين المنشأت المحلية من تحقيق وفرات حجم اقتصادية، وبالتالي تخفيض تكاليف انتاج هذه السلع مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها لتتمكن من غزو الأسواق الأجنبية.

– أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق، الأمر الذي يزيد من امكانية قيام التجارة بين الدول متشابهة الدخل لكون أسعار السلع تناسب المستهلكين في الدول الأخرى، بسبب تساوي قدراتهم الشرائية.

وفي ضوء هذه الفرضيات، اعتمد تفسير ليندر لقيام التجارة الخارجية على التفرقة بين نوعين السلع: السلع الأولية التي يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا لنموذج (H-O) الذي يركز على مدى وفرة عوامل الانتاج، أما السلع الصناعية فإن التجارة فيها تقوم على مدى تشابه الدخل وأنماط الطلب بين الدول، بمعنى لا تستطيع أي دولة تحقيق ميزة نسبية في انتاج سلعة صناعية ما، ما لم تكن هذه السلعة مطلوبة محليا ويجري استهلاكها في الدولة الأم، ونتيجة لذلك تكون

[1] محمد سيد العابد، **التجارة الدولية**، مطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 1999، ص 159 .

[2] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، ط 1، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 66.

[3] حسام علي داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 62.

كثافة التجارة الخارجية أكبر في الدول المتشابهة في مستويات الدخل وهياكل الطلب[1]. رغم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية والمتمثلة في أن الأسواق الخارجية ليست امتدادا للأسواق الداخلية، اضافة إلى أذواق المستهلكين ليست متشابهة عند تقارب مستويات الدخل في الدول بإعتبار أن هذه الأذواق تحكمها عدة عوامل أبرزها العادات والتقاليد[2]، إلا هذه النظرية تعتبر منهجا جديدا للفكر الاقتصادي في هذا المجال.

2. نظرية الفجوة التكنولوجية: وضع بوسنر* نموذج الفجوة التكنولوجية عام 1961، والذي يقوم على أساس أن الاختلاف في مستويات التطور التكنولوجي بين الدول المتقدمة والنامية يؤثر على هيكل التجارة الخارجية، حيث تتمتع الدول المتقدمة بميزة نسبية مكتسبة نتيجة الاختلاف في الفن التكنولوجي المستخدم في العمليات الانتاجية واكتسابها لحقوق الانتاج وشراء اختراعات جديدة[3]، وبما أنه لا يمكن لجميع الدول الوصول إلى مستوى متساو في التكنولوجيا، لذلك تظهر ما يسمى بالفجوة التكنولوجية تتمركز فيها التكنولوجيا لدى عدد قليل من الدول، حيث كلما ركزت الدول المتقدمة على انتاج السلع ذات المستوى التكنولوجي المرتفع فإن المزايا النسبية في السلع ذات التكنولوجيا المنخفضة تنتقل إلى الدول المتخلفة، وعليه يمكن تحديد هذه الفجوة باستخدام مصطلحات فجوة الطلب وفجوة التقليد كما يلي[4]:

[1] Giancarlo Gandolfo**, International Economics**, Springe -Verlag Berlin Heidelberg GmbH, Berlin, 1986, p p 270 - 273.

[2] Andrew Harrison, Ertugrul Dalkiran, Ena Elsey, **Business international et mondialisation**, traduite par Siméon Fongang, 1er éd, édition de boeck, Paris, France, 2004, p 284.

* **مايكل فيفان بوسنر (M .V . Posner)**: اقتصادي روسي الأصل، ولد عام 1931 محاضرا في الاقتصاد بجامعة كامبريدج وتحول إلى مستشار حكومي ، وقد عمل لاحقًا لحماية أبحاث العلوم الاجتماعية في المملكة المتحدة، توفي عام 2006 .

[3] فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2001، ص 86.

[4] جون هدسون، مارك هرندر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة: طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،1987، ص 134.

الشكل رقم (01-01): تمثيل بياني للفجوة التكنولوجية

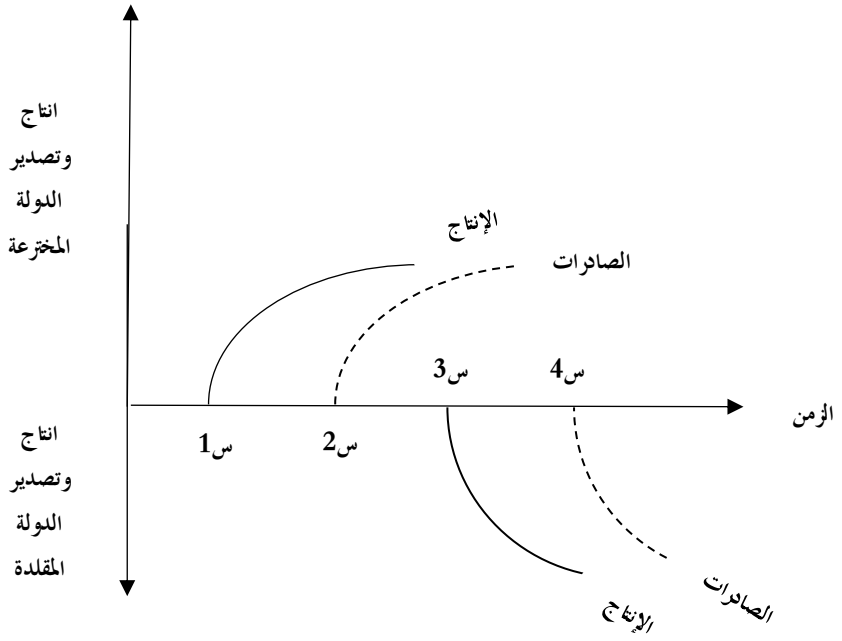

المصدر: سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 240.

يوضح الشكل السابق الانتاج والتصدير في نوعين من الدول، ووجود فجوتين مختلفتين تتمثلان في[1]:

فجوة الطلب: هي الفترة التي تمتد بين ظهور المنتج الجديد في الدولة صاحبة الاختراع التي تحتكر انتاج المنتج وتصديره عند س1، وبداية انتاجه في الدول المقلدة عند س2.

فجوة التقليد: هي الفترة التي تمتد بين ظهور المنتج الجديد في الدولة صاحبة الاختراع "الدول المتقدمة " س1، وظهوره في الدول النامية س3، والفرق بينهما هو س2- س3 يشير إلى الفجوة التكنولوجية.

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 87.

وما يؤخذ على هذا النموذج أنه لم يستطع تحديد حجم الفجوة التكنولوجية والمدة الزمنية التي يمكن أن تستمر فيها هذه الفجوة من جهة، والاجابة على التساؤل التالي: لماذا ظهرت التكنولوجيا في الدول الأكثر تقدما دون غيرها من جهة أخرى[1].

3. نظرية دورة حياة المنتج: قدم فرنون عام 1966 من"Harvad Businness School" نظرية دورة حياة المنتج في التجارة الدولية والاستثمار ليظهر أن هيكلة المبادلات الدولية ليست نهائية بل تتغير بتغير مراحل دورة حياة هذا المنتج، والتي يعتبر التفوق التكنولوجي عاملا أساسيا فيها مساهما في ولادة ابتكارات جديدة تجسد في منتجات جديدة تلقى الرواج في الأسواق الدولية من خلال التجارة الخارجية.

لقد افترض فرنون في نظريته أن الدول الصناعية الكبرى عادة ما تكون موطن لهذه الابتكارات الجديدة باعتبارها دول وفيرة لرأس المال ويد عاملة ماهرة، مقدما الولايات المتحدة الأمريكية كدولة تتمتع بميزة نسبية في تصنيع منتجات جديدة نتيجة تفوقها تكنولوجيا تستطيع تطويرها واحتكار انتاجها، ومن ثم تصديرها إلى الخارج وفق أربعة مراحل حددها فرنون وهي[2]:

– **مرحلة الانطلاق:** تعتبر الدولة المبتكرة المنتج الوحيد للمنتوج دون وجود تصدير نظرا لإرتفاع تكاليف الانتاج نتيجة الاستخدام المكثف للتكنولوجيا وهذا يجعل أسعاره مرتفعة، حيث يوجه هذا المنتج بصفة خاصة إلى سوق خاص جدا من المستهلكين ذوي الدخل المرتفع محليا[3].

– **مرحلة النمو:** يزداد الطلب على المنتج في هذه المرحلة الأمر الذي يؤدي إلى مضاعفة الانتاج وانخفاض تكاليفه، ومن ثم أسعاره مما يساهم في زيادة الطلب عليه محليا ودوليا وتوجه الدولة المبتكرة إلى تصدير المنتج نتيجة احتكارها المؤقت للتكنولوجيا.

– **مرحلة النضج:** في هذه المرحلة يكون المنتج منمطا والتكنولوجيا عادية، لذا فإن المنافسة تكون سعرية الأمر الذي يؤدي إلى انتقال الانتاج إلى الدول منخفضة التكاليف بسبب انخفاض الأجور واقتصاديات الحجم لتصبح الدول المبتكرة مستوردة والمقلدة منتجة ومصدرة.

---

[1] حسن عبد العزيز حسن، **اقتصاديات التجارة الدولية**، ط 3، دار الكتب القومية، مصر، 2002، ص 109.

[*] **ريموند فرنون (R.Vernon)**: اقتصادي أمريكي ولد عام 1966، لقد كان عضوا في المجموعة التي طورت خطة مارشال بعد الحرب العالمية الثانية ولعبت لاحقا دورا في تطوير صندوق النقد الدولي و الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، من أشهر أعماله نظرية دورة حياة المنتج ، توفي عام 1999.

[2] Alicia Mullor Sebastian ,**The Product Life Cycle Theory: Empirical Evidence**, Journal of International Business Studies, Vol 14, N°03, 1983, p 95.

[3] Louis Ti, Wells Junior, **A Product Life Cycle for International Trade**?, Journal of Marketing, Vol 32, N°03, 1968, p2.

– **مرحلة الانحدار**: في هذه المرحلة يكون المنتج أكثر تنميطا وعاديا والتكنولوجيا متاحة لكافة المؤسسات، لذلك تصبح الدول النامية منتجة ومصدرة للدول المبتكرة والمقلدة بسبب انخفاض تكاليف الانتاج فيها نتيجة وفرة اليد العاملة[1].

ما يلاحظ على نظرية فرنون أنها ركزت على أنواع معينة من المنتجات وهي منتجات عالية التقنية، كما أن المراحل السابقة ليس بالضرورة أن كل المنتجات تمر بها لأن براءة اختراعها ملك للدولة المبتكرة التي تستطيع احتكار انتاجها أو قد تقوم الدولة بفتح فروع لها في الخارج، مع أن هناك بعض القيود التي تمنع انتقال صناعة المنتجات إلى دول أخرى تتمثل في تمتع الدولة الأم بميزة انخفاض التكاليف بسبب اقتصاديات الحجم، نقص الرأسمال الذي يمول العمليات الانتاجية لهذه الصناعات، اضافة إلى أن الدول المبتكرة تستطيع تطوير هذه المنتجات دوريا بفعل البحوث العلمية ما يجعلها في موقع تنافسي قوي[2].

المبحث الثاني: ماهية السياسة التجارية.

إن كثير من دول العالم تحد من نشاط تجارتها الخارجية اعتمادا على عدة اجراءات، التي تكون مترجمة في سياستها التجارية التي وضعتها انطلاقا من العقبات التي تواجهه على المستوى الاقليمي أو الدولي أو تفتح المجال للتبادل التجاري الحر بين الدول، إلا أن هذه السياسات تختلف من دولة لأخرى حسب ظروفها وتوجهاتها الاقتصادية والسياسية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها.

تعددت التعاريف التي قدمها الاقتصاديون لمصطلح "السياسة التجارية" كل حسب وجهة نظره وطريقة دراسته ورؤيته الاقتصادية.

أولا– مفهوم السياسة التجارية.

تعبر السياسة التجارية عن كافة الاجراءات التي تضبط المبادلات التجارية للدولة مع العالم الخارجي[3]، حيث تشكل السياسة التجارية احدى السياسات الاقتصادية التي تتخذها الدولة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية.

كما عرفت السياسة التجارية بأنها: "مجموعة تشريعات ولوائح رسمية يتم استخدامها للتحكم في نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم، والتي تعمل على تقييد أو تحرير النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول[4].

---

[1] موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، ط1، دار صفاء ،عمان ، الأردن، 2001، ص 48 .

[2] نفس المرجع ،ص 50.

[3]Jean François Fortin, **Analyse de la politique commerciale: État des travaux théoriques**, Études internationales, Vol 36, N°03, 2005, p 340.

[4] السيد محمد أحمد السريتي، أحمد الخضراوي، **الاقتصاد الدولي**، دار فاروق للنشر، السعودية، 2017، ص 121.

وهي أيضا عبارة عن مجموعة ميكانيزمات تستخدمها السلطات الاقتصادية المعنية للتأثير على اتجاهات التجارة الخارجية لبلدانها لتحقيق أهداف وطنية، سواء لأسباب تتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع العالم أو لتحقيق أهداف خاصة بالاقتصاد الوطني نفسه[1].

وعليه يمكن القول أنها تمثل منهج الدولة في ضبط نشاطها التجاري الخارجي وتوجيهه تبعا لتوجهاتها الاقتصادية والسياسية وطبيعة اقتصادها، وكذلك تبعا للظروف الاقتصادية القائمة على المستوى المحلي أو على مستوى الاقتصاد العالمي.

أكدت التجارب التاريخية أن السياسات التجارية كانت غالبا من صنع رجال السياسة في الدولة، حيث يتدخلون في صياغتها وتحديد أهدافها، إلا أن هذا لا يلغي أهمية الرأي الاقتصادي لرجال الاقتصاد في ذلك في وقتنا الحاضر، في حين ترك قادة السياسة في الدول المتقدمة المجال نسبيا إلى المشورة الاقتصادية[2]، كما أن اختيار الدولة لنوع السياسة يكون دائما يقع على السياسة التي تحقق مصالحها القومية، رغم أن هذا الموضوع كان محط خلاف لمدة طويلة بين الدول النامية والمتقدمة وحتى بينها وبين المنظمات الدولية التي تعنى بالتجارة الخارجية، وعليه يكون اختيار نوع السياسة بناءا على عدة عوامل منها[3]:

- الأهداف المراد تحقيقها من تطبيق هذه السياسة.
- طبيعة ونوع النظام الاقتصادي السائد في الدولة، وما إذا كان يتبنى الحرية الاقتصادية أو الحماية.
- درجة ومستوى النمو الاقتصادي في الدولة.
- الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة.
- درجة اعتماد الدولة على العالم الخارجي، أي مدى عمق وقوة الروابط الاقتصادية بينهما.
- الضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية خاصة منظمة العالمية للتجارة المتخصصة في دعم وتحرير التجارة في العالم وصندوق النقد الدولي.

ثانيا– أهداف السياسة التجارية.

إن تطبيق الدولة لأي سياسة تجارية "حرية أو حماية "هو بالأساس من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف تختلف

[1] مسلم حمدية شاكر، هديل حميد محمود، **آثار السياسة التجارية على تنوع الصادرات العراقية بعد عام 2003 مقارنة مع التجربة الماليزية**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 105، جامعة بغداد، العراق، 2018، ص 408.

[2] هشام محمود الاقداحي، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009، ص 384.

[3] طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، ط1، المكتبة العصرية، مصر، 2010، ص 104.

بإختلاف نوع السياسة، والتي تتمثل إجمالا في[1]:

1. الأهداف الاستراتيجية: تتمثل في مايلي:

- الحفاظ على أمن المواطنين من الجانب الاقتصادي والغذائي، العسكري.
- العمل على توفير الحد الأدنى من مصادر الطاقة كالنفط، والحد الأدنى من الانتاج من الغذاء في حالات الأزمات والحالات.

2. الأهداف الاجتماعية: تتمثل في مايلي:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين والمنتجين لسلع معينة تعد ضرورية أو أساسية في الدولة.
- التوزيع العادل للدخل الوطني بين فئات المجتمع (اعادة التوزيع).

3. الأهداف الاقتصادية: تتمثل في مايلي:

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الاغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية، أي البيع بسعر أقل من تكاليف الانتاج، وحمايته من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.
- حماية الصناعة الناشئة، أي الصناعة حديثة العهد في الدولة، حيث يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها، اضافة إلى حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تعظيم عائدات الصادرات من العملة الأجنبية، وتخفيض الطلب على الصرف الأجنبي.

المطلب الثاني: أنواع السياسة التجارية.

تختلف السياسات التجارية المتبعة من طرف الحكومات لتنظيم علاقاتها التجارية من دولة إلى آخرى، فإختلاف النظم الاقتصادية والأهداف المسطرة أوجد اتجاهين أساسين أمام هذه الدول يمكن توضيحهما كما يلي:

[1] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 300.

أولا– سياسة حماية التجارة وحججها.

يقصد بسياسة الحماية قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية[1]، ويستند أنصار هذا المذهب على جملة من الحجج وهي:

1. حماية الصناعات الناشئة: وهي صناعات حديثة النشأة تحتاج إلى حماية تدعمها إلى الحد الذي تستطيع فيه مواجهة المنافسة الأجنبية القوية والاستفادة من ووفورات الحجم، وتعود هذه الحجة إلى الألماني "فريديريك ليست" الذي نادى بحماية الصناعات الألمانية الناشئة من المنافسة الانجليزية في كتابه" النظام الوطني للاقتصاد السياسي" عام 1841[2].

رغم أهمية هذه الحجة، إلا أن تطبيقها تواجهه بعض العراقيل أهمها صعوبة تحديد الصناعات الناشئة الواجب حمايتها، فضلا عن صعوبة تحديد المرحلة التي يتم فيها رفع الحماية عن الصناعة.

2. الحماية بحجة تنويع الانتاج: يرى أنصار هذه السياسة أنها تدعم تنويع الانتاج من خلال تفادي التخصص في انتاج سلعة واحدة الذي يرفضه التقسيم الدولي للعمل في ظل حرية التبادل، وذلك لأن تنويع القاعدة الانتاجية للدول يعد ضمانا لها من خطر الأزمات الاقتصادية، كما قد يتعرض الاقتصاد الوطني إلى تقلبات بسبب التخصص أو من جراء إغلاق الأسواق الأجنبية في وجه المنتجات المتخصص فيها أو لظهور منافس قوي لهذه المنتجات[3].

3. الحماية كمصدر للحصول على ايرادات لخزينة الدولة: يعتبر أنصار الحماية الرسوم الجمركية عنصرا هاما في تمويل خزينة الدولة من جهة، والتقليل من الواردات انطلاقا من ارتفاع سعرها نتيجة فرض هذه الرسوم على نشاط الاستيراد من جهة أخرى[4]، حيث توجه هذه الايرادات إلى الانفاق العام من خلال تمويل نفقات الدولة أو تقديم الدعم المالي لبعض الصناعات المحلية.

4. الحماية بغرض تحسين الميزان التجاري: تساهم السياسة الحمائية في تحسين الميزان التجاري من خلال تقليل الرسوم الجمركية للواردات، ومع افتراض ثبات الصادرات يؤدي ذلك إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري أو جعله فائضا، بإعتبار أن رصيد الميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات بين الواردات[5].

5. الحماية لمحاربة البطالة: تستند هذه الحجة إلى أن الحماية تعمل على توجيه حاجة المستهلكين إلى المنتج المحلي بعيدا عن السلع المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى التوسع في الأنشطة الانتاجية المحلية وتوظيف الطاقات المعطلة من العمال،

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص149.

[2] محمد زكي المسير، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، ط 2، دار النهضة العربية، مصر، 1970، ص 19.

[3] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 203.

[4] رضا عبد السلام ، **العلاقات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر، القاهرة، مصر، 2007، ص 84.

[5] منير خروف، المالية والتجارة الدولية، **مطبوعة محاضرات**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014– 2015، ص ص24،25 .

وبتالي التقليل من البطالة[1]، والجدير بالذكر أن فرض الحماية بغرض زيادة العمالة قد لا يتحقق إذا طبقت الدول الأخرى مبدأ المعاملة بالمثل والذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات الوطنية في الخارج.

6. الحماية لمواجهة خطر الاغراق: يتمثل الاغراق في بيع السلع في الأسواق الدولية بسعر أقل من سعرها محليا أو أقل من سعر تكلفتها والهدف من ذلك القضاء على الصناعات المحلية المنافسة لها، كسب حصة سوقية، الأمر الذي يجعل الدول تتوجه إلى فرض الحماية من خلال فرض رسوم جمركية على الواردات من المؤسسات الأجنبية التي تطبق هذه السياسة[2].

7. الحماية لتحقيق الأمن الاقتصادي والدفاع الوطني: تساهم السياسة الحمائية في جعل الدول أكثر استقلالا من الناحية الاقتصادية خوفا من بعض الأزمات التي قد تضرب العالم، اضافة إلى أنها تعمل على حماية بعض الصناعات ذات الأهمية الاستراتيجية والضرورية للدفاع عن أمن الدولة من المنافسة الأجنبية الأكثر جودة وأقل سعر مثل صناعة الأسلحة[3].

ثانيا– سياسة حرية التجارة وحججها.

يقصد بها اتخاذ مجموعة من التدابير التي تقلل من تدخلات الدولة في مجال التجارة الخارجية، أي التخلي عن القيود المفروضة على محددات نمو التجارة الخارجية وإلغاء كل مظاهر السياسة الحمائية[4].

كما عرفت منظمة التجارة العالمية تحرير التجارة الخارجية بأنها الآلية التي يتم من خلالها تحرير المعاملات والمبادلات التجارية الدولية من كافة القيود والحواجز التي تعيقها[5].

ونستنتج من التعاريف السابقة أن سياسة تحرير التجارة عبارة عن جملة من التدابير الهادفة إلى عدم ترك المجال للدولة لتتدخل في المعاملات التجارية للدولة، أي تجارة خارجية حرة بدون قيود، حيث يستند أنصار هذا المذهب على مجموعة من الحجج تتمثل في[6]:

---

[1] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1999، ص 196.

[2] السيد محمد أحمد السريتي ، أحمد الخضراوي، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 172 .

[3] جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2010، ص 141 .

[4] سامية بوضياف، **سياسة تحرير التجارة الخارجية و أثرها على التنافسية الدولية**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2015 ، ص 201.

[5] فيصل شرارة، عثمان بقنيش، **الإصلاحات الإقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية وأثرها على التنمية الوطنية**، مجلة الاقتصاد الاسلامي، العدد 49، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، سوريا، 2016، ص 35.

[6] منير خروف، مرجع سبق ذكره، ص 22.

1. الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي: يساهم تقسيم العمل الدولي في جعل الدول أطراف التبادل تحقق أرباح، حيث توظف عوامل الانتاج في كل دولة في القطاعات الأكثر انتاجية لتمتعها بميزة نسبية، بحيث يكون استغلال أمثل وفعال لهذه العوامل واستيراد السلع التي لا تتوفر لديها فيها ميزة نسبية وهذا لا يكون إلا في حالة تبني الدولة سياسة تحرير التجارة الخارجية.

2. تشجيع التقدم التكنولوجي والفني: تحفز المنافسة في إطار حرية التجارة المنتجين على تحسين منتجاتهم وتطوير طرق وآليات انتاجها من خلال الأبحاث العلمية والابتكارات التي تدعم التقدم التكنولوجي والفني، وتجعل المنافسين الأكفاء يستحوذون على حصص أكبر في السوق وتحقيق التفوق الدائم من جهة، ويستفيد المستهلك النهائي من هذه المنافسة من خلال حصوله على منتجات ذات جودة عالية من جهة أخرى.

3. الحد من حدوث الاحتكارات: تجعل حرية التجارة حدوث الاحتكار أمرا صعبا أكثر مما عليه عند التوجه الحمائي للدولة، والذي يساعد المنتجين المحليين على التحكم في الأسعار والسوق في ظل انعدام المنافسة مع المنتجات الأجنبية المماثلة.

4. الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير: تنطوي هذه الحجة على فكرة أن الرسوم الجمركية تؤدي إلى التقليل من حجم التجارة الخارجية بوجه عام لأن تقليص الواردات يساهم في تخفيض الصادرات عادة، بإعتبار أن التجارة الخارجية ما هي إلا تبادل للسلع والخدمات بين الدول، فإذا اعتمدت كل دولة سياسة حمائية لصناعتها المحلية وأحجمت عن الاستيراد أو حتى قلصت إلى الحد الأدنى وارداتها فلن تستطيع أن تصدر فائض انتاجها، حيث يمكن أن ينجر عن ذلك ركود اقتصادي وتراجع مستوى الرفاهية الاقتصادية.

5. الحرية تخفض من أسعار السلع الدولية: تساهم حرية التجارة بين الدول بالاعتماد على مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي في تخفيض أسعار السلع المستوردة التي يمكن انتاجها محليا بتكاليف مرتفعة وزيادة الدخل الوطني للدولة وحصول المستهلك النهائي على سلع منخفضة السعر.

نستنتج من خلال ما تم عرضه أعلاه أن أنصار كل من السياستين يقدمون حججا في سبيل اظهار فوائد وايجابيات كل سياسة على حدى، إلا أنه في الواقع نرى أن معظم الدول تطبق مزيجا بين الحرية والحماية.

المطلب الثالث: أدوات السياسة التجارية.

تستخدم الدول بعض الأدوات والوسائل لتطبيق السياسة التجارية التي تناسبها، وتكون هذه السياسة وفقا للنظام الاقتصادي السائد، وعليه نميز بين الوسائل السعرية، الكمية، التنظيمية.

أولا– أدوات سياسة حماية التجارة الخارجية.

تعتمد الدول المطبقة لسياسة الحماية التجارية مجموعة من الأساليب والأدوات الهادفة إلى تنظيم التجارة الخارجية حيث تشمل مايلي:

1. الأدوات السعرية: يظهر تأثير هذه الأدوات على أسعار الصادرات والواردات:

أ. الرسوم الجمركية: تعتبر الرسوم الجمركية أهم الوسائل التي تستخدمها الدول في تطبيق سياسة الحماية التجارية، وهي عبارة عن ضريبة تفرض على السلع العابرة لحدود الدول سواءا كانت صادرات أو واردات، فغالبا ما تفرض هذه الرسوم على الواردات أما الصادرات فقد تفرض عليها في حالات خاصة بهدف حماية الصناعات المحلية أو منع تدفق السلع الأساسية نحو الخارج، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في وقت معين اسم "التعريفة الجمركية".

وتنقسم الرسوم الجمركية إلى عدة أنواع وفقا لعدة معايير، منها على أساس كيفية احتساب الرسوم الجمركية والتي تتمثل في[1]:

- **الرسوم القيمية:** هي رسوم تفرض بناءا على نسبة مئوية من سعر السلعة.
- **الرسوم النوعية:** هي رسوم تفرض في شكل مقدار ثابت وتحدد بناءا على الخصائص المادية للسلعة "الوزن، الحجم"، حيث تختلف هذه الرسوم تبعا لنوع السلعة بغض النظر عن قيمتها.
- **الرسوم المركبة:** هي رسوم تتضمن رسما قيميا وآخر نوعيا، حيث يكون الأول كنسبة مئوية من قيمة السلعة والثاني وفقا لمواصفات السلعة.

أما على أساس الغرض من فرض الرسم فتتضمن الرسوم الجمركية الأقسام التالية:

- **الرسوم المالية:** هي رسوم تفرضها الدولة بهدف توفير ايرادات وموارد لخزينتها.
- **الرسوم الحمائية:** هي رسوم وضعت بهدف حماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية.

والملاحظ أن الرسوم الجمركية أكثر أدوات السياسة التجارية أهمية لما لها من آثار اقتصادية عديدة منها حماية الصناعات المحلية، تخفيض معدل الاستهلاك للأفراد نتيجة فرض الرسوم الجمركية على الواردات، توفير ايرادات كبيرة لخزينة الدولة التي تتأتى من انخفاض الواردات مع بقاء الصادرات على حالها وبتالي زيادة الدخل الوطني.

ب. الاعانات: يتمثل نظام اعانات التصدير في منح مساعدات عينية أو قيمية للمنتجين المحليين بغية تشجيعهم على دخول الأسواق الدولية ودعم القدرة التنافسية للمنتوج الوطني الموجه إلى التصدير، هذه الاعانات قد تكون **مباشرة** من

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، بدون سنة النشر، ص ص 165،166.

خلال منح المصدرين مبالغ نقدية تحدد على أساس نوعي أو قيمي أو **غير مباشرة** ممثلة في تقديم بعض الامتيازات للمنتجين المصدرين، من أجل دعم مركزهم المالي كالإعفاء أو التخفيض الضريبي أو رد ما دفع منها، التسهيلات الائتمانية، تحمل بعض تكاليف[1].

ت. الاغراق: هو عبارة عن بيع سلع محلية الصنع في الأسواق الخارجية بأقل من سعرها محليا أو بسعر أقل من تكلفتها مضافا إليها نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بإنتقال السلعة إلى الأسواق الدولية، يتضمن ثلاثة أنواع **العارض** الذي يحدث نتيجة ظروف طارئة مثل التخلص من الفائض في سلعة معينة أو **قصير الأجل** الذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله، وأخيرا **الاغراق الدائم** القائم على سياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق المحلية نتيجة سياسة الحماية[2].

ث. تخفيض سعر الصرف: هو كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، حيث تساهم هذه العملية في تخفيض أسعار السلع الوطنية المقومة بالعملات الأجنبية، ونتيجة لذلك يتزايد الطلب الخارجي على السلع المحلية ومن ثم زيادة الصادرات مقابل ارتفاع أسعار السلع الأجنبية المقومة بالعملة الوطنية الذي يؤدي إلى تدني الطلب المحلي على السلع الأجنبية وانخفاض الواردات، إلا أن أسباب هذا التخفيض عديدة منها ماهو لغرض علاج العجز في ميزان المدفوعات أو لزيادة دخل بعض الفئات المنتجة لمساعدتها على تصريف انتاجها، أو لدعم التوسع في الصناعات التصديرية[3].

ج. الرقابة على الصرف: حيث يكون ذلك من خلال وضع الدولة لقيود تضبط التعامل في النقد الأجنبي بيعا وشراءا ما يعني تحكمها في سوق الصرف الأجنبي، وعليه فإن الدولة هي الطرف الوحيد المطلوب منه توفير الصرف الأجنبي لإتمام المعاملات الخارجية ويتعين على الدولة المطبقة لهذه الأداة أن تضع سعرا تحكميا ثابتا للصرف الأجنبي يطبق في جميع المعاملات، حيث يتم اللجوء إلى هذه الأداة للتحكم المباشر في عمليات التصدير والاستيراد وعلاج العجز في ميزان المدفوعات[4].

ح. الحماية الادارية: تنطوي هذه العملية على قيام السلطات الادارية بتبني منهج يعمل على عرقلة النشاط التجاري وحماية السوق الوطنية من خلال التشدد في تطبيق اللوائح الصحية، التعنت في تقدير قيمة الواردات وذلك بمضاعفة

---

[1] شريف علي الصوص، مرجع سبق ذكره، ص ص 139،140.

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره ، ص 220.

[3] هشام محمود الاقداحي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 412، 413.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر،1997، ص333 .

الرسوم المفروضة عليها، خلق تعقيدات في تطبيق التعريفة الجمركية، تشجيع المواطنين على مقاطعة المنتجات الأجنبية، فهي أشد تأثيرا من التدابير الأخرى على المبادلات الخارجية[1].

2. الأدوات الكمية: تهدف الدولة من خلال هذه الأدوات للتأثير المباشر في تجارتها الخارجية ومن أهم هذه الأدوات ما يلي:

أ. نظام الحصص: هو ذلك النظام الذي تحدد بمقتضاه الدولة كمية الواردات المسموح باستيرادها من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر هذا الأخير قيدا كميا على تدفق السلع إلى دولة معينة في مدة زمنية معينة، مثبتا تأثيره على حركة التجارة الخارجية ما أدى بالدول إلى تفضيله على الرسوم الجمركية بسبب عدم مرونة عرض الواردات، عدم معرفة ظروف العرض والطلب، اضافة إلى أن هذه الأداة أكثر مرونة في حماية الصناعات الوطنية لإمكانية الأخذ به في حدود الاتفاقيات التجارية التي ترتبط بها الدول[2].

ب. تراخيص الاستيراد: هي عبارة عن تصاريح تمنح للمستوردين من طرف الجهات المعنية المختصة قصد استيراد سلعة معينة في حدود الكمية المحددة في الترخيص الممنوح، حيث يتم تحديد حصة كل مستورد بناءا على وارداته من السلعة خلال فترة زمنية معينة، وتلجأ الدولة إليه لحماية السوق الوطني من واردات بعض الدول خاصة في حالة انخفاض رصيد الدولة من العملات الأجنبية الأمر الذي يجعل ميزان المدفوعات في حالة عجز[3].

ت. نظام الحظر: تتمثل هذه السياسة في امتناع الدول عن التعامل مع الأسواق الدولية ويكون ذلك على الصادرات أو الواردات أو كليهما، حيث يكون هذا الحظر **كليا** في حالة امتناع الدولة عن التبادل التجاري مع العالم الخارجي واعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي، أو **جزئيا** يقتصر على منع الدولة التعامل مع أسواق دولية بالنسبة لبعض الدول أو لبعض السلع، ما يعني أن هذا النظام لا يعتبر سياسة للحماية بقدر ما هي سياسة لإلغاء التبادل الدولي[4].

3. الأدوات التنظيمية: يتضمن الإطار التنظيمي في كل دولة العديد من الأدوات التي تعمل على تحقيق مختلف المبادلات الدولية داخله نوجزها في النقاط الموالية[5]:

أ. المعاهدات التجارية: هي عبارة عن اتفاق تبرمه الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل بجانب القضايا الاقتصادية والتجارية أمور ذات طابع سياسي

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، أحمد الخضراوي، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[2] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 254، 255 .

[3] محمود الطنطاوي الباز، **دراسات في نظرية التجارة الخارجية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 2007، ص151.

[4] حسن رعد الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، ج1، دار الرضا، دمشق، سوريا، 2000، ص ص289 ،290

[5] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 264- 266.

تتعلق بتحديد مكانة الأجانب وأهليتهم لمباشرة مختلف الأنشطة، وعادة ما تقوم هذه المعاهدات على عدة مبادئ منها: المساواة والمعاملة بالمثل، مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

ب. الاتفاقيات التجارية: يعتبر الاتفاق التجاري عبارة عن تعاقد بين دولتين لتنظيم التجارة بينهما وتحديد وسائل مقبولة لتسوية المدفوعات التي تنشأ عن التعامل التجاري بينهما، كما تحدد حجم التبادل التجاري بين طرفي أو أطراف الاتفاقية خلال مدة سريانها، وتتميز الاتفاقيات التجارية عن المعاهدات التجارية بقصر مدتها وعدم تضمنها لمبادئ التي تحكم المعاهدات التجارية السالفة الذكر.

ت. اتفاقات الدفع: يأخذ على هذا النوع من الاتفاقات أنه يتضمن كيفية أداء وتسوية المستحقات الناجمة عن المعاملات التجارية والمالية بين دولتين وفقا لأحكام وبنود يوافق عليها الطرفان، اضافة إلى بيان العملة التي تتم على أساسها العمليات وسعر الصرف التي تجري التسوية وفقا له والعمليات الداخلة في التبادل، حيث تنتشر هذه الأداة في الدول المتبنية لسياسة الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية.

ثانيا– أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية.

تتمثل في التكامل الاقتصادي الذي يعد أحدث صيغة للعلاقات الاقتصادية الدولية والتي تترجم في تجمعات دولية أو اقليمية ضمن هيكل تلغى فيه كل القيود والعوائق التي تحكم تلك العلاقات، حيث تعمل هذه التكتلات على تشجيع التجارة بين الدول الأعضاء ووضع قيود تجارية جديدة اتجاه الدول غير الأعضاء، وتتضمن هذه التكتلات الأشكال التالية:

1. منطقة التجارة التفضيلية: اتفاق بين دولتين أو أكثر على أن تكون هناك معاملة تفضيلية بينهم في مجال التجارة الخارجية تتجلى في تخفيض العوائق الجمركية أو غير الجمركية على الواردات دون إلغاءها كلية، وهذه المعاملة مرفوضة بالنظر إلى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية[1].

2. منطقة التجارة الحرة: تتمثل في اتفاق بين الدول الأطراف يتم بموجبه ازالة كافة الحواجز الجمركية على التبادلات التجارية مع احتفاظ كل دولة بسياستها الجمركية اتجاه الدول غير الأعضاء، كما لا تقيد منطقة التجارة الحرة حق أي دولة عضو في عقد اتفاقيات تجارية جديدة مع دول خارج منطقة التكامل أو تعديل اتفاقيات معقودة[2]، وعليه يمكن

[1] جيلالي معروف، محمد البشير لبيق، **ما مدى استجابة التجارة الخارجية لمفهوم التكامل الاقتصادي؟**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 44، سوريا، 2016، ص 47.

[2] نواف أبو شمالة، **التكامل الإقتصادي: آليات تعزيز التعاون الإقتصادي العربي**، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 50، الكويت، 2016، ص ص 12، 13.

القول أن هذه الدرجة من التكامل عبارة عن دمج لأسواق السلع للدول الأعضاء في سوق واحدة تتخللها حرية تنقل هذه السلع التي منشؤها الدول الاعضاء.

3. الاتحاد الجمركي: يتضمن الاتحاد الجمركي على المستوى الداخلي إلغاء الحواجز الجمركية والتنظيمات التجارية بين الأقاليم المكونة له بينما يتميز على المستوى الخارجي بتوحيد التعريفة الجمركية اتجاه الدول غير الأعضاء[1]، أي أن هذا النوع من التكامل يعمل على تنظيم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء بما يدعم حرية التجارة وتوسيع نطاق السوق.

4. السوق المشتركة: يتم في هذه الدرجة من درجات التكامل الاقتصادي تحقيق الانتقال الحر لعوامل الانتاج بين الدول الأعضاء[2]، أي تتضمن السوق المشتركة ازالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء مع توحيدها اتجاه العالم الخارجي وازالة كل ما يعرقل حركة عوامل الانتاج داخل منطقة التكامل.

5. الوحدة الاقتصادية: وتسمى أيضا بالاتحاد الاقتصادي حيث يضيف إلى السوق المشتركة الحاجة إلى تنسيق عدد من مجالات السياسة الرئيسية[3]، بمعنى أنها سوق مشتركة مصحوبة بمواءمة وتنسيق السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية بين الدول الأعضاء[4]، أي أنه لا يقتصر الأمر على ازالة العوائق المفروضة على التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وتحرير انتقال عوامل الانتاج بل يتعدى إلى تنسيق السياسات المالية والنقدية لتلك الأقاليم المتكاملة.

6. الاتحاد الاقتصادي التام: يعتبر أعلى درجات التكامل الاقتصادي حيث يتم اذابة الدول الأعضاء لتصبح كأنها اقتصاد واحد يتولى سياستها المختلفة، على أن تكون لقراراتها في الشؤون الاقتصادية سلطة إقليمية وجهاز إداري يلزم الأطراف المشاركة بتنفيذ هذه السياسات[5].

المبحث الثالث: أساسيات حول التصدير.

يعتبر التصدير من القضايا المهمة التي حظيت باهتمام فكري كبير سواء على مستوى نظريات التجارة الخارجية أو على مستوى النظرية الاقتصادية الكلية، فمصطلح التصدير يرمي إلى تصريف الفائض الانتاجي المحلي وتسويقه في

---

[1] عوض بن عوض عصب، **التكامل الاقتصادي اليمني السعودي المعاصر الواقع والآفاق رؤية للتكامل الاقتصادي اليمني السعودي**، مجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية، المجلد 03، العدد 06، جامعة الأندلس، صنعاء ، اليمن، 2011، ص ص 68، 69.

[2] يوسف بركان، أمينة بن خزناجي، **دور التكامل الإقتصادي المغاربي في تحقيق الأمن الغذائي في دول المغرب الوسيط: دراسة تحليلية إستشرافية**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 01، العدد 01، محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2014، ص 21.

[3] Abdllah Messioud, Abderrahmen Guerouri,**The challenges and opportunities of Economic integration in Africa** , Journal of Administrative and Financial Sciences, Vol 01 , N°01, 2017, p 627.

[4] Tayeb Arab, Mustapha Boubakeur, **Intégartion économique régionale au maghreb arabe: Succés au échee pour les pays de région**, Journal of economic sciences institute, Vol 23, N°02, Université d'Alger 3, Algérie, 2020, p1499.

[5] منظر فاضل سعد البطاط، **التكامل الاقتصادي وأثره على الاقتصادات العربية**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 05، العدد 21، جامعة القرنة، البصرة ، العراق، 2008، ص 51.

الأسواق الدولية، وهو بذلك يعمل على تحديد معدلات التبادل الدولية بالاستناد إلى ظاهرة التخصص والتقسيم الدوليين للعمل في مجال الإنتاج التي ترجع إلى مدى اختلاف نسب توافر عوامل الانتاج والأساليب الفنية الانتاجية من دولة إلى آخرى.

ولإثراء هذا الموضوع أكثر سنتناول في هذا المبحث بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة به، من خلال الوقوف على مفهوم التصدير وأهميته، أنواع الصادرات وكذا دوافعه ومؤشراته.

المطلب الأول: مفهوم التصدير

تعددت مفاهيم التصدير إلا أنها تتفق على نقطة واحدة وهي أنه يمثل انتقال السلعة من موطنها الأصلي إلى أسواق دولية تنتمي لدول آخرى، وفي هذا الصدد سوف نقدم أبرزها في مايلي.

أولا– تعريف التصدير وأهميته

عرف فريد النجار التصدير على أنه" قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى أسواق دولية وعالمية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها"[1].

كما شخص Corinne Pasco التصدير بأنه ذلك التدويل المتعلق بالخيار الاستراتيجي للمؤسسة، والذي يتوقف على القدرات والامكانيات الذاتية للمؤسسة[2].

وجاء تعريف Claude Méndian للتصدير في أنه يمثل كل السلع والخدمات التي تخرج بصفة نهائية من الإقليم الاقتصادي للدولة نحو باقي بلدان العالم[3].

إن تعدد التعاريف المقدمة للتصدير باختلاف وجهات نظر دارسيه مكننا من استنتاج التعريف التالي له وهو عبارة عن عملية انتقال السلع والخدمات من مراكز انتاجها داخل الوطن إلى مراكز تسويقها في الخارج مقابل قيمة مالية محددة تكون بالعملة الصعبة.

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أهمية التجارة باعتبارها أساس التنمية الاقتصادية عند التجاريين والعمود الأساسي فيها، وبالرجوع إلى التاريخ الاقتصادي نجد اهتمام كبير بموضوع التصدير من قبل مختلف الاقتصاديين، وذلك لدوره الأساسي في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي في الدول من خلال تحفيز الطلب وتشجيع الادخار وتراكم رأس المال، كما أن استراتيجية قيادة الصادرات تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعمل على انشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية لها بناءا على نقل التكنولوجيا والخبرة وتخلق فرص عمل نتيجة زيادة الانتاجية والتي

[1] فريد النجار، **التصدير المعاصر و التحالفات الاستراتجية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 15 .

[2] Corinne Pasco,**Commerce International**, 6éme éd, Dunod, Paris, France, 2006 , p1.

[3] Claude Méndian, **Fiche de macroéconomie**, 2éme éd, Ellipses, Paris, France, 2003, p1

تستدعي توظيف عدد معتبر من العمال وتحسن من توزيع الدخل، بالإضافة إلى أن النمو المرتفع للصادرات يرافقه نمو أعلى للدخل[1]، وعليه يعد التصدير خيارا استراتيجيا يعول عليه في دعم مسيرة التنمية والنمو.

ولابد من الاشارة إلى أن التصدير يهدف إلى[2]:

- توفير العملات الأجنبية الكافية لتمويل العمليات التنموية واقامة المشاريع.
- ايجاد فرص عمل جديدة من خلال زيادة مداخيل الدولة التي تؤدي إلى زيادة الاستثمارات.
- التواجد الثقافي والسلعي في الأسواق الأجنبية وتبادل الخبرات الفنية الموجهة للمنافسة، وذلك للحصول على مكانة بين دول العالم.
- تحقيق استقلالية القرار الاقتصادي والسياسي والتشغيل الاقتصادي لموارد الدولة.
- تحسين مستوى المعيشة للمجتمع وتزايد الدخل الفردي الحقيقي.
- توفير التكنولوجيا الدولية لمراكز الانتاج في الدولة.

ومن زاوية أخرى يمثل التصدير مهربا من الأسواق الوطنية المشبعة وسبيلا للتواجد في الأسواق الدولية بهدف توسيع الحصة السوقية ومحاولة التوزيع الجغرافي للمخاط، اضافة إلى رفع جهود البحث والتطوير.

ثانيا– متطلبات التصدير.

من جملة هذه المتطلبات مجموعة من الخدمات التي تحتاجها عملية التصدير للقيام بوظائفها منها[3]:

7. التمويل: تحتاج المؤسسات قبل الحوض في تجربة التصدير إلى امكانيات مالية خاصة بها وفي بعض الأحيان يتعدى ذلك الامكانيات الذاتية، وتلجأ إلى العالم الخارجي للقيام بالعملية من خلال مجموع المبالغ المالية التي تمنحها البنوك الوطنية أو الهيئات المالية الأخرى في شكل قروض.

8. التأمين: إن عملية التصدير تكون عرضة إلى مجموعة من المخاطر وهذا الأمر يستوجب على المصدر الاحتياط لها، وذلك عن طريق تحويل مجموع هذه المخاطر إلى المؤسسات مختصة تعرف بمؤسسات التأمين.

9. النقل: تلعب وسائل النقل دورا أساسيا في مجال التصدير من حيث أنها تسهل هذا النشاط بنقل السلع من دولة لأخرى عن طريق البر أو البحر أو الجو والنقل بالسكك الحديدية، دون اهمال دور عامل الزمن ففي بعض الأحيان نجد

---

[1] علي توفيق الصادق، **تطور دور الدولة في التنمية: قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية**، مقدمة للمشاركة في المؤتمر العلمي العاشر للاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، يوم 19و20 ديسمبر2009، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 47، بيروت، لبنان، جانفي2010، ص ص21 ،22.

[2] فريد النجار، **تسويق الصادرات العربية**، دار قباء، القاهرة، مصر، 2002، ص ص 106،107.

[3] فوزي نعيمي، عبد الحكيم غراس، **التجارة الدولية: دروس في قانون الأعمال الدولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 74.

أن المستورد يهتم بإستلام السلع في أقرب الآجال الممكنة، لذلك وجب على مؤسسات النقل الاحتياط لعامل الزمن أكثر من غيره من العوامل.

10. الجباية: يلعب النظام الجبائي دورا مهما في النشاط الاقتصادي كونه يمثل أداة الدولة التي تستعمل لإنعاش نشاط التصدير بتخفيض نسب الضرائب المفروضة على عملية التصدير أو بالعكس لإحجامه بالرفع من هذه النسب وهذا للسياسة التجارية المتبعة.

11. الجمركة: تخضع عملية التصدير لعملية الرقابة والمتابعة والتنظيم من قبل الادارة الجمركية، بتطبيق الاجراءات اللازمة لكل عملية وفقا لأنظمة التصدير المعمول بها، حيث أن الخدمات الجمركية أحد الركائز الأساسية لقيام نشاط التصدير.

12. العبور: إن انتقال السلع من المصدر إلى المستورد يكون بطريقتين إحداهما مباشرة أي أن المؤسسة تتولى وتقوم بعملية التصدير دون تدخل طرف آخر أو الطريقة غير المباشرة التي تعتمد في أغلب الأحيان، وتكون فيها عملية التصدير عن طريق مؤسسة العبور للتصدير والاستيراد المختصة والموكلة لهذه المهام، حيث تقوم بالإجراءات اللازمة مع الأطراف المعنية بالعملية.

ثالثا– محددات الصادرات.

هناك العديد من العوامل التي يمكنها أن تدفع بالصادرات أو تقف عائقا في تطور حجمها ومن بين هذه المحددات مايلي:

1. المحددات الداخلية: تضم النقاط التالية[1]:

أ. طبيعة الهيكل الاقتصادي: يعتبر من أهم المحددات لحجم الصادرات، ويتجلى ذلك عند مقارنة صادرات الدول النامية بمثيلتها في الدول المتقدمة، التي تستغل موارد الدول النامية لتموين صناعتها وجعلها أسواق لتصريف سلعها خاصة الصناعية منها دون منحها الدعم لتطوير القطاع الصناعي بها، بل عملت هذه الدول الاستعمارية على جعل اقتصاديات مستعمراتها في تبعية دائمة لها، في حين أن الدول النامية اختصت في الانتاج الأولي من زراعة، الأمر الذي ساهم في بعث الفقر والتأخر في الفن الانتاجي وكذا انتشار البطالة، حيث أن صادراتها انحصرت بصورة أساسية في المنتجات الأولية.

كما نلاحظ أن الأرباح الناتجة عن التصدير لا يعاد استثمارها في الداخل إلا بقدر يسير وتوجه إلى الاستغلالات الأولية والجزء الأكبر يحول إلى الخارج، كما أن التقدم التكنولوجي في انتاج السلع الأولية يعود بالنفع على الدول المتقدمة إما في صورة نقص في أسعار السلع الاستهلاكية أو في صورة رفع في أرباح المنتجين الصناعيين، بينما تتضرر الدول

[1] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1999، ص ص 105- 115.

النامية كمستهلكة للسلع الصناعية وكمنتجة للسلع الأولية، وعليه يمكن القول أن الاستعمار والتبعية الاقتصادية هما السبب في تحديد هذا الاطار لهيكل الانتاج في الدول النامية الذي كان تأثيره مباشر على هيكل صادراتها المتكون في غالبيته من سلع أولية.

ب. دوال الانتاج في الدول النامية: نظرا للاعتماد الأولي في الدول النامية على العوامل الطبيعية في الانتاج خاصة في الانتاج الزراعي، جعل من دوال الانتاج الزراعي غير ثابتة والتي تظهر في عدم المرونة النسبية لدالة العرض للإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى تميز الانتاج الزراعي في الدول النامية بالانخفاض وارتفاع تكاليفه وارتفاع أسعار السلع مما يجعلها غير قادرة على المنافسة الدولية ويشكل عائقا على نمو الصادرات، حيث أن انخفاض الانتاجية يشير إلى عدم كفاية الأساليب الفنية المستخدمة وقلة رأس المال المستخدم، انتشار البطالة، الأمر الذي يجعل من التصدير قطاع غير قادر على النمو والتطور.

ت. الضغوط السكانية: يتأثر نمو الصادرات بشكل سلبي بالزيادة السكانية الكبيرة وهو أمر تتميز به أغلب الدول النامية، حيث تؤدي هذه الضغوط السكانية إلى استغلال جزء كبير من الموارد الاقتصادية في اشباع حاجات السكان المتزايدة، مما يحول دون تحقيق الفائض الموجه للتصدير وبالتالي التأثير في نمو معدل الصادرات.

ث. اتجاه الاستثمار: يعد توجيه الاستثمار من المحددات الأساسية لحجم وهيكل الصادرات خاصة في الدول النامية، لهذا يستوجب وضع بدائل لتنمية الصادرات عند توزيع الاستثمارات على مختلف الأنشطة الاقتصادية، بالنظر إلى ما تعانيه هذه الدول من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها بالإضافة إلى اعطاء تقلبات أسعار صادرات المواد الأولية حجمها من الاهتمام في المدى القصير، وهذا كله باعتبار أن التصدير هو المصدر الوحيد لتمويل المشروعات الاستثمارية بالعملة الصعبة.

ج. السياسة التجارية: إن الدفع بصادرات الدول النامية يستدعي تطوير حجم الانتاج وتحسين جودته لمواجهة المنافسة الدولية، وهذا يتحقق إلا في ظل سياسة تنموية متكاملة ومتناسقة ومبنية وفق استراتيجية مستغلة لكل الموارد المتاحة بأفضل الطرق، وفي هذا الإطار يمكن للسياسة التجارية المساهمة في تحسين معدلات التبادل بتطبيق أساليب تجارية تعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني لكن بالتجاوب مع السياسات التجارية للدول المتقدمة لكي لا تضع هذه الأخيرة عوائق أمام صادرات الدول النامية.

2. المحددات الخارجية: تندرج هذه المحددات في النقاط التالية:

أ. أثر الطلب العالمي على صادرات الدول النامية[1]: يتبين من خلال دراسة الطلب العالمي على صادرات الدول النامية أن هناك تباطؤ في زيادة هذا الطلب، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض صادرات هذه الدول، وهذا يفسر ما يشهده

[1] نفس المرجع، ص ص 115- 124.

العالم من بروز البدائل الصناعية المرتبطة بالسياسة الانتاجية في الدول المتقدمة وزيادة العراقيل التي تضعها هذه الأخيرة أمام ما تستورده من الدول النامية وبالخصوص مع ظهور موجة التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة.

ب. أثر اتجاه شروط التبادل الدولي على الدول النامية: أثبتت معظم الدراسات التطبيقية للأمم المتحدة وبعض الاقتصاديين أن معدلات التبادل بالنسبة للدول النامية تدهورت بسبب اعتماد اقتصادياتها على الانتاج الأولي، حيث يرجع هذا التدهور إلى عوامل كامنة في جانبي العرض والطلب أهمها التقدم التكنولوجي الذي جعل الدول المتقدمة منتجة للسلع الصناعية ومستهلكة للمواد الأولية.

المطلب الثاني: أنواع التصدير.

يخضع تقسيم الصادرات إلى عدة معايير أبرزها كالتالي:

- **معيار المجموعات السلعية:** يتعلق هذا المعيار بطبيعة السلعة الموجهة للتصدير، حيث تكون سلعا استهلاكية أو معمرة أو صناعية أو زراعية أو مواد أولية وغيرها.
- **معيار الصادرات المؤقتة والدائمة:** يعمل هذا المعيار على ربط الصادرات والزمن، فالصادرات الدائمة هي تلك الصادرات التي تصدر بصفة نهائية في حين أن الصادرات المؤقتة تمثل تصدير سلع لفترة زمنية معينة ثم يعاد استيرادها.
- **معيار الدول المصدرة:** يقسم هذا المعيار الدول بناءا على موقعها في خريطة الاقتصاد العالمي منها دول متقدمة أو دول نامية أو دول أقل نمو[1].
- **معيار الصادرات المنظورة وغير المنظورة:** يعكس هذا المعيار صفة السلع المخصصة للتصدير، حيث يفرق بين الصادرات المنظورة التي تضم سلعا مادية ملموسة تصدر إلى خارج الدولة حيث يمكن معاينتها واحصائها من قبل الجمارك، أما الصادرات غير المنظورة تتمثل في كل الخدمات غير الملموسة التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات للأجانب مثل خدمات المطاعم والفنادق النقل، التأمين، الخدمات المصرفية[2].
- **معيار طريقة التصدير:** يرتبط هذا المعيار بطريقة التصدير، إما أن يكون تصديرا مباشر من خلال قيام المنتج بالتصدير بنفسه دون الاستعانة بوسطاء أو غير مباشر عن طريق وكلاء التوزيع، شركات متعددة الجنسيات وفروعها أو المشروعات المشتركة[3]، حيث يطبق هذا الأخير في مؤسسات حديثة العهد بالتصدير إلى الأسواق الخارجية، وذلك لأنها تتضمن أقل

[1] فريد النجار، **تسويق الصادرات العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 106،107.

[2] كامل البكري، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 282.

[3] عبد الرحمان أحمد يسري، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص ص 204،205.

خطورة واستثمارات أقل اضافة إلى أن هذا النوع لا يتطلب توظيف يد عاملة في الخارج فالوسيط التجاري لديه معلومات كافية عن حالة السوق الأجنبي وطرق التعامل في الأسواق الأجنبية المستهدفة خارجيا[1].

المطلب الثالث: دوافع التصدير ومؤشراته.

تمثل الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها بمثابة دوافع لها لتبني سياسة التوجه إلى الخارج من خلال تكثيف جهودها التصديرية وزيادة الصادرات، ويتم معرفة حجم الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيقها بناءا على مجموعة من المؤشرات التي سنتطرق إليها في هذا المطلب.

أولا– دوافع التصدير.

تكمن الدوافع من وراء التوجه إلى التصدير في تحقيق عدة فوائد نقسمها كما يلي[2]:

3. **دوافع التصدير على مستوى السياسة العمومية:** تتمثل دوافع التصدير في هذا المستوى في النقاط التالية:
   - زيادة احتياطات النقد الأجنبي.
   - مساعدة الصناعات على البقاء والنمو.
   - تعزيز الرخاء في المجتمع عن طريق تحسين الانتاجية الوطنية.
   - خلق فرص العمل.
   - تشجيع واضعي السياسة العامة في تنفيذ برامج تهدف إلى مساعدة المؤسسات على تحسين أداءها في المجال الاقتصادي.
4. **دوافع التصدير على مستوى المؤسسات:** يساعد التصدير بالنسبة للمؤسسات على تحقيق النقاط التالية:
   - تستخدم المؤسسات النشاط التصديري من أجل تحسين عملياتها الادارية وذلك على المستوى المحلي.
   - زيادة الأداء العام.
   - الاستفادة من وفورات الحجم.
   - البحث عن فرص في الأسواق الدولية لتحقيق أهدافها التي تحمي موقعها في السوق استجابة لتكثيف المنافسة وعلى نطاق عالمي.

وعليه تتضمن عملية التصدير العديد من المخاطر نظرا لإختلاف هيكل الأسواق الخارجية، والتي تترجم في بعض العوامل منها: معدلات التضخم، سعر الصرف، السياسة التجارية المنتهجة، الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

---

[1] محمد جاسم، **التجارة الدولية**، دار الزهران للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن، 2008 ،ص 77.

[2] Luis Filipe Lages, Silva Graça, **The NEP Scale: A measure of network export performance**, International Business Review, Vol 18, N°04, 2009, p 345.

ثانيا– مؤشرات التصدير.

يتم تحليل الأداء التصديري للدول من خلال جملة من المؤشرات المتعلقة بالصادرات والتي تبين لنا الدور الأساسي للتصدير في تمويل ودعم التنمية الاقتصادية من خلال احداث فائض في ميزان المدفوعات، وتتمثل هذه المؤشرات في النقاط التالية الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01–02): يوضح مؤشرات التصدير وخصائصها

مؤشرات التصدير	الخصائص
– نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام للدولة: X/ PIB*100 = X : الصادرات ، PIB : الناتج المحلي الخام.	يمثل ارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي دليلا على مدى قدرة الدولة على توجيه انتاجها إلى التصدير، ومدى اعتمادها على الأسواق الخارجية في تسويق فائض انتاجها وتكوين PIB.
– نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدولة: X / M*100 = X : الصادرات ، M:الواردات.	تعكس هذه النسبة مدى قدرة الصادرات على تغطية الواردات، أي مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة احتياجات الدولة من الواردات انطلاقا من تزايد الطلب على السلع ووفرتها، وكذلك سياسة الدولة في استخدام عائدات التصدير الأمر الذي يجنبها الاستدانة من الخارج.
– درجة التركيز السلعي للصادرات	يعكس هذا المؤشر مدى تزايد نصيب السلعة أو المجموعة السلعية للدولة من اجمالي صادراتها، حيث كلما ارتفعت نسبة سلعة أو عدد معين من السلع من مجمل الصادرات دل ذلك على تخلف الهياكل الانتاجية للدول ومحدودية قدرتها على استغلال مواردها وثرواتها المتاحة، الأمر الذي يتطلب تنويع الصادرات لتحقيق أفضل اندماج لهذا الاقتصاد في التقسيم الدولي للعمل من خلال التحول إلى انتاج وتصدير سلع عالية التقنية.
– مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات	يبرز هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة على عدد قليل أو كبير من الدول أو تكتل من التكتلات الاقتصادية في تصريف صادراته.
– النسبة المخصصة للتصدير من الإنتاج المحلي	يشير هذا المؤشر إلى النسبة المخصصة للاستخدام المحلي من الانتاج المحلي سواء لغرض الاستهلاك النهائي أو التصنيع، حيث يعبر هذا المؤشر على مدى تكامل الاقتصاد المحلي من

	زاوية التقارب بين نمط الانتاج ونمط الاستهلاك، فالأصل ألا تنعزل الصادرات عن الطلب الداخلي وانما تكون امتداد طبيعيا له.

المصدر: ابراهيم الميسوي، **قياس التبعية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1989، ص ص 133- 143.

أما بالنسبة لمؤشرات التي تقيس تنافسية الصادرات لمختلف الدول تتمثل فيما يلي[1]:

1. مؤشر التركز Conocentration Index: ويعرف بمؤشر هير فندال- هيرشمان ويقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات/ الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية، وتتراوح قيمة المؤشر ما بين 0 و1 وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر، ويحسب هذا المؤشر كالتالي:

$$H_j = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{xij}{Xj}\right)} - \sqrt{1/n}}{1-\sqrt{1/n}}$$

حيث أن: H_j هو مؤشر التركز، x_{ij} هو قيمة الصادرات للدولة "j" والسلعة "i" ، X_j تعبر عن اجمالي الصادرات للدولة، n هي عدد السلع الممكن تصديرها.

2. مؤشر التنوع Diversification Index : يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في اجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويحسب هذا المؤشر كالتالي:

$$S_j = \frac{\sum_{i=1}^{n} /hij-hi/}{2}$$

حيث أن : S_j هو مؤشر التنوع، h_{ij} حصة السلعة "i" من اجمالي صادرات الدولة "j"، h_i حصة السلعة "i" من إجمالي صادرات العالمية.

3. مؤشر كفاءة التجارة Trade Performance Index: وهو مؤشر مركب يرتكز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل متوسط الفرد من الصادرات، الحصة السوقية، تنوع المنتجات المصدرة وتنوع أسواق التصدير العالمية ويؤدي احتساب مؤشر كفاءة التجارة إلى ترتيب عام لموقع الدولة

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2012، ص171.

المصدرة ضمن 184دولة، وكذلك ترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة، وذلك بالنسبة لـ 14 مجموعة سلعية رئيسية.

4. مؤشر الميزة النسبية الظاهرة: وضع "B.Balassa" هذا المؤشر سنة 1965، الذي يفترض قيام التبادلات الدولية على فوارق في الكلفة بين الدول، وهو ما يبين المزايا النسبية لها، حيث كلما كانت النتائج النسبية لدولة ما كبيرة في صادرات سلعة ما كلما كانت ميزتها النسبية الظاهرة في هذه السلعة كبيرة، حيث تتراوح قيمته بين 0 وأعداد موجبة عالية، وتدل السلع التي تقل فيها قيمة المؤشر عن 1 على الإفتقار للميزة النسبية وإذا كانت أكبر من 1 تدل على تمتعها بميزة نسبية عند تصديرها، كما يبين هذا المؤشر أهمية السلع المعنية لأي دولة في الأسواق العالمية من خلال قياسه لعدد السلع التي تتمتع بميزة نسبية على مستوى التجارة الخارجية، بينما يؤخذ على الدول التي لديها تركز في صادراتها السلعية وتعتمد على سلع محددة تتدنى لديها السلع ذات الميزة النسبية، مما يشير لوجود علاقة عكسية واضحة بين مؤشري التركز والميزة النسبية، مع العلم أنه يستخدم في قياس السلع فرادى وذلك بالعلاقة التالية:

$$RCA_{ij} = \frac{xij/Xi}{xwj/Xw}$$

حيث أن: RCA_{ij} هو مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، x_{ij} و x_{wj} صادرات الدولة "i" والصادرات العالمية " w " من السلعة j ، X_i و X_w الصادرات الكلية للدولة "i" والعالم "w"[1].

[1] منال منصور، **اشكالية تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر "دراسة مقارنة مع تونس والمغرب"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر،2018/2017، ص 207.

خلاصة

كان قطاع التجارة الخارجية ولازال محط اهتمام كبير من طرف رجال الاقتصاد الذين كان لهم دور كبير في اعطاء مفاهيم مختلفة للتجارة الخارجية وطرح نظريات عديدة درست هذه الأخيرة كالنظرية الكلاسيكية، النيو كلاسيكية والنظريات الحديثة.

فمن خلال تتبع تلك النظريات يتجلى لنا مدى اختلاف آراء مفكريها بدءا بنظرية النفقات المطلقة لآدم سميث ومرورا بنظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو، ليضع جون ستيوارت ميل معدل التبادل الدولي كأساس يبين نصيب كل دولة من التجارة الخارجية، أما نظرية هكشر– أولين حددت التخصص انطلاقا من وفرة عوامل الانتاج، وختاما بنظرية دورة حياة المنتج لفرنون التي يعتبر التفوق التكنولوجي عاملا أساسيا فيها ومساهما في عملية التخصص الدولي، حيث أن كل نظرية تعد تكملة للنظرية التي سبقتها لكن لم تستطع أية نظرية تقديم تفسير علمي كامل لتلك العلاقات التجارية القائمة بين الدول.

ولابد من الاشارة إلى أن النظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية ساهمت في تفسير جزء من التبادل الدولي القائم بين الدول المتقدمة والمتخلفة، مبينة الأثر الايجابي للتجارة الخارجية المتمثل في أرباح يحصل عليها أطراف التبادل، أما الاتجاهات الحديثة فقد فسرت الجزء الثاني من التبادل الدولي بين الدول المتقدمة فيما بينها.

ولقد عرف الفكر الاقتصادي في مجال تنظيم التجارة الخارجية سياستين تتضمن إحداهما رفع القيود والحواجز على التبادلات التجارية بين الدول ولها أهدافها وحججها، في حين أن الثانية تنادي بضرورة تدخل الدولة في تنظيم التجارة الخارجية بغية تحقيق جملة من الأهداف ولها حججها، ويجري اختيار نوع السياسة بناءا على مجموعة من الاعتبارات منها الأهداف المراد تحقيقها من تطبيق هذه السياسة، طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد في الدولة، الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة ..إلخ، ومما لا شك فيه أن تطبيق سياسة حماية مطلقة أو حرية مطلقة أمر نادر الحدوث ففي الواقع أن معظم الدول تنتهج مزيجا بين الحرية والحماية .

وباعتبار أن التجارة الخارجية عنصر فعال في تحقيق النمو الاقتصادي يتعين على كل دولة الاستفادة من هذا الدور عن طريق اتخاذ العديد من الاجراءات والسياسات التي تسمح باستغلال هذا قطاع الذي يعد قاطرة للتنمية والنمو الاقتصادي الذي سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصـــل الثاني:

الاطـــار النظـري

للنمـــو الإقتصـــادي

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي وتطوره محط اهتمام الاقتصاديين وصانعي القرار على حد سواء، وتسعى كل الدول في برامجها الاقتصادية إلى تحقيق معدلات أعلى للنمو، جنبا إلى جنب مع أهداف اقتصادية واجتماعية أخرى، كما تسعى برامج الاصلاح الاقتصادي والخطط الانمائية، وبخاصة في الدول النامية إلى حشد العوامل المختلفة التي تساهم في اطلاق معدل النمو الاقتصادي بهدف اللحاق بالاقتصاديات المتقدمة، ولقد حاول العديد من الاقتصاديين تحديد محددات النمو الاقتصادي وصياغة نماذج تعبر عن آلية تطور النمو الاقتصادي، إلا أنه وفي كل مرة يتم انتقاد النظرية السابقة واضافة متغيرات أخرى، وهذا لأن موضوع النمو من المواضيع الهامة لكونها تهدف إلى تحقيق رفاهية واستقرار المجتمعات، لذلك سيتم دراسة موضوع النمو من كل الجوانب وذلك بالتطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: محددات النمو الاقتصادي وإستراتيجياته.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

يعد النمو الاقتصادي أحد الموضوعات التي استقطبت اهتمام الباحثين الاقتصاديين وواضعي السياسة الاقتصادية منذ منتصف القرن المنصرم، فلم يتفق الاقتصاديون على وضع مفهوم محدد الجوانب والأبعاد للنمو الاقتصادي فاختلفت المفاهيم من حيث الزاوية التي ينظر منها إليه، كما اختلفت الآراء حول خصائصه وأنواعه.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

عند الحديث عن النمو الاقتصادي من المهم جدا التفرقة بينه وبين التنمية الاقتصادية لأنه عادة ما يتم الخلط بينهما، فكلاهما يمثل زيادة الطاقة الانتاجية للإقتصاد إلا أنهما يختلفان في المضمون لذلك وجب تحديد تعريف دقيق لكل منهما.

أولا– تعريف النمو الاقتصادي.

اختلفت التعاريف المقدمة للنمو الاقتصادي بإختلاف وجهات نظر معرفيه من المفكرين والاقتصادين التي تبنى عليها مثل هذه المفاهيم، حيث أنها مجملها مرتبط بالمؤشرات الاقتصادية كالناتج الداخلي الوطني، عدد السكان، نصيب الفرد من النمو، نذكر أهمها فيما يلي:

عرف François Perroux النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة على مدى فترة طويلة واحدة أو أكثر في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي أو الصافي بالقيمة الحقيقي، أي أن النمو يتحقق بوجود زيادة مستمرة وطويلة في PIB، مع التركيز على أن تكون هذه الزيادة بالقيم الحقيقية وليس النقدية، وذلك لإستبعاد أثر ارتفاع الأسعار "التضخم"[1].

وعرف سيمون كوزنتس* النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الانتاجية مبنية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والايديولوجية الضرورية لها[2].

اعتمد تعريف سيمون كوزنتس للنمو الاقتصادي على ثلاث عناصر أولها أن زيادة الناتج الوطني متعلق بقدرة الدولة على زيادة طاقتها الانتاجية لعرض تشكيلة من السلع والخدمات، وثانيها أن أساس استمرار النمو الاقتصادي وزيادة الانتاج هي التكنولوجيا المستعملة وهي شرط ضروري وليس كافي، وأخيرا وجوب وجود تعديلات مؤسسية تصاحب التقدم التقني للوصول إلى النمو المنشود.

---

[1] François Perroux, **Les blocages de la croissance et du développement. La croissance, le développement, les progrès, le progrès (définitions)**, Revue Tiers Monde, Vol 07, N°26, 1966, p 239.

* **سيمون كوزنتس (Simon Kuznet)**: ولد الاقتصادي الروسي كوزنتس عام 1901، مكنه علمه الرائد في قياس وتحليل النمو التاريخي للدخل القومي في الدول المتقدمة من الحصول على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971، وقد أعطى للنمو الاقتصادي 6 خصائص، توفي عام 1985.

[2] محمد أحمد بدر الدين، **استراتجيات النمو الاقتصادي** ، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر، 2017، ص 13.

كما عرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادات مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل، حيث أن: متوسط الدخل الفردي =الدخل الكلي/ عدد السكان[1].

أي أنه يشير إلى نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي، فالنمو الاقتصادي مقترن بالزيادة في الدخل الحقيقي وليس النقدي، حيث أن هذا الأخير يعبر عن عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها الفرد في فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الانتاجية التي يقدمها، أما الدخل الحقيقي يساوي الدخل النقدي/ المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة.

وعليه يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي أو الناتج الوطني، بعبارة أخرى يتمثل النمو الاقتصادي في قدرة الاقتصاد على انتاج السلع والخدمات اعتمادا على مدخلاته من العوامل الانتاجية الأساسية خلال فترة زمنية معينة.

ثانيا– أهداف دراسة النمو الاقتصادي.

تهدف دراسة النمو الاقتصادي إلى معرفة أثره على الفرد والدولة على حد سواء ويتمثل هذا الأثر كالآتي[2]:

يسمح النمو الاقتصادي بزيادة الدخل الفردي الحقيقي مع زيادة الانتاج الموجه لتلبية حاجات المجتمع، وهو ما يؤدي إلى القضاء على الفقر، الجهل ورفع مستوى المعيشة التي تحفظ للفرد كرامته كإنسان، كما أن تحسين أوضاع الفقراء يتطلب سياسات واجراءات لزيادة فرص العمل، وتمكين ذوي الدخول الضعيفة من الحصول على متطلباتهم الأساسية وهذا ينتج عن النمو الاقتصادي، إلا أن هذا النمو لا يستطيع وحده القضاء على البطالة والفقر وإنما يجب أن يتبعه عدالة في توزيع الدخل والحد من تفاوت الدخل بين طبقات المجتمع.

أما بالنسبة للدولة فإن النمو الاقتصادي يسهل مهامها اتجاه المجتمع وعلاقتها مع الخارج، فبفضل زيادة الانتاج تزيد عائدتها وهو ما يدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الانتاج لتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع، وبإعادة توزيع الدخل على الأفراد سوف تضمن لهم جملة من الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، كما تستطيع الدولة من خلاله التخلص من التبعية للخارج من خلال اتاحة الفرصة للإدارة الوطنية لممارسة دورها في صنع التنمية، الحد من استنزاف الموارد الوطنية لصالح الدول الأخرى خاصة المورد البشري من خلال هجرة الأدمغة وتسخير هذه الموارد لخدمة الدولة وتحقيق التنويع الاقتصادي، وهذا يمنع الدولة من الوقوع في الهيمنة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات الاحتكارية العالمية.

[1] Robert Barro Joseph, Martin Xavier Sala, **Economic growth** , 2nd ed**,** The MIT Press, Massachusetts, United States of America , 2004**,** p p 3,4 .

[2] نزار سعد الدين العيسي، سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 316.

ثالثا– تعريف التنمية الاقتصادية.

على الرغم من ارتباط النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية بشكل أو بآخر، فإن البعض يذهب إلى اعتبارهما مترادفين من حيث المعنى، فالترجمة باللغة الانجليزية لا تفرق بينهما وقد يستخدم احداهما مكان الآخر دون المساس في المعنى، أما اللغة العربية فتميز النمو بأنه يعني نما الشيء وازداد من حالته إلى حالة أخرى بينما التنمية تعني احداث النمو، إذ عرفت التنمية بأنها عملية تهدف إلى احداث تغيير جوهري في البنيان الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية للدولة، مع زيادة معدلات الانتاجية بإستخدام الموارد الوطنية والدولية بكفاءة وبمستوى التقنيات المتاحة وتتصف هذه العملية بالتعقد والشمول والتشابك[1].

نستنتج من التعريف السابق أن التنمية أكثر شمولا من النمو، فهي عبارة عن عملية احداث النمو يكون مصحوبا بتغيير جوهري في مختلف الهياكل الاقتصادية ومختلف العلاقات الاقتصادية محدثا زيادة في الانتاجية التي ترتبط بكفاءة توظيف عوامل الانتاج.

أما François فينظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها احداث مزيج من التغييرات العقلية والاجتماعية في السكان مما يجعلها قادرة بشكل تراكمي ومستدام على زيادة ناتجها الحقيقي[2].

كما عرفت التنمية الاقتصادية بأنها تلك التغييرات في الحياة الاقتصادية التي لا تُفرض عليها من الخارج ولكنها تنشأ بمبادرة منها من الداخل[3]، هذه التغييرات تكون نتاج استثمارات طويلة الأجل في توليد أفكار جديدة ونقل المعرفة والبنية التحتية، وقد عرفت أيضا بكونها تحول هيكلي للاقتصاد من خلال ادخال المزيد من التقنيات المحدثة لزيادة الانتاجية، التوظيف، الدخل وتحسين مستوى المعيشة للسكان، كما يجب أن تكون هذه التنمية مصحوبة بتحسينات في البنية التحتية، فضلا عن العوامل الاجتماعية والسياسية والمؤسسية لتسهيل تحول الاقتصاد[4].

يبين هذا التعريف مكونات عملية التنمية الاقتصادية المتمثلة في توظيف التقنية لتحقيق انتاجية أكبر ودخل أعلى ومستوى معيشي أفضل، مع ادخال بعض التحسينات على الصعيد الاجتماعي، السياسي والمؤسسي والتي تضمن استمرار النمو والتنمية على حد سواء.

استنادا إلى ما سبق ذكره نستنتج أن التنمية الاقتصادية عبارة عن مجموعة من التغييرات التي تحدثها الدولة في جميع هياكلها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية، التنظيمية، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام

[1] زهرة حسن عباس التميمي، رجاء عبد الله عيسى سالم، **مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته**، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص ص 22،21 .

[2] François Perroux, opcit, p 240.

[3] Alin Croitoru, **Schumpeter The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest and the Business Cycle**, Journal of Comparative reserch in anthropology and sociology, Vol 03, N° 02, Romania, 2012, p141.

[4] Prabha Panth, **Economic Development: Definition, Scope, and Measurement**, Springer, India , 2020, p1.

الاقتصادي والسياسي العالمي، حيث يكون الهدف منها تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الفرد الحقيقي من جهة وضمان انتقالها إلى مصاف الدول المتقدمة من جهة أخرى.

رابعا– الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

غالبا ما يتم الخلط بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية التي ظلت لفترة طويلة تنحصر في المفهوم الضيق للنمو الاقتصادي، والحقيقة أن للنمو خصائصه ومميزاته تجعله يختلف عن التنمية التي تعتبر مفهوما معقد ومتشعب يتضمن احداث تغييرات جذرية في مختلف هياكل الدولة، حيث أن تحقيق النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة تحقيق تنمية اقتصادية، الأمر الذي أدى إلى اختلاف وجهات النظر في التفرقة بينهما من اقتصادي لآخر نلخصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02–01): يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
النمو هو زيادة متواصلة في الدخل الاجمالي الحقيقي أو الناتج الاجمالي.	التنمية هي عبارة عن نمو اقتصادي مصحوب بمختلف التغيرات الهيكلية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
مفهوم النمو يتصف بالتضييق.	التنمية مفهوم أوسع وأشمل.
يهتم النمو بالجانب الكمي إذ يمكن قياسه بعدة مؤشرات مثل PIB.	بينما التنمية تهتم بالكم والكيف معا.
لا يهتم النمو الاقتصادي بالتوزيع العادل للدخل الوطني أو توزيع ثمار العملية الانتاجية على السكان بشكل عادل.	أما التنمية الاقتصادية تهتم بالتوزيع العادل للدخول عن طريق اعادة توزيعها بشفافية وعدل بين مختلف شرائح المجتمع.
يحدث النمو الاقتصادي تلقائيا، إذ يمكن أن يكون وليدا لظروف عابرة دون اتخاذ أية قرارات من شأنها احداث تغيير هيكلي للمجتمع.	أما التنمية الاقتصادية هي عبارة عن عملية مقصودة ومخططة بشكل مدروس تهدف إلى احداث تغيير هيكلي في البناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة.
النمو مفهوم واقعي ينحصر في استخدام الموارد المالية لزيادة الانتاج في المستقبل.	التنمية مفهوم نمطي ينطوي على قرارات تتضمن ما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية كرفع القدرة الانتاجية وكفاءة أداء العمالة.
قد يحدث نمو اقتصادي سريع.	وقد يحدث تباطؤ في عملية التنمية لعدم اتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية، الاقتصادية، المؤسسية، السياسية.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على: محمد أحمد بدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 19،20.

المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي وأنواعه.

يتصف النمو الاقتصادي بمجموعة من الخصائص وله عدة أنواع والتي سندرجها في هذا المطلب.

أولا– خصائص النمو الاقتصادي.

حدد سيمون كزنتس S.Kuznets الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971، ستة خصائص للنمو الاقتصادي مشيرا بالتحديد إلى الدول المتقدمة وهي[1]:

1. المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني: قامت كل الدول المتقدمة في الفترة من 1770 إلى غاية الوقت الحاضر بتحقيق معدلات مرتفعة في كل من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج في تلك الدول خلال الـ 200 عام الماضية نحو 2 % و1% بالنسبة للنمو السكاني و3% بالنسبة لنمو الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي، حيث تضاعفت هذه المعدلات بصورة كبيرة لتلك الدول مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية في أواخر القرن 18، فمثلا قدر نصيب الفرد من الناتج حوالي 10 مرات مقارنة بفترة ما قبل دخول الثورة الصناعية، وكذلك قد تضاعف معدل النمو السكاني من 4 إلى 5 مرات، في حين تضاعف معدل النمو في الناتج الوطني الاجمالي من 40 إلى 50 مرة مقارنة بفترة ما قبل القرن 19.

2. المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج: أكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي أن إجمالي الانتاجية لعوامل الانتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، وتوضح الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج الكفاءة في استخدام كل المدخلات المستخدمة في دالة الانتاج، حيث أظهرت دراسات أخرى أن معدلات الزيادة في الانتاجية الكلية المحسوبة في أي دولة تدرجت من 50 % إلى 75 % للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج في الدول المتقدمة.

3. المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي: يمثل المعدل المرتفع للتغير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو الاقتصادي خاصية أخرى له، حيث يعبر هذا التغير الهيكلي عن التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية ومنذ وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي، ليصاحب هذا التحول تغييرات جوهرية في حجم الوحدات الانتاجية وذلك من خلال التطور من الشركات الأسرية والشخصية إلى الشركات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات، وأخيرا التحول المماثل في الوضع المهني لقوى العمل من الأنشطة الزراعية والريفية إلى المناطق الحضرية والأنشطة الصناعية والخدمية، على سبيل المثال كان إجمالي قوى العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي عام 1846 في الو،م،أ حوالي 53.5 % لتنخفض هذه النسبة عام 1960 إلى 7 %، وكذلك نجد أن معظم العمالة في الدول الصناعية قد تحولت من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بصورة كبيرة ومتزايدة.

[1] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص ص 174- 179.

4. المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والايديولوجي: عادة ما يصاحب التغيير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغييرات في الاتجاهات والمؤسسات والايديولوجيات، حيث تعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث ولها مجموعة من المظاهر أهمها ما يلي:

أ. الرشادة: تتم من خلال تحديث طريقة التفكير، وكذلك العمل والانتاج والتوزيع والاستهلاك بالنسبة لجميع الأنشطة، وقد وضح رئيس الوزراء الهندي" جواهر لال نهروا" أن ما يحتاجه العالم المتخلف هو مجتمع علمي وتكنولوجي فلابد من تطبيق أساليب جديدة في كل شيء سواء في الأرض أو المصنع أو في المواصلات..، والأساليب الحديثة ليست فقط في امتلاك الأدوات واستخدامها وإنما أيضا لابد أن يصاحبها تفكير حديث.

ب. التخطيط الاقتصادي: والذي يكون له تأثير كبير في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية.

ت. التعاون أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة: يعني التنويع الأكثر عدالة للدخل على الطبقات الاجتماعية وتقليل الفروق في الثروة وتوزيع الدخل، والعمل على رفع مستوى المعيشة وتكافؤ الفرص.

ث. تحسين الاتجاهات والمؤسسات: يعتبر ضروريا من أجل زيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة الفعالة وتشجيع المشروعات الفردية مما يساعد على رفع الانتاجية، ويتضمن مفهوم تحديث العمالة غرس المثل العليا، الكفاءة، الحفاظ على الوقت، الالتزام، الأمانة والنزاهة، الاعتماد على النفس، النظرة بعيدة المدى.

5. الامتداد الاقتصادي الدولي: تبين هذه الخاصية دور الدول المتقدمة في الساحة الدولية، فهناك ميل تاريخي للدول الغنية للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة، وكذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية، مثل هذه الأنشطة الاستعمارية قد أصبحت ممكنة من خلال القوى التكنولوجية الحديثة خاصة في المواصلات والاتصالات، وأيضا فتحت الامكانات للسيطرة الاقتصادية والسياسية على الدول الفقيرة، الأمر الذي أدى إلى التوسع الاقتصادي لدول الشمال وفتح الأسواق للتصدير أمام منتجاتها في تلك المستعمرات.

6. الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي: على الرغم من الزيادة الكبيرة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين نجد أن هذا التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم، فالأقلية من سكان العالم يتمتعون بأكثر من 80 % من الناتج العالمي، ففي ظل علاقات اقتصادية غير متكافئة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة والمتخلفة تتسع الفجوة بينهما أكثر فأكثر، فبمقارنة نصيب الفرد من الدخل في البلدان الخمسة عشر الأكثر ثراءا بنظيره في البلدان الخمسة عشر الأشد فقرا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان متوسط دخل تلك البلدان الأكثر ثراءا أعلى من الأشد فقرا بـ 60 مرة.

ثانيا– أنواع النمو الاقتصادي.

وبما أن النمو الاقتصادي يمثل مسعى كل دولة تنشط ضمن هذا الاقتصاد العالمي، حيث تعمل على ايجاد الوسائل المساعدة على رفع معدلاته نظرا لكونه مقياسا يعبر عن مدى الزيادة المحققة في انتاج دولة ما من السلع والخدمات المختلفة ومؤشرا يظهر مستوى النشاط الاقتصادي فيها، والذي ينعكس على مستوى دخل الفرد ورفاهيته

لذلك فإن تحقيق معدلات نمو مرتفعة يعد هدفا أساسيا لمختلف الحكومات، وعليه يمكن أن نميز بين هذه الأنواع للنمو[1]:

1. النمو التلقائي: يقصد به الزيادة المستمرة في الدخل الوطني الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني في المجتمع، ويحدث هذا النمو نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع بطريقة تلقائية دون الاعتماد على وضع خطط اقتصادية أو تخطيط القومي.

2. النمو العابر: يحدث نتيجة وجود أسباب طارئة عادة ما تكون خارجية، ويزول بزوالها وهذا النمو ليس له صفة الاستمرارية والثبات، حيث يحدث هذا النوع في بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات في تجارتها الخارجية مثل ارتفاع أسعار المواد الخام في الأسواق الدولية وما ينتج عنها من ارتفاع في مداخيل الدول النامية المصدرة لها كالمحروقات مثلا إلا أن آثار هذا النوع تكون محدودة بسبب عدم استمرار أو انتظام العوامل التي أدت إليه.

3. النمو المخطط: يحدث هذا النوع نتيجة تدخل الدولة من خلال وضع استراتيجية للتخطيط الاقتصادي، وعلى ذلك فإن فعالية هذا النمو ترتبط ارتباطا وثيقا بواقعية الخطط الاقتصادية ومراحلها، ومرونة السياسات الادارية والاقتصادية المتبعة، حيث يعتبر النمو المخطط نموا ذاتي الحركة ويصور المسار الذي سارت عليه دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفياتي خلال القرن الماضي.

المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي.

إن قياس التغيير الحاصل في حجم النشاط الاقتصادي الوطني الذي يعبر عن النمو الاقتصادي، يكون من خلال دراسة مجموعة من المؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن أهمها ما يلي[2]:

أولا– المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي.

هي معدلات يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي بعد تحويل المنتجات العينية والخدمية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على هذا الأسلوب بسبب سوء التقدير أو اغفال أثر التضخم أو نسب التحويل بين العملات، إلا أنه يبقى أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات لتجنب أثر التضخم بالخصوص، حيث يمكن اضافة سلبيات أخرى خاصة عند الدراسات الدولية المقارنة والمتعلقة بالأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول عند اجراء التقديرات الخاصة بها، الأمر الذي دفع المختصين إلى محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به

[1] أحمد خليل الحسيني، أمينه عبد الحسين كريم الفتلاوي، **قياس وتحليل اتجاهات النمو الاقتصادي في دول عربية مختارة مع التركيز على العراق للمدة 2000– 2013**، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد 09، العدد 02، جامعة بابل، العراق، 2017، ص 113.

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة وطبعة الاشعاع الفني، الاسكندرية، مصر، 1999، ص ص 117 - 119 .

جميع الدول مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ويتم قياس معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها ما يلي:

1. معدلات النمو بالأسعار الجارية: عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، حيث يتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، إلا أن هذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة .

2. معدلات النمو بالأسعار الثابتة: لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الانتاج أو الدخل، مما يستلزم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد ازالة أثر التضخم، وذلك بقسمتها على الأرقام القياسية للأسعار، إلا أن هذا الأسلوب يعتمد عند قياس معدلات النمو الاقتصادي لفترة زمنية طويلة.

3. معدلات النمو بالأسعار الدولية: لا يمكن استخدام العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد ازالة أثر التضخم إلى ما يعادلها من عملة موحدة دوليا عادة ما تكون الدولار الأمريكي، ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية.

ثانيا– المعدلات العينية للنمو الاقتصادي.

مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات زيادة السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني، أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال: عدد الأطباء لألف نسمة، عدد أسرة المستشفيات لكل ألف نسمة.

ثالثا– مقارنة القوة الشرائية.

تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقيما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أن يربط بطريقة تعسفية بين قوة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، حيث تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم اعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى الكمية التي يحصل عليها المواطن من السلع والخدمات مقابل وحدة واحدة من عملته مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى[1].

[1] نفس المرجع، ص 119-121.

وإذا اعتبرنا النمو الاقتصادي ظاهرة كمية في الأساس حسب Kuznet فلابد من قياسه لتحديد مستوى الأداء الاقتصادي للبلد بشكل عام، لقد تعددت المؤشرات المستعملة لقياس النمو وذلك تبعا للانتقادات الموجهة لكل مؤشر، إلا أن الناتج المحلي الاجمالي يبقى المؤشر الأكثر شيوعا واستعمالا لاسيما من طرف الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، خاصة لأغراض المقارنات الاحصائية بين الدول.

1. طريقة الناتج: ويعرف PIB بأنه قيمة السلع والخدمات المنتجة من طرف الأعوان الاقتصاديين والمباعة في السوق داخل الدولة وذلك خلال فترة زمنية معينة ويتم حسابه بعدة طرق:

أ. طريق الانفاق: وفق هذه الطريقة ينظر إلى PIB على يتكون بجمع إنفاق قطاع الأسر، الأعمال، الحكومة، التجارة الخارجية خلال فترة زمنية معينة عادة سنة وفق العلاقة التالية: $PIB= C+I+G+(X-M)$، حيث يمثل C الانفاق الاستهلاكي، I الانفاق الاستثماري، G الانفاق الحكومي، (X-M) يمثل صافي المعاملات الخارجية.

ب. طريقة المنتج النهائي: وفي هذه الطريقة يتم حساب PIB بضرب الكمية المنتجة في السعر، مع استبعاد السلع الوسيطة التي يتم استعمالها مرة أخرى في الانتاج، كما يجب احتساب مخزون الانتاج الذي لم يستخدم خلال نفس الفترة[1].

ت. طريقة القيمة المضافة: وفق هذه الطريقة يحسب PIB على أساس مجموع القيم المضافة لكل الأعوان الاقتصاديين خلال فترة زمنية معينة، والقيمة المضافة هي طرح قيمة السلع الوسيطة من قيم الانتاج الاجمالي كما يلي: $PIB= \in CI - \in PT = VAB$، حيث يمثل VAB القيمة المضافة، PT قيمة الانتاج، CI يمثل السلع الوسيطة.

ث. طريقة عوائد عناصر الانتاج: يتم وفق هذه الطريقة جمع عوائد عوامل الانتاج التي ساهمت في العملية الانتاجية "العمل، رأس المال، الأرض، التنظيم"، حيث يحصل كل عامل منها على عائد نظير مشاركته في عملية الانتاج على النحو التالي" الأجورW، الفوائد I، الريع R، الأرباح P"[2].

2. متوسط الدخل" الدخل الفردي": يمثل هذا المقياس أكثر المعايير استخداما وصدقا حسب الكثير من الاقتصاديين، إلا أن قياسه يكتنفه بعض الصعاب لدى الدول النامية نظرا لضعف الأنظمة الاحصائية في الدول النامية، التي تعطي قيما غير دقيقة لعدد السكان وحجم الدخل ما يعني الخطأ في تقييم متوسط دخل الفرد، وفي حساب هذا المتوسط يظهر الخلاف من حيث يحتسب لمجمل السكان أم يختص فقط بالعاملين، إلا أن الأمر حسم بأن حسابه بالنسبة لجميع السكان يكون مفيدا من نواحي الاستهلاك، أما اذا خص السكان العاملين فسيكون مفيدا من نواحي الإنتاج، ويعبر متوسط الدخل عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، حيث يحسب بقسمة PIB على عدد السكان.

[1] السعيد بريبش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، ص ص51-53.

[2] نفس المرجع، ص ص 47-50.

وهنا يجب الاشارة إلى أنه يمكن أن ينتج لنا نوعين من المعدلات، **معدل النمو الاقتصادي البسيط** الذي يحسب وفق العلاقة التالية:

$$TC = \frac{Yrt - Yrt-1}{Yrt-1}$$

حيث: يمثل Yrt_{-1} الدخل الحقيقي في الفترة السابقة، Yr_t الدخل الحقيقي في الفترة التالية، TC يمثل معدل النمو، أما **معدل النمو الاقتصادي المركب** يحسب وفق العلاقة التالية:

$$Yr_n = Yr_0(1+TC)^n \longrightarrow TC = \sqrt[n]{Yrn/Yr0}$$

حيث: يمثل Yr_0 الدخل الحقيقي في فترة الأساس، Yr_n الدخل الحقيقي في الفترة n، TC معدل النمو، n عدد السنوات[1].

3. معادلة سنجر للنمو الاقتصادي: وضعت هذه المعادلة من طرف الأستاذ Singer عام 1952، توصل إليها بمساعدة أعمال بعض الاقتصاديين أمثال هيكس، هارود ودومار وتعطى هذه المعادلة وفق العلاقة التالية:

D=SP-R، حيث أن R يمثل معدل النمو السكاني السنوي، P تمثل انتاجية رأس المال، S يمثل معدل الادخار الصافي، D يمثل معدل النمو السنوي لدخل الفرد .

وقد افترض سنجر قيما لهذه المتغيرات حيث: S= 6 %، P=0.2 %، R= 1.25 %، إلا أن هذه التقديرات تعرضت لعدة انتقادات نطرحها في النقاط التالية:

- أن نسبة الادخار الصافي من الدخل الوطني 6 % تعتبر مقبولة وقت صياغة سنجر لمعادلته، أما في الوقت الحاضر فإن الدول النامية في استطاعتها ادخار نسبة أكبر.
- قدر الأستاذ سنجر معدل النمو السكاني بـ 1.25 % وهذا الرقم أقل كثيرا من المعدلات السائدة في الدول النامية، إذ يقدر حوالي 2.3 % في الدول النامية العامة.
- قدر سنجر انتاجية الاستثمارات السائدة بـ 0.2 %، وهي نسبة منخفضة وتقل كثيرا عن المحقق في معظم الدول النامية[2].

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

للتعمق أكثر في مفهوم النمو الاقتصادي لابد أن نفهم كيف احتل هذا الموضوع موقعا بارزا في النظرية الاقتصادية ككل، وهذا بمروره بمراحل متلاحقة حسب التطور التاريخي للنظام الاقتصادي، والتي سنتطرق إليها باستعراض مختلف النظريات في النمو الاقتصادي.

[1] اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص247، 248.

[2] نفس المرجع ، ص ص 248، 249.

المطلب الأول: التفسير الكلاسيكي للنمو الاقتصادي.

يمكن تحديد المجال الزمني لهذه النظريات بالفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، حيث تميزت هذه الفترة بالعديد من الأفكار والآراء الهامة وأهم هذه النظريات نجد ما يلي:

أولا– نظرية آدم سميث.

لم يتقصد آدم سميث وضع نظرية للنمو الاقتصادي بل كانت ضمن دراسات عديدة في كتابه " ثروة الأمم" الصادر في عام 1776، لكن تمثل محاولته حجر الأساس لنظريات النمو الاقتصادي وهي قائمة على تقسيم العمل والتخصص، عدم تدخل الدولة، مشيدا بدور القطاع الصناعي في اسهامه الفعال في خلق النمو الاقتصادي ورفعه مبرزا العوامل المساهمة في ذلك وهي[1]:

1. النمو السكاني: الذي يوفر اليد العاملة بكثرة، أي زيادة أحد أهم عوامل الانتاج.

2. انتاجية العمل" تقسيم العمل": إن تخصص الموارد البشرية في نشاط معين بدل أعمال انتاجية متعددة يجعلهم ينتجون كمية أكبر بنفس الجهد المبذول، لأن زيادة الانتاجية يعتمد بالأساس على تقسيم العمل بإعتبارها مصدرا لثروة.

3. تراكم رأسمال: اعتبر آدم أن تراكم رأسمال الذي يتأتى من الادخار هو المحرك الأساسي لعملية النمو، لأن هذا التراكم يوظف في استثمارات جديدة لزيادة القدرة الانتاجية ومن ورائها زيادة الدخل الوطني وهذا ما يعني النمو الاقتصادي.

فحسب سميث تعتمد عملية الانتاج على ثلاث عوامل رئيسية وهي الأرض N، العمل L، رأس المال K، وعليه تكون دالة الانتاج حسبه كما يلي: $Y= f (K. L. N)$، واعتبر أن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة[2]، كما اعتبر إلى أن النمو الاقتصادي عملية تراكمية معتبرا أن تقسيم العمل يزيد من الانتاجية عند وجود الطلب وحجم مناسب من رأس المال، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني الذي يزيد من عدد السكان، وبزيادة عدد السكان يزيد الطلب ويتسع السوق، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي[3]:

[1] فتح الله ولعلو، **الاقتصاد السياسي**، دار الحداثة النشر والتوزيع ، بيروت، لبنان، 1981 ، ص 108.

[2] محمد صالح تركي القريشي، سالم توفيق النجفي، **مقدمة في إقتصاد التنمية**، دار الكتاب، الموصل، العراق، 1988، ص 59.

[3] سالم توفيق النجفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 316، 317 .

الشكل رقم (02-01): يوضح أفكار آدم سميث في النمو الاقتصادي

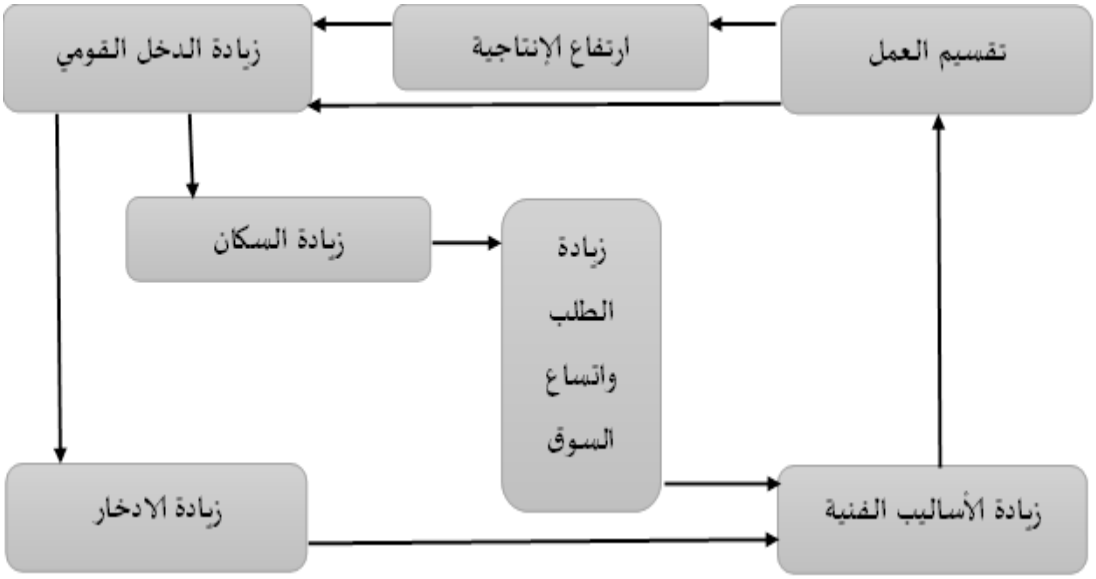

المصدر: سالم توفيق النجفي، **أساسيات علم الاقتصاد**، ط1، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص 317.

قدم آدم سميث للفكر الاقتصادي نموذج مبدئي لنمو اقتصادي ديناميكي يعتمد على عوامل التراكم الرأسمالي، نمو السكان، انتاجية العمل والتي ما زالت حتى الآن تعتمد عليها النظريات الحديثة، لكن تحليله لموضوع النمو الاقتصادي كان غير دقيق.

ثانيا– نظرية دافيد ريكاردو.

اعتبر دافيد ريكاردو أن الأرض هي أساس للنمو لمساهمتها الفعالة في توفير الغذاء للسكان من خلال اهتمامه بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي معتبرا أن الانسان يستطيع تقليل التناقص بإستخدام أحدث التقنيات في عملية الانتاج[1]، وقد قام ريكاردو بتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات في إطار تحليل عملية النمو وهي[2]:

1. الرأسماليون: لهم دور كبير في عملية النمو من خلال زيادة الادخار خصوصا إذا كانت معدلات الربح مرتفعة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال.

2. العمال: يمثلون الفئة التي تقوم بعملية الانتاج اعتمادا على الوسائل المقدمة لهم من طرف الرأسماليين، ويتحكم مستوى الأجور في حجم قوة ولا ينقص، أي أن زيادة الأجور عن هذا القدر يحسن من المستوى المعيشي للسكان يخفض الوفيات، وانخفاضها يأزم الوضع المعيشي للسكان ويزيد من الوفيات.

3. الاقطاعيون: وهم ملاك الأراضي يحصلون على دخلوهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم.

[1] اسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 1997، ص 63.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 72.

قسم ريكاردو الدخل الوطني إلى ثلاث أقسام: أجور العمال، الريوع لملاك الأراضي وأرباح الرأسماليين مقابل اشرافهم على العملية الانتاجية[1]، كما أقر ريكاردو أن زيادة النمو السكاني يؤدي إلى استعمال الأراضي ذات خصوبة منخفضة وتناقص نسبة الأرباح من الدخل بسبب ارتفاع الأجور وزيادة الريع، انخفاض الادخار ومن ورائها عملية تراكم رأس المال ومنه انخفاض النمو الاقتصادي [2]، ورأى أن التقدم التكنولوجي ظاهرة تنشأ خارجيا لأن تحسين الانتاجية لا ترتبط بالضرورة بتراكم رأس المال بل اعتبرها أنها نتاج اكتشافات علمية[3]، وأكد على المساهمة الايجابية للتجارة الخارجية في دعم النمو انطلاقا من التقسيم الدولي للعمل الذي يدفع الدول تخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تنتجها بتكاليف نسبية أقل مؤكدا على أهمية الضرائب في توفير التمويل اللازم النمو، وأن زيادة نسبها على أرباح المستثمرين يمكن أن يعيق مسار النمو الاقتصادي[4].

استند تحليل ريكاردو إلى توفر مناخ اقتصادي ملائم تسوده المنافسة التامة وتسير فيه الأنظمة القومية والمؤسسات الاقتصادية والأفراد في طريق واحد نحو التنمية، كما توجد ملامح تخوف وشك في نظرية ريكاردو في احتمال استمرار تزايد تراكم رأس المال وارتفاع الأجور من مبدأ تناقص الغلة ومبدأ مالتوس في السكان الذي سلم ريكاردو بصحته، مما يعني أن أفكاره مثال لنظرية تشاؤمية في النمو[5].

ثالثا– نظرية توماس روبرت مالتوس[*].

جاء روبرت مالتوس بنظرته التشاؤمية في ثبات عامل الأرض في حال تزايد السكان وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي في أواخر القرن 18، حيث اعتبر أن الاقتصاد يتكون من قطاعين أساسيين هما: الزراعة والصناعة انطلاقا من فكرة **الثنائية الاقتصادية**، وأن التقدم التقني يكون فقط في القطاع الصناعة نظرا لتزايد الغلة فيه مقابل انخفاضها في القطاع الزراعي بسبب اختلاف الأراضي من حيث مستوى خصوبتها ومحدوديتها ونقص امكانية استخدام التقدم التقني[6]، وهذا يفسر رأيه في وجوب الاهتمام أكثر بالقطاع الصناعي تفاديا أي تباطؤ في معدل تراكم رأس المال وتحقيق نمو اقتصادي.

---

[1] حسين عمر، **تطور الفكر الاقتصادي**، ط1،دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1994 ص ص 308، 309.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ،2007، ص 59.

[3] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 80.

[4] فتيحة بناني، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص 14.

[5] John Letiche, **Adam Smith and David Ricardo on economic growth**, Department of Economics, University of the Punjab, Pakistan, Vol 01, N°02, 1960, p19-23.

[*] **توماس روبرت مالتوس(T.R.Maltus)**: اقتصادي انجليزي ولد عام 1766، كان في بداية حياته قس كنيسة ثم تفرغ بعد ذلك للكتابة في الاقتصاد ، يعد من أول الاقتصاديين الذين اهتموا بالديموغرافيا والاحصاء السكاني، وكتب أيضا عن الانتاج والركود الاقتصادي ، من أشهر أعماله مقال عن مبادئ السكان عام 1798 توفي عام 1834.

[6] ناصر محمد ثابت، **العلاقة بين الاقتصاد السياسي و تطور الفكر الاقتصادي**، دار المناهج، الأردن، 2001، ص60 .

كما يفترض مالتوس في نظريته للنمو الاقتصادي أن النمو السكاني يزيد وفقا لمتتالية هندسية (2، 4، 8، 16، 32) بينما النمو الانتاجي يزيد وفقا لمتتالية حسابية (1، 2، 3، 4، 5) أي أن انتاج الغذاء والموارد الأخرى ينمو بشكل أبطأ مقارنة بزيادة السكان[1]، وهو ما يجعل الدخل الفردي ينخفض إلى حد الكفاف، حيث يؤكد مالتوس أن أي زيادة في السكان يسهم في تدني المستوى المعيشي والصحي لهم بسبب تفشي الأمراض والأوبئة ومن ثم زيادة الوفيات، مما يؤدي إلى تعطيل عملية النمو لأن نمو السكان يشكل ضغطا على الموارد واضافة إلى تناقص الغلة[2]، وعليه يساهم التقدم التقني في التحكم في نمو السكان وزيادة معدل انتاجية الغذاء بمعدلات تفوق معدل نمو السكاني و توقعات مالتوس وتزايد الغلة، مما أدى إلى عدم تتحقق نظرة مالتوس التشاؤمية على المستوى الدولي رغم أن أفكاره قريبة مما هو سائد في بعض المناطق من افريقيا وآسيا[3].

رابعا– نظرية كارل ماركس*.

تضمن تحليل كارل ماركس للنمو الاقتصادي مجموعة من الأفكار منها: ما يسمى "بنظرية الفائض الاقتصادي"، التي تعتبر أن الأرباح ما هي إلا فائض للقيمة وهو الفرق بين قيمة السلعة المنتجة وأجور حد الكفاف المدفوعة للعمال مقابل انتاج تلك السلعة، وهنا يحصل الرأسماليون ربحا بعد بيع السلعة بسعر أعلى من أجر حد الكفاف وتوجه تلك الأرباح إلى الاستثمار من خلال شراء وتوظيف تكنولوجيا متطورة في الانتاج والتي تسهم في زيادة معدل أرباحهم وتخفض الأجور العاملين تحت مستوى حد الكفاف وتحويل عدد من العمال إلى البطالة.

كما افترض ماركس أن هناك عاملان يحركان عملية التراكم الرأسمالي وهما **طبيعة النظام الرأسمالي** حيث يدفع عامل تناقص الأرباح و المنافسة التامة بين الرأسماليين إلى تقليل تكاليفهم المتغيرة، إما بتخفيض الأجور أو بزيادة عدد ساعات العمل للعمال عند نفس المستوى من الأجر بهدف رفع معدل أرباحهم ومن ثم معدل تراكم رأس المال، **التقدم التقني** الذي يسهم في رفع الانتاجية وتخفيض تكاليف ويعمل على زيادة البطالة التكنولوجية ويتسبب ذلك في تراجع مستوى أجور باقي العمال، فمع كل محاولة لزيادة أرباح الرأسماليين من خلال توظيف وسائل انتاجية حديثة تزداد البطالة، وبالتالي فإن عدم قدرة النظام الرأسمالي على مجابهة التقدم التقني المتسارع تسبب في انهياره في

---

[1] Alan Macfarlane, **The Making of the Modern World: Visions from the West and East**, Palgrave Macmillan, London, United Kingdom, 2002, p p 12,13.

[2] نزار سعد الدين العيسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 336.

[3] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

*كارل ماركس (**K.Marks**): ولد الاقتصادي الألماني اليهودي الأصل كارل عام 1818، درس الفلسفة وأصبح ثوريا من خلال مقالاته ، عاش في إنجلترا بعد مغادرته ألمانيا، مكنه عمله كمدير بعدة صحف ثورية من المساهمة في عدة حركات ثورية ، أشهر مؤلفاته "رأس المال" الذي حلل ونقد الرأسمالية فيه، استمر في نضاله حتى توفي عام 1883.

النموذج الماركسي[1]، وهذا ما جعل ماركس يؤكد أن الرأسمالية هي العائق الرئيسي للنمو، فإذا أردنا نظاما اقتصاديا عادلا دون استغلال يجب تغيير النظام إلى الاشتراكية[2].

تعرض النموذج الماركسي إلى عدة انتقادات أهمها أنه طالما أن البطالة التكنولوجية لم تنتشر على نطاق واسع فهي مشكلة مؤقتة، يحصل العمل في الدول المتقدمة على أجور أعلى بكثير من مستوى الكفاف الذي أشار إليه ماركس، اضافة إلى عدم كفاية تحليله للدورات الاقتصادية نتيجة اقتناعه بإحتمال وقوع قصور في الطلب الكلي على السلع، وما كانت مناقشته لهذا الأمر إلا تأكيدا على حدوثه وليس تفسيرا لسبب وقوعه[3]، كما توصل ماركس إلى أن النمو عملية غير مستمرة معتبرا أن مصدر النمو هو قانون تزايد الغلة الموجودة في الصناعة وأن التقدم التقني عامل مهم في زيادة الانتاجية لكنه لا يكفي لدفع عجلة النمو، وهو الأمر الذي تطرقت إليه النظريات الحديثة لو بنظرة مختلفة[4].

المطلب الثاني :التفسير الكنزي والنيو كلاسيكي للنمو الاقتصادي.

استمرت النظريات الكلاسيكية عبر عقود في تفسير معظم الظواهر الاقتصادية الي يشهدها العالم آنذاك، إلا أن أزمة الكساد الكبير سنة 1929 أعجزت تلك النظريات في تفسيرها ومعالجتها عاصفة بكل ما أتت به من فرضيات واعتقادات، مما أدى إلى ظهور نظريات جديدة أهمها: نظرية شومبتير والنظرية الكينزية التي شكلت منعطفا كبيرا في الفكر الاقتصادي وقاعدة هامة للعديد من النماذج التي ظهرت بعدها.

أولا– نظرية جوزيف شومبتير*.

وصف Schumpeter عملية التنمية بأنها تحصل في شكل قفزات غير متشابهة تتخللها فترات انتعاش وركود، معتبرا أن مسار النمو غبر مستمر لوصوله إلى حدوده بسرعة نتيجة وجود مناخ غير ملائم للاستثمار الابتكاري، وقد جاءت نظريته في النمو الاقتصادي في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" عام 1934[5].

لقد أولى شومبتير أهمية كبيرة لمفهوم رائد الأعمال المبتكر واصفا إياه بـ "بطل التنمية" وفي رأيه أن الابتكار لدى المنظم "المبتكر" هو القوة الدافعة للنمو في ظل النظام الرأسمالي نظرا امكانياته الابداعية في حدوث تحولات

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي، مرجع سبق ذكره، ص ص 83-88.

[2] Ahmad Aigaz, **Karl Marx "Global Theorist"**, Revue Dialectical Anthropology, Vol 39, N°02, 2015, p 206.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي، مرجع سبق ذكره، ص ص 88،89.

[4] Dominique Guellec, Piérre Ralle, **Les Nouvelles Théories De la Croissance**, 4émé éd, la Découverte, Paris, France, 2001, p28.

* **جوزيف شومبتير (J. Schumpeter)**: ولد الاقتصادي الأمريكي النمساوي الأصل شومبتير عام 1883، تخرج على يده العديد من الاقتصاديين منهم ليونتيف، بول ساموبلسون، عرف بنظرياته حول الدورات الاقتصادية والتنمية من مؤلفاته: الرأسمالية، الاشتراكية، تاريخ التحليل الاقتصادي، أشهر كتبه الذي تكلم عن النمو الاقتصادي بعنوان "The Theory Of Economic Devlopment " توفي سنة 1950.

[5] محمد ثابت هاشم، **التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص 103.

متتالية في اقتصاديات الدول[1]، حيث تتمثل هذه الابتكارات في تقديم طرق مزج جديدة للعوامل الانتاجية، استخدام طرق انتاج جديدة، انتاج منتجات جديدة، تطوير طرق استخدام الموارد الطبيعية، ويمثل هذا الطرح لب نظريته ضمن نموذج يتضمن دالة الانتاج الكلاسيكية وهي: Y=f (L, K, N,T)، أما دالة الادخار ترتكز على معدل الفائدة (r) ، الأرباح (R) والأجور (W) على النحو التالي: S=S(W, R, r)، في حين أن الاستثمار يتكون من جزء تلقائي (Ia) يرتكز على ايجاد موارد جديدة (K) والتقدم التقني (T)، اللذان يرتبطان بما يعرضه المنظمين (E): k=k(E) /T=T(E)، وجزء مشتق (Ii) يرتبط بتراكم رأس المال، معدل الفائدة ومستوى الأرباح أي أن: I=Ia+Ii[2]، أما بخصوص تمويل الاستثمار في الابتكارات أشاد شومبتير بدور الجهاز المصرفي في ذلك بعيدا عن المدخرات[3]، وعليه يعد شومبتير أول السباقين إلى ادخال الابتكار التكنولوجي في النمو الاقتصادي كمتغير داخلي، كما يرى شومبتير أن السبيل الوحيد لتحقيق الأرباح في ظل المنافسة التامة هو الابتكارات التي تحدث تغييرات تجعل الابتكار محل تفضيل، لكن مع مرور الوقت يتراجع مردود الابتكار بسبب حصول المنافسين عليه أو انتاجه " تدفق دائري" ولأخذ الأفضلية من جديد يتطلب الأمر ابتكار منتج جديد، ويتضح من تحليل شومبتير أن الدورة الاقتصادية تتضمن العديد من موجات المد والجزر، أي أن دخول الاقتصاد في مرحلة كساد بعد انتعاشه بعد جراء طرح ابتكارات جديدة تدفع المنظمين إلى ايجاد ابتكارات جديدة تنعش الاقتصاد من جديد[4].

تعد هذه النظرية اضافة نوعية إلى النظريات التي حاولت تفسير النمو الاقتصادي وذلك لإعتمادها على توليفة المنظم والابتكار، الائتمان المصرفي كمنطلق للنمو الاقتصادي إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات أهمها:

- بالغت نظرية شومبتير في اعتبار أن المبتكر أساس عملية النمو خصوصا أنه في الوقت الحاضر أصبح الابتكار من صلاحيات الصناعات ذاتها.

- تعتبر النمو نتاج تغيرات مستمرة حسب NURKSE ولسيت بالضرورة أن تكون نتاج عملية دورية تتخللها تقلبات كما رأى شومبتير.

- تتطلب عملية النمو توفر مجموعة من العوامل وليس عامل واحد هو الابتكارات يمثل أساس هذه عملية كما أكد شومبتير[5].

- أشاد شومبتير بالدور الفعال للائتمان المصرفي في نظريته، إلا أنه في المدى الطويل وعندما تزداد الحاجة إلى رأس المال لتمويل الاستثمارات يجب التوجه إلى اصدار أدوات السوق المالي الأسهم والسندات.

---

[1] Lukasz Pietak, **Review of Theories and models of economic growth**, Comparative Economic Research, Vol 17, N°01, University of lodz, Poland, 2014, p p 49, 50.

[2] سالم توفيق النجفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 320،321.

[3] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[4] Philipe Hugon, **Economie du Développement**, Edition Dalloz, Paris, France ,1989, p 22.

[5] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 71،72.

– أهملت نظرية شومبتير العوامل التي من شأنها أن تعيق مسيرة النمو الاقتصادي تناقص الغلة خاصة في قطاع الزراعة، النمو السكاني [1].

ثانيا– النظرية الكينزية.

نشر كينز* كتابه "La théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie" في عام 1936، حيث جاء هذا الطرح العلمي في الوقت الذي يشهد فيه العالم أزمة الكساد العظيم خلال الفترة 1930- 1939 بعد الح ع 2، محدثا بذلك ثورة في مجال النظرية الاقتصادية الكلية.

طرح كينز في نظريته اجراءات وأدوات اقتصادية استخدمها العديد من الاقتصاديين من بعده في صياغة نظرياتهم في النمو لكنها في الحقيقة لم تتضمن نموذج للنمو الاقتصادي، حيث نجد أنه يعارض الكلاسيكيين في مبدأ عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويؤيدهم في وجوب سيادة السوق مشيدا بمساهمات القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، كما يتضح اهتمام كينز بضرورة تحريك الطلب الفعال الذي يضمن استغلال الطاقات الانتاجية والبشرية المعطلة والاستقرار الاقتصادي[2].

انتقد كينز الكلاسيكيين في مبدأ قانون ساي الذي يدعي على أن كل عرض يخلق طلبه مؤكدا أن مشكلة الاقتصاد هي الطلب وليس العرض، وأن المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي هو الطلب الفعال باعتباره الجزء الذي ينفق من الدخل الوطني على الاستهلاك والاستثمار من طرف جميع المتعاملين الاقتصاديين، وهنا يمكن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في اطار سياستها المالية كخطوة حتمية في نظر كينز نظرا لعجز آلية السوق في ادارة الاقتصاد تلقائيا، كما انتقد كينز فكرة اعادة التوازن عند التشغيل الكامل يرتبط بمرونة الأجور والأسعار لأنه في ظل وجود الاضرابات والنقابات العمالية يصعب تخفيض الأجور لتحقيق التشغيل الكامل والقضاء على البطالة، ويتحقق التوازن حسب كينز عند مستوى أقل أو أعلى من التشغيل الكامل وليس عنده معتبرا إياه ظرف خاص وليس حالة دائمة الحصول[3].

انصب اهتمام كينز في كيفية تحديد مستوى الدخل الوطني في المدى القصير، والذي يتوزع على مكونات الانفاق الكلي كمايلي: $Y= C+ I+ G +(X- M)$

---

[1] أحمد بدر الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 32.

***جون مينارد كينز (J.M.Keynes)** : ولد الاقتصادي الانجليزي كينز عام 1883، درس بجامعة كمبريدج، تقلد منصب وزير المالية بعد عمله مضاربا ببورصة لندن ومراقبا ماليا وأستاذا بكمبريدج، وقد كان له الفضل في حل أزمة 1929، أشهر مؤلفاته " الاستنتاجات الاقتصادية للسلم، النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود"، توفي عام 1946.

[2] مهدي سهر غيلان الجبوري، سعدون رشيد خضير الزبيدي، **الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي**، ط1، دار الأيام، عمان، الأردن، 2018، ص 27.

[3] Gérard Boismenu, Gilles Dostaler, **La Théorie générale et le Keynésianisme**, Université du Québec à Chicoutimi, Canada , 1987, p p 49 -55.

حيث أن: Y: يمثل الدخل الوطني، C: يمثل الاستهلاك، G: يمثل الانفاق الحكومي، I : يمثل الاستثمار، X: تمثل قيمة الصادرات، M: تمثل قيمة الواردات، كما بين من خلال نموذجه العلاقة بين نمو الدخل الوطني وتزايد الاستثمار، مطلقا عليها تسمية المضاعف الذي يقيس أثر I على Y، وصيغة هذه العلاقة كمايلي:

$$M = \frac{1}{1-MPC} = \frac{1}{MPS}$$

حيث يمثل M المضاعف وPMC الميل الحدي للاستهلاك، أما PMS يرمز للميل الحدي للادخار، ووضح كينز أن المضاعف عبارة عن مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح والميل الحدي للاستهلاك أي مقلوب الميل الحدي للادخار، وبالتالي هناك ارتباط بين M و PMC كما يلي: $PMC = 1 - PMS$

وأن : $M = \frac{1}{1-MPC} \rightarrow PMC = 1-\frac{1}{M}$

مما يعني أن النمو الاقتصادي يتحقق وفق كينز بإحتواء الدخل الوطني على مجموع الدخول الفردية معتبرا أن I هو مجموع دخول تنفق ويصبح جزء منها دخول جديدة وهكذا، ليكون نتاج هذه العملية زيادة نقدية في الدخل الوطني تفوق الاستثمارات التي وظفت في بداية عملية النمو مع استبعاد ما تم ادخاره، كما يزداد الدخل النقدي بضرب حجم الاستثمارات في المضاعف والذي يرتفع بزيادة قيمة PMC، مما يعني أن تحقق آلية النمو يرتبط بتوفر سعر فائدة يحفز على الاستثمار وطاقات بشرية وانتاجية غير مستغلة[1].

رغم عدم ملائمة النموذج الكينزي لبعض الدول المتخلفة التي تتميز بعدة خصائص ومشاكل وتطبيقه فيها يتطلب التعديل، إلا أنه بشكل عام كان بمثابة حبل نجاة للدول الرأسمالية المتقدمة لحل أزمة الكساد آنذاك ونموذج ناجح لبناء اقتصاد قوي.

ثالثا– نموذج هارود– دومار[*].

رغم الفارق الزمني بين نموذج هارود في التنمية ونموذج دومار للنمو إلا أن وجهة نظرهما كانت متفقة في عدة نقاط من النموذج، منها أن الدخل الوطني يتأثر بمتغيرين هما تزايد (التغير) الانتاج الوطني نتيجة عن ارتفاع انتاجية الاستثمار ونسبة S (أو I) من الدخل الوطني[2]، وقد وضع نموذج هارود– دومار في إطار مجموعة من الفرضيات معتبرا أن التوفير ورأس المال أساس عملية النمو وتتمثل أهم هذه الفرضيات في النقاط التالية:

- تساوي الميل المتوسط للادخار ومع الميل الحدي للاستثمار.

---

[*] **روي فورباس هارود (R.F. Harrod)**: اقتصادي انجليزي ولد عام 1900 درس في اكسفورد وكمبريدج، وضع نموذجا شهيرا للنمو الاقتصادي، اهتم بالنقود والتضخم وفي أواخر حياته بنظرية المعرفة و الذاكرة، توفي عام 1978.

[*] **افري دافيد دومار(E.D. DOMAR)** : اقتصادي أمريكي ولد عام 1914، درس في هارفارد وميتشغان، اشتهر بنموذج اقتصادي للنمو مع هارود، ساهم في تنمية التاريخ الاقتصادي، الاقتصاد المقارن واقتصاد التنمية، من مؤلفاته: التوسع والتشغيل، مشكل تراكم رأس المال توفي عام 1997.

[1] سالم توفيق النجفي، مرجع سبق ذكره، ص 322، 323.

[2] نفس المرجع، ص 325.

- الاقتصاد المغلق أي لا توجد تجارة خارجية.
- ثبات الميل الحدي للادخار ومعامل رأس المال.
- افتراض وجود عمالة كاملة.
- بعد خصم قيم الاندثار بناءا على افتراض تساوي قيم الاندثار والاستبدال، يتم استخدام القيم الصافية للاستثمار والادخار والدخل[1].
- ثبات المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة ومعدل Y/ K.
- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي [2]، وفيما يلي عرض لمحتوى النموذجين:

1. نموذج هارود: كان هاورد أول السباقين لتطوير الأفكار الكينزية، حيث وضع نموذجه في إطار عدة فرضيات محاولا ايجاد نموذج للنمو والتي تتمثل في مايلي:

- يعتمد الاستثمار على نسبة تزايد الدخل أو السرعة التي ينمو بها الناتج، يعني تؤثر معدل الدخل المستثمر بنسبة الزيادة في الناتج خلال الفترة السابقة.
- نسبة يرتفع الاستثمار الفعلي بزيادة الادخار في إطار تراكم رأس المال لأن الاستثمار الفعلي يعادل الادخار الفعلي عند التوازن بإعتبار أن الادخار نسبة صافية من الدخل.
- يكون الطلب على الادخار دالة لنسبة الزيادة في الدخل مع اعتبار أن الادخار دالة في الدخل اضافة إلى تساوي الطلب والعرض[3]، وقد أدرج هارود ثلاثة أنواع لمعدل النمو في نموذجه هي:

أ. معدل النمو الفعلي"G": هو نسبة الادخار إلى معامل رأس المال أي: $G = S/C$ ، حيث أن : S يمثل حجم الادخار الكلي، C يمثل معامل رأس المال ويعادل: $\frac{I}{\Delta Y}$ حيث أن: I تمثل حجم الاستثمارات المنفذة وΔY تمثل التغير في الدخل أو الناتج الصافي.

ب. معدل النمو المضمون"G_w": يتم فيه توظيف كامل لرأس المال المتراكم الذي يوفر الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المرغوب فيه، معادلته الأساسية هي: $G_w = S/C_r$، حيث أن G_w: يمثل معدل النمو المضمون خلال فترة زمنية معينة، Cr: معامل رأس المال الذي يمكن من تحقيق النمو المضمون، s الميل المتوسط للادخار ويعادل $\frac{S}{Y}$.

[1] نفس المرجع، ص 326.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 74، 75.

[3] اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 96.

ت. معدل النمو الطبيعي"G_n": يسمح التقدم الفني، تراكم رأس المال وحجم السكان بهذا النوع من النمو كأقصى معدل، لتكون المعادلة الأساسية بعد مع فرض وجود عمالة كاملة كما يلي: $G_n . C_r = or \neq s$[1].

توصل هارود إلى العديد من الحالات التي يكون عليها الاقتصاد انطلاقا من هذه المعدلات وهي:

- إذا كان $Gw = G$ الاقتصاد في حالة توازن.
- إذا كان $Gn > Gw > G$ يكون الاقتصاد في حالة انكماش متتالي.
- إذا كان $Gw > G$ يكون الاقتصاد في حالة كساد نتيجة وجود فائض في السلع التقنية التي تسهم في تراجع الطلب على الاستثمارات الجديدة، لذلك يجب تحفيز الطلب على المنتجات من خلال تحويل المدخرات.
- إذا كان $Gw < G$ يكون الاقتصاد في حالة تضخم نتيجة وجود نقص في السلع التقنية، وهذا يزيد من الطلب على الاستثمارات الجديدة أكثر من الفعلية، لذلك يجب زيادة المدخرات المخصصة للاستثمار[2].

2. نموذج دومار: عمل دومار على بيان معدل نمو الاستثمار المحقق للتوازن بين نمو الدخل" جانب الطلب "والطاقة الانتاجية" جانب العرض"، أي توضيح حجم الاستثمارات اللازمة التي تجعل الزيادة في الدخل تتساوى مع الزيادة في الطاقة الانتاجية وقد افترض دومار اعتمادا على الفرضيات الرئيسية للنموذج أن[3]:

- بعد خصم الاقتطاعات الخاصة بـ S، I، Y يتم استخدامها في النموذج بقيم صافية، في حين أنه خلال فترة التحليل يكون المستوى العام للأسعار ثبات.
- يعطي تطبيق القرارات المتعلقة بالجانب الاقتصادي آنيا ودون فترات زمنية فاصلة ايحاءا بتواصلها واستمرارها.

تناول نموذج دومار نقطة التوازن بين العرض والطلب وزيادتهما، وأن هذا التوازن يتم وفق المعادلة الآتية: $\Delta Y = I\sigma$، التي تشير إلى أن استمرار التشغيل الكامل يتطلب نمو I و y بنسبة سنوية مستقرة نجدها بضرب Pms في الانتاجية المتوسطة، حيث أن σ هو الصافي الاجمالي لتزايد الطاقة الكامنة في المخرجات، I هو مقدار الاستثمارات، ΔY هو التغير في الدخل[4].

3. الانتقادات الموجهة إلى نموذج هارود–دومار: بني نموذج هارود–دومار على عدة افتراضات غير واقعية، الأمر الذي جعله أكثر محدودية وغير واقعي منها: افتراض ثبات PMS ومعدل Y/K اللذان يمكن أن يتغيرا في الأجل الطويل، كما افترض النموذج ثبات سعر الفائدة ومستوى الأسعار وهو احتمال بعيد عن الواقع الاقتصادي المعاش، بالإضافة إلى عدم ملائمة النموذج للدول النامية نظرا لبعض الاختلافات منها: افتراض عدم تدخل الدولة في

[1] وليد بشيشي، **دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي**، ط1 ، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة ، 2017، ص 363.
[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 132.
[3] اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص 98،97.
[4] وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 364 ، 365.

النشاط الاقتصادي الذي لا ينطبق على الدول النامية، الأسعار في الدول النامية متغيرة وليست ثابتة، كما تتميز هذه النماذج بارتفاع معدل S ومعدل Y/ K إلا أنها تكون منخفضة في الدول النامية[1].

رابعا– نموذج سلو*.

حاول Solow بناء نموذج للنمو على المدى الطويل من خلال نشره بحث بعنوان "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي" عام 1956 معتمدا على مجموعة من الفرضيات وهي[2]:

- سيادة المنافسة الكاملة في اقتصاد مغلق ينتج سلعة واحدة.
- هناك تشغيل كامل للعمالة ورأس المال.
- وجود تناقص في المعدل الحدي للإحلال وتناقص الغلة.
- يتم تقدير مدفوعات العمل ورأس المال بناءا على الانتاجية الحدية لهما مع وجود مرونة في الأسعار والأجور.
- هناك ثبات في عوائد السلعة لأن دالة الانتاج متجانسة من الدرجة الأولى.
- يساعد تغيير العمليات الفنية في الانتاج ونسب "رأس المال، العمل" في تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن، مع امكانية الاحلال بين عوامل الانتاج خصوصا العمل ورأس المال.

انطلاقا من أن هناك منتج مركب واحد باستخدام عنصري رأس المال والعمل، يتساوى الناتج الاجمالي والدخل الاجمالي في الفترة t، مع افتراض ثبات معدل نمو العمل n والميل المتوسط للادخار، يمكن وضع النموذج كمايلي: K_t هو مخزون رأس المال في الفترة t، K^* يمثل معدل الاستثمار الصافي الذي يساوي:

$$K^* = \frac{dk}{dt} \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

تصبح المعادلة الأساسية للنموذج: $K^* = s.y \quad \ldots\ldots\ldots (2)$

يعطى K^* بضرب إجمالي الناتج في الميل المتوسط للادخار وبإعتبار أن الناتج يتكون بإستخدام العمل ورأس المال فإن دالته تصبح: $K^* = f(K.L) \quad \ldots\ldots\ldots(3)$

وبتعويض قيمة y من المعادلة (3) في المعادلة (2) نجد: $K^* = s.f(K.L) \quad \ldots\ldots\ldots(4)$

وهي معادلة تفاضلية في المتغيرين L، K اللذان يعتبران دالة للزمن t، وتكون معادلة العمل اذا اعتبرنا أن معدل النمو السكان متغير خارجي يزيد بمعدل نسبي ثابت n، كمايلي:

$$L_t = L_0 . E^{nt} \ldots\ldots\ldots(5)$$

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 77،76.

[*] **روبرت ميرتون سولو (R.M. Solow)**: ولد سولو عام 1924 وهو اقتصادي أمريكي الأصل درس بهارفرد، عمل أستاذا بمعهد ماساتشوستش للتكنولوجيا، استعماله للرياضيات في حل أعقد المسائل جعله يضع نماذج اقتصادية للنمو، تحصل عام 1987 على جائزة نوبل في الاقتصاد.

[2] اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 114.

أي أن سولو يوظف العمالة المعروضة لأن عرض العمل المتاح L_t يساوي معدل نمو قوة العمل من الفترة (.) إلى الفترة (t)، وبتعويض قيمة L_t في المعادلة (4) نجد مايلي:

$$K^* = s.f\,(K.L_0.E^{nt}) \ldots\ldots\ldots (6)$$

يمكننا حل هذه المعادلة من ايجاد قيم L_t، K_t، وايجاد حجم تراكم رأس المال، ومن خلال التفاضل الجزئي لدالة الانتاج (3) نحصل على عائد رأس المال وعائد العمل كما يلي:

عائد العمل (الأجور) $w = \frac{s(K-L)}{L}$ ..... (7)

عائد رأس المال (الأرباح) $p = \frac{s(K-L)}{K}$ .....(8)

تتكيف عوائد عوامل الانتاج الحقيقية لتحقق التشغيل الكامل بكل من K وL، وبإستخدام المعادلة (3) يتحدد مسار الانتاج عبر الزمن من معدل الانتاج الجاري، وحسب سلو ينطلق النمو من أن عرض العمل معطى من المعادلة (5) ويكون تراكم رأس المال من خارج النموذج، كما يتحدد رأس المال المتاح للفترة التالي بإضافة التراكم الصافي لرأس المال خلال الفترة الجارية الذي يتحدد انطلاقا من الميل للادخار إلى الرصيد المتراكم سابقا وهكذا تستمر العملية.

تعرض نموذج سلو لعدة انتقادات رغم اضافاته في حقل النمو الاقتصادي أهمها ما يلي أهمها [1]:

- عدم واقعية افتراض تماثل السلع خاصة الرأسمالية منها.
- عدم واقعية افتراض سيادة المنافسة الكاملة والاقتصاد المغلق خصوصا في حالة الدول المتخلفة.
- ركز سلو في نموذجه على مدى تأثير نسبة الاحلال بين K وL مقابل اهماله لمدى تأثير I على النمو.
- رغم أهمية الكبيرة التغير التكنولوجي وتأثيره إلا أن سلو أهمله وإبقاءه خارج النموذج.

خامسا– نظرية مراحل النمو لروستو.

تضمن كتاب Rostow* المعنون بـ "The Stage of economic growth" والمنشور عام 1960 مراحل النمو الاقتصادي، مشيرا إلى أن الانتقال من التخلف إلى التنمية يتم وفق سلسلة من المراحل تمر بها جميع الدول لتحقيق معدل النمو المرغوب فيه[2]، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

1. مرحلة المجتمع التقليدي: تتميز هذه المرحلة بإنخفاض كمية الانتاج المتاح للفرد بسبب أن التكنولوجيا المنتشرة غير حديثة، تسلسل الهيكل الاجتماعي وترتبه.

---

[1] نفس المرجع، ص 114 -117.

[*] **والت ويتمان روستو (W. W. Rostow)** : ولد روستو عام 1916 وهو اقتصادي أمريكي الأصل، لاقت نظريته مراحل النمو صدى كبيرا قائلا فيها " إنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث"، توفي عام 2003.

[2] محمود علي الشرقاي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2016، ص 57.

2. مرحلة التمهيد للانطلاق: تشهد هذه المرحلة مجموعة من التحولات الاقتصادية وغير الاقتصادية أدت إلى تكوين وتدريب اليد العاملة على انتاج ما تتخصص فيه بحجم كبير، الرغبة في تحمل مخاطر الابتكارات من خلال اكتشاف ابتكارات جديدة، استغلال فرص الابتكار القائمة، زيادة الوعي الادخاري لدى الأفراد، رفع معدل تكوين رأس المال عن معدل النمو السكاني، انشاء استثمارات في جانب الاجتماعي كمشاريع النقل، كما يخلق الاستثمار في قطاع الزراعة فائضا يمول التوسع الصناعي للدولة.

3. مرحلة الانطلاق: في هذه المرحلة يتم ازالة العوامل التي تعيق عملية النمو ليصبح تحقيق معدل نمو مستمر أمرا عاديا وهو ما يجعلها مرحلة حاسمة في مسيرة النمو، وقد تستمر هذه المرحلة لمدة عقدين أو ثلاث من الزمن حسب رؤية روستو ثم يتم الانتقال إلى المرحلة الموالية، كما تتضمن هذه المرحلة حسب روستو عدة تغييرات وهي:

أ. قيام صناعات جديدة تتزايد بمعدلات نمو مرتفعة.

ب. بروز اطارات سياسية واجتماعية تعمل على دعم النمو الاقتصادي وجعله مستمرا.

ت. ارتفاع معدل الاستثمار من الدخل الوطني إلى أعلى من 10 % بعد أن كان 5 %.

4. مرحلة الاندفاع نحو النضوج: حسب روستو تشهد القطاعات الرائدة التي بدأت عملية الانطلاق في النمو ودفعته إلى القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني استعمالا للتكنولوجيا الحديثة في هذه المرحلة التي تستمر حوالي 40 عام، كما أن امتلاك قدرات تنظيمية وتكنولوجية يخول للاقتصاد الوطني انتاج أي شيء يرغب فيه.

5. مرحلة الاستهلاك المرتفع والكبير: تشهد هذه المرحلة في النمو انتاج السلع والخدمات المعمرة من طرف قطاعات رائدة، ووصول الدخول إلى مستوى يجعل المستهلك يفكر في السلع الكمالية على أنها ضرورية بعد أن كان السكن والغذاء هدفه الرئيسي، اضافة إلى توجيه موارد متزايدة إلى دعم الرفاهية الاجتماعية والأمان الاجتماعي في إطار بعض الممارسات السياسية[1].

إن هذه المراحل ليست فقط مراحل وصفية، وليست فقط طريقة لتعميم بعض الملاحظات الواقعية عن تتابع عملية التنمية في المجتمعات الحديثة فهي تحمل منطق داخلي ومستمر، كما أن هذه المراحل في النهاية تكون نظرية عن النمو الاقتصادي وبشكل أعم نظرية عن التاريخ الحديث بأكمله.

لاقت نظرية روستو شهرة لم تلقاها نظرية آخرى وذلك لوجود العديد من التجارب التاريخية لتأكيد على صحة مراحل النمو السابقة الذكر، إلا أنها كغيرها من النظريات تعرضت لعدة الانتقادات[2]:

- يتصف تحليل روستو باقترابه للتفسير الانطباعي لتعميم تجربة تاريخية منه كتحليل علمي دقيق، كما فرق بين مرحلتي التمهيد للانطلاق والانطلاق وفصل بين التطور الزراعي والصناعي لكن هذه الأنشطة عموما يمكن أن تحدث في نفس الوقت.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي، مرجع سبق ذكره، ص ص 157- 161.

[2] نفس المرجع، ص ص 162، 163.

– إن تقسيم روستو مضلل وتحكمي إذا ما تم الاعتماد عليه في رسم سياسات اقتصادية، كما أن قيام صناعات كبيرة يعتمد على زيادة رأس المال الاجتماعي وتطوير الزراعة في حين أن التجارب التنمية تبين ضرورة توسيع القطاعين في نفس الوقت.

– إن الاقتصاد القائم على تقسيم روستو سيكون نموه مجرد احداث فائض زراعي يندثر سريعا بزيادة عدد السكان أو اقامة لبعض الصناعات البراقة.

المطلب الثالث: التفسير الحديث للنمو الاقتصادي.

دفع الأداء الضعيف للنظريات النيو كلاسيكية في تحليل أسباب زيادة لمعدلات النمو بوتيرة متسارعة في الدول متقدمة وبيان مصادر النمو طويل الأجل، عدم القدرة على اعطاء تفسير لمعدلات النمو المتفاوتة بشدة بين الدول المتخلفة في الثمانينات والتسعينات، وفي هذا الصدد ظهرت العديد من الكتابات في منتصف الثمانينات بدءا بنماذج رومر ولوكاس.

أولا– نماذج النمو من الداخل ذات الوفورات الخارجية.

يعتمد هذا النوع من النماذج على مجموعة من الفروض ندرجها في النقاط التالية:

– دالة الانتاج دالة متجانسة من الدرجة الأولى، أي أن مضاعفة عوامل الانتاج سواء المعرفة أو رأس المال البشري أو العمل أو رأس المال المادي يمكن أن يضاعف من الانتاج.

– يتحدد المعدل الكلي للاكتشافات كمتغير داخلي انطلاقا مما يقوم بها الأفراد، أي أن التقدم التكنولوجي يتحدد بمجموع العوامل الداخلة في الأنظمة الاقتصادية.

– إن المنشآت تعمل في ظل المنافسة الكاملة وأنها متلقية للسعر وعليه فإن كل عامل من عوامل الانتاج يحصل على أجر معادل لإنتاجه الحدي، ومن أشهر هذه النماذج نجد:

1. نموذج رومر ورأس المال المادي: يقوم نموذج Romer* للنمو طويل المدى الذي طرحه عام 1986 على فرضية تراجع العائد على رأس المال لكل فرد المستخدم في تحقيق الانتاج المتوسط، وينجر هذا الفرض غياب التغير التكنولوجي ومن المفترض أن ينعدم النمو مع اقتراب الناتج المتوسط من قيمة ثابتة.

وقد خص رومر تراكم رأس المال المادي بأهمية كبيرة في دعم عملية النمو الداخلي، معتمدا على فرضية ادخال عامل التعلم عن طريق التمرن "learning by deing"، أي أن عملية زيادة رأسمال المادي في المؤسسات يصاحبها تعلم الانتاج بفعالية أكثر نتيجة الخبرة المكتسبة من التمرن من خلال الاستثمار.

يمكن أن يتطور الاقتصاد بمعدل نمو ذاتي ثابت وطويل المدى يعتمد على زيادة الادخار ومن ثم تزايد التراكم الذي يدفع النمو الاقتصادي للارتفاع إذا كانت ايرادات مخزون المعرفة الناتج عن رأس المال المادي ومخزون رأس المال

المادي ثابتة، بإعتبار أن نموذج رومر يتكون من هاذين المخزونين مترابطين، وفي مايلي مجموعة من الخصائص التي يتميز بها هذا النموذج[1]:

- تتحقق المعرفة الفنية التي يتولد عنها الوفورات الخارجية انطلاقا آليتين تتمثل الأولى في رأس المال وليس المعرفة الناتجة عنه، أما الثانية زيادة انتاجية المؤسسات المستثمر فيها.
- يتمثل وجه الاختلاف الأساسي بين نموذجي"سولو ورومر" في التفرقة بين مفهومي النمو الأمثل والنمو المتوازن.
- يتأثر النمو بالأزمات بإستمرار في حالة تأخر مخزون رأس المال "المعرفة" الذي يكون تأثيره في المدى الطويل حتى مع استعادة التوازن المستقر، وللنمو ثلاث حالات:
  - مرونة انتاج المعرفة الكلية، أي أن المعرفة الجماعية والخاصة أكبر من 1.
  - مرونة انتاج المعرفة الكلية تساوي 1، ومرونة انتاج المعرفة الكلية أقل من 1.

كما قام هذا النموذج على عدة افتراضات أهمها:

- تأخذ دالة الانتاج شكل $Y_i = f(R_i, X, A)$ في اقتصاد يتكون مؤسسات متشابهة ومستهلكين متشابهين حيث أن: A: هو الرصيد الكلي للمعرفة، X: عوامل الانتاج الأخرى مثل العمل ورأس المال المادي، R_i: رأس المال المؤسسة من البحوث أو رصيد المعرفة، Y_i هو انتاج كل مؤسسة i من السلع الاستهلاكية.
- دالة الانتاج F متزايدة في الرصيد الكلي للمعرفة A وهي دالة متجانسة من الدرجة الأولى في كل من R_i و X.
- رغم أن اختيار A خارجي إلا أن تأثير رصيد الكلي للمعرفة في الاقتصاد يكون ايجابيا على انتاجية المؤسسات.
- تتمتع دالة الانتاج F يتزايد الانتاجية الحدية للمعرفة من وجهة نظر اجتماعية، بمعنى أنه بالنسبة لعوامل الانتاج X الثابتة فإن دالة الانتاج لكل منشأة هي دالة محدبة في A وليست مقعرة.
- يستبعد رومر فرض النموذج النيو كلاسيكي للنمو المتعلق بتناقص الناتج الحدي لرأس المال، كما يمكن افتراض عدم زيادة عدد السكان، تشابه طرق الانتاج وتشابه تفضيلات المستهلكين وثباتها.

وعليه يعتبر نموذج رومر نموذج نمو توازني يتحقق بتغيير الفن الانتاجي، كما يساهم تراكم المعرفة الذي تقوم به المؤسسات والتي تهدف إلى تعظيم أرباحها في تحقيق النمو في المدى الطويل[2].

---

* **مايكل بول رومر ((M. P. Romer:** هو رجل أعمال أمريكي واقتصادي ولد عام 1955، حصل على البكالوريوس في الفيزياء عام1977 وعلى الدكتوراه في الاقتصاد سنة 1983م، عمل بول في مجال النمو الاقتصادي ، ساهمت مقالاته التي نشرها عام 1976 و1990 في بناء نموذج رياضي، ونظير الانجازات البارزة التي حققها حاز على جائزة هورست كلاوس في الاقتصاد في عام 2002.

[1] اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص 137، 138.

[2] وليد بشيشي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 379،380.

* **روبرت لوكاس (R. E.Lucas**): ولد في واشنطن عام 1937، درس تاريخ الحضارة الغربية والمبادئ والتنظيم في جامعة ماساتشوستس والتاريخ الاقتصادي والنظرية الاقتصادية في جامعة كاليفورنيا، بدأ التفكير في العمل الأكاديمي بعد تخرجه وحصل على دكتوراه زمالة، عمل محاضرا في قسم الاقتصاد بجامعة شيكاغو (1963-1967) و كان زميل في جمعية الاقتصاد عام 1980.

2. نموذج لوكاس ورأس المال البشري: طرح Loucas* نموذجه عام 1988 معتبرا أن محرك النمو في المدى الطويل هو رأس المال البشري، والذي يشمل حالة الغذاء، النظافة والصحة، المهارات والمعارف المكتسبة، الخبرة والتي تقوم اقتصاديا وتحصل من خلال التدريب والتكوين والتأهيل وهي تزيد انتاجية العنصر البشري[1].

رفض لوكاس من خلال تحليله لمحددات النمو كل من فرضية تناقص الانتاجية للعمل "رأس المال البشري" التي قام عليها نموذج سلو وفرضية تراجع العوائد الحدية لتراكم رأس المال، مؤكدا أنه يمكن زيادة رأس المال البشري من رأس المال المادي والمحافظة على ثبات عوائد بدل تناقصها ما يجعل النمو الاقتصادي مستمرا دون توقف، وقد أعتبر لوكاس أن تباين مستوى تراكم رأس المال البشري سبب في اختلاف معدلات النمو بين الدول، واستند نموذج لوكاس على الفرضيات التالية [2]:

- يتكون الاقتصاد من قطاعين فقط يعمل الأول على انتاج السلع والخدمات بتوظيف جزء من رأس المال المادي والبشري، ويركز القطاع الثاني على تدريب وتكوين رأس المال البشري الغير مستغل في القطاع.
- ينتج رأس المال البشري من تلقاء نفسه تحدد وتيرة تراكم رأس المال البشري بالمدة المحددة للدراسة والتخصص المدروس، مع وجود تماثل في المستوى التعليمي لدى أفراد المجتمع.
- دالة قطاع الانتاج الكلية هي: $Y= AK_t^{\alpha} (\mu_t . H_t)^{1-\alpha}$، وهي دالة كوب دوغلاس لها مردوديات سلم ثابتة، حيث أن A هو معامل سلمي، K_t تراكم رأس المال المادي، H_t تراكم رأس المال البشري المستعمل في الانتاج مع $(\mu \leq 1_t \geq 0)$.

توصل لوكاس إلى نتيجيتين من خلال نموذجه هما[3]:

أولهما: تتعلق بفصل النمو الأمثل المتأتي من حدوث وفورات خارجية ايجابية عن النمو المتوازن، ويعتبر نمو رأس المال البشري بمعدل أمثل أكثر ارتفاعا عن معدله الموازن المتأتي من فائض التفاعل الجماعي.

ثانيهما: يفضل الاقتصاد الذي يقوم بتخصيص أولي لرأس المال البشري والمادي، أي أن النموذج يأخذ في الاعتبار التباعد المستمر لمستويات الدخول بين الدول.

كما يظهر من نموذج لوكاس أن الاختلاف في درجة الفقر والغنى بين الدول سببه أن المدة الزمنية للمخصصة للتعليم والتكوين والتدريب تختلف، لذلك يتأثر النمو الاقتصادي ايجابيا بالسياسات القادرة على زيادة مدة التكوين بشكل دائم، ويساهم ثبات الايرادات الحدية لرأس المال البشري المخصص للتدريب والتكوين في تحقيق النمو الذاتي داخلي بالاعتماد على رأس المال البشري، أما إذا كانت هذه الايرادات متزايدة يكون هناك نمو عميق في حين أن تناقصها يدل على عدم وجود نمو طويل المدى[4].

---

[1] اسماعيل محمد بن قانة ، مرجع سبق ذكره ، ص 140.

[2] وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 381، 382.

[3] اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[4] وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 382، 383.

ثانيا– نماذج النمو من الداخل الخطية.

تعتبر هذه النماذج التطور التكنولوجي هو نتاج توجه المؤسسات والأفراد إلى الاستثمار ولا تأخذ بالحسبان أن قابلية التكنولوجيا والمعرفة للاستعمال المتكرر، معتبرة أن دوال الانتاج في هذه النماذج خطية تكون في الشكل التالي $Y= (R^{\alpha}. K^{\beta}. H^{1-\alpha-\beta})$ علما أن $\beta>\alpha>0<1$، حيث أن: H هو رأس المال البشري، K هو رأس المال المادي، R تمثل الأبحاث، Y هي مقدار الانتاج، وتتمثل الفرضيات التي ترتكز عليها هذه دالة في مايلي:

- هي دوال متجانسة من الدرجة الأولى.
- تتصف مدخلات هذه الدالة بكونها مدخلات عادية وأنها غير قابلة للاستعمال المتكرر.
- تأخذ دالة الانتاج عند جمع المدخلات الثلاثة في عامل واحد لرأس المال الشكل التالي: $Y=F(X) = AX$ وبالتالي نحصل على دالة خطية، ومن أبرز هذه النماذج نموذج AK[1].

1. نموذج AK: ألغى روبلو* في نموذجه الذي نشر عام 1991 في مقاله المعنون بـ Long-Run Policy Analysis and long-Run Growth فرضية تناقص الانتاجية الحدية، أي أن (α=1) والتي تكون في الشكل الخطي البسيط التالي: (1) ..... $Y=AK$، حيث أن: K هو رصيد رأس المال الموسع (المادي والبشري)، A ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، على اعتبار أن تناقص الانتاجية الحدية يتسبب في عدم المحافظة على ارتفاع معدلات النمو في المدى الطويل.

يتحقق ثبات وتساوي الانتاجية الحدية لرأس المال مع التكنولوجيا المستعملة A من دالة الانتاج في نموذج AK، كما تحدث التعديلات الانتاجية والوفورات الخارجية جراء الاستثمار في رأس المال الموسع، مما يؤدي إلى نمو الناتج دون توقف في الأجل الطويل في ظل غياب افتراض تراجع العوائد الحدية لرأس المال، ويتكتب تراكم رأس المال في شكل نموذج سولو كالتالي: (2)... $K^*= sY-\delta K$ ، مع ثبات عدد السكان أي $L^*= nL = 0$.

وعليه نستخرج معادلة النمو من المعادلتين السابقتين كما يلي:

$$\frac{Y^*}{Y} = s\,A-\delta \quad .....(3)$$

أو

$$\frac{K^*}{K} = s\,A-\delta \quad .....(4)$$

$$\frac{K^*}{K} = s\,\frac{Y}{K} - \delta .....(5)$$

[1] نفس المرجع ، ص 385.

* **روبلو سيرجيو (S . Reblo):** ولد روبلو البرتغالي الأصل عام 1959 ، تقلد منصب باحث في مركز أبحاث الاقتصاد والسياسة ومدير مشارك لمركز الاقتصاد الكلي الدولي بجامعة نورث وسترن، عمل كمستشار مكتب التقييم المستقل لـ FMI وساهم في مدونة Salt of Portugal ، حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة روتشستر عام 1989.

حيث تمثل δ معدل الادخار وY حجم الانتاج، ويكون استمرار النمو الاقتصادي AK بسبب النمو المستمر لتراكم رأس المال، AK وذلك كما يلي:

الشكل رقم (02-02): يوضح نموذج AK

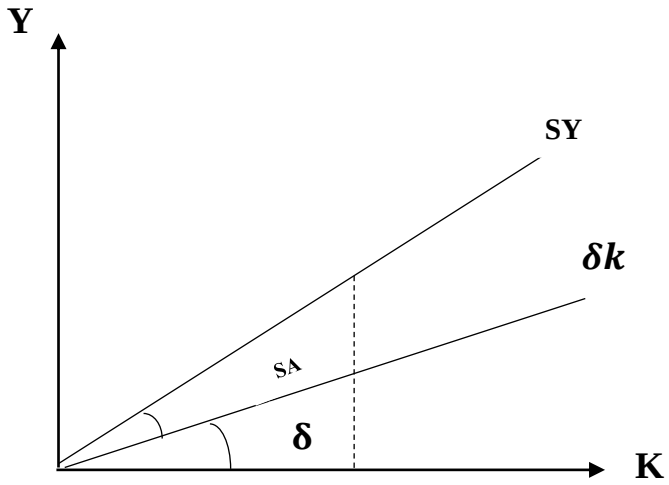

Source: Charles Jones, Dietrich Vollrath, **Introduction to economic growth**, 3rd ed, Norton & Company, United States of America, 2013**,** p 217.

يتمثل sY في الدالة الخطية للاستثمار الجاري بدلالة رصيد رأس المال، δK هو الاستثمار الضروري لتعويض ما اهتلك من رأس المال، K_0 تمثل نقطة بداية الاقتصاد، δ تمثل المستوى الذي يصل إليه رأس المال الذي يتناقص بعد زيادته في نموذج سولو ذو غلة الحجم المتناقصة، وتكون هذه الغلة ثابتة في نموذج AK اضافة إلى أن تزايد رأس المال يسهم في زيادة مضاعفة مع مرور الزمن، كما تتساوى الانتاجية الحدية لجميع وحدات رأس المال القديمة والجديدة منها والتي دائما تساوي A، كما يتضح من المعادلتين (3) و(4) تساوي معدل نمو الانتاج ومعدل نمو رأس المال، يكون تأثير السياسات الحكومية الرامية إلى رفع نسبة الاستثمار مباشر على معدل النمو الاقتصادي لأن: $gY = sA - \delta$، بإعتبار أن (gY) هو معدل نمو الاقتصادي وهو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار)[1].

ثالثا– نماذج النمو من الداخل في ظل المنافسة غير الكاملة "غير التامة".

تقوم هذه النماذج على افتراض وجود منافسة غير تامة الذي يحقق للمؤسسات والأفراد أرباح نتيجة احتكار الاختراعات، وقد كانت المحاولة الأولى لإضافة عنصر المنافسة غير التامة والتطوير والتجديد إلى النمو من طرف بارو.

1. نموذج بارو: نشر Barro* في عام 1992 مقال له بعنوان بـ " Economic Growth in cross section of countries" وقد تضمن هذا المقال نموذجا للنمو اعتبر فيه بارو أن النمو الداخلي يتحقق انطلاقا من الانفاق

[1] نفس المرجع ، ص 386،387.

العام على نشاط الحكومة واقامة البنية التحتية والتي تزيد من الانتاجية الحدية للقطاع الخاص، أي أن زيادة الانفاق العام يرفع من الكفاءة الانتاجية بإعتباره شرطا لها وتكون هناك وفورات ايجابية خارجية.

يقترح بارو صيغته الرياضية في شكل دالة انتاج لكوب دوغلاس بمردودية عوامل ثابتة، ويرمز فيها للمؤسسة بـ i على النحو التالي : $Y_i = A_i K_i^{\alpha} l_i^{1-\alpha} G^{1-\alpha}$ حيث أن $\alpha > 0 < 1$، ويرمز G لإجمالي الانفاق على البنية التحتية، L_i اليد العاملة للمؤسسة i، K_i تراكم رأس المال الخاص، Y_i الانتاج، وعلى المستوى الكلي تكون دالة بارو للإنتاج على النحو التالي: $Y_i = AK^{\alpha} l^{1-\alpha} G^{1-\alpha}$، وفق الافتراضات التالية:

- تكون مردودية الرأس المال الخاص الحدية متناقصة، أما إذا كان الانتاج ثابت فإن المردودية الحدية المرتبطة بالإنفاق العام ورأس المال الخاص تكون ثابتة.
- يعد الانفاق الحكومي على اقامة المنشآت القاعدية والممول من الجباية عامل انتاج خارجي دون تكاليف.
- أعطى بارو حالتين للاقتصاد هما: اقتصاد بمعدل ادخار داخلي واقتصاد بمعدل ادخار ثابت للتقييم النموذج والدافع منه جيدا من حيث السياسة الاقتصادية.

وتتمثل النتائج التي توصل إليها بارو من خلال نموذجه في النقاط التالية [1]:

- ينتج عن الانفاق العام وفورات إيجابية، أي أن العلاقة بين الحصة النسبية للإنفاق العام في الانتاج ومعدل النمو الثابت تكون طردية.
- يكون النمو ذاتيا في حالة اعتماد الانتاج على تراكم رأس المال بنوعيه الخاص والعام مع ثبات المداخيل
- تسهم الضرائب في زيادة مداخيل الحكومة "رأس المال العام" ومن ثم ارتفاع أرباح القطاع الخاص ومنه زيادة النمو، أما ارتفاعها لمستوى لا يستطيع عليه القطاع الخاص يؤثر على نشاطه ومن ثم تراجع معدل النمو.

سمح نموذج بارو بوجوب معرفة معدل الضريبة المناسب الذي يحدث أثرا إيجابيا على الاقتصاد ومن ورائه النمو، إلا أنه تلقى ملاحظتين نقديتين هما:

أولهما: ترتبط بطابع الانفاق العمومي الخارجي، لأنه قد يكون الانفاق داخليا من طرف القطاع الخاص لإقامة المنشآت القاعدية المتبقية في القطاع.

ثانيهما: ترتبط بطابع الانفاق العمومي الداخلي، لأنه غالبا ما تكون ايرادات رأس المال خليط بين الخاص والعام، وهذا ما يصعب من دراسة وتحليل كل قطاع على حدى للتعرف على أثره على النمو الاقتصادي[2].

---

[*] **روبرت جوزيف بارو (R.J.Barro):** ولد الاقتصادي بارو الأمريكي الأصل عام 1944، وهو من مؤسسي الاقتصاد الكلي النيو كلاسيكي مع روبرت لوكاس وتوماس سارجون، عمل في جامعة هارفرد كأستاذ للاقتصاد، تحصل على الدكتوراه الشرفية من جامعة فارنسيسكو ماركوين وله مؤشر وضع باسمه هو: Barro Misery Index .

[1] نفس المرجع ، ص ص 396- 397.

[2] نفس المرجع ، ص398.

المبحث الثالث: محددات النمو الاقتصادي وإستراتيجياته.

يتحكم في عملية النمو التي تخوضها مختلف الدول العديد من العوامل والمقومات، حيث تختلف في توافرها بين دولة وأخرى وهذا ما يؤثر على مسيرة النمو ومعدله، وبطبيعة الحال فإن هذا النمو الاقتصادي له فوائد اقتصادية واجتماعية عديدة تعود على الدولة والمجتمع على حد سواء، وفي المقابل هناك أعباء وتكاليف تتحملها الدول وعوائق تعترض طريقها للوصول إليه.

المطلب الأول: مصادر النمو الاقتصادي ومحدداته.

قبل التطرق إلى العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وجب علينا بيان مصادره وذلك سيكون في هذا المطلب.

أولا– مصادر النمو الاقتصادي.

انتهت العديد من الدراسات التي أجريت من قبل مجموعة من الاقتصاديين إلى أن عملية النمو تعتمد على حزمة من المصادر والمقومات سواء كانت الدولة فقيرة أو غنية، وقد تم ترجمت العلاقة بين هذه المصادر وفق دالة الانتاج (APF) والتي تربط بين اجمالي الانتاج الوطني وعناصره كما يلي : $Q = AF (K.L.R)$

حيث أن: R تمثل الموارد الطبيعية ومكوناتها، L العمالة، K الخدمات الانتاجية لرأس المال، F دالة الانتاج، **A** مستوى التقدم التكنولوجي، Q الانتاج، ويظهر مما سبق أن دالة الانتاج هي دالة لمجموعة من المصادر التي تمثل مصدرا للنمو الاقتصادي ومحدداته وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:

1. الموارد الطبيعية: تعتبر الموارد الطبيعية أهم المصادر التقليدية المساهمة في رفع الدخل الوطني، والتي تشمل الأراضي بما تحتويه في الدخل والخارج من مواد معدنية، مصادر طاقة وغابات، وحتى يتم استغلال هذه الموارد يجب أن يكون هناك طلب عليها أو على الخدمات التي توفرها وأن تمتلك الدول المهارات الفنية والمعرفة التي تساعد على استغلالها.

يشترط أن تتوفر هذه الموارد إلا أن ذلك لا يكفي لأن الكثير من الدول خصوصا النامية منها تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية لكنها لم تصل إلى الهدف المرغوب، في حين أن بعض الدول نجحت في رفع معدلات نموها الاقتصادي رغم قلة الموارد الطبيعية التي تمتلكها كاليابان مثلا، وقد خلصت العديد من الدراسات أن الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية عادة ما تنمو بشكل أبطأ من الدول التي لا تمتلك ذاك القدر من الموارد، مما يعني أن هذه الموارد باتت نقمة وليست نعمة حسب ما جاءت به تجارب النمو في الدول الغنية بهذه الموارد ، وعليه توفر الموارد الطبيعية في الدول يعد ضرورة لتحقيق النمو الاقتصادي في حال استغلالها بكفاءة واعادة استثمار ما نتج عنها من ايرادات، لكن تناقصها لا يمثل حاجزا لتحقيق معدلات نمو مرتفعة بل دفعة قوية لاستغلال ما هو متوفر لتحقيق النمو المرغوب[1].

[1] سلطان النصراوي وآخرون ، **القطاع السياحي والنمو الاقتصادي**، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص ص 132-135.

2. الموارد البشرية: كان الاهتمام بالعنصر البشري منذ القدم فمنذ محاولات آدم سميث الأولى التي أبرزت أهمية التقسيم الدولي للعمل والتخصص في تفسير تطور الدول كان المورد البشري في المقدمة، وبإعتبار أن هذا المورد أحسن أنواع الموارد قيمة أكدت الكتابات الحديثة على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري مرجعة الفضل له في النجاحات التي حققت في جانب النمو الاقتصادي، وحتى يتم استغلال هذه الثروة وتنميها يجب وضع برامج التدريب، التكوين التوعية، التعليم، محو الأمية، الصحة والمعرفة من أجل رقع القدرة الانتاجية للعمال.

وقد ارتفعت أهمية العناصر البشرية الكفؤة والمؤهلة التي أدرجت في نطاق الطاقات المتجددة غير القابلة للنفاذ في ظل ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات مع التحولات التي عرفها الاقتصاد الدولي تجاه الاقتصاد المعرفي "The Knowledge Economy" الذي يرتكز على رأس مال الفكري المتضمن لنوعية الموارد البشرية الكفؤة وتمتلك مهارة الابداع والابتكار، التقنية بعد اعتماده على الموارد الطبيعية، ولقد أرجع كوزنتس ما أحرزته الدول الصناعية في الخمسينات أي حوالي 90 % من النمو الاقتصادي إلى تحسن مهارات الأشخاص الأمر الذي تسبب في الحديث عن رأس المال البشري والاستثمار فيه، ويتضمن مفهوم رأس المال البشري المهارات والمعارف المكتسبة من التعليم والتدريب مع توفير الرعاية الصحية وتنمية الوعي الثقافي والاجتماعي، وعليه يرتبط التعليم والصحة من خلال اسهام التعليم في تحسين الصحة والتي بدورها تسهم في تعليم أفضل، كما يؤدي التعليم إلى زيادة معلات النمو بإعتباره عاملا مهما في تحسين وضعية الأفراد ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الصائبة[1].

3. تكوين رؤوس الأموال: تتمثل هي عبارة عن تراكمات لمخزون يتضمن آلات ومعدات ومصانع وبنى تحتية. الضرورية للعملية الانتاجية، ويتم تكوين هذا المخزون من المدخرات التي يتم تحويلها للاستثمار في رأس مال جديد وتعويض ما اهتلك منه.

تتصف مساهمة التراكم الرأس المالي في عملية النمو بزيادة قوة العمل بوضوحها، وذلك لأن تكوين هذا التراكم يمثل أولى الخطوات في مسار التنمية وبدونه لا يمكن الذهاب بعيدا، كما يعد عملية نوعية فضلا عن كونها كمية لأن الدول التي تمتاز بمعدل نمو سريع تميل إلى الاستثمار في السلع الرأسمالية الجديدة بتوجيه ما بين 15- 20 % من الانتاج إلى صافي تكوين رؤوس الأموال، وعليه زيادة الطاقة الانتاجية ورفع معدلات نمو يعتمد على التوسع في مدخلات رأس المال العيني والاستثمار فيها.

ولقد كان هناك اجماع من طرف العديد الاقتصاديين بمختلف انتماءاتهم الفكرية على الدور الايجابي لتراكم رأس المال في عملية النمو، حيث أن بعض النظريات أبرزت أهميته كعامل أساسي في مسيرة النمو الاقتصادي، خاصة أن عدم توفر رؤوس أموال يصعب على أي دولة تحقيق التقدم والتطور.

[1] نفس المرجع، ص ص 126- 132.

4. التغير التكنولوجي والابتكارات: هو عبارة عن طرح سلع وخدمات جديدة من خلال الاختراعات واستعمال أساليب فنية جديدة في الانتاج، ومن ثم تكون مضاعفة الانتاج باستعمال نفس المقدار من عوامل الانتاج انطلاقا من توظيف أساليب انتاج حديثة، وهذا من خلال الاستثمار في البحث والتطوير وتكوين رأس المال، إلا أن مساعي الدول لإمتلاك هذه الامكانيات التكنولوجية هدفها تحسين الظروف المعيشة للمجتمع وتحقيق النمو الاقتصادي.

ينتج عن الابتكار والتغيير التكنولوجي مفهوما جديدا للنمو سماه **وليام جاي بامول** بـ "النمو الذكي"، وهو يتمثل في التقاء بين معرفة جديدة طبقت في اختراع وبين طرح ناجح له في السوق، وقد أشادت العديد من الدراسات بدور الكبير للنمو الذكي في طرح الكثير من الاضافات إلى عملية الانتاج منها دراسة دنسيون 1962، دراسة واسترلي وليفانين 2001، متخذين بعين الاعتبار رأي أكبر الخبراء الاقتصاديين في مجلة بيزنس ويك مايكل ماندل بخصوص النمو الذي تحركه التكنولوجيا والذي يعتبره السبيل الوحيد لضمان حياة أفضل الأجيال القادمة والقضاء على الفقر[1].

لا يمكن أن تكون العناصر السابقة الذكر وحدها مصدرا للنمو الاقتصادي وكل ما يؤثر فيه، فهناك عوامل أخرى غير مباشرة أثبتت دورها في بيان وتيرة النمو الاقتصادي، كالنمو السكاني الذي يعد عاملا ايجابيا للنمو والتنمية يعمل على توفير جزء من الناتج يسهم في دفع عجلة النمو خصوصا إذا تم توظيف هذه الزيادة السكانية في عمليات الانتاج من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي النمو السكاني إلى زيادة عرض العمالة التي تصبح عبء على عملية النمو في حال عدم استغلالها بسبب تراجع S وI وارتفاع C الذي يمثل تخفيضه وزيادة S المخرج الوحيد لإنشاء الأصول المنتجة الثابتة وتحصيل مقدار أكبر من Y[2].

ثانيا– محددات النمو الاقتصادي.

يتأثر النمو الاقتصادي بعدة عوامل منها ما هو ثابت ومنها الديناميكي كالموارد الطبيعية والبشرية، التكنولوجيا، بالإضافة إلى عوامل أخرى نذكرها في النقاط التالية:

1. **الانفاق الحكومي:** وهو ما تنفقه الدولة بهدف اشباع حاجة عامة مثل تهيئة المنشآت القاعدية وتوفير التكنولوجيا الضرورية وانجاز الهياكل الانتاجية الموجهة لدعم الانتاج وزيادة المداخيل والنمو الاقتصادي، ومن أهم الدراسات التي وضحت أهمية الانفاق الحكومي في تحديد النمو دراسة Barro عام 1992، الذي وضح وجود علاقة نسبية بين الانفاق العام للاستهلاك والناتج المحلي الخام مستعملا الانفاق العمومي للاستهلاك كنسبة مئوية من الناتج المحلي الخام مع حذف النفقات الأخرى، وتم تأكيد هذه العلاقة الايجابية في دراسة أخرى لـ Lefrot،

[1] نفس المرجع ، ص ص 135-139.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص ص 392-395.

Esquirel وCaselli عام 1992[1]، دراسة Shantaynan وVinaya عام 1996، دراسة Montiel، Loayzaو Easterlyعام 1997[2].

2. الاستهلاك العام: هو جزء من الانفاق الحكومي وأحد أهم مكونات الطلب الكلي المؤثرة في النمو الاقتصادي، وقد أشارت دراسة Naftaly عام 2021 التي درست النمو الاقتصادي في دولة كينيا بناءا على عدة محددات منها الاستثمار العام، الاستهلاك الحكومي، جودة الادارة والمؤسسات، البنية التحتية للكهرباء، رأس المال البشري بأنها تفسر قدرا كبيرا من تذبذبات النمو الاقتصادي[3]، وخلصت دراسة أخرى لـ Naftaly عام 2021 في دول شرق افريقيا أن للاستهلاك العام أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حين أن اجمالي الانفاق له أثر ايجابي عليه[4].

3. الادخار العام: لم يكن الاهتمام بالادخار وليدة الصدفة بل احتل مكانة كبيرة في الأدب الاقتصادي، فهو يمثل ذلك الجزء المحتفظ به من الدخل لدى العائلات والمؤسسات والحكومة والموجه لتمويل الاستثمارات، ولقد اهتمت الفلسفة الاقتصادية بتحليل دوره في النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من النماذج كنموذج هارود – دومار، نموذج فليبس، ولإختبار أثر الادخار العام على النمو الاقتصادي أجريت العديد من الدراسات التي خلصت إلى وجود علاقة طردية موجبة بين المتغيرين منها دراسة Talok عام 2010 على الهند ودراسة محمود وأماني بينت أن للادخار على أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في مصر على القصير والطويل عام 2020.

أما دراسة Ribaj و Mexhuani عام 2021 بينت الأثر المعنوي والايجابي للمدخرات في البنوك التجارية في دولة كوسوفو في تحفيز الاستثمار والانتاج ودعم النمو على المدى الطويل[5].

4. البطالة: وهي التوقف الاجباري أو الاختياري لجزء من العمال عن العمل مع وجود الرغبة فيه عند مستوى الأجر السائد في سوق الشغل، تحسب نسبتها بقسمة عدد العاطلين على القوة العالمة وضربها في 100، لها آثار وخيمة على الاقتصاد إلا أن الربط بين هذين المتغيرين غير دقيق، لكن المؤكد أن السياسيات الداعمة للنمو

---

[1] هشام عياد، **أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة 1970– 2013**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017/2016، ص 50.

[2] Shantayanan Devarajan, Vinaya Swaroop, **The composition of public expenditure and economic growth**, Journal of Monetary Economics, Vol 37, N°02 , 1996, p 338 .

[3] Naftaly Mose, **Determinants of Regional Economic Growth in Kenya**, African Journal of Sustainable Development,Vol 15, N°01 , January 2021, p.11

[4] Naftaly Mose, **Impact of Public Consumption on Economic Growth**, African Journal of Sustainable Development,Vol 04, N°03 , 2021, p 69

[5] انظر في هذا الخصوص إلى:

-Tarlok Singh, **Does Domestic saving cause economic growth ? Atime-series evidence from India**, Journal of Poicy Modeling, Vol 32 , N°02, 2010, p 251.

- محمود أحمد المتيم، أماني صلاح محمود المخزنجي، **أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي حالة اقتصاد نامي مع تطبيق على مصر**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 01، العدد 01، 2020، ص 180.

-Ribaj Artur, Mexhuani Fitim, **The impact of saving on economic growth in a developing country "the case of Kosovo"**, Journal of Innovation and Entrepreneurship, Vol 10, N°01, 2021, p 12.

الاقتصادي هي نفسها سياسات القضاء على البطالة[1]، أي أن زيادة النمو تؤدي إلى خلق كيانات اقتصادية جديدة وتوسع في الأنشطة المؤسسات الاقتصادية القائمة وبتالي توفير مناصب عمل، وقد لخصها الاقتصادي أوكن في علاقة سميت بإسمه، فرغم صحة هذه العلاقة في كثير من الدول المتقدمة، إلا أن بعض الدراسات الحديثة التي أجريت على بعض الدول النامية تشير إلى أن هذه العلاقة غير مستقرة وتختلف في الاتجاه والمقدار من اقتصاد لآخر، وقد تتعرض للتقلب في اتجاهها ومقدارها من فترة لأخرى في نفس الاقتصاد، منها دراسة Murat و Alit و Luljetaعام 2015 على مقدونيا والتي خلصت إلى عدم وجود علاقة عكسية قوية بين المتغيرين، في حين أن دراسة Mehornoosh وFeizolah عام 2016 على إيران بينت تأثير سلبي ومعنوي للبطالة على النمو على المدى القصير والطويل خلال فترة الدراسة[2].

5. التضخم: وهو يعبر عن الزيادة المستمرة في مستوى العام للأسعار مع ارتفاع الطلب الكلي الذي ينتج عنه انخفاض القدرة الشرائية للأفراد وانخفاض قيمة العملة، اختلال ميزان المدفوعات، وتراجع النمو، اضافة إلى تأثيره على قرارات الاستثمار والادخار ويؤجلها[3]، أما بالنسبة لطبيعة العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي فقد استنتج كل من Ficher عام 1983 وGregorio عام 1989 أنه توجد علاقة عكسية بين تقلب معدلات التضخم والنمو الاقتصادي، أما الدراسة Vieilieu وRajhi عام 1993 بينت وجود علاقة غير خطية بين التضخم والنمو، وأنه لا يعتبر بمثابة متغير ذو صلة في تفسير النمو الاقتصادي، إلا أن الأمر يرجع إلى سرعة تقلب الأسعار[4]،كما استنتج Barro عام 1997 في دراسته إلى أن انخفاض التضخم هو في الواقع متغير مساعد على الوصول إلى أداء جيد للنمو الاقتصادي[5]، ففي حالة وجود معدلات تضخم ضعيفة لا وجود لأثر معنوي على النمو الاقتصادي، أما إذا تجاوز التضخم 8 % سنويا سيكون له أثر سلبي ومعنوي على النمو.

6. الانفتاح التجاري: والذي يعبر عن درجة انفتاح الاقتصاد مع العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، فهذا الانفتاح يسهل من تدفق المعلومات والخبرات والاكتشافات التكنولوجية التي تعمل على رفع كفاءة العنصر البشري ورأس المال وبالتالي تحسين انتاجية هذه العوامل وزيادة النمو، وهناك عدة دراسات أكدت على ضرورة الانفتاح والتي

---

[1] وهيبة مزنر، **أهم محددات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ومقارنتها في إقتصاديات دول المينا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016/2015، ص 51.

[2] انظر في هذا الخصوص إلى:

- Sadikua Murat, Alit Ibraimib, **Econometric Estimation of the Relationship between Unemployment Rate and Economic Growth of FYR of Macedonia**, Procedia Economics and Finance, Vol 19, 2015, p 70.
- Mehornoosh Mohesni, Feizolah Jouzaryan, **Examining the effects of Inflation and Unemployment on Economic Growth in Iran (1962-2010)**, Procedia Economics and Finance, Vol 36, 2016, p 389.

[3] رانيا الشيخ طه، **التضخم أسبابه ،آثاره وسبل معالجته**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، 2021، ص ص 5،7.

[4] Taoufik Rajhi, Patrick Villieu, **Accélération Monétaire et Croissance Endogéne**, Revue Economie, Vol 44, N° 02, 1993, p p 258, 259.

[5] وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص 329 .

توصلت إلى أنه كلما زادت درجة الانفتاح على التجارة وحركة رؤوس الأموال زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام وتسارع النمو[1]، كدراسة Dollar عام 1992 الذي قاس فيها الانفتاح على التجارة بأسعار قياسية مصححة مستعملا عينة مكونة من 117 دولة توصل إلى أن للإنفتاح أثر ايجابي على النمو الاقتصادي، ودراسة كل من Sachs وWarner عام 1997 اللذان قاما بقياس الانفتاح بإستعمال مؤشر يرتكز على خمسة معايير الحواجز غير جمركية، معدل سعر الصرف في السوق الموازي، وجود الاحتكار الحكومي للسلع الموجهة للتصدير، الاقتصاد الاشتراكي وخلص الباحثان إلى أن الدول الأكثر انفتاحا تنمو في لمتوسط بمعدل 2 إلى 2.5 % أكثر من الدول الأخرى[2]، واستعمل Frankel عام 1998 وRomer عام 1999 علاقة بسيطة بين الناتج الوطني الخام وحصة الصادرات ضمنه فوجدا أن للانفتاح في التجارة الخارجية أثر موجب على الناتج.

7. مؤشر التبادل التجاري: يسمح مؤشر Tarde of Trade بالتعرف على القيمة المضافة المحققة وطنيا إلى القيمة المضافة المستوردة لوحدة الكمية، أي أنه يقيس المعدل الذي تتم به مبادلة سلعة أو خدمة بأخرى مع دولة أخرى وفق القانون التالي: $TOT=(Px/Pm)*100$، حيث أن Pm: مؤشر متوسط أسعار الواردات، Px: مؤشر متوسط أسعار الصادرات، فكلما ارتفعت أسعار X لدولة ما بمعدل أكبر من ارتفاع أسعار M فهذا يدل على تحسن مؤشر TOT[3]، ولقد أجريت عدة دراسات لمعرفة العلاقة تأثير هذا المؤشر على النمو الاقتصادي منها دراسة Arize عام 1996 على 16 دولة التي خلصت إلى وجود تأثير قوي لمؤشر TOT على النمو، دراسة Mendoza عام 1997 على 40 دولة نامية ومتقدمة أكدت أيضا على وجود علاقة قوية بين المتغيرين، أما دراسة Greenaway وBleaney على 14 دولة من جنوب صحراء افريقيا أكدت على الأثر الايجابي والمعنوي لمؤشر TOT على النمو[4]، أي أن أي تغير بالزيادة أو النقصان له أثر كبير في النمو الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على تصدير المواد الأولية مثل الجزائر.

---

[1] تلمساني، مرجع سبق ذكره، ص 18، 19.

[2] انظر في هذا الخصوص إلى:

- David Dollar, Outward Oriented ,**Developing Economies Really Do Grow More Rapidly: Evidence from 95 LDCs 1976–1985**, Economic Development and Cultural Change, Vol 40, N° 03, 1992, University of Chicago, United States of America, p 540.
- Jeffrey Sachs , Andrew Warner, **Economic Convergence and Economic Policies**, National Bureau of Economic Research, Working Paper, N°5039. Cambridge, 1995, p p 23,24.

[3] هشام عياد، **أثر مؤشر التجارة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لأثر HLM للفترة 1990–2017** ، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02 ، جامعة الجزائر3، 2019، ص 1191.

[4] انظر في هذا الخصوص إلى:

- Arize Augustine, Cointegration **test of a long-run relation between the trade balance and the terms of trade in sixteen countries**, The North American Journal of Economics and Finance, Vol 07, N°02, 1996, p 211.
- Mendoza Enrique,**Terms-of-trade uncertainty and economic growth**, Journal of Development Economics,Vol 54, N° 02, 1997,p 353.
- Michael Bleaney, David **Greenaway, The impact of terms of trade and real exchange rate volatility on investment and growth in sub-Saharan Africa**, Journal of Development Economics, Vol 65, N°02, 2001, p 498.

8. التعليم: يتمثل في مخزون المهارات والكفاءات المكتسبة وخصائص تعزيز الكفاءة الانتاجية، وهو يعد عامل حاسم في تكوين رأس المال البشري ودعم الانتاجية بإعتباره أحد مصادر النمو في الدول، وشرطا ضروريا للنمو الاقتصادي الطويل الأجل، حيث اختبرت بعض الدراسات تأثير التعليم على النمو الاقتصادي منها دراسة Ruth عام 1998 التي أكدت بأن الاستثمار في التعليم من خلال الاستثمار في رأس المال البشري يحفز النمو، أما دراسة Gunther عام 2007 أكدت على أن الانفاق على التعليم وتحسينه ينتج طاقة بشرية كفؤة ويزيد النمو إلا أنه في الوقت ذاته يؤجل الاستثمار ويقلل النمو، وخلصت دراسة Atif عام 2021 التي شملت 20 دولة إلى أن للتعليم أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل[1].

9. الابداع، البحث والتطوير: يساهم الابداع والبحث والتطوير في زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة الانتاج نظرا للاستخدام المتزايد للتكنولوجيا التي تسمح بإدخال آليات وتقنيات جديدة بهدف تحسين آداء المؤسسات الانتاجية، زيادة جودة السلع، تسريع وتيرة الأنشطة الاقتصادية التي تزيد من النمو، فالإبداع والبحث والتطوير من المحددات النوعية للنمو التي من شأنها تطوير أساليب الانتاج واقتراح طرق جديدة أكثر فاعلية، وتسمح بالاستغلال الأمثل للموارد، تقليل التكاليف وزيادة الأرباح، ومن أهم الدراسات التي اهتمت بهذا العامل دراسة Meguire وKormendi عام 1985، Barro عام 1989، Romer عام 1990 [2].

10. الديمقراطية والحريات: من الصعب وضع تعريف دقيق للديمقراطية والحريات لكن المؤكد أنها نظام سياسي تنبع فيه السيادة من الشعب وتتجسد فيه معاني المساواة والعدل، فمنذ أكثر من 10 أعوام تزايدت دراسات الاقتصاد السياسي التي تحلل تأثيرها على النمو الاقتصادي للدولة نتيجة عدم كفاية المتغيرات الاقتصادية لوحدها في تفسير الاختلافات في النمو بين الدول، حيث لا يوجد اجماع على الدور الايجابي للديمقراطية والحريات في تعزيز النمو، هناك من يرى لا تساهم في زيادته بل تعثره لأنها معرضة للصراعات بسبب النضال الاجتماعي والطبقي والعرقي كدراسة Dominguez وHuntington عام 1975، دراسة Grier و Tullock عام1989 [3]، وهناك دراسات أيدت الديمقراطية كدراسة Thomas وChritian عام 2003 التي أكدت أن الدول الأكثر ديمقراطية أكثر النمو الاقتصادي بالإعتماد على الانفاق الحكومي والمشاركة السياسية، أما دراسة Wafa و

---

[1] انظر في هذا الخصوص إلى:

- Ruth Judson, **Economic Growth and Investment in Education : How Allocation Matters**, Journal of Economic Growth, N°03, 1998, p 354.
- Gunther Rehme, Education**, Economic Growth and Measured Income Inequality,** Economica Journal, Vol 74, N° 295, 2007, p p 507,508.
- Atif Awad, **Which Contributes More to Economic Growth in the MENA Region: Health or Education? An Empirical Investigation**, Journal of the knowledge Economy, N°12 , 2021, p 1131.

[2] هشام عياد، **أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة 1970– 2013**، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[3] Adnan Kabir, Najib Alam, **The Efficacy of Democracy and Freedom in Fostering Economic Growth**, Sage Journals , Vol 07, N°01, 2021, p 87.

Dordaf عام 2020 بينت أن الديمقراطية والحريات لها تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي من خلال 3 قنوات وهي تقديم حماية لحقوق الملكية، ضمان الاستقرار السياسي، تعزيز الابتكار والتقدم التكنولوجي[1]، وعليه يتضح من الدراسات السابقة أن الديمقراطية ضرورة تمليها الأوضاع العالمية السائدة إلا أن بعض الدول تتطلب حكومة قوية مستقلة لتحقيق نمو الاقتصادي، فوجود الديمقراطية يساعد على تحقيق النمو من خلال التأثير على مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي ولا تعد شرطا لتحقيقه.

11.الاستقرار السياسي: هو مجموعة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية لدولة ما، حيث يكون في الدول التي تم اسقاط حكوماتها أو تسيطر عليها الفصائل عسكرية بعد الانقلاب[2]، فمن خلال الحروب التي عاشها العالم وخاصة الدول العربية أصبح لهذا الأخير تأثير كبير على النمو الاقتصادي في تلك الدول، ولقد وجد العديد من الباحثين أدلة تجريبية تدعم افتراض أن الاستقرار السياسي والأمني يؤثر على النمو الاقتصادي وشرط أساسي لتحقيقه كدراسة Barro عام 1991 التي خلصت إلى أن الاستقرار السياسي يؤثر ايجابا على النمو، ووجدت دراسة Tangو Salah عام 2014 أن الاستقرار السياسي يعيق النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأرجعت ضعف الآداء الاقتصادي لهذه الدول خلال العقدين الماضيين جزئيا إلى هذا العامل، وأكدت دراسة كل من Akther uddin، Ali وMasih عام 2017 ودراسة Dalyop عام 2019 على أن هناك علاقة مباشرة ذات دلالة احصائية الاستقرار بين المتغيرين حيث يقلل الاستقرار السياسي من النمو الاقتصادي ويؤدي هذا الانخفاض في النمو إلى تفاقم عدم الاستقرار السياسي، لأنه يخلق حالة من عدم اليقين بشأن الوضع الاقتصادي والسياسات الاقتصادية ويساهم في الركود الاقتصادي ويعطل الانتاجية ويحد من القدرة على المعاملات الاقتصادية وتدفق الاستثمارات[3].

12.الاستثمار الأجنبي المباشر: هو عبارة عن قيام أحد المستثمرين بتملك أصول رأسمالية جزئيا أو كليا في دولة أخرى ويكون في الأغلب طويل الأجل، حيث يعد من أهم مصادر تمويل الاستثمارات في الدول النامية وله أثر إيجابي على هيكل اقتصاد الدولة المضيفة من خلال تأثيره على مستوى التشغيل والانتاجية الكلية ونقل التكنولوجيا والمعرفة، كل هذه الآثار كفيلة بالتأثير الايجابي على النمو الاقتصادي.

---

[1] انظر في هذا الخصوص إلى:

- Thomas Plumper, Martin Chritian, **Democracy,government spending, and economic growth: A political-economic explanation of the Barro-effect**, Public Choice, Vol 117, N°1, 2003, p 44.
- Wafa Grdallou, Dordaf Sridi, **Democracy and Economic Growth: a literature Review**, Journal of the Knowledege Economy, Vol 11, N°03, 2020, p p 998,999.

[2] عادل شيهب، الهادي بورشمة، **أثر عدم الاستقرار السياسي والأمني على التنمية والاستثمار السياحي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 05، جامعة تامنرست، الجزائر، 2018، ص 318.

[3] انظر في هذا الخصوص إلى:

- Barro Robert Joseph, **Economic Growth in a Cross Section of Countries**, The Quarterly Journal of Economics, Vol 106, N° 02, Harvard university, Cambridge,1991, p 432 .
- Tang Chor Foon, Salah Abosedra, **The impacts of tourism, energy consumption and political instability on economic growth in the MENA countries**, Journal of Energy Policy, Vol 68, 2014, p 463.

وقد أكد على ذلك مجموعة الدراسات منها دراسة John عام 2000 التي أجريت على أندونيسيا، دراسة Stive عام 2014 على 50 دولة افريقية، دراسة Hemn وErgin عام 2017 على دولة سنغافورة[1].

13.مكانة المؤسسات: أصبح دور المؤسسات في التأثير على النمو والتنمية الاقتصادية أكثر المجالات حيوية في الأعمال التجريبية في الاقتصاد، فقد أشار العديد من الباحثين إلى مساهمة المؤسسات في تفسير الاختلافات الحاصلة في مستويات الدخل بين الدول، حيث ترتبط نظرية المؤسسات بالحائز على جائزة نوبلDouglas North، الذي عرف المؤسسات بأنها القيود الرسمية "القوانين والدساتير"، غير الرسمية "العادات والتقاليد"، السياسات الحكومية " التنفيذ والعقاب" والتي تحدد التفاعلات بين المتعاملين الاقتصاديين[2].

حيث يرى North وThomas أن المؤسسات تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على حقوق الملكية، هياكل الحوافز وتكاليف المعاملات، فالمجتمعات التي يحس فيها المستثمرون بالأمان فيما يخص حقوق الملكية، محدودية المخاطر القانونية والاقتصادية، تكون عقبات البيروقراطية فيها محدودة والوصول إلى الأسواق العاملة فيها يكون مؤمنا، وبالتالي من المرجح أن تزدهر فيها الأعمال وتزيد الانتاجية وترتفع فيها مستويات الدخل، أما المجتمعات التي يواجه فيها المستثمرون مخاطر عالية فيما يتعلق بمصادرة الملكية، محدودية اللجوء إلى القانون، الفساد الشديد، البيروقراطية الخانقة تكون أقل جاذبية للاستثمارات بسبب عدم اليقين[3].

وبإعتبار أن المؤسسات من المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي خاصة السياسية منها كأحد شروط نجاح العملية التنموية في الدول، يشير الخبير الاقتصادي في البنك الدولي William Easterly أن وصفة العلاج التي فشلت الدول النامية في الاستفادة منها تضم المساعدات الخارجية، الاستثمار الأجنبي، التعليم، تنظيم الأسرة، مشاريع البنى التحتية، الاعفاء من الديون... هذه الأنشطة ليس لها تأثير على عملية التنمية اذا لم تفي هذه الدول بالمتطلبات المؤسساتية الأساسية: حماية حقوق الملكية، سيادة القانون، الشفافية الحكومية، انعدام القيود السياسية على السلطة التنفيذية [4]، وهناك رأي آخر يفيد بوجود علاقة سببية ذات اتجاهين أي أن ارتفاع النمو الاقتصادي

1 انظر في هذا الخصوص إلى:

-Boldeanu Florin Teodor, Constantinescu Liliana, **Bulletin of The Transilvania University of Brasov**, Series 5: Economic Sciences, Vol 08, N° 02, University of Brasov, Romania, 2015, p p 332, 333.

- John Asafu Adjaye, **The effects of foreign direct investment on indonesian economic growth 1970-1996**, Journal of Economic Analysis & Policy, Vol 30, N° 01, Australia, 2000, p 60.

- Stive Loris Gui Diby, **Impact of foreign direct investment on economic growth in Africa: Evide from three decades of panel data analyses**, Journal of Research in Economics, Vol 68, N° 03, 2014, p 255.

- Ergin Akalper, Adil Hemn, **The impact of foreign direct investment on economic growth in Singapore between 1980 and 2014**, Eurasian Economic Review, N° 07, 2017, p 449.

2 أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، **المؤسسات والنمو الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 08، العدد 13، جامعة ،جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2015، ص ص 149،151.

3 Robbert Maseland, **Parasitical cultures? The cultural origins of institutions and development**, Journal of Economic Growth, Vol 18, N°02, 2013, p 111.

4 أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، مرجع سبق ذكره، ص 151.

وتراكم رأس المال البشري يسهم في تحسين المؤسسات حسب الرأي Lipset عام 1960، ودعمه في ذلك Glaeser عام 2004 الذي رأى أنه كلما زاد معدل الرفاه والغناء في المجتمع كلما طالب بالمؤسسات أفضل من حيث البيروقراطية، الأمن، القانون والنظام[1].

كما تعتبر السياسة المالية والنقدية من محددات النمو الاقتصادي خاصة أنها تجمع بينهما علاقة ارتباط وثيقة إلا أن مدى تأثير السياستين في النمو الاقتصادي يختلف من دولة لأخرى، حيث تعد الأولى آداة الدولة التي تستعملها للتأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق الضرائب والانفاق الحكومي، لتحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار والشغيل الكامل، واعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة ورفع مستوى النمو الاقتصادي، في حين تتمثل الثانية في الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية "البنك المركزي، البنوك التجارية، مؤسسات الائتمان، وزارة المالية" بغرض الرقابة على المعروض النقدي والمحافظة على استقرار أسعار الصرف من خلال سعر الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة[2]، وهناك العديد من الدراسات التي أثبتت وجود أثر ايجابي للإنفاق الحكومي والضرائب على النمو الاقتصادي الذي يتراجع بسبب التضخم ولا يتأثر بعرض النقود[3].

المطلب الثاني: استراتيجيات النمو الاقتصادي.

نميز بين نوعين من الاستراتيجيات للنمو الاقتصادي تتمثل في:

أولا– استراتيجية النمو المتوازن.

تقوم هذه الاستراتيجية على أساس نظريتين هما نظرية الدفعة القوية لـ Paul Rodan ونظرية النمو المتوازن لـ Ragnar Nurske، ومن خلال دراسة نظرية نوركس يتبين أن النمو المتوازن معناه الاستثمار ونمو جميع القطاعات دفعة واحدة دون الاهتمام بقطاع واهمال آخر، كما ركز نوركس في تحليله لنظريته على نظرية الدفعة القوية لـرودان، بمعنى إعطاء دفعة قوية للاقتصاد المتخلف وهذا بالاستثمار في جميع القطاعات خاصة منها القطاعات المنتجة وفي وقت واحد، هذه العملية تتطلب تدخل الدولة لجمع الموارد من جميع أفراد المجتمع لتوزيعها على المستثمرين المنتجين ليتم الاستثمار في جميع القطاعات، ولا يجب انتظار التقدم البطيء الذي يؤدي إلى نمو بطيء.

حسب نوركس تحتاج الدول إلى مجموعة من الدفعات القوية لإحداث التنمية، تتخللها فترات راحة تقوم فيها الدولة بجمع قواها ومواردها حتى تتمكن من القيام بدفعة قوية جديدة، إن الاستثمار في أكبر عدد من القطاعات

[1] Glaeser Edward, la porta Rafael, **Do Institutions Cause Growth?**, Journal of Economic Growth , Vol 09, 2004, p 272.

[2] عماد حسنين الصعيدي، بديعة فهد العتيبي، **دور السياسة المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1986–2012**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06، العدد 01، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2015، ص ص 35،34.

[3] ساعد العوادي، **دراسة قياسية لتأثير عرض النقود والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990– 2014**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2016، ص ص 265،264.

الاقتصادية يعني توفير أكبر قدر من الضروريات الخاصة بالدولة، لأنه حسب تعبير نوركس نفسه إن المجتمع لا يحتاج لسلعة واحدة فقط.

ويدعم أنصار هذه الاستراتيجية أقوالهم بطبيعة العلاقة بين القطاعين الزراعي والصناعي، حيث يعتمد معدل التنمية في القطاع الصناعي إلى حد كبير على معدل التنمية في القطاع الزراعي، وتؤدي تنمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلى الاعتماد على يد عاملة كثيرة مما يؤدي إلى زيادة دخولهم، وزيادة الدخول تعمل على زيادة الطلب على السلع الصناعية، كما تساعد زيادة الانتاج الزراعي على انشاء صناعات الأغذية والسكر والزيوت النباتية والخشب.. ، أي أن الاستثمار يجب أن يوزع بين القطاع الزراعي والصناعي بحيث يكون كل منهما سوقا للآخر[1]، إلا أن هذه الاستراتيجية تعرضت لعدة انتقادات نوجزها في النقاط التالية[2]:

- أن اقامة المشاريع جميعها في آن واحد قد يؤدي إلى زيادة تكاليف مما يجعلها غير مربحة للتشغيل في غياب العدد الكافي من المعدات الرأسمالية.
- يرى البعض أن تطبيق هذه الاستراتيجية سوف يشجع على الضغوط التضخمية، لأنه يتطلب موارد كبيرة ليست متوفرة لدى الدول.
- يسهل تطبيق هذه الاستراتيجية في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول المتخلفة، والواقع أن الفكرة هي تطبيق لحالة البطالة الكينزية على دولة متخلفة لا تتوفر فيها المعدات، المدراء والعمالة المطلوبة والعادات الاستهلاكية.
- فكرة النمو المتوازن قابلة للتطبيق في مراحل لاحقة من النمو المستدام ولكنها غير ملائمة لكسر الجمود الذي تتميز به الدول المتخلفة.

ثانيا– استراتيجية النمو غير المتوازن.

تعتبر هذه الاستراتيجية مزيجا من نظرية Albert Hirschman وانتقاد Hans Singer لنظرية النمو المتوازن، حيث تنطوي فكرة النمو غير المتوازن على أن الاستثمارات تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني توزيعا متزامنا، وبالتالي فإنه يتم توجيه رأس المال إلى قطاعات محدودة حتى تساير القطاعات الأخرى، وحسب هذه النظرية فإن اختيار صناعات استراتيجية في قطاعات معينة تقود إلى خلق فرص استثمار جديدة وبالتالي تؤدي إلى مزيد من التنمية، حيث يسري النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، ويرى هيرشمان أن التنمية عبارة عن سلسلة من الاختلالات التي تستمر ويتم المحافظة عليها.

[1] صباح زروخي، **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1986– 2015**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2016، ص 80.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 93،95.

حيث أن هذه الاختلالات تخلق المزيد من الحوافز على الاستثمارات الجديدة والتي بدورها تخلق توازنا جديدا، وهذا يعني وجود استثمارات رائدة تنتج وفرات خارجية، هذه الوفرات تحفز على نجاح استثمارات جديدة أو كما يسميها هيرمشان سلسلة الاستثمارات المتقاربة وبالتالي فإن هدف السياسات الانمائية يتمثل في تشجيع الاستثمارات التي تحقق المزيد من الوفرات الخارجية، الحد من المشروعات التي تستخدم الوفرات الخارجية[1]، ومثل غيرها من الاستراتيجيات تعرضت استراتيجية النمو غير المتوازن لعدة انتقادات أهمها مايلي[2]:

– عدم تحديد تركيبة واتجاه وتوقيت النمو المتوازن، حيث تكمن المشكلة في تحديد أولوية الاستثمار في النشاطات الرائدة.

– إن خلق عدم التوازنات في الاقتصاد من خلال الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية، وفي ضوء الشح في الموارد قد يقود إلى ضغوط تضخمية ومشكلات ميزان المدفوعات في الدول النامية.

– أما بالنسبة لتركيز الاستراتيجية على الاختلال في التوازن، يتساءل بعض الاقتصاديين بأن المشكلة ليست في ايجاد الاختلال وإنما في الحجم الأمثل للاختلال وأين يتم؟ وما هو مقداره؟

المطلب الثالث: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي.

تهتم كل دولة بتحقيق نسب أعلى للنمو الاقتصادي نظرا للأهمية التي يتمتع بها والفوائد والمزايا التي تعود على شعوبها، والأكيد أنه لتحقيق أي هدف علينا أن نتحمل أعباء وتكاليف للوصول إليه، فما هي هذه الفوائد والتكاليف؟

أولا– فوائد النمو الاقتصادي.

للنمو الاقتصادي فوائد عديدة نوجزها في النقاط التالية[3]:

– تحسين الظروف المعيشية من خلال زيادة الانتاج لتوفير السلع والخدمات من جهة، ورفع مستوى الأجور التي تمكن الأفراد من الانفاق بشكل أكبر من أجل امتلاك سلع معمرة من جهة أخرى.

– يساعد النمو الاقتصادي الدولة على اتخاذ مجموعة من الاجراءات من أجل مكافحة الفقر، حيث أن زيادة الأجور والأرباح سوف تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية، وبتالي يمكن تخصيص جزء من ميزانية الدولة لزيادة فرص العمل ودعم مؤسسات الصحة المجانية التي تستهدف الفئات الفقيرة، دعم قطاع التعليم وتقديم اعانات للفقراء.

– تسمح زيادة الدخل الوطني بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن الصحة، التعليم، بناء المنشأت القاعدية، التوزيع الأمثل للدخل الوطني، وكل ذلك سوف يؤدي إلى تحسين انتاجية قوة العمل مما يسهم ثانية في تعزيز اجراءات النمو الاقتصادي.

---

[1] صباح زروخي، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[3] سيمون برنيه، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة: عبد الأمير ابراهيم شمس الدين، دار الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1989، ص 468.

- يمكن النمو الاقتصادي السكان بتقديم الرعاية الصحية لهم وتحسين بيئة العمل من العيش لفترة أطول.

ثانيا- مزايا النمو الاقتصادي.

تتوفر في الدولة مجموعة من المزايا تمكننا من الجزم بأنها حققت نمو اقتصادي، نوضحها في النقاط التالية[1]:

- زيادة حجم الانتاج مع زيادة الدخل الفرد الحقيقي الذي يمثل كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة.

- حدوث تغيرات على مستوى التنظيم بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عوامل الانتاج بصورة أسهل، والبحث عن عوامل الانتاج الأقل تكلفة وأكثر ربحية وهو ما يساهم في زيادة الانتاج ومن ثم الأرباح واستمرار عملية النمو.

- يتماشى النمو الاقتصادي مع توجه الدولة إلى احداث مجموعة من التحسينات الاقتصادية والاجتماعية الغرض منها تحسين ظروف المعيشة للأفراد واشباع حاجاتهم، وتسمى هذه التحسينات بالتقدم الاقتصادي.

ثالثا- تكاليف النمو الاقتصادي.

لا يتحقق النمو الاقتصادي في دولة ما إلا في إطار تحملها لبعض الأعباء والتكاليف والتضحيات، أهمها ما يلي:

1. التضحية بالاستهلاك: يعتبر عامل ترشيد الاستهلاك مهما في عملية النمو الاقتصادي خاصة في حالة عدم امكانية استغلال الموارد الاقتصادية استغلالا كاملا، فالتضحية بالاستهلاك تعني زيادة التوجه نحو الاستثمار وبالتالي رفع مخزون رأس مال قصد زيادة الانتاج في المستقبل، لهذا فإن نسبة الاستهلاك المضحى به تصبح مؤشرا لقياس النسبة الحقيقية للنمو في دولة معينة، إلا أن المهم ليس كمية الاستثمار لزيادة الانتاج وإنما نوعيته.

2. التضحية بالراحة الآنية: يمكن زيادة معدل النمو الاقتصادي بالاستغلال الكلي للموارد الاقتصادية للمجتمع، ويكون ذلك بزيادة حجم العمالة أو زيادة الحجم الساعي للعمل بشكل يمكن من رفع حصيلة عملية الانتاج، ولكن كلفة هذه الزيادة لابد أن تقاس بدرجة التضحية بالراحة في الوقت الحالي والراحة في هذا المقام يقصد بها الوقت ماعدا ساعات العمل، إذ أن الأفراد قد يفضلون العمل لعدد معين من الساعات في اليوم والراحة في الساعات المتبقية، وعليه فإن الرغبة في زيادة حجم الناتج تشترط زيادة في الحجم الساعي للعمل وهو بمثابة تضحية بالراحة الآنية للأفراد والتي يمكن قياس قيمتها بالدخل الذي يمكن تحقيقه لو استغل ذلك الوقت في عمل لقاء دخل معين.

[1] محمد أحمد بدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص 19.

3. **التضحية بالرغبات الآنية:** يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي وزيادته المزيد من التضحية سواء بالاستهلاك أو بالراحة، ومن ثم وجب مقارنة تكلفة أو قيمة التضحيات المرغوب فيها اليوم أو الغد، بغية الوصول إلى معدل معين من النمو الاقتصادي مع قيمة الفوائد التي تتحقق في المستقبل[1].

4. **الأضرار المرتبطة بالبيئة:** إن الاضرار بالبيئة لا يحتاج اثبات فمن نتائج التوسع الصناعي والنمو الاقتصادي حدوث مختلف أنواع التلوث البيئي، الازدحام، الضجيج، تشويه المناظر، اختلال توازن البيئة ونفاذ الموارد الطبيعية، انتشار الأمراض المزمنة، توسع ثقب الأوزون نتيجة تفاعل العديد من الغازات والتي تضر بالحياة العامة ككل[2].

رابعا– عوائق النمو الاقتصادي.

تتوجه الدول إلى حشد مختلف العوامل الضرورية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، لكن ذلك ليس بهين نتيجة تتعدد معيقات النمو الاقتصادي فمنها ما هو محلي ومنها ما هو دولي، يمكن جمعها في ثلاثة عوائق تتفرع منها عوامل متعددة.

1. عوائق داخلية: تتمثل في:

- حلقة الفقر التي يتم كسرها عادة بالتدخل الحكومي "الاستثمار"، والمبينة في الشكل الموالي.

الشكل رقم (02–03): يوضح حلقة الفقر

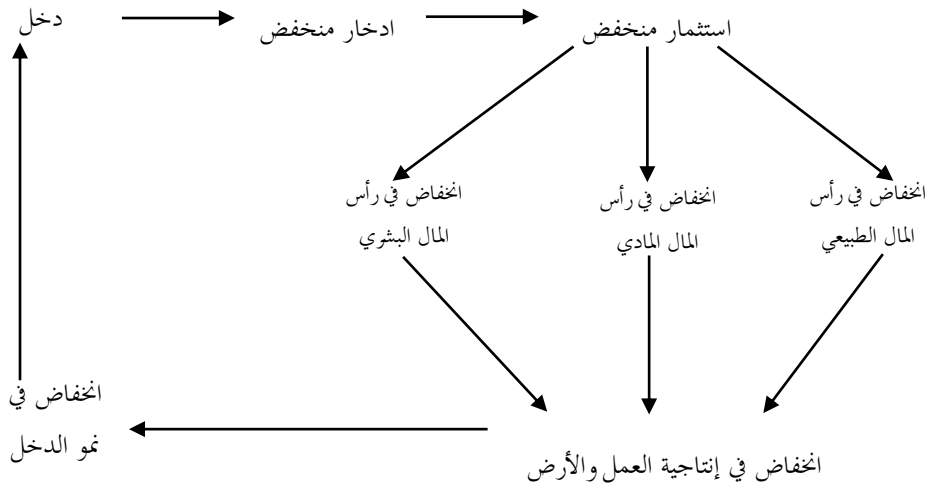

Source: Ellie Tragakes, **Economics for the IB Diploma**, 2nd ed ,Cambridge university press, Cambridge, United Kingdom, 2012, p 445.

- غياب الارادة السياسية.

[1] عبد الصمد سعودي، **تقييم برامج الاستثمارات العمومية وأثرها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001– 2014)** ، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2015 /2016، ص 64.

[2] برنيه، سيمون، مرجع سبق ذكره، ص 469.

- دور الجهاز البنكي في النمو الاقتصادي، ففي البلدان النامية نجد سيطرة القطاع العام عليه، واقصاء مجتمع الفقراء من الاستفادة من القروض.
- عدم فعالية النظام الجبائي وتطور الاقتصاد الموازي.
- عدم المساواة في توزيع الدخول.
- عدم الاستقرار السياسي والفساد[1].
- العوائق الثقافية والاجتماعية والنمو السكاني.

2. عوائق مرتبطة بالتجارة الدولية: أهمها مايلي:

- التبعية المتزايدة للمنتجات الأولية، ومن نتائجها عدم الاستقرار في الأسعار على المدى القصير وتدهور معدلات التبادل، بالإضافة إلى اتباع الدولة السياسة الحمائية.

3. عوائق تتعلق بالمالية الدولية: نوجزها فيما يلي:

- المديونية الخارجية للدول النامية وهروب رؤوس الأموال.
- عدم قابلية تبديل (تحويل) العملات[2].

[1] إسماعيل دحماني، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية مقارنة بين بعض الدول جونب حوض المتوسط في ظل اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية 1998– 2010**، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015/2014، ص 124.

[2] نفس المرجع ، ص 125.

خلاصة

يعبر النمو الاقتصادي على الزيادة الحقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل في الأجل الطويل وهو يختلف عن التنمية الاقتصادية التي تتضمن نموا اقتصاديا مصحوبا بتغييرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، حيث يتحدد هذا النمو بعوامل اقتصادية منها العمل، رأس المال، التكنولوجيا، اضافة لعوامل ومحددات أخرى لها تأثيرها على حجم الناتج ومن ثم عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لن يكون بتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية فقط، لأن التكاليف البيئية والصحية والاجتماعية في زيادة مستمرة، الأمر الذي يجعل عملية النمو رهينة قدرة الدولة على تحمل المزيد من التكاليف والتضحيات في المستقبل.

أما بالنسبة لتحليلنا لمختلف نظريات النمو الاقتصادي، فإن أغلب النظريات الكلاسيكية للنمو ركزت على المردودية الحدية لمخزون رأس المال المرتبطة بمعدل الادخار، مما يفسر إهمالها لتأثيرات العوامل الخارجية على النمو الاقتصادي، كما أدى الأداء الضعيف لنظريات النمو النيو كلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويل الأجل إلى عدم قبولها، مما عجل بظهور أفكار جديدة لتحليل معدلات النمو في المدى الطويل والتي تخلصت من فرض النيو كلاسيكي القائم على تناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، وسمحت بزيادة عوائد الحجم في الانتاج الكلي، حيث ركزت على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس المال المستثمر، والتي تتمثل في العمالة، المعرفة العلمية، الانفاق الحكومي وغيرها.

رغم التطور الملحوظ في نظريات النمو الاقتصادي إلا أن مجال البحث فيها مازال قائما بهدف تحسين النظريات السابقة، اختيار النموذج الموافق لتفسير عملية النمو الاقتصادي، وإدراج المتغيرات التي تتماشى مع التطورات الاقتصادية المتسارعة.

وبإعتبار أن الصادرات تلعب دور أساسيا في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية، مما جعل ذلك الدور يأخذ حيزا في العديد من الدراسات التي سعت إلى تحديده، ومن هذا المنطق فإننا سنتطرق في الفصل الموالي إلى تنمية الصادرات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

الفصل الثالث:

تنمية الصـــادرات وعلاقـتها بالنمـــو الاقتصـــادي

تمهيد

يرتبط النمو الاقتصادي بشكل وثيق مع الصادرات وهو ما يفسر الاهتمام الكبير بنشاط التصدير في الفكر الاقتصادي تاريخيا، حيث ترجم هذا الاهتمام من خلال مجموعة من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي والتي أسفرت معظمها على أن لهذه الأخيرة دور كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وفي سبيل زيادة معدلات نمو الصادرات اتجه بعض الاقتصاديين إلى وضع العديد الاستراتيجيات لدعم الصادرات وتنميتها عرف تطبيقها نجاحا كبيرا في معظم الدول الرأسمالية، لكنها فشلت في بعض الدول النامية خاصة التي خرجت من الحروب وكانت ذات اقتصاديات هشة آنذاك، والجزائر احدى هذه الدول التي حاولت بعد استقلالها اعادة بعث اقتصادها بإنتهاج استراتيجية الصناعة المصنعة نظرا لأهمية القطاع الصناعي في دعم النمو والتنمية، ثم توجهت إلى تبني استراتيجية احلال محل الواردات لتقليل من الواردات، لكن نتيجة محدودية الاصلاحات التي تبنتها الجزائر في الثمانيات والأزمة النفطية عام 1986 دفعها لإنتهاج استراتجية التصنيع من أجل التصدير لتحقيق النمو والتنمية على حد سواء والسعي إلى اتخاذ مجموعة من الاجراءات لتنمية صادراتها خاصة خارج المحروقات، كما تواجه عمليات التصدير في الدول النامية عدة مشاكل تكون بشكل خاص في جانبي العرض والطلب والتي لها أثر كبير على قدرة المصدرين التنافسية وحجم الصادرات.

وفي هذا الإطار سيتم التطرق إلى بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية الصادرات بغية التعرف على أهم ملامح استراتيجية تنمية صادراتها خاصة الصناعية منها لمحاولة الاستفادة منها، ولتوضيح ذلك قسمنا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: استراتيجيات دعم الصادرات واجراءات تنمية الصادرات خارج المحروقات.

المبحث الثالث: تجارب دولية ناجحة في تنمية الصادرات خارج المحروقات.

المبحث الأول: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي.

تباينت آراء الاقتصاديين حول تفسير العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بين من رأى أن الصادرات لا تستطيع المساهمة في التنمية الاقتصادية نتيجة انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي تدهور معدل التبادل التجاري ومن ثم انخفاض حجم التجارة الخارجية، في حين يرى البعض الآخر أن للصادرات دور ايجابي كعامل دافع للنمو الاقتصادي لأن زيادة الصادرات ستؤدي إلى الزيادة في نمو PIB، وكلما كانت الصادرات تتصف بالاستقرار زادت مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مضاعف الصادرات.

تمثل الصادرات الطلب الأجنبي على السلع والخدمات والأصول الرأسمالية المنتجة في الدولة، فهي بذلك تعد حقنا داخل التدفق الدائري للدخل الوطني، أي كلما زاد حجم الصادرات ازداد حجم الطلب الكلي وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الدخل الكلي عن طريق المضاعف، ولبيان أثر المضاعف نقوم بتحليل واستخدام بعض العلاقات بالشكل التالي:

إذا افترضنا أنه توجد دولة لا تتعامل مع العالم الخارجي، وبإهمالنا لنفقاتها العامة يتحقق التوازن في هذه الدولة في شكل علاقة مزدوجة حيث:

$$Y= C + I.....(1)$$
$$Y= C + S..... (2)$$

حيث Y يمثل الناتج المحلي الاجمالي، C يمثل الاستهلاك النهائي، I يمثل الاستثمار، S يمثل الادخار.

من المعادلة (1) و (2) نجد أن: $S = I.....(3)$

فإذا قمنا بفتح اقتصاد هذه الدولة على العالم الخارجي، تصبح المعادلة كما يلي:

$$Y+ M = C+ I +X.....(4)$$

بحيث أن: M الواردات، X الصادرات، وبما أن $Y= C + S$ تصبح المعادلة (4) كما يلي:

$$C + S + M = C +I +X.....(5)$$

وباختزال C من طرفي المعادلة نحصل على:

$$S + M = I + X.....(6)$$[1].

من المعادلة (6) نستنتج أن الصادرات لها نفس أثر الاستثمار فهي تخلق مداخيل للاقتصاد الوطني، كما أن للواردات آثار مماثلة للادخار، فهي لا تسهم في خلق مداخيل للاقتصاد الوطني بل تخلق مداخيل للعالم الخارجي، وبتعظيم المعادلة (6) نحصل على:

$$\Delta S +\Delta M = \Delta I + \Delta X.....(7)$$

وبقسمة طرفي المعادلة (7) على (ΔY) نجد مايلي: $\frac{\Delta S+\Delta M}{\Delta Y} = \frac{\Delta I+\Delta X}{\Delta Y}$

[1] صراح بن لحرش، **تشجيع الصادرات خارج المحروقات**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص ادارة أعمال، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي، الجزائر، 2013/2012، ص 52.

أي: $$\Delta Y = \frac{(\Delta I + \Delta X)\,\Delta Y}{\Delta S + \Delta M}$$

وبالتالي: $$\Delta Y = \frac{(\Delta I + \Delta X)}{\frac{\Delta S}{\Delta Y} + \frac{\Delta M}{\Delta Y}} \quad \ldots\ldots\ldots(8)$$

حيث أن: $(\Delta S/\Delta Y)$ و$(\Delta M/\Delta Y)$ يمثلان الميل الحدي للادخار و الميل الحدي الاستيراد على التوالي:

وعليه تصبح المعادلة (8) كمايلي: $$\Delta Y = \frac{\Delta I + \Delta X}{s + m} \quad \ldots\ldots\ldots(9)$$

ولغرض عزل أثر الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي نفترض أن $\Delta X = 0$ لتصبح المعادلة (9) كمايلي:

$$\Delta Y = \Delta X / s + m \quad \ldots\ldots\ldots(10)$$

بمعنى أن: $$\frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{1}{s+m} \quad \ldots\ldots\ldots(11)$$

وعليه يسمى الكسر $\frac{1}{s+m}$ بمضاعف التجارة الخارجية، وبالتالي كل زيادة في حجم الصادرات تؤدي إلى زيادة أكبر في حجم PIB، ويكون أثر المضاعف كبيرا إذا كانت المقادير الحدية للادخار والواردات ضعيفة[1].

المطلب الثاني: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي.

اتجهت العديد من الدراسات إلى تفسير العلاقة بين الصادرات والنمو، حيث خلصت أغلبيتها إلى اعتبار الصادرات دافع للنمو الاقتصادي نتيجة زيادتها التي تسهم في نمو الناتج المحلي الاجمالي، فكلما كانت الصادرات تتسم بالاستقرار والثبات زادت مساهمتها في تحقيق الخطط التنموية والنمو الاقتصادي، وعليه يمكن تقسيم هذه الدراسات إلى ثلاث مجموعات ندرجها في النقاط الموالية.

أولا– علاقة الارتباط بين الصادرات بالنمو الاقتصادي.

تناولت معظم الدراسات التي تضمنتها هذه المجموعة العلاقة بين كل من معدل نمو الصادرات ومعدل نمو PIB أو متوسط نصيب الفرد بإستخدام علاقات الارتباط والانحدار الخطي البسيط، معتمدة بدرجة كبيرة على بيانات مقطعية أو سلاسل زمنية لعينة مختلفة من الدول وذلك عبر فترات زمنية مختلفة ومن أهم هذه الدراسات نجد:

1. دراسة R.Emery: قام Emery ببحث العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بالإعتماد على بيانات سنوية لـ PIB و الصادرات لخمسين دولة خلال الفترة "1953-1963"، حيث اعتمدت الدراسة على استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج كمؤشر للتنمية مع استخدام جميع المتغيرات بالأسعار الثابتة، لتتوصل هذه الدراسة نتائج مهمة تؤكد على وجود علاقة ايجابية بين معدلي نمو الصادرات ونمو نصيب الفرد من الناتج الاجمالي الذي

[1] مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، غرداية، الجزائر، 2011/2010، ص ص 43، 44.

يرتفع بنسبة 1 % مقابل زيادة الصادرات بنسبة 2.5 %[1]، لتعطي دلالة على وجود علاقة ارتباط قوية بين الصادرات والتنمية الاقتصادية تقوم على التأثير المتبادل بينهما أكثر من قيامهما على التأثير من جانب واحد، موضحة أن الصادرات تبقى هي العامل الأساسي في تشجيع النمو كنتيجة للمنافع المترتبة عنها والمتمثلة فيما يلي:

الجدول رقم (03-01): يوضح المنافع المترتبة عن الصادرات

المنافع المباشرة	المنافع غير المباشرة
- زيادة الصادرات يعمل على زيادة القدرة الاستيرادية للدولة وتوفير الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة. - اتساع السوق واتاحة الفرصة لتطبيق التخصص وتقسيم العمل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الانتاجية مع الاستفادة من وفورات الحجم. - يساهم نمو الصادرات بتركيز الاستثمارات في القطاعات التي تتميز فيها الدولة بميزة تنافسية وكفاءة أكبر، مما ينعكس على مستوى الانتاجية ويسمح للاقتصاد بتحقيق مزايا تنافسية جديدة	- تشجيع وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي. - المنافسة الخارجية وما تفرضه من ضرورة العمل على تحسين الجودة وتخفيض التكلفة، من خلال الابتكار والتجديد واتباع أساليب انتاجية جديدة، وجلب تكنولوجيا جديدة تكفل الحفاظ على الميزة التنافسية للدولة ومن ثم البقاء في السوق والتحكم فيه.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: الأخضر قاسمي، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014/2013، ص ص 93، 94.

2. دراسة M.Michaely: قام Michaely ببحث العلاقة بين معدل التغير في الصادرات إلى PIB ومعدل التغير في نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة، حيث اشتملت عينة الدراسة على 41 دولة بغرض بحث صحة الفرضية القائلة بأن النمو السريع في الصادرات يؤدي إلى نمو سريع في PIB خلال الفترة "1950-1973"، كما قامت الدراسة بتحليل أثر مستوى التنمية الاقتصادية في الدولة المقاسة بمتوسط دخل الفرد من الناتج، وذلك بتقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين وفقا لمتوسط دخل الفرد فيها، وجاءت النتائج لتؤكد أن التنمية الاقتصادية معبرا عنها بنصيب الفرد من الدخل تتأثر بنمو الصادرات في الدول التي حققت مستوى معين من التنمية كحد أدنى، حيث

[1] قاسم محمد الحموري، عهود عبد الحفيظ خصاونه، **الأداء التصديري الأردني وأثره في النمو الاقتصادي "1972- 1996"**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 17، العدد 01، جامعة دمشق، سوريا، 2001، ص 5.

يتضح ارتفاع معامل الارتباط بين المتغيرين في الدول الأكثر نموا وذات الدخل المرتفع، على عكس ذلك لا يوجد ارتباط ايجابي بين المتغيرين في الدول الأقل نموا[1].

3. دراسة B.Balassa: قام Balassa بتقديم أكثر من دراسة في مجال بحث العلاقة بين نمو الصادرات النمو الاقتصادي، ويعتبر عام 1987 من أهمها، حيث قامت الدراسة ببحث العلاقة بين كل من الصادرات الاجمالية والصادرات الصناعية من جهة والدخل المحلي الاجمالي والناتج الصناعي من جهة أخرى، واشتملت عينة الدراسة على 11 دولة نامية نشأت لديها قاعدة صناعية وهي: كوريا الجنوبية، اسرائيل، سنغافورة، يوغسلافيا، الأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، المكسيك، الشيلي، الهند، خلال الفترة "1960-1973"، حيث تم تقسيم الفترة إلى فترتين نتيجة تغير بعض دول العينة لسياستها في منتصف الستينات، واستهدفت الدراسة اختبار فرضية مفادها أن سياسة تشجيع الصادرات تؤدي إلى نمو أعلى مما يمكن أن تحققه سياسة الاحلال محل الواردات، فخلصت الدراسة إلى تحسن نتائج القياس خلال الفترة الأولى بالنسبة للفترة الثانية، ويرجع ذلك إلى الانخفاض النسبي للصادرات المصنعة في العديد من دول العينة في بداية الدراسة، حيث تطور معامل الارتباط بين نمو الصادرات الصناعية والناتج الصناعي من 0.4 في الفترة الأولى"1960-1966"إلى 0.84 في الفترة الثانية "1966-1973" وقدر بـ 0.70 عن الفترة ككل، أما عند بحث العلاقة بين الصادرات الكلية ونمو PIB وجد أن معامل الارتباط زاد من 0.82 في الفترة الأولى إلى 0.93 في الفترة الثانية وقدر بـ 0.88 عن الفترة ككل[2].

كما أكدت هذه الدراسة على أهمية نمو الصادرات في تفسير النمو الاقتصادي، من خلال ما ينجم عنها من اعادة توزيع الموارد على نحو أكفأ وارتفاع مستوى التقدم الفني والتكنولوجي، اتاحة فرص جديدة للعمالة بالإضافة إلى ما تتيحه زيادة الصادرات من تحسن الوضع في ميزان المدفوعات وإن كان استبدال الصادرات الاجمالية بالصادرات الصناعية للدول محل الدراسة لم يؤدي إلى تحسن نتائج معامل الارتباط حيث برر الباحث ذلك بإنخفاض النصيب النسبي للصادرات الصناعية في دول العينة خلال فترة الدراسة[3].

4. دراسة W.Tyler: اعتمد Tyler في دراسته على عينة تتضمن 55 دولة نامية لبحث علاقة الارتباط بين النمو الاقتصادي معبرا عنه بـ PIB ومعدل نمو الصادرات الاجمالية ومعدل نمو الصادرات الصناعية خلال الفترة "1960-1977" مع استبعاد الدول التي لا يتجاوز الدخل الفردي فيها 300 دولار بإعتبار أن توفر حد أدنى من التنمية شرط ضروري وأساسي حتى تتمكن الصادرات من المساهمة في النمو الاقتصادي، وخلصت هذه الدراسة

---

[1] Michael Michaely, **Exports and growth: An empirical investigation, journal of development economics**, Vol 04, N° 01, 1977, p p 50- 52.

[2] شهر زاد بورواين، **محددات الصادرات الصناعية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980– 2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018/2017، ص ص 58،59.

[3] نفس المرجع ، ص 59.

إلى وجود علاقة ايجابية طردية ذات معنوية عالية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي تزادا وضوحا كلما ارتفع نصيب الصادرات الصناعية من اجمالي الصادرات[1].

5. دراسة D.Chakraborty: شملت دراسته أربع دول في جنوب شرق آسيا وهي: سريلانكا، ماليزيا، تايوان وكوريا خلال الفترة "1960- 1970"، وذلك بهدف اختبار الفرضية القائلة بأن الزيادة في مستوى الصادرات تؤدي إلى الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي، لتبين الدراسة أن 42.5 % من الانتاج الكيميائي يوجه إلى التصدير في كافة الدول، بينما تتركز صادرات سريلانكا وماليزيا في الصادرات التقليدية كالمواد الأولية، في حين أن تايوان وكوريا تمثل السلع الصناعية معظم صادراتها، وعلى عكس الدراسات الآخرى توصلت هذه الدراسة إلى أن مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة محدود، كما يجب على هذه الدول بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة أن توجه اهتمامها إلى الداخل من خلال تشجيع الاستثمار والاهتمام بالاستهلاك[2].

6. دراسة R.Kavoussi: قام Kavoussi ببحث العلاقة بين نمو الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي، إلا أنه لم يفرق بين الصادرات الصناعية والأولية على عينة تتكون من 73 دولة تتضمن دولا مرتفعة النمو ودولا متوسطة النمو خلال الفترة "1960-1978"، حيث استخدمت الدراسة معدل النمو الحقيقي للصادرات ومعدل نمو PIBالحقيقي، لتؤكد نتائج هذه الدراسة أن صادرات المواد الأولية يمكنها أن تلعب هاما في عملية النمو الاقتصادي في الدول النامية ذات الاقتصاديات المنخفضة والمتوسطة، بينما الدول النامية ذات الاقتصاديات الأكثر تقدما تؤثر صادراتها الصناعية تأثيرا ايجابيا في عناصر الانتاج عن صادرات المواد الأولية، ويقتصر دور الصادرات التقليدية في تلك الدول على مساهمتها في سرعة التكوين الرأسمالي[3].

7. دراسة S.Dodaro: اختبرت فيها العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي من خلال نموذجين، حيث بحث النموذج الأول العلاقة بين مستوى التنمية معبرا عنها بمعدل دخل الفرد من الناتج القومي الاجمالي وسلة الصادرات، أما النموذج الثاني درس العلاقة بين سلة الصادرات والنمو وهذا في ظل انتقاده للبنك الدولي الذي يعتبر سياسة تشجيع الصادرات، هي من أفضل السياسات التي يجب أن تتبناها الدول النامية لتحقيق أداء اقتصادي متميز، فكانت أهم نتائج هذه الدراسة هي أن مستوى التنمية هو محدد هام ورئيسي لدرجة التصنيع في تركيبة صادرات الدول، كما أكدت الدراسة على أن تركيبة الصادرات تؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي، وعليه يمكن القول أن الدراسات التي ركزت على العلاقة بين الصادرات والنمو باستخدام منهجية الارتباط والانحدار قد أثبتت فعالية استراتيجية ترقية وتشجيع الصادرات للدول التي طبقت فيها[4].

---

[1] William Tyler, **Growth and export expansion in developing countries: Some empirical evidence**, journal of development economics Vol 09, N° 01, 1981, p p 122-124.

[2] الأخضر قاسمي، مرجع سبق ذكره ،ص 96.

[3] Rostom Kavoussi, **Export expansion and economic growth, journal of development economics**, Vol 14, N° 01, 1984 , p p 242-249.

[4] شهرزاد بورواين، مرجع سبق ذكره، ص 61.

ثانيا– العلاقة السببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

جاءت دراسات هذه المجموعة لبحث العلاقة السببية واتجاهها بين الصادرات والنمو الاقتصادي بإستخدام اختبار غرانجر" Teste de Granger" للسببية لدراسة أربع فرضيات تتمثل فيما يلي:

- علاقة سببية أحادية الاتجاه من الصادرات إلى النمو الاقتصادي.
- علاقة سببية عكسية الاتجاه من الصادرات إلى النمو الاقتصادي.
- علاقة سببية متبادلة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.
- عدم وجود علاقة سببية محددة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

وتتمثل الدراسات التي تطرقت لبحث العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بإستخدام منهجية السببية فيما يلي:

1. دراسة Jung and Marshall: استخدم الباحثان عينة تتكون من37 دولة خلال الفترة "1950-1981"، مع استخدام اختبار غرانجر لإختبار العلاقة السببية بين نمو الصادرات ونمو PIB اعتمادا على بيانات السلاسل الزمنية عن الصادرات وPIB، كما انتقدت هذه الدراسة كافة الدراسات التي أغفلت العلاقة العكسية بين المتغيرين لوجود احتمال أن يؤدي نمو الناتج المحلي إلى نمو الصادرات، أي قد يؤدي نمو الناتج إلى تراكم رأسمالي ونقل التكنولوجيا الحديثة، ومع المنافسة وضيق السوق المحلي يلجأ المنتجون إلى الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتهم مما يؤدي إلى نمو الصادرات حتى في ظل غياب حوافز لتشجيع التصدير، كما يمكن أن يؤدي نمو الناتج إلى تراجع نمو الصادرات بسبب تزايد الطلب المحلي[1].

لم تستطع نتائج هذه الدراسة حسم الأمر لصالح سياسة تشجيع الصادرات وأهميتها في دفع عجلة النمو، حيث لم يتحقق افتراض أن نمو الصادرات يؤدي إلى نمو الناتج إلا في 4 دول وهي الاكوادور، كوستاريكا، مصر، أندونيسيا، وتحقق الفرض القائل بأن نمو الناتج يسهم في انخفاض نمو الصادرات في 6 دول هي بيرو، كوريا اسرائيل، بوليفيا، جنوب افريقيا، باكستان، أما الفرضية القائلة بأن نمو الناتج يؤدي إلى تراجع نمو الصادرات تحققت في دولتين هما: اسرائيل، اليونان[2].

2. دراسة P.Chow: أجريت هذه الدراسة لإختبار العلاقة السببية بين نمو الصادرات الصناعية ونمو الصناعات التحويلية في 8 دول حديثة العهد بالتصنيع ذات توجه تصديري وهي: تايوان، سنغافورة، الأرجنتين، هونغ كونغ، البرازيل، اسرائيل، كوريا، المكسيك، خلال الفترة "1960- 1970"، حيث سجلت الصادرات الصناعية فيها 80 % من إجمال الصادرات الصناعية للدول النامية عام 1980، ويساهم الناتج الصناعي فيها من 24 إلى 28

[1] Woo Jung, Peyton Marshall, **Exports, growth and causality in developing countries**, journal of development economics,Vol 18, N° 01, 1985, p p 3-8.

[2] الأخضر قاسمي، مرجع سبق ذكره ، ص98.

% من إجمالي PIB، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أغلبية الدول محل الدراسة تشير إلى وجود علاقة سببية تبادلية بين نمو الصادرات ونمو الصناعات التحويلية، أي يوجد تأثير متبادل بين هذين المتغيرين بحيث يعزز كل منهما الآخر، أما بالنسبة للمكسيك فكانت العلاقة السببية فيها ذات اتجاه واحد من زيادة الصادرات الصناعية إلى نمو الصناعات التحويلية، في حين أن الأرجنتين لم تظهر فيها علاقة سببية بين متغيري الدراسة بسبب عدم دقة البيانات المتاحة عن الأرجنتين آنذاك نتيجة التضخم المفرط خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن نتائج هذه الدراسة تؤكد على أهمية استراتيجية تشجيع الصادرات في الدول المطبقة لسياسة التوجه للخارج[1].

3. دراسة Serletis: اقتصرت هذه الدراسة على كندا خلال الفترة "1985-1977"، لتقصي العلاقة السببية بين الصادرات والواردات ونمو PIB، وذلك بتطبيق اختبار غرانجر، اختبار جذور الوحدة واختبار التكامل المشترك للمتغيرات، وكانت النتيجة الأساسية التي توصلت إليها الدراسة هي أن تحقيق استراتجية للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل لا يتحقق إلا بالتوسع في الصادرات لزيادة الدخل الوطني.

4. دراسة L.Jim: قام Jim بدراسة العلاقة السببية بين معدل نمو الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي بعينة تتكون من 20 دولة نامية مستخدما اختبار غرانجر لبحث هذه العلاقة بين المتغيرين، وكانت نتائج الدراسة قوية ومدعمة لفرضية ترويج الصادرات، حيث وجدت علاقة ايجابية في اتجاه واحد من الصادرات إلى النمو الاقتصادي في 7 دول من العينة محل الدراسة، بينما وجدت علاقة سلبية في 4 دول، ووجدت علاقة سببية ذات تغذية استرجاعية في 3 دول، وعلى هذا الأساس استنتج Jim بأن هذه النتائج تدعم بقوة الفرضية القائلة بأن نمو الصادرات يتسبب في نمو PIB [2].

ثالثا– الصادرات في ظل نماذج النمو الاقتصادي.

قام العديد من الاقتصاديين بدراسات مختلفة أسفرت عن بناء نماذج للنمو، حيث يتضمن كل منها عن متغيرات أساسية يرى فيها الباحث تفوقها على غيرها في التأثير على معدل النمو، وقد أظهرت العديد من تلك النماذج سواء التي تمت صياغتها لتطبق على الدول المتقدمة أو ما وضعت لتلائم وضعية الدول النامية الأهمية الكبيرة للصادرات كمؤثر رئيسي في معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم سنتناول أهم نماذج النمو الاقتصادي التي أخذ فيها قطاع التصدير حيزا كبيرا، التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث أقسام على النحو التالي:

1. النماذج التقليدية للعلاقة الدائرية بين الصادرات والنمو: يتضمن هذا القسم عدة نماذج ندرجها في النقاط التالية:

[1] ابراهيم بلقلة، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009/2008، ص 135.

[2] شهرزاد بورواين، مرجع سبق ذكره، ص 64.

أ. نموذج C.Kindelberger: تناول هذا النموذج تحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، حيث توصل إلى أن الصادرات أهم القطاعات القاطرة للنمو من خلال ما يقوم بيه هذا النشاط من نقل عوامل النمو إلى باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، بدءا بالمساهمة في رفع الانتاجية نتيجة زيادة الطلب على المدخلات الضرورية للتوسع في الانتاج فضلا عن الفن الانتاجي المستخدم، اضافة إلى ذلك زيادة قوة الصناعات القائمة التي تتمثل وظيفتها الأساسية في احداث تغييرات هيكلية داخل محيطها وهذا ما يطلق عليه بالروابط الخلفية، أما الروابط الأمامية فتتمثل في المساهمة الفعلية لنشاط التصدير بإعتباره أحد الآليات الهامة لزيادة معدل PIB من خلال توسيع نطاق السوق الذي يعد النفاذ إلى الخارج أحد عناصره.

ولقد بين هذا النموذج أن العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الدخل المحلي هي علاقة انمائية تراكمية، حيث يؤدي نمو الصادرات إلى مزيد من ارتفاع معدلات نمو الدخل التي تؤدي بدورها إلى زيادة القدرة التنافسية للدولة نتيجة انخفاض الأسعار النسبية للمنتجات على أثر ارتفاع مستوى الانتاجية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الصادرات مرة أخرى وبالتالي استمرار الحركة الدائرية بين الصادرات والنمو.

رغم المساهمة الكبيرة لنموذج Kindelberger في هذا الحقل إلا أنه تعرض لعدة انتقادات أهمها اهماله لوضع ميزان المدفوعات الذي يحوز على أهمية خاصة في الدول النامية، المصاحب لإرتفاع معدل نمو الصادرات ونمو الدخل المحلي وما قد يصحبه من زيادة في الواردات تفوق معدل الزيادة في الصادرات[1].

ب. نموذج Lamfalussy: عالج هذا النموذج اشكالية اختلاف معدل النمو الاقتصادي في دول السوق الأوروبية المشتركة خلال الخمسينات وبداية الستينات مقارنة ببريطانيا التي شهدت تراجعا في معدلات النمو، وتقوم فكرة هذا النموذج على ما يصاحبه نمو الصادرات من التوسع في الطلب المحلي للسلع وما يترتب عليه من توفير حافز للتوسع في الاستثمار، أي أن نمو الصادرات تؤدي إلى نمو الناتج المحلي من خلال ارتفاع معدل التكوين الرأسمالي، حيث ركز النموذج على أن زيادة نمو الصادرات تؤدي إلى نمو الدخل الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الواردات وهذا ما أهمله نموذج Kindelberger، وبناءا على ذلك أكد Lamfalussy على ضرورة ارتفاع معدل نمو الصادرات بقدر يكفي للمحافظة على توازن الخارجي، لتتجنب الدولة اللجوء إلى سياسة الحد من الطلب المحلي لما لهذه السياسة من آثار سلبية على معدل النمو كوسيلة للحد من العجز الخارجي[2].

ت. نموذج Becherman: تضمن هذا النموذج تفسيرا لسرعة معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها بعض دول أوروبا في الخمسينات، على ضوء توقعات مستوى الطلب الاحتمالي على سلعها سواء بالأسواق المحلية أو الخارجية متمثلة في الصادرات، فتوفر مستويات من الطلب المتوقع يصاحبه ارتفاع في معدلات الاستثمار ومستوى

[1] وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادارات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص ص 59، 60.

[2] نفس المرجع، ص 60.

الانتاجية للمدخلات من رأس المال والعمل، ومن ثم زيادة الصادرات مرة أخرى لتستمر الحركة الدائرية بين الصادرات ونمو الدخل في ظل الفروض التي يشتمل عليها النموذج، ونتيجة تطبيق هذا النموذج على عدد من الدول الأوروبية أكدت النتائج أن اختلاف معدلات النمو بين تلك الدول يرجع في الأصل إلى الدور الواضح الذي قام به نشاط التصدير القادر على دفع النمو إلى سائر قطاعات الاقتصاد الوطني، وقد انتقد هذا النموذج نتيجة اهماله لأثر زيادة الدخل على نمو الواردات بما ينعكس على تراجع ميزان المدفوعات، فضلا عن انتقاد شكل دالة الأجر التي اعتمد عليها النموذج التي أرجعت التغير في الأجر إلى التغير في الانتاجية فقط دون الأخذ بعين الاعتبار الوضع السائد في سوق العمل حيث المرونة في عرض العمل وأثرها على مستويات الأجور[1].

2. نماذج تعكس العلاقة بين الصادرات والنمو متضمنة وضع ميزان المدفوعات: تتضمن هذه المجموعة العديد من نماذج النمو التي درست العلاقة بين الصادرات والنمو آخذة بالحسبان وضع ميزان المدفوعات، سواء بإفتراض توازنه أو تلك النماذج التي أخذت في اعتبارها فجوة ميزان المدفوعات التي تنشأ بالدول النامية وهي سعيها لتحقيق النمو، والتي تنطلق من افتراض ضمني مقتضاه أن مدى وفرة النقد الأجنبي تشكل المحدد الفعلي لمعدلات النمو الاقتصادي في أي اقتصاد نامي، أهم هذه النماذج نجد:

أ. **نموذج Thirlwall**: ذهب هذا النموذج لبحث العوامل المحددة لمعدل النمو بشرط تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات نتيجة إهمال أغلب النماذج لهذا الجانب، رغم ما يترتب على التجارة من آثار سلبية عديدة على ميزان المدفوعات في الدول النامية، ووفقا لهذا النموذج يتم تحديد دالتي الطلب على الصادرات والواردات بوضع شرط توازن ميزان المدفوعات، حيث يتوقف معدل نمو الناتج في ظل هذا الشرط على النقاط التالية:

- معدل التبادل التجاري الحقيقي: وهو النسبة بين أسعار الصادرات والواردات مقومة بعملة واحدة، فكلما ارتفع هذا المعدل كلما ارتفع معدل نمو الدخل مع ضمان استقرار توازن ميزان المدفوعات بإفتراض ثبات الظروف الأخرى.
- إذا ما تغير معدل التبادل التجاري نجد أن معدل النمو يعتمد على مرونة الطلب السعرية لكل من الصادرات والواردات، اللذان يحددان حجم استجابة الصادرات والواردات للتغير في الأسعار.
- معدل نمو الدخل في الدولة المستوردة ومرونة الطلب الداخلية على الصادرات، والتي تعتمد على ذوق وتفضيلات المستورد الأجنبي وغيرها من العوامل المحددة للطلب العالمي على السلعة المصدرة.
- معدل النمو يتوقف على رغبة الدولة غي الاستيراد، أي مرونة الطلب الداخلية على الواردات.

وبناءا على ما سبق خلص هذا النموذج إلى أهمية قطاع التصدير كقطاع قاطر للنمو وأهمية المحافظة على استقرار معدل التبادل التجاري، إلا أن العلاقة بين الصادرات والنمو تتوقف على نوعية السلع المصدرة ومرونة الطلب السعرية، مرونة الطلب الداخلية على السلع المصدرة[2].

[1] وجدي محمود حسين، **نشاط التصدير والانماء الاقتصادي بالدول النامية**، دار الجامعات المصرية، مصر، 1996، ص107.

[2] وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

ب. نموذج H.Chenery–A.Straut: تطرق هذا النموذج إلى بحث العلاقة بين التجارة الخارجية والناتج المحلي بالدول الأقل نموا، وقسم النموذج عوائق النمو الاقتصادي إلى ثلاث أنواع هي: ندرة المهارات البشرية والقدرات التنظيمية والحدود المقيدة للاستثمار نتيجة ضآلة المدخرات المحلية وضآلة رؤوس الأموال المتاح اقتراضها من الخارج، وأخيرا تقييد حجم الواردات الضرورية للنمو بمستوى كل من الصادرات وصافي القروض الأجنبية، حيث ترك النموذج عوائق النمو الأولى على أساس أنه من الممكن تخطيها مع تطور الجهود الانمائية وارتفاع معدلات النمو، ليركز أولا على فجوة الادخار الناشئة عن العلاقة بين الادخار المتوقع والاستثمار الذي يتوقف بدوره على العلاقة بين الاستثمار ومعدل النمو المستهدف للناتج المحلي عن طريق المعدل الحدي لرأس المال.

أما ثانيا فركز على فجوة التجارة المتولدة عن اختلاف معدل نمو الصادرات الذي يتحدد خارجيا وفقا لظروف السوق العالمي والواردات المتوقعة في الفترة المقبلة والتي يتم تحديدها وفقا للحد الأدنى للواردات الضرورية لتحقيق معدل النمو المستهدف، وأكدت نتائج هذا النموذج أن أثر التغير في معدل نمو الصادرات على معدل النمو المتوقع "بإفتراض ثبات التدفقات النقدية الخارجية" يكون له تأثير على فجوة الادخار[1].

ت. نموذج Maizels: جاء هذا النموذج لتحديد معدل نمو الدخل المحتمل في ضوء تحديد كل من فجوة التجارة وفجوة المدخرات المحلية، اضافة إلى تحديد معدل نمو الصادرات المتوقع لتحقيق معدل نمو الدخل المستهدف، بفرض معرفة حجم رأس المال الأجنبي المتدفق من الخارج، كما اعتمد هذا النموذج على علاقتين أساسيتين تتمثل الأولى في العلاقة بين الواردات من السلع الرأسمالية والقدرة على الاستيراد التي تتحدد أساسا بقيمة الصادرات المنظورة وغير المنظورة فضلا عن تدفق رأس المال طويل الأجل، أما الثانية فهي العلاقة بين الواردات من السلع الرأسمالية ومستوى الاستثمار بما يعكس أثر الصادرات على الاستثمار من خلال تحديد القدرة على الاستيراد، وقد اعتبر النموذج الصادرات احدى أهم المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي في الدول النامية، من خلال دورها في دعم القدرة الاستيرادية للدولة وانعكاس ذلك على التكوين الرأسمالي، فضلا عن ادخاله للصادرات كمتغير رئيسي في تفسير الادخار على أثر ارتفاع ميل الادخار في قطاع الصادرات مقارنة بقطاعات أخرى.

وقد قام Maizels بفحص العلاقة بين الصادرات والمدخرات في عينة من احدى عشر دولة، وكان ذلك عن طريق تطبيق المعادلة الكينزية التي ترجع الادخار إلى مستوى الدخل في نفس الفترة الزمنية، كما استخدم أيضا المدخرات كدالة خطية في كل من الصادرات والناتج غير التصديري، حيث أكدت النتائج ايجابية ومعنوية متغير الصادرات كإحدى المتغيرات المفسرة للادخار[2].

[1] Hollis Chenery, Alan Strout, Foreign **assistance and economic development**, The american economic review, Vol 56, N° 04, United States of America, 1966, p p 711-724.

[2] شهرزاد بوروين، مرجع سبق ذكره، ص69.

3. نماذج أخرى حديثة لدوال الانتاج تعتبر الصادرات أحد المتغيرات المفسرة للنمو بها: قام العديد من الاقتصاديين بصياغة دوال الانتاج بصيغ مختلفة عند بحث العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الدخل المحلي مع ادراج متغيرات أخرى تؤثر في معدل نمو الناتج لكن تم اهمالها وأهم هذه النماذج ما يلي:

أ. نموذج Tyler: استخدم الباحث دالة الانتاج "Cobb-Douglas"، وأدخل الصادرات ضمن المتغيرات المفسرة لنمو الناتج المحلي إلى جانب رصيد رأس المال وقوة العمل وثابت التكنولوجيا، حيث اشتملت عينة الدراسة على 55 دولة نامية خلال الفترة " 1960-1977"، بغرض اختبار الفرضية القائلة بأن نمو الصادرات يرفع من الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج من خلال ما يصاحب الصادرات من آثار الحجم والوفورات الخارجية، وأظهرت نتائج النموذج القياسي بأن زيادة الصادرات بمعدل 17.5 % يساهم في زيادة PIB بمعدل1 %، وهذا في الدول النامية النفطية، أما الدول النامية غير النفطية فإن زيادة الصادرات فيها بمعدل 12.8 % يعمل على زيادة PIB بمعدل 1%.

وأكدت النتائج على أن كلا من التكوين الرأسمالي والصادرات لهما دور فعال في نمو PIB، وعند استبدال الصادرات الاجمالية بالصادرات الصناعية التحويلية ارتفع معامل التحديد ليثبت أن الصادرات الصناعية تقوم بدور أكبر من تفسير النمو الاقتصادي، مما يعني أن علاقة النمو الاقتصادي بنمو الصادرات تكون أكثر وضوحا مع زيادة الصادرات الصناعية[1].

ب. نموذج Michalopoulos -Jay: تضمنت هذه الدراسة بحث وتحليل للعلاقة بين معدل نمو الصادرات ونمو PIB، اعتمادا على عينة تتكون من 39 دولة نامية خلال الفترة "1960- 1969" بإستخدام دالة كوب دوغلاس، كما أدخل النموذج الصادرات، العمل، التكنولوجيا، تقسيم رأس المال إلى محلي وأجنبي ضمن المتغيرات المفسرة، وقد بينت الدراسة العوامل المؤثرة في معدل نمو الصادرات كما يلي:

- **عوامل خارجية**: تتمثل في الطلب الخارجي على الصادرات.
- **عوامل أخرى**: تشمل كافة السياسات المحلية التي تنعكس آثارها على آداء الصادرات، إضافة إلى هيكل الصادرات ومدى تنوعه، وعليه أكدت نتائج هذه الدراسة على وجود علاقة طردية ايجابية بين المتغيرين، كما نوهت بضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية، مع التنويع في هيكل الصادرات السلعية ودعم الصادرات التحويلية[2].

ت. نموذج Feder: اختبر هذا النموذج الفرضية القائلة بأن نمو الصادرات يؤدي إلى نمو PIB، عن طريق إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التصديرية إلى القطاعات التصديرية ذات الانتاجية العالية، فضلا عما يصاحب قطاع التصدير من وفورات خارجية تزيد من تنافسية السلع المصدرة وفي معدل نمو الناتج.

---

[1] خالد محمود السواعي، **التجارة والتنمية**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 42.

[2] شهرزاد بورواين، مرجع سبق ذكره، ص 71.

حيث أجرى Feder هذه الدراسة بعينة تقدر ب 31 دولة خلال الفترة "1964- 1973" عام 1982، مستخدما بيانات المقطع العرضي، حيث أثبتت النتائج وجود تأثير واضح لنمو الصادرات على نموPIB ، وقد اعتمد هذا النموذج على عدة فروض أهمها مايلي[1]:

- يتكون الاقتصاد المحلي من قطاع تصديري ينتج لغرض التصدير وآخر غير تصديري منتوجه موجه للسوق المحلي، وهذا يعني أن النموذج لا يعتمد على دالة انتاج واحدة، بل تصاغ دالة انتاج لكل قطاع تتوقف كل منها على العوامل المحددة للنمو، حيث يتأثر القطاع غير التصديري بإنتاج قطاع التصدير، من خلال الوفرات الخارجية الناجمة عن ادخال وسائل الانتاج الفنية المتطورة، تدريب الأيدي العاملة وتطوير ادارة فعالة، وتصاغ دالتي الانتاج على النحو التالي:

$$N = F(Kn, Ln, X)$$

$$X= G (Kx, Lx)$$

حيث أن: Ln، Lx تمثل قوة العمل في كل قطاع، X الصادرات، Kn، Kx تمثل رصيد رأس المال في كل قطاع على حدى،N تمثل الانتاج الموجه إلى السوق المحلي غير المخصص للتصدير.

– نظرا لعدم توفر البيانات الخاصة عن توزيع عوامل الانتاج في كل قطاع، تم الاعتماد في تقدير الانتاجية الحدية لعوامل الانتاج على المستوى القطاعي بإستخدام البيانات على مستوى الاقتصاد الكلي، بإفتراض أن النسبة بين الانتاجية الحدية لعنصري الانتاج في كلا القطاعين تنحرف عن الواحد بمقدار δ، نتيجة للآثار الايجابية لنشاط التصدير على الانتاجية في ذات القطاع، أي أن:

$$GK / FK= GL/ FL= 1+ \delta$$

حيث أن δ لا تساوي 0 إلا في ظل سيادة المنافسة الكاملة، حيث الحرية الكاملة لتنقل عوامل الانتاج والدراية الكلية بظروف السوق، فضلا عن عدم تدخل الدولة بما يضمن تخصيص الموارد بالشكل الذي يحقق مستويات أعلى في PIB، وبإعتبار أن الأسواق في الدول النامية يسودها عدم سيادة المنافسة الكاملة وسوء تخصيص الموارد فإن ذلك يؤدي إلى عدم تساوي δ مع الصفر.

– العلاقة الخطية بين الانتاجية الحدية الحقيقية للعمل في كل قطاع ومتوسط الانتاج لكل عامل في الاقتصاد.

وقد قام Feder بالفصل بين أثر الوفورات الخارجية المترتبة على قطاع التصدير وارتفاع الانتاجية الحدية لعوامل الانتاج في هذا القطاع بالمقارنة بالقطاع غير التصديري، بإفتراض أن القطاع التصديري يؤثر على الانتاج في القطاع الآخر بمرونة ثابتة، كما أكدت الدراسة على أن الاقتصاديات المتقدمة هي التي تبنت سياسات ذات التوجه التصديري، لأن هذا التوجه هو الذي يضمن للدول الوجود في مصاف الدول المتقدمة[2].

[1] Feder Gershon, **On export and economic growth**, Journal of development economic, Vol 12, 1983, p p 60,61.

[2] وصاف سعيدي ، مرجع سبق ذكره، ص 64.

ث. نموذج Hwan kim: تناول هذا النموذج تحليل ودراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية في كل من كوريا الجنوبية والشيلي والتي لها أثر مباشر على تحسين آداء القطاع التصديري في الدولتين، حيث جاءت نتائج الدراسة لتؤكد وجود علاقة قوية تربط الزيادة بالصادرات بالزيادة في معدل النمو الاقتصادي، بصورة جعلت الصادرات محدد رئيسي للنمو الاقتصادي في كل من الاقتصادين الكوري والشيلي وذلك في الأجل الطويل إلى جانب الاستثمار الأجنبي الموجه للقطاعات التصديرية، وخلصت الدراسة إلى أن التجارة الخارجية لا تمثل فقط أفضل ضمان لتحقيق معدلات نمو عالية لفترة طويلة، وإنما تقوم أيضا بتخفيف آثار الصادرات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد المحلي في أي وقت[1].

المطلب الثالث: علاقة الصادرات بالتنمية الاقتصادية.

تكمن أهمية الصادرات من خلال أنها تعمل على تحقيق أهداف التنمية، ومدى تأثر هذه الأخيرة بها للعلاقة الوثيقة بينهما، ومن أبرز آثار الصادرات على التنمية نجد ما يلي:

- إن التنمية تتطلب توسعا في اقامة المشروعات اللازمة لتحقيقها، وهذا يتطلب قدرا من رؤوس الأموال والتي لا يمكن أن تتوفر إلا من خلال حصيلة الصادرات.
- إن ارتفاع حجم الصادرات يؤدي إلى زيادة الانتاج واتساع حجم المؤسسات مما يرافقه زيادة في فرص العمل وارتفاع الأجر، مما يؤدي إلى تحسن مستوى المعيشة للفرد واتساع خطوات التنمية.
- يساهم نشاط التصدير في الرفع من القدرة الادخارية للاقتصاد، وهذا يترتب عليه زيادة الفائض الاقتصادي المتاح لتمويل الاستثمارات التنموية، حيث يصبح التوسع في الصادرات محققا لأهداف التنمية المرغوب فيها.
- إن نمو الصناعات التصديرية يؤدي إلى ارتفاع الطلب على اليد العاملة المؤهلة والماهرة، مما يحفز الاقتصاد المحلي على توفير رأس المال البشري القادر على شغل تلك المناصب[2].

المبحث الثاني: استراتيجيات دعم الصادرات ومبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات.

إن كثيرا من الدول وخاصة النامية تسعى جاهدة إلى تنمية وتنويع صادراتها لجلب المزيد من العملة الصعبة لتمويل عمليات التنمية فيها وذلك بتبني عدة استراتيجيات لدعم الصادرات وآليات لتنميتها وعدم اقتصارها على المواد الخام كالمحروقات مثلا.

[1] الأخضر قاسمي، مرجع سق ذكره، ص 104.

[2] خالد بن جلول، **أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/2008، ص 101.

المطلب الأول: استراتيجيات دعم الصادرات.

تضمن الأدب الاقتصادي العديد من الاستراتيجيات التي طرحت منذ الخمسينات تحت تأثير التغيرات السياسية التي طرأت على أغلب الدول النامية بعد ح ع 2 من جهة، ونوعية واتجاهات العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية من جهة أخرى، وفيما يلي عرض لهذه الاستراتيجيات:

أولا– استراتجية تصدير مواد أولية.

انتهج عدد كبير من الدول النامية هذه الاستراتيجية وذلك وفقا لمبدأ الميزة النسبية المتوفرة في كل دولة، أي أن هذه الاستراتيجية تتمثل في اعتماد الدول على انتاج وتصدير مواد أولية مثل النفط، المعادن، الفوسفات، بعض المواد الفلاحية.

إن تطبيق هذه الاستراتيجية يجعل تحقيق النمو الاقتصادي أمرا سهلا وسريعا، خاصة أن تصدير مواد أولية يؤدي إلى تحسين توظيف عوامل الانتاج وتوفرها، اضافة إلى انتقال أثره إلى باقي القطاعات ومساهمة ذلك في زيادة كثافة استخدام العوامل الأكثر وفرة نسبيا في العملية الانتاجية انطلاقا من تملكها ميزة نسبية، كما أن التخصص في الصادرات التقليدية يحفز الاستثمار الأجنبي، الادخار المحلي، العمالة المؤهلة، إلا أن تخصص الدول النامية ومنها الجزائر في تصدير مواد أولية في فترة سابقة من مراحل التنمية لم يسمح لها بدرجة معينة من الخروج من دائرة التخلف، وذلك لعدم قدرة هذه الاستراتيجية على دفع عجلة التنمية، حيث يعود سبب ذلك إلى النقاط التالية[1]:

– إن التخصص في تصدير مواد أولية قد يحقق فائضا في الميزان التجاري في المراحل الأولى، إلا أن عدم قدرة الدولة على تنويع صادراتها وزيادة الانتاج الموجه للسوق المحلي يضعف حصيلة الصادرات ويعيق نمو PIB.

– إذا كان تصدير مواد أولية مرفوقا باستثمارات في قطاعات اقتصادية أخرى غير تصديرية فإن ذلك يزيد من ايرادات الدولة، يرفع الطلب على عوامل الانتاج، زيادة السلع الانتاجية المستوردة مما يؤدي إلى تقليص الفائض المحقق في المرحلة الأولى ومن ثم حدوث استقرار في الميزان التجاري، ومع استمرار نمو الانتاج المحلي فإنه سيؤدي إلى عجز غي الميزان التجاري لأن انتاجية المواد الأولية لا تتطور بسرعة.

– أما في حالة وجود روابط فعالة بالقطاعات غير التصديرية وبالصادرات غير التقليدية، فإن زيادة الصادرات يؤدي إلى التفاعل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، استمرار نمو PIB مرفوقا بتزايد الاستثمارات المستحدثة التي تتطلب نمو في الواردات، مما يؤدي إلى الانتقال من حالة الفائض إلى التوازن في الميزان التجاري، لكن واقع الدول النامية يبرهن ومن خلال ضعف الروابط الأمامية والخلفية* لتصدير المواد الأولية وكذا عدم استقرار حصيلة الصادرات يعيق نمو القطاعات الآخرى بإضعافها أو ايقافها تماما.

---

[1] وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 17،18.

* **الروابط الأمامية والخلفية:** يقصد بالروابط الأمامية القطاعات المرتبطة بتصدير النفط من حيث انتاجه، أما الروابط الخلفية هي القطاعات المستفيدة من مداخيل النفط.

ثانيا– استراتيجية الصناعات المصنعة.

عرف الاقتصادي الفرنسي دوبيرنيس هذه الاستراتيجية بأنها الصناعات التي تنشئ تحولا بوظائف الانتاج مما يساعد على ظهور أقطاب صناعية مترابطة فيما بينها، أي هي الصناعات التي تستثمر فيها الدولة ويكون لها تأثير في تنمية انتاجية بقية الصناعات والتي تكون غالبا الصناعات الثقيلة، وحسب دوبيرنيس فإن الاستثمارات يجب أن توجه أولا إلى هذه الأخيرة لتساهم في تحويل السلوك التقني والاجتماعي ونشر التطور التقني كذلك، وتمنع توجيه لأي موارد مالية للصناعات الخفيفة، لأن ذلك يجعل الدولة في تبعية دائمة للدول التي تمونها بالتجهيزات سواء على مستوى تكييف التقني مع ذلك العتاد أو على مستوى التطور التقني[1].

كما رتب دوبيرنيس الصناعات حسب قوة ترابطها ودرجة تأثيرها في الاقتصاد، بحيث تكون العلاقة بين القطاعات تبادلية ومتكاملة، واضعا صناعة الحديد والصلب في المقدمة ثم الصناعات الميكانيكية ثم صناعة الطاقة وأخيرا الصناعات الالكترونية[2].

ويقتضي نجاح هذه الاستراتيجية توفر رأس مال ضخم ويد عاملة ذات كفاءة وخبرة، تكنولوجيا حديثة، وتكون تبعية الدولة النامية للخارج أخطر في مجال الصناعات المصنعة الموضوعة في شكل مركبات صناعية صعبة التحكم في تسييرها وتشكل مولدات للتبذير، مقارنة بالتبعية في مجال الصناعات الخفيفة الموضوعة في شكل وحدات يسهل التحكم فيها وتستخدم التقنيات المكثفة للعمل والمواد الأولية المحلية لإنتاج سلع موجهة لتغطية الحاجيات الأساسية بالدرجة الأولى[3].

وعليه يمكن القول أن نقل النموذج الصناعي الأوروبي الخاص بالقرن 19 والمتمثل في الصناعات المصنعة إلى بعض الدول النامية ومنها الجزائر، ومقارنة الرأسمالية الصناعية في أوروبا برأسمالية الدولة في الجزائر، يحتوي على نقائص سواء على المستوى النظري أو العملي، ونسجل أن الاختلافات الهيكلية واختلاف الإطار بين التطور التاريخي للرأسمالية الصناعية في أوروبا والوضعية الاقتصادية في الدول النامية ومنها الجزائر، تكمن في عدة نقاط أهمها[4]:

– استفاد التراكم الانتاجي في أوروبا من محيط دولي مناسب جدا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الدور المحرك الذي لعبته المنافذ الخارجية في المستعمرات، بينما تطورت الدول المغاربية ومنها الجزائر مع بداية السبعينات في محيط عدائي يتميز بالتبادل غير العادل، وتدهور قيم التبادل للدول المتخلفة.

– أدى وجود سوق داخلي متنامي نتيجة ارتفاع التشغيل في أوروبا إلى نمو الاستثمارات في صناعة سلع التجهيز في القرن 19، والتي رفعت الطلب الداخلي وخلقت فرص جديدة للإستثمار الصناعي، وهذا لا ينطبق على الدول

[1] منال منصور، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

[2] Gérard Destanne de Bernis, **Les industries industrialisantes et les options algériennes**, Revue Tiers Monde, N°47, 1971, p 556, Disponible sur le site https://www.persee.fr/doc/tiers_0040-7356_1971_num_12_47_1802.

[3] وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[4] عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التوجهات العالمية**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996، ص 168.

النامية ومنها الجزائر، حيث أن الاستثمارات في الصناعات الثقيلة ذات رؤوس الأموال الضخمة والموفرة لعدد أقل من مناصب العمل قد حصرت خارج هذه الدول عموما.

– إن اختلاف مستويات النمو بين النظام الرأسمالي في القرن 19 واقتصاد هش مسيطر عليه في نهاية القرن 20 ليس اختلاف درجات وإنما اختلاف في طبيعة الهياكل والنظام الاقتصادي، ففي ظل هذه التباينات الاقتصادية بين أوروبا والدول النامية في السبعينات والثمانينات من القرن 20 لم تنجح هذه الاستراتيجية.

ثالثا– استراتيجية احلال محل الواردات.

هي عبارة عن قيام الدولة بإنتاج سلع صناعية تحل محل ما كان يستورد منها أو ما كان سيستورد لو لم تقم بهذا الانتاج من خلال خلق السوق المحلي للصناعة التي تحل محل الواردات وتوفير الحماية الكافية لها، حيث يتم ذلك عن طريق منع استيراد السلع التي تريد احلالها بالانتاج المحلي مستخدمة عدة أدوات منها التعريفة الجمركية على الواردات، حصص الاستيراد، تراخيص الاستيراد...، وهناك عدة طرق لقياس الاحلال أشهرها هو نسبة بين الواردات والعرض الكلي من السلعة.

تمثل هذه الاستراتيجية استراتيجية تصنيع ذات توجه داخلي، تستند إلى مزيج من القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحول دون منافسة الواردات للإنتاج المحلي، وهذا يجعل السلعة المحلية في وضع تنافسي أفضل من السلعة الأجنبية من حيث المنافسة السعرية خاصة بعد اضافة التعريفة على سعر السلعة المستوردة، التي لا تستطيع المنافسة ليتم التوجه لمحاولة انشاء صناعات محلية لإنتاج هذه السلع[1].

ونجد أن هذه الاستراتيجية تبدأ بمرحلة تصنيع السلع الاستهلاكية والتي عادة ما تكون سلعا كثيفة العمل وتتطلب تكنولوجيا بسيطة، أما المرحلة الثانية تشهد عدم قدرة السوق المحلي على امتصاص فائض السلع الاستهلاكية لتتوجه الصناعة نحو التصدير، وفي نفس الوقت يمكن البدء في اقامة بعض الصناعات الوسيطة والرأسمالية بمساعدة التقدم الصناعي الذي تحقق في المرحلة الأولى وما صاحبه من ارتفاع الدخول، أما المرحلة الثالثة تعرف زيادة انتاج السلع الوسيطة والرأسمالية مقارنة بسلع الاستهلاكية[2]، وتتمثل الأسباب الدافعة لتبني هذه الاستراتيجية في مايلي[3]:

– **النمو الاقتصادي:** قد يحقق النمو الاقتصادي جزءا من الاحلال محل الواردات انطلاقا من توسع السوق المحلية نتيجة انشاء صناعات محلية جديدة لإشباع الطلب المحلي المرتبط بإتساع السوق، حتى لو لم تشجع السلطات المعنية هذه الصناعة.

---

[1] عبد العزيز عبدوس، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص 174.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 370.

[3] ابراهيم بلقة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 96،95.

- **الضرورة الاقتصادية:** إن الاضطرابات التي تعرفها الأسواق الدولية تفرض على كل دولة اقامة بعض الصناعات الضرورية لسد حاجياتها الأساسية والحد من التبعية للخارج التي جعلت الكثير من الدول تقع في مشاكل وأزمات اقتصادية.

- **العجز في ميزان المدفوعات:** إن زيادة الواردات بمعدل أعلى من زيادة الصادرات في الدول النامية يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها ومن أجل تخفيفه لجأت إلى هذه الاستراتيجية.

- **الطلب على الواردات:** إن وجود طلب متزايد على السلع المستوردة يسهل امكانية اقامة صناعات محلية تنتج هذه السلع دون التخوف من عدم توفر سوق محلية تستوعب هذه السلع.

- **السياسة الاقتصادية:** إن تطبيق هذه الاستراتيجية قد يكون نتيجة السياسة الاقتصادية التي يتبعها مخطط التنمية بهدف اقامة المزيد من الصناعات الوطنية الهادفة إلى خلق مناصب عمل وزيادة الدخل الوطني.

- **تحقيق الاكتفاء الذاتي:** تمثل ايرادات الصادرات مصدرا مهما للعملة الصعبة التي تنفقها الدول النامية للحصول على واردتها من السلع الاستهلاكية، ما يساهم في تحويل هذه المدخرات إلى الدول المتقدمة التي وضعت شروط تحكم أسس التبادلات التجارية التي أدت إلى انخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية وبالتالي تناقص رصيدها من العملات الصعبة، وهذا يفسر توجهها لتبني هذه الاستراتيجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

- **سهولة تنفيذها:** تتميز هذه الاستراتيجية بسهولة تطبيقها وملاحظة ذلك على الاقتصاد، حيث أن احلال الواردات يخفض من الواردات، يخلق فرص استثمارية واضحة في انتاج السلع الاستهلاكية، الوسيطة والرأسمالية كما ينجر عن تطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات ايجابيات وسلبيات تم ادراجها في الجدول رقم 5 في الملحق1.

رابعا– استراتيجية التصنيع من أجل التصدير " التوجه نحو الخارج".

بعد فشل استراتيجية إحلال الواردات في أغلب الدول التي طبقتها نظرا لآثارها السلبية، تعالت الأصوات للمطالبة بإستراتيجية جديدة للتنمية هدفها التصنيع للأسواق الخارجية، حيث اختلفت مسمياتها من "استراتيجية التصنيع من أجل التصدير"، "استراتيجية بناء صناعات للتصدير"، "استراتيجية التوجه نحو الخارج"، إلا أن معناها هو التركيز على الصناعات التي تتوفر لديها فيها فرص تصدير سلعها سواء جزئيا أو كليا، أي أن هذه الاستراتيجية تعطي أهمية كبيرة للتصدير بإعتباره الممول الرئيسي لخطط التنمية في الدول النامية، دون أن ننسى تمويله لواردات الدولة من السلع الوسيطة والاستهلاكية والرأسمالية، اضافة إلى وضع صادراتها من المواد الأولية وما تعانيه من تدهور شروط التبادل الجاري لغير صالحها ما جعل ايراداتها من هذه الصادرات تنخفض، ولذلك وجب أن تتوجه الدول النامية إلى تصدير سلعها الصناعية والتقليل من تصدير المواد الأولية بشكلها الخام[1] .

[1] وصاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 41،40.

يسمح التصنيع بتنويع الانتاج والتحرر من التخصص المركز في انتاج وتصدير المواد الأولية نتيجة الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول النامية، مما يؤدي لزيادة عرضها وتعويض الصادرات التقليدية بالصادرات نصف المصنعة أو الصناعية، ويسمى هذا التعويض بإستراتيجية إحلال الصادرات.

تتمثل الدوافع وراء تبني الدول لهذه الاستراتيجية في الاستفادة من المزايا النسبية المتوفرة محليا "مواد أولية، عمالة رخيصة" أي التحول من دولة مصدرة لسلع أولية إلى دولة مصدرة لسلع صناعية تستخلصها من سلعها الأولية، الاستفادة من ايرادات الصادرات من النقد الأجنبي لتمويل عمليات التنمية ومساعدة الدولة على عدم اللجوء إلى الاقتراض من الخارج، التغلب على مشكل ضيق السوق المحلي وما يعانيه من صغر الوحدات الانتاجية الذي يرفع من التكاليف، حيث أن التصدير إلى الأسواق الخارجية يساهم في كبر حجم تلك الوحدات وانخفاض التكاليف[1].

وقصد انجاح هذه الاستراتيجية وضعت لها عدة اجراءات كإعانة المنتجين المصدرين، خفض الرسوم على المواد المستوردة للإنتاج وإقامة مناطق حرة، اصدار قوانين لتشجيع الاستثمار الأجنبي خاصة لإقامة صناعات تصديرية، دعم القطاع الخاص لزيادة الكفاءة والقدرة على التصدير والمنافسة، ضرورة توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي، وجود درجة عالية من التكامل بين القطاع الصناعي وباقي القطاعات داخل الاقتصاد الوطني مثل القطاع الزراعي[2]، ويسمح تطبيق استراتيجية التصنيع من أجل التصدير بتحقيق العديد من المزايا والسلبيات أدرجت في الجدول رقم 6 في الملحق 2.

خامسا– الاستراتيجية المختلطة.

يرى بعض الكتاب أنه من الممكن الجمع بين استراتيجيتين احلال الواردات وبناء الصادرات في آن واحد وأن هذا المزج بينهما قد يولد استراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية تتلاشى السلبيات في كل منهما، وساد هذا الرأي في بعض الدوائر الفكرية في الاتحاد السوفياتي سابقا وأروبا الشرقية، ورأى أن حل مأزق التصنيع في الدول المتخلفة يكون بإقامة فروع تصديرية للصناعات التحويلية ذات آثار عميقة على الاقتصاد الوطني بما يؤدي إلى توسيع السوق المحلية، المضي في التوسيع نحو احلال الواردات بحيث يمكن أن يتطور في مرحلة ثانية إلى التصدير.

إن هذه الاستراتيجية من الوجهة النظرية يمكن أن تكون مقبولة لكنها واقعيا لن تخلص الدولة المتخلفة من تبعية صناعتها للدول الرأسمالية المتقدمة لأن اتجاهاتها ستكون من الخارج وليس من الداخل، وعليه يتم إهمال السوق المحلية وضروريات توسعتها والتبعية ستكون في الانتاج والتكنولوجيا وحركات رؤوس الأموال والتجارة وغيرها[3].

أما في حالة عدم زيادة الصادرات وتنوعها تتوجه اقتصاديات الدول خاصة العازمة منها على الحد من التبعية الكلية للمحروقات وتقلبات أسعارها إلى استراتيجية تبني لتنمية الصادرات، معتمدة على جملة من المعالم الأساسية

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي، مرجع سبق ذكره، ص ص 371، 372.

[2] اسماعيل بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص183، 184.

[3] نفس المرجع، ص 186.

التي تشكل محاور وأساسيات الاستراتيجية، والتي تعمل على تسهيل الوصول إلى الأهداف المرجوة من تطبيق هذه الاستراتيجية، وقد عرفت هذه الأخيرة على أنها: اتخاذ الدولة مجموعة من الاجراءات من أجل التأثير على قيمة وكمية صادراتها، الأمر الذي يسهم في زيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق العالمية، في حين عرفها كروجر عام 1981 على أنها: اتخاذ كل ما من شأنه تحفيز السلع المصدرة دون الاقتصار على سلعة واحدة من اجراءات وسياسات، إلا أن بلاسا عام 1985 وباغاواتي عام 1990 عرفاها بأنها: هي عبارة عن استراتيجية يهدف تطبيقها إلى رفع الصادرات من خلال منح الحوافز السعرية غير المتحيزة لصالح الصناعات بدائل الواردات[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف استراتيجية تنمية الصادرات بأنها جملة من الآليات والسياسات التي تقوم بها الدولة لتشجيع المنتجين وحثهم على الانتاج بكفاءة وجودة عالية ومن ثم عرضه في الأسواق الدولية.

كما تتدخل الدولة من خلال هذه الاستراتيجية في التجارة الخارجية عن طريق تقديم الدعم للصادرات في شكل تسهيلات جبائية وجمركية للمنتجين المصدرين، الأمر الذي يمكنهم من عرض منتجاتهم في الأسواق الدولية بأسعار منخفضة نسبيا مما يؤهلها للمنافسة في هذه الأسواق، والتي سنتناولها في المطلب الثالث[2].

يعتمد نجاح استراتيجية تنمية الصادرات على توفر مجموعة من الشروط، والتي نبينها في العناصر التالية:

1. الاستقرار السياسي والاقتصادي: يتأثر قرار التوجه نحو التصدير بالظروف الداخلية أو الخارجية، حيث ترتبط هذه الظروف إما بحالة النمو أو الركود الاقتصادي للدولة، في حالة النمو تدعم حركة التصدير بينما تضعفه في الحالة الثانية، كما يكون المصدر على دراية تامة بمعدل التضخم والوضعية المالية للدول المتعامل معها من حيث حجم ديونها الخارجية، حجم احتياطها النقدي بالعملة الصعبة.

ومما لا شك فيه أن تأثير الظروف السياسية لا يقل عن تأثير الظروف الاقتصادية، حيث لا تزال المعاملات الدولية المختلفة ومنها التصدير تخضع لنوعية الأوضاع السياسية السائدة في كل من دولة الاستيراد ودولة التصدير، والواضح أن الوضعية الداخلية الغير مستقرة تضاعف من حجم المخاطر المرتبطة بالمعاملة، وتفرض على المصدر أن يحجم عن التعامل مع رجال الأعمال والمتعاملين في هذه الدولة أو أن يطلب ضمانات أكثر.

2. الإطار المؤسساتي: ترتكز عملية تنمية الصادرات على خلق مجموعة من الهيئات المستقلة التي تسهل عملية التصدير، سواء المتعلقة بترويج المنتجات الموجهة للتصدير أو بتمويل الصادرات أو ما يرتبط بتبادل المعلومات التجارية وإقامة المعارض والتعريف المنتج المحلي في المحافل الدولية، مع وجوب تدخل الدولة لتأدية دور واضح في هذه العملية من خلال:

أ. تخطيط الصادرات: وذلك بإجراء تحليل كامل للموقف التصديري لكل قطاع وأيضا لكل صناعة، وبالتالي تحديد الامكانيات التصديرية وانتقاء الصناعات التصديرية الواعدة مع تحديد الأولويات السلعية والجغرافية، حيث يعتمد

[1] محمود حامد عبد الرزاق، **تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006 ص 34.

[2] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007، ص 166، 167.

نجاح الاستراتيجية على اختيار مجموعة من السلع غير التقليدية والتي يجب أن يتوافق انتاجها مع متطلبات الأسواق الدولية، كما يجب تحليل كل سوق من ناحية اتجاهات الطلب، المنافسة، حواجز الدخول، أسعار الصرف ومنافذ التوزيع، والتي على ضوءها يتم وضع الأولويات السلعية وكذا الجغرافية.

ب. تحسين مناخ الاستثمار: ويكون هذا التحسين بإزالة القيود على مجالات الاستثمار بدءا بتحسين الاطار القانوني بحيث يكون خالي من الغموض ويتميز بالاستقرار والشفافية، كما يجب أن يضمن لهم الحماية من المخاطر كالتأميم والمصادرة، وكذلك يجب تشجيع الاتصال بين الادارات العمومية والقطاع الخاص، فالشفافية تسمح بخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين والسلطات المالية والنقدية العامة، بالإضافة إلى ضرورة وجود نظام قضائي يكفل تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والسلطات العمومية بكفاءة عالية، مع الالتزام بتطوير قوانين عمل البنوك وجعلها تتميز أكثر بالشفافية والوضوح وملمة بكل الجوانب التي تنسجم مع تشجيع القطاع الخاص.

ت. ازالة عقبات التصدير: وهذا بالقضاء على العراقيل التي يواجهها المصدرين، مع العمل على تبسيط اجراءات استيراد السلع الوسيطة والمستلزمات اللازمة لعملية انتاج السلع المصدرة، وكذا اجراءات تصدير هذه السلع وتحسين الأنشطة التي تزيد من حصيلة الصادرات، كما تقوم بتغطية الفجوة بين الموارد المتاحة والموارد اللازمة لهذه العملية، بالإضافة إلى تقديم المساعدات للقطاع الخاص عن طريق تقديم العديد من الخدمات بداية من امداد المصدرين بالمعلومات عن الفرص المتاحة في السوق الدولي، اعطاء مساعدات متخصصة في تصميم وتنفيذ برامج التسويق الدولي، فضلا عن تقديم الدعم للصادرات والذي يتخذ شكل مساعدات نقدية أو اعفاءات ضريبية وجمركية على السلع الوسيطة أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجي السلع المخصصة للتصدير، ويمكن هذا الدعم المصدرين من عرض سلعهم في الأسواق الدولية بأسعار منخفضة.

ث. تقديم حوافز التصدير: بما أن عمليات التصدير فعليا تحدث ما بين المؤسسات وليس ما بين الدول فقرار التوجه نحو التصدير من عدمه متوقف على المؤسسة وغيرها من الدول، ومن منطلق أن كل مؤسسة يجب أن تحفز حتى تستطيع البدء بالتصدير، وفي هذا المضمار تعد سياسة تقديم حوافز ضريبية وجمركية للمصدرين من السياسات الناجحة التي اتبعتها الدول لتنمية الصادرات، ومن ثم تساهم هذه الحوافز في الحد من التضخم وتقليل تكلفة السلع المصدرة وزيادة قدرتها على المنافسة في الخارج، وتتضمن هذه الآلية الاجراءات التالية: الاعفاء الضريبي للمؤسسات ص وم التي تحقق أهدافا تصديرية معينة، تخفيض رسوم خدمات الموانئ على الصادرات، اعفاء أنواع معينة من المواد الأولية التي تدخل في انتاج سلع موجهة للتصدير من الرسوم الجمركية "تحفيز الاستيراد بهدف اعادة التصدير"[1].

[1] جمال العوادي، **سياسة تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات ومتطلبات نجاحها: دراسة تحليلة للفترة "2009-2013"**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 01، 2016، جامعة غرداية ، الجزائر، ص ص 499– 502.

ج. تأمين الصادرات: يتم ذلك بإنشاء نظام تأمين على الصادرات لتعويض الخسائر المحتمل وقوعها جراء عملية التصدير، لاسيما نظام تأمين اعتمادات التصدير، تقلبات سعر الصرف، ضمانات التصدير[1].

3. تأكيد جودة المنتجات واشهادها: تعد جودة السلع من العناصر الضرورية في استراتيجية تنمية الصادرات، ويتأتى ذلك من خلال أمرين، أولهما اقامة نظام لفحص السلع التي يتم تصديرها من أجل ضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية، أما الأمر الثاني هو الحفاظ على سمعة السلعة من خلال وضع نظام تأكيد واشهاد للجودة أو اقامة ندوات داخلية ومعارض ترويج لجودة السلع والتصميم[2].

مما لا شك فيه أن تطبيق استراتيجية تنمية الصادرات ينجر عنه جملة من المكاسب والنتائج الايجابية التي تمس الجانب الكلي والجانب الجزئي أو المؤسسات، نوضحها في الجدول 07 في الملحق 03.

ولمعرفة ما إذا كانت استراتيجية تنمية الصادرات نجحت في تحقيق أهدافها أم لا، نستدل على ذلك من خلال جملة من الملامح التي يدل توفرها على مدى نجاحها، ومن هذه الملامح ما يلي[3]:

- مدى التطور الفعلي للهيكل السلعي والخدمات المصدرة، وبالتالي تقليص الاعتماد على عدد قليل من السلع والخدمات الرئيسية، اضافة إلى هذا مدى مراعاة هذا التطور لعوامل الطلب والعرض العالميين وعوامل التكلفة والامكانيات المتاحة.
- مدى التنوع الفعلي في نطاق الأسواق الدولية، والبعد عن الاعتماد على عدد محدود من الأسواق مع ما يصاحب ذلك من ضغوط اقتصادية وسياسية.
- مدى القدرة على تحقيق زيادة متتالية في حصيلة الصادرات من سلع وخدمات تقليدية وجديدة دون أن يترتب على ذلك زيادة في التكلفة وخاصة بالنسبة لعوامل الانتاج النادرة نسبيا.
- مدى استقرار وانتظام التصدير إلى مختلف الأسواق الدولية مما يدعم الموقف التنافسي في تلك الأسواق ليساعد على زيادة حصتها منها.

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر الحصول على التمويل اللازم للاستثمارات داخل الدولة، الأمر الذي يجعل جميع الدول بمختلف مكانتها الاقتصادية تعمل على منح المستثمرين العديد من الحوافز الاقتصادية والتشريعية والادارية بغية استقطاب تلك الاستثمارات داخل دولهم، إلا أن التوجهات نحو التصدير كانت من أهم الدوافع نحو جذب الاستثمار المباشر انطلاقا من حجم رأس مال المستثمر وقدرته على الاستفادة من وفورات الحجم

---

[1] عبد القادر مولاي، **التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007/2006، ص 25.

[2] جمال العوادي، مرجع سبق ذكره، ص 503.

[3] مونية بن عربية، **التسويق الدولي ودوره في تفعيل عملية التصدير خارج المحروقات**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص 17.

التي تعود بالإيجاب على صادرات الدولة المضيفة، لذلك لم يكن اهتمام الفكر الاقتصادي بطبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر بين التصدير وليد اللحظة بل كان من القدم، حيث خلصت أغلبية الدراسات بالدور الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات وتحفيز النمو الاقتصادي، وهذا من خلال جلبه للتكنولوجيا الحديثة التي تعمل على تطوير المنتج، تخفيض التكاليف، زيادة الانتاجية وتحسين جودته، توفير المهارات الادارية ومهارات التسويق الدولية التي تمكنها من ابرام عقود التصدير إلى الخارج، اضافة إلى ادراكه لخبايا الأسواق الدولية وامتلاكه لعلامات تجارية، وهذا ما تتطلبه الصناعات المحلية في الدول خاصة النامية منها، كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في اقامة صناعات جديدة تخفض من معدل البطالة من جهة، وتحسن من القدرة التنافسية للصناعات القائمة مما يسهل نفاذ سلع الدول المضيفة إلى الأسواق الدولية خاصة في ظل مراعاتها لمعايير الجودة من جهة أخرى، والواضح أن وجود قطاع تصديري قوي يؤدي إلى جذب استثمارات جديدة تترجم في شكل زيادة الصادرات، ومما لاشك أن تدفق المزيد من الاستثمارات يتوقف على توفر مجموعة من العوامل تشكل في النهاية مناخا استثماريا يعد المحدد الأول لجذب أو طرد هذه الاستثمارات[1].

المطلب الثاني: مشاكل التصدير في الدول النامية.

جندت أنظمة الدول النامية كل امكانياتها المتوفرة لتنمية الصادرات بعد تأثرها سلبيا بالأزمات التي نتجت عن تخصصها في انتاج وتصدير المواد الأولية، إلا أن هناك عدة مشاكل اعترضت طريق هذه المحاولات متسببة في اختلالات هيكلية حاصلة على مستوى الصادرات نوضحها فيما يلي:

أولا– مشاكل تواجه التصدير في جانب الطلب: تتمثل المشاكل التي تواجه الدول النامية في هذا الجانب في مجموعتين هما: العقبات الحمائية سواء التعريفية أو غير التعريفية التي تؤثر على درجة تدفق الصادرات خاصة الصناعية منها إلى الدول المتقدمة من جهة، وتحديات المنافسة الخارجية التي تواجهها صادرات هذه الدول عند الأسواق الدولية.

تتجلى المجموعة الأولى في الحماية التجارية المطبقة في أسواق الدول المتقدمة اتجاه صادرات الدول النامية نجد أن هيكل الحماية التعريفية للدول المتقدمة يتصف بعدة خصائص، تمثل عقبات تحد من زيادة نمو الصادرات للدول النامية في أسواق الدول المتقدمة خاصة قبل سعي منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في التقليل من أثر هذه الصور الحمائية، وتتجلى في اتجاه هيكل التعريفة للدول المتقدمة نحو التصاعد بارتفاع معدل التصنيع في الدول النامية، ارتفاع معدل التعريفة الاسمية على الواردات من الدول النامية مقارنة مع نفس المعدلات المفروضة على وارداتها من دول أخرى، ارتفاع معدلات الحماية الفعلية عن الاسمية بالنسبة للواردات من الدول النامية، أما في اطار

[1] حسان بخيت، **تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات دراسة قياسية مقارنة بين الدول العربية ودول جنوب شوق آسيا خلال الفترة (1980–2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018/2017، ص 106.

الحماية غير التعريفية التي تتضمن ما تطبقه الدول المتقدمة من نظم صحية، ادارية وكمية للحماية، وعليه يمكن القول انخفاض صادرات الدول النامية سببه كل هذه القيود الحمائية المطبقة عليها.

وتندرج تحديات المنافسة الخارجية التي تواجه صادرات الدول النامية في المجموعة الثانية من العقبات في جانب الطلب، حيث تنبع خطورة المنافسة من عدم التكافؤ في الجودة والسعر بين سلع الدول النامية ونظيرتها المماثلة للدول المتقدمة، ما يعني أن البقاء للأكثر جودة وأقل سعر خاصة أن كل سوق يفرض مستوى معين من الكفاءة والجودة والسعر التنافسي، ولقد أصبحت المنافسة الخارجية أكثر اعاقة للصادرات الدول النامية بعد التطورات الاقتصادية العالمية الجديدة الأمر الذي يفرض على هذه الدول انتاج سلع تتطابق مواصفاتها مع معايير الجودة والكفاءة العالمية وسعر تنافسي حتى تتمكن من الولوج للأسواق الدولية[1].

ثانيا– مشاكل تواجه التصدير في جانب العرض: ترتبط المشاكل في هذا الصدد بالمواصفات الفنية للإنتاج ومدى جودته، مقدار التكاليف، الأسعار، وزيادة على ذلك تتضمن هذه المشاكل فيما يلي[2]:

1. السياسات والاجراءات الخاصة بالصادرات: اتجهت كثير من الدول النامية إلى اصدار من العديد القوانين والاجراءات تختص في تسهيل العملية التصديرية بغية تنمية صادراتها، فرغم أهمية هذه الاجراءات في تشجيع المصدرين على زيادة صادراتهم إلا أنها تميزت بتعددها وتعقيدها مما شكل في النهاية أحد العقبات أمام المصدرين في النفاذ للأسواق الخارجية.

2. هيكل الانتاج الصناعي: يرتبط هذا العنصر بثلاث عقبات فرضت على تنافسية السلع الصناعية في أسواقها أولها التوجهات السابقة للتنمية الصناعية للدول النامية نحو الاحلال محل الواردات خصوصا بعد ح ع 2 والتي أدت إلى نتائج سلبية أشرنا إليها سابقا منها عدم قدرة سلع الصناعة لهذه الدول على المنافسة بسبب نقص الجودة والكفاءة مما أدى إلى فرض قيود جمركية لحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الخارجية، وتتمثل العقبة الثانية ارتفاع تكاليف الانتاج الصناعي نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية والوسيطة، نقص الكفاءة الانتاجية للعمال، انخفاض كفاءة الطرق الفنية الموظفة في الانتاج، والذي قلل من قدرة هذه السلع من الولوج ومواجهة المنافسة السعرية، الاستمرارية في الأسواق الخارجية، أما عدم الالتزام بتطبيق أنظمة الجودة الشاملة تمثل العقبة الثالثة خاصة أن مفهوم الجودة تعدى جودة مواصفات السلعة إلى وجوب توفر نظام عمل جيد ككل، وبالتالي أصبحت هذه المواصفات أكبر عائق أمام صادرات هذه الدول الصناعية.

[1] شهرزاد بورواين، مرجع سبق ذكره، ص ص 120- 122.

[2] نفس المرجع، ص ص 122- 124.

3. التبعية التكنولوجية: بسبب ضعف القواعد التكنولوجية للدول النامية تعتمد على الدول المتقدمة في الحصول على مختلف مستلزمات تشغيل التكنولوجيا الحديثة، لذلك تعد التبعية التكنولوجية أهم ما يعيق عملية التنمية الاقتصادية، حيث يصاحب عدم توفر بدائل محلية ملائمة للدول النامية ارتفاع درجة التعقيد والكثافة الرأسمالية، وقد يفرض تسلسل العمليات الانتاجية وترابطها فنيا في اطار المشاريع الصناعية في حالة التبعية استيراد طاقات انتاجية صناعية متكاملة، كما تتطلب التكنولوجيا الحديثة توفر أنشطة تنظيمية وتكميلية لا توجد في هذه الدول وتعتبر مكون رئيسي في القواعد التكنولوجية الصناعية، وعليه تعد الآثار السلبية للتبعية التكنولوجية على عملية التصنيع في الدول النامية نتيجة عدم انتقاءها لتكنولوجيا تلائمها من حيث الامكانيات والموارد.

4. أنشطة التسويق الدولي: يعنى التسويق الدولي بدراسة الأسواق الخارجية وتقديم ما يتناسب معها من سلع وهو ما جعله مشكلة تعترض صادرات الدول النامية خاصة الصناعية منها، وهذا ما يعني أن نجاح عمليات التسويق الدولي هو نجاح سلع هذه الدول في الولوج إلى الأسواق الخارجية ومواجهة المنافسة، وعليه يجب على الدول النامية تدعيم أنشطة التسويق الدولي والاستفادة من أصحاب الخبرة في هذا المجال بهدف رفع معدلات صادراتها إلى الأسواق الخارجية.

المطلب الثالث: مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات.

تعاني الهياكل الانتاجية لبعض الدول من عدة مشاكل ومعوقات تؤثر سلبا على نشاطها التصديري الأمر الذي جعلها تتوجه إلى تنمية صادراتها خاصة غير النفطية منها، حيث كان الدافع الأساسي وراء اللجوء إلى تنمية الصادرات مجموعة عوامل نلخصها في عدة النقاط[1]:

أولا– النزعة الحمائية.

كنتيجة للأزمات المالية التي سادت في الثمانينات وفترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية المتقدمة، اتجهت هذه الدول إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، كما عمدت إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على أثر نجاح الجات في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية وقد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية ، ويرجع الاتجاه المتزايد للنزعة الحمائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية، فالمعروف أن الدول المتقدمة هي صاحبة السبق في الاختراعات الحديثة، بل هي منبعها غير أن هذه الميزة سرعان ما تنتقل إلى دولة أو دول أخرى قد تكون أقل تقدما، حيث يتم انتاج السلعة فيها وتصديريها للخارج اسنادا إلى وفرة عوامل الانتاج في تلك الدول، فتبدأ

[1] عمر محمود أبو عيدة ، **أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة "1994–2011"**، مجلة جامعة الأزهر، المجلد 15، العدد 01، غزة، فلسطين، 2013، ص ص 353، 354.

الدولة صاحبة الاختراع في مواجهة منافسة شديدة ليست فقط في الأسواق العالمية بل أيضا في أسواق الدولة صاحبة الاختراع، الأمر الذي يدفع العديد من هذه الدول إلى البحث عن وسائل جديدة للحماية.

ثانيا– معدل التبادل.

شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة الصناعية إلى الدول النامية إلى الارتفاع الشديد مقابل اتجاه أسعار السلع الدولية، بإستثناء النفط إلى الانخفاض ويرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من السلع نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الأولية المستوردة.

ثالثا– الدين الخارجي.

إن الاختلالات الحاصلة في موازين المدفوعات وعجزها في الكثير من الأحيان، جعل العديد من الدول التي تعاني من مثل هذه المشاكل تحاول اللجوء إلى الاقتراض من الخارج، وهو ما سبب لها عجزا في الحساب الجاري، وقد تعمق هذا العجز كنتيجة لإرتفاع أسعار الفائدة المطبقة على هذه القروض، مما تسبب في مشاكل مالية للدول ذات العجز من الدول النامية وبدرجة أكبر الدول غير النفطية منها.

ونتيجة هذه الأزمات الخانقة والعجز الجاري في ميزان المدفوعات، بات لزاما على هذه الدول أن تبحث لها عن مصدر آخر لمجابهة العجز الخارجي الذي تسجله بديلا عن القروض الخارجية، وهنا يظهر أثر التصدير كأهم مصدر لمعالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات، ويعتمد هذا المصدر على تطوير القدرة التصديرية والاهتمام أكثر بإستراتيجيات التسويق الدولي، وأمام التغيرات الحاصلة في مجال الاختراعات والتكنولوجيات الحديثة التي ساهمت في تحسن جودة السلع وزيادة الانتاج، استوجب الأمر وضع استراتيجية لتنمية الصادرات خارج المحروقات مما يكسبها القدرة على مواجهة المنافسة الأجنبية.

المبحث الثالث: تجارب دولية في مجال تنمية الصادرات.

هناك العديد من الدول وخاصة النفطية منها نجحت في تنمية وتنويع صادراتها عن طريق نهج التصنيع والتوجه نحو التصدير، مما انعكس ايجابا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لها، وتتمثل هذه التجارب فيما يلي:

المطلب الأول: التجربة الكورية الجنوبية.

إن المتفحص للتجربة الكورية الجنوبية في مجال التصنيع يلاحظ أنه منذ استقلالها عام 1948 حتى الوقت الحاضر، قد شهدت تحولات عميقة وجذرية بحيث انتقلت من الاعتماد على استراتيجية احلال الواردات في الخمسينات من القرن 20 إلى استراتيجية تنمية الصادرات أي الانتاج من أجل التصدير في الستينات من نفس القرن.

بدأت كوريا الجنوبية مع بداية الستينات عملية التحول الاقتصادي بوضع أول خطة للتنمية الاقتصادية الخماسية "1962– 1966" ركزت فيها على استراتيجية بناء القاعدة التحتية والتصنيع للتصدير وتشجيع القطاع

الخاص على الدخول في مجال التصنيع، حيث أدت خطط التنمية الخماسية الأولى إلى ظهور رأسمالية صناعية كورية في شكل مؤسسات تعرف بمجموعة تشابول "Chabol" استطاعت أن ترقى بالصناعة الكورية وتتوجه إلى التصدير، أما في السبعينات اتبعت الحكومة الكورية سياسات متحيزة لصالح المؤسسات الضخمة مع العمل على تنمية صناعاتها الثقيلة والكيماوية، إلا أنه منذ الثمانينات وضعت سياسات تهيئ المناخ لتنمية الصناعات ص وم، وهنا يتضح دور الأساسي الذي قامت به الحكومة لإعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة تنظيم الصناعات بصورة كاملة.

كما ركزت السياسات الصناعية على تعزيز المركز التنافسي لصناعات التصدير في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى اصدار تشريعات جديدة لترويج وتشجيع التجارة الخارجية، حيث أدت الاجراءات المطبقة في إطار تشجيع الصناعات التصديرية إلى نمو سريع في الصادرات، وارتفاع حجم النمو في الصناعة التحويلية الذي أدى إلى نمو سريع في الصادرات الصناعية، وتتمثل هذه الاجراءات في:

- رفع معدلات الفائدة من أجل تعبئة الموارد المحلية من خلال تشجيع الادخار.
- لجوء الحكومة إلى الادخار الاجباري للموظفين الحكوميين.
- انشاء الوكالة الكورية لتشجيع الصادرات وأسندت لها مهام تقديم الخدمات الادارية والمعلومات اللازمة للمصدرين كي يتمكنوا من انشاء شبكات توزيع في مختلف دول العالم.
- رد نسبة من الرسوم الجمركية المدفوعة على مستلزمات الانتاج المستخدمة في الصناعات التصديرية.
- وضع العديد من القيود على الواردات لحماية الصناعة المحلية بإستثناء المواد الأولية والسلع الوسيطة التي تستخدم كمدخلات في الصناعة التحويلية.
- قامت الحكومة بالإعتماد على الاقتراض من الخارج مع مجانية برامج التدريب وتأهيل اليد العاملة.
- المساهمة في عمل البنية التحتية الخاصة بالمؤسسات من خلال تعبيد الطرق إلى أبوابها، تحمل تكاليف امدادها بشبكات الكهرباء والماء.
- اتباع سعر صرف متعدد للعملة الكورية، بحيث يساند المصدريين ويقيد المستوردين.
- الاعتماد على سياسة الانتقاء للصناعات التصديرية الواعدة ومنحها العديد من الحوافز لتشجيع التصدير، مما أدى إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة الوزن النسبي للصادرات الصناعية في اجمالي الصادرات الكورية[1].

وأمام التزام الحكومة الكورية بتوفير البيئة المناسبة لعمل المؤسسات المصدرة بغية استمرارها في تحقيق الأرباح التي تسمح لها بالتوسع في نشاطاتها، ارتكزت استراتجية تنمية الصادرات بشكل عام والصادرات الصناعية بشكل خاص على عدة محاور نذكرها فيما يلي:

[1] شهر زاد بورواين، مرجع سبق ذكره، ص ص 124 - 126.

- **التدعيم المباشر وغير المباشر للقطاعات التصديرية:** وذلك بتطبيق مجموعة من الاجراءات المتمثلة في: منح مزايا ضريبية للمؤسسات المصدرة كخصم مصاريف التسويق والاعلان والمعارض في الخارج، منح قروض قصيرة الأجل بأسعار فائدة تفضيلية للمؤسسات ص وم المصدرة، توجيه تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو قطاعات لها أولوية بالنسبة لخطة التنمية، تبسيط الاجراءات المنظمة للإستثمار الأجنبي في القطاع الخدمي أو البنية الأساسية، معالجة المشاكل التي تواجه المصدرين خاصة المتعلقة باللوائح التي تحكم رخص الاستيراد ولوائح التفتيش والجمارك بالأخص المتعلقة بالمنشآت التصديرية[1].

- **انشاء المناطق الصناعية التصديرية:** شجعت الحكومة الكورية انشاء المناطق الصناعية في العديد من المناطق من خلال تهيئتها وتوفير الخدمات الأساسية بأسعار مدعمة، مع تحديد الأجور بما لا تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج.

- **اصلاح السياسة المالية:** قامت الحكومة الكورية في هذا المجال بإتباع ضريبة القيمة المضافة، حيث وفرت هذه الضريبة عوائد ضخمة لتمويل حوافز الاستثمار في الصناعة خاصة التصديرية منها، وتضمنت الحوافز الضريبية مجالا للتسهيلات الائتمانية وخفض معجل واعفاءات خاصة.

- **تعديل سعر الصرف:** مع بداية الستينات قامت الحكومة الكورية بإجراء تخفيض في قيمة سعر الصرف عملتها المغالى فيها مقابل الدولار، مما ساهم في تطور الصناعات التصديرية الذي نتج عنه زيادة سريعة في معدلات نمو الصادرات الصناعية[2].

- **اعادة هيكلة الإطار المؤسسي للصادرات الصناعية:** من خلال انشاء جهاز متخصص في تسويق وترويج الصادرات يسمى **اتحاد تنمية التجارة الكوري** عام 1964 يعمل على عرض السلع المحلية على المستورين، وانشاء مؤسسة أخرى تكمل عمل هذا الجهاز وهي **اتحاد التجار الكوريين** تقوم بإرسال الممثلين التجاريين للخارج لاكتشاف الأسواق الواعدة للسلع الوطنية، وهناك أيضا **الغرفة الكورية للتجارة والصناعة** وهي منظمة قومية تتكون من رجال أعمال كوريين تهتم بتنمية التعاون الدولي[3].

- **تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:** نجحت كوريا في بداية السبعينات في جذب الاستثمارات المباشرة الأمريكية واليابانية التي استثمرت في الصناعات كثيفة العمالة، ومن أجل تنشيط الاستثمار أنشأت العديد من مناطق التجارة الحرة، حيث بلغ حجم الاستثمار 65.2 مليون دولار عام 1970 و12.7 مليون دولار عام 1969، لتصدر عام 1984 قانون لتشجيع الاستثمار يتضمن مجموعة حوافز منها ضمان كل اعادة رأس المال وتحويل الأرباح،

---

[1] نفين حسين شمت، **تجربة كوريا الجنوبية التنموية وتشجيع الصادرات**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 15، العدد 01، معهد التخطيط القومي، مصر، 2007، ص 73.

[2] محمد زعيش، **كوريا الجنوبية تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية**، مجلة شعاع للدراسات اللاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2019، ص 292.

[3] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص ص 406- 413.

منح العقارات، تخفيض معدل الفائدة على القروض لبعض الصناعات المساهمة في خلق مناصب عمل و زيادة PIB، حيث بلغ معدل الاستثمار الأجنبي إلى PIB نسبة 3.7 % عام 1990 و 7.2 % في 1998[1].

ونتيجة للدعم السياسي وحوافز التصدير التي قدمتها الحكومة الكورية عرفت الصادرات نموا متزايدا بلغ في المتوسط نسبة 28 % خلال الفترة "1960- 1996"، حيث أسهمت هذه الأخيرة في الانتاج الوطني بنسبة 40 % خلال الفترة "1955- 1975"، مسجلة معدل نمو يقدر بـ 40 % من PIB خلال الفترة "1960- 1962"، لتحقق معدل نمو يقدر بـ 28 % خلال الفترة "1973- 1975" ثم إلى أكثر من 30 % خلال الفترة "1976- 1995"، إلى أن بلغ حجم التبادل التجاري الكوري نهاية عام 1995 حوالي 264 مليار دولار بزيادة قدرها 31 %.

كما مكنت سياسة التوجه للخارج وتشجيع الصناعات الموجهة للتصدير كوريا من زيادة حجم صادراتها من 60 مليون دولار عام 1962 إلى 254 مليار دولار عام 2004 بمعدل زيادة سنوية تقدر بـ محتلة المركز 10 على مستوى العالم من حيث الصادرات محققة فائض في الميزان التجاري في نفس العام بلغ حوالي 29.75 مليار دولار، وصدرت للعالم العربي حوالي 550 م دولار من السلع الصناعية في نفس العام، في حين بلغت قيمة صادراتها 466.3 مليار دولار عام 2010 لتسجل فائض في الميزان التجاري بلغ 48.4 مليار دولار، بالإضافة إلى تزايد أهمية المؤسسات ص وم في الاقتصاد الكوري حيث قيمة صادراتها عام 2004 بلغت 90.38 مليار دولار مساهمة بمعدل سنوي يصل إلى 39 % في اجمالي الصادرات السلعية الكورية خلال الفترة "1990-2000"، ومن ثم ارتفعت قيمة صادراتها في الفترة "2011- 2016" إلى 322، 318، 324، 322، 305، 287 مليار دولار على التوالي.

كما أدت استراتيجية التنمية في كوريا الجنوبية التي تعتبر الصادرات بمثابة محرك للنمو إلى تغير هيكل القطاع الصناعي الذي نتج عنه تغير التركيبة السلعية للصادرات، حيث كانت تصدر في الخمسينات الخامات المعدنية والحرير والطحالب البحرية لتنجح في ستينات القرن الماضي في تصدير سلع الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة كالملابس والمنسوجات، الجلود والأحذية والتبغ، إلا أنها بحلول السبعينات استطاعت تصدير ألواح الصلب والماكينات الكهربائية والسفن، معدات البناء، أما في الثمانينات صدرت السلع الالكترونية إلى أن أصبحت السلع عالية التقنية أهم صادراتها.

المطلب الثاني: التجربة الصينية.

يتمثل مفتاح تنمية الصادرات الصينية في بناء استراتيجية تنموية من خلال التوجه التصديري بدلا من استراتيجية احلال الواردات، ولقد عملت سياسات تنمية الصادرات على تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية

[1] محمد زيدان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2004، ص ص 142،143.

أهمها: تعزيز معدلات نمو ورفع من كفاءة مؤشر تنويع الصادرات، ومن أجل تحقيق الأهداف المرتبطة بتنمية الصادرات، قامت الحكومة الصينية بوضع مجموعة من الاصلاحات التي مست بصفة مباشرة قطاع التجارة الخارجية وهي كالتالي[1]:

– بدأ اصلاح التجارة الخارجية في الصين خلال الفترة 1978–1983 بدور الدولة في توفير المواد اللازمة للاستيراد من أجل التصدير، وكل أنشطة التجارة الخارجية كانت محتكرة من قبل 12 مؤسسة مسؤولة عن تطبيق خطة الدولة.

– شهدت هذه الفترة 1984–1985 تحرير التجارة الخارجية في الصين من خلال: تقليل دور خطة التجارة الذي كان له أثر كبير في الصادرات والواردات، قيام الحكومة بتطبيق لا مركزية نظام سعر الصرف وتوفير النقد المطلوب للاستيراد، ازالة احتكار مؤسسات التجارة الخارجية.

– تناول اصلاح التجارة الخارجية في الصين خلال الفترة 1988–1991 العديد من النقاط أهمها: تقليل السلع في النظام الاجباري للصادرات، زيادة في فاعلية سعر الصرف للمصدرين والذي أصبح مرجح بسعر الصرف الاسمي، تخفيض دعم سلع الاستيراد عام 1991.

– تضمن اصلاح التجارة الخارجية في الصين في الفترة 1994 وما بعدها: توحيد سعر الصرف في المبادلات بسعر السوق مما أدى إلى انخفاض سعر الصرف الرسمي بـ 50 %، إلغاء نظام الحصص، تحفيزات ضريبية تتمثل في معدل صفر ضريبة قدم للمؤسسات المحلية والمنشأة حديثا، إلغاء الخطة الالزامية للاستيراد، خفض التعريفة الجمركية والقيود المفروضة على الواردات.

وإلى جانب هذه الاصلاحات اعتمدت الحكومة الصينية على آليات مهمة في تنفيذ استراتيجية تنمية الصادرات، أبرزها سياسة الاستهداف التي تستهدف مناطق جغرافية معينة ورأس مال أجنبي وقطاعات سلعية من خلال:

– الاستهداف الجغرافي للمناطق الخاصة يعني استهداف تلك المناطق التي تتمتع بالتشريعات الاقتصادية التي هي الأكثر انفتاحا مما عليه في الدولة الأم، حيث بدأت في الصين عام 1980 من بين هذه المناطق الحرة، مناطق تجهيز الصادرات، المناطق الصناعية والموانئ الحرة.

– استهداف الرأس المال الأجنبي في الصين بعد الاصلاحات التشريعية عام 1991 التي عملت على تحسين قوانين الاستثمار الأجنبي وبنية الاقتصاد المحلية.

[1] شهر زاد بورواين، مرجع سبق ذكره، ص ص128،133.

.

– الاستهداف السلعي يكون من خلال اقامة شبكات الانتاج للتصدير عن طريق العناقيد، حيث تقوم على فكرة أساسية وهي ربط المؤسسات التي تعمل في قطاع معين في إطار عنقود صناعي[1].

– الهيكل المؤسسي لإدارة التصدير في الصين يشمل المجلس الوطني لتنشيط التجارة الدولية، وزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي، اللجنة الوطنية لفحص سلع الصادرات والواردات.

مما لا شك فيه أن الجهود الصين في تنمية صادراتها ترجمت في أنها أصبحت هي والوم أ وألمانيا تمثل ثلث التجارة العالمية وفق احصائيات البنك الدولي عام 2012، حيث يتضمن هيكل صادراتها السلع كثيفة العمل وسلع كثيفة التكنولوجيا، وتوضح تجربة الصين في مجال تنمية الصادرات أن الهدف الأساسي هو التركيز على نوعية الصادرات وليس حجم الصادرات.

وعليه نجد أن الصادرات الصينية قد عرفت نموا متواصلا منذ عام 1978 إلى 2008 أين وصلت إلى قيمة 1.431 مليار دولار، لتنخفض عام 2009 إلى1.357 مليار دولار بفعل الأزمة العالمية، لتعود إلى الزيادة من جديد عام 2010 بقيمة 1.601 مليار دولار و1.899 مليار دولار عام 2011 و1.945 مليار دولار عام 2012[2].

المطلب الثالث: التجربة الماليزية.

تعتبر التجربة الماليزية واحدة من أفضل التجارب الرائدة في التنمية الاقتصادية بصفة عامة وتنمية الصادرات بصفة خاصة، فالنقطة الأساسية التي انطلقت منها هذه الدولة هي سياسة الاعتماد على الذات، وهي تجربة ناجحة جديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من انجازات كبيرة يمكن أن تستفيد منها الدول النامية، حيث يقول جوزيف ستجليتز* في هذا الصدد أنه منذ أربعين سنة خلت كانت ماليزيا من أفقر الدول في العالم وبعد استقرارها عام 1957 لم تتبع توجيهات المؤسسات الدولية بل اختارت أن تتبع النماذج التنموية الناجحة لجيرانها الآسيويين.

شهدت ماليزيا تحولا جذريا من اقتصاد ريعي وزراعي يعتمد على تصدير النفط، الأرز والمطاط، زيت النخيل إلى اقتصاد صناعي يدعم نشاط التصدير الذي يعتبر المصدر الأساسي للعملة الصعبة، معتبرة أن التركيز على الصناعات التصديرية هي أساس النمو الاقتصادي واستطاعت بذلك تطوير صناعاتها إلى أن أصبحت من أهم الدول المصدرة للسلع الالكترونية، كما شكلت الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الماليزية في سبيل تنمية الصادرات منعطفا حاسما في مسيرتها التنموية وقد عزز ذلك الاستقرار السياسي الذي عرفته، ومن أهم هذه الاجراءات مايلي:

– في عام 1995 بدأ التقليل من منح الحوافز للمشاريع كثيفة العمل والتركيز على الاستثمارات الرأسمالية.

---

[1] نفس المرجع ، ص 134.

[2] شهرزاد بورواين، **النموذج الصيني في تنمية الصادرات– دراسة تحليلية –**، مجلة الحقيقة، المجلد 15، العدد 01، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2016، ص ص 400،401.

* **جوزيف ستجليتز**: اقتصادي أمريكي حائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 2001.

– تشمل الأنشطة المؤهلة الالكترونيات الحديثة، معدات القياس، التقنيات البيولوجية، البرمجيات والصناعات الفضائية.

– حرص الحكومة الماليزية على انشاء مكاتب التمثيل التجاري في دول العالم لما لها من أهمية في دعم القدرة التنافسية لصادراتها، حيث أسست 29 مكتب في المراكز التجارية الرئيسية في باريس، نيويورك، سيدني، هونغ كونغ، التي تعمل على دراسة هذه الأسواق وتحديد الوسائل اللازمة لتسويق السلع فيها.

– فرض رسوم جمركية تتجاوز 30 % على الواردات المنافسة للانتاج المحلي في إطار سياسة تقييد الواردات.

– ارتفاع انتاجية العامل والتأقلم السريع مع التكنولوجيا المستوردة وتطويرها نتيجة زيادة الانفاق على التعليم والبحث والتطوير والتدريب المهني وهذا في إطار سياسة تنمية الموارد البشرية.

– تطوير البنية التحتية الضرورية للنقل البحري والبري والجوي حتى أصبحت أكثر كفاءة وتقدم[1].

– في السبعينات ركزت ماليزيا على الترويج للصناعات الكثيفة العمل والصناعات الموجهة للتصدير، من خلال انشاء 10 مناطق لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الالكترونيات والنسيج، وشملت الحوافز والتسهيلات لهذه المناطق: خدمات البنية الأساسية المدعومة، تسريع الاجراءات الجمركية، الاعفاءات من رسوم الجمارك والضرائب على الصادرات، اعفاءات المناطق الحرة من قوانين الملكية.

– وفي عام 1986 تم تحرير كافة القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات، تحت مظلة قانون تشجيع الاستثمارات كالتالي: السماح للأجانب بالاستحواذ على 100 % من حقوق الملكية في مؤسساتهم وذلك عند قيامهم بتصدير 80 % أو أكثر من سلع تلك المؤسسة، السماح للمؤسسات التي تستطيع تصدير 20 % فقط أو أقل من سلعها أن تمتلك بحد أقصى 30 % من حقوق الملكية الأجنبية لتلك المؤسسة.

– قيام الحكومة الماليزية بتوقيع اتفاقيات لضمان الاستثمار مع مختلف دول، تضمنت حماية المؤسسات الأجنبية من التأميم الاجباري وامكانية لجوء الشركات المتعددة الجنسيات لنظام فض المنازعات الدولي، للحصول على التعويضات القانونية وحرية تحويل أرباحها ورأس مالها للخارج.

– تكثيف أنشطة وجهود البعثات الدبلوماسية في الخارج "السفارات والقنصليات" الموجهة لزيادة الصادرات[2]، بالإضافة إلى ما سبق تبنت ماليزيا منذ عقد الثمانينات سياسة تهدف إلى تحفيز الصادرات، والمتمثلة في[3]:

[1] شهرزاد بوروابن، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[2] سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات– دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص 65.

[3] نفس المرجع، ص ص 65،66.

- **حوافز جمركية:** اعفاء مستلزمات انتاج السلع الموجهة للتصدير ومواد التعبئة والتغليف من الرسوم الجمركية، اعفاء مزدوج من التكاليف المرتبطة بالصادرات المتضمنة تكاليف تسويق الصادرات وتأمينها وتأمين الحمولات المستوردة، تبسيط وتسهيل اجراءات التصدير وتسهيل استرداد الضرائب الجمركية طبقا لنظام الدروباك.

- **حوافز ضريبية:** الاعفاء الضريبي الكامل للأنشطة والصفقات المتعلقة بالتصدير، الاعفاء من ضريبة الانتاج على السلع التي يتم تصديرها أو تلك التي تدخل في انتاج سلعة يتم تصديرها.

- **اصلاح الإطار المؤسساتي لتوفير المعلومات اللازمة للمصدرين:** وذلك بإنشاء العديد من المؤسسات التي تخدم عملية التصدير كمركز **تنمية الصادرات الماليزي، مجلس تمويل الصناعة الماليزية** الذي يقدم القروض للمؤسسات ذات التوجه التصديري وخدمات استشارية للمصدرين، **مركز تجارة الصادرات الماليزية** الذي يضمن تسويق الصادرات الصناعية من خلال توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية، اصدار الدوريات المتعلقة بالأسواق الواعدة للمنتجات الماليزية.

تبنت ماليزيا استراتيجية تنمية الصادرات بدافع المنافسة الدولية التي دعمها نقل المعرفة والتكنولوجيا مع التركيز على تنمية الشركات الوطنية للوصول إلى مصاف الشركات العالمية، فتغير بذلك هيكل صادراتها تغيرا كبيرا، حيث كانت معظم صادراتها مواد خام ومع شروعها في تنويع صادراتها بدأت صادرات هذه المواد في الانخفاض من 61 % عام 1970 إلى 57 % عام 1980 ومع حلول عام 1990 أصبحت فقط 33 %، في حين أن صادرات السلع المصنعة بدأت في تزايد، حيث زادت حصتها من 26 % عام 1970 إلى 55% عام 1990، 71% عام 1993، 49 % عام 2000[1].

وتتكون الصادرات الصناعية حسب نشرة إحصاءات التجارة الخارجية الماليزية ليونيو 2022 من: منتجات كهربائية والكترونية بنسبة 42.9 %، منتجات بترولية بنسبة 16 %، منتجات كيميائية بنسبة 5.6%، آلات ومعدات وقطع الغيار بنسبة 4.6 %، أجهزة بصرية وطبية بنسبة 4.2 %، منتجات المطاط بنسبة 2.2 %، صناعة الحديد والصلب بنسبة 2.1 %، الأغذية المصنعة بنسبة 2 %، صناعات أخرى بـ 21.8 % بمجموع قدره 83.5 % من الصادرات الاجمالية، أما بالنسبة لصادراتها الزراعية تتضمن منتجات النخيل بنسبة 82.9 %، المطاط الطبيعي بنسبة 3.5 %، خضراوات بنسبة 3.5 %، زيوت نباتية أخرى 3 %، أخشاب بنسبة 2.5 %، مأكولات بحرية طازجة بنسبة 1.8 %، زراعات أخرى بنسبة 6.3 % بمجموع قدره 8.8 %، في حين أن صادراتها في مجال التعدين تتضمن الغاز الطبيعي المسال بنسبة 59.6 %، نفط خام بنسبة 29.8 %، خامات معدنية بنسبة 6.4 %، أسمدة نسبة 1.2 %، نشاطات أخرى 3.5 % بمجموع قدره 7.2 %[2].

---

[1] رقية حساني، سهام موسي، **الانتقال من استراتيجية تركيز الصادرات إلى استراتيجية تنويع الصادرات– بعض التجارب الناجحة ايران، ماليزيا، أندونيسيا–**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02 ،جامعة محمد طاهري، بشار، 2017، ص 196.

[2] Prime Minister's Department, **External Trade Statistics Bulletin, Department of Statistics Malaysia Official**, Malaysia, June 2022, p 13, Available at the link: https://www.dosm.gov.my.

وعليه يبدو للوهلة الأولى أن تنمية الصادرات عملية سهلة تتم وفق استحداث مؤسسات ترافق المصدرين إلى غاية دخول الأسواق الدولية وقوانين تتضمن مزايا وامتيازات عديدة للمصدرين تشجع وتدعم توجههم التصديري، والواقع يبين أن ذلك غير كافي بالنسبة للدول النامية خاصة النفطية منها الجزائر، فالبنظر إلى جهود الجزائر في تنمية صادراتها خصوصا خارج المحروقات نجد أن نسبها ضئيلة في اجمالي الصادرات بالمقارنة مع صادراتها من المحروقات التي فاقت 90 % في اجمالي الصادرات، الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود ومحاولة الاستفادة من بعض التجارب الدولية التي نجحت في تنمية صادراتها منها كوريا الجنوبية التي تبنت استراتيجية بناء القاعدة التحتية التصنيع للتصدير وتشجيع القطاع الخاص على دخول مجال التصنيع بعد أن كانت استراتيجيتها احلال محل الواردات، اضافة إلى تطبيقها سلة من السياسات الاقتصادية صديقة للسوق أدت إلى تراكم رأس المال وتخصيص أفضل للموارد من جهة و الاستثمار في العنصر البشري انطلاقا من التركيز على تطوير التعليم، كما أنها نجحت في جذب الاستثمار المباشر الذي يبحث عن اليد العاملة وما كان من تبني استراتيجية التنمية إلا انتقال كوريا الجنوبية من تصدير الخامات المعدنية والحرير والطحالب البحرية في الستينات إلى تصدير السلع الالكترونية في الثمانينات إلى أن أصبحت السلع عالية التقنية أهم صادراتها، أما بالنسبة للنموذج الصيني الذي نجح في منافسة الصناعة المحلية الأمريكية في عقر دارها انتهج سياسة تنموية أساسها التوجه التصديري بدل استراتيجية احلال الواردات، نتيجة تطور هيكل الصناعة وتوفر قاعدة انتاجية تتسم بالتنوع والجودة العالية في مجال الصناعة والزراعة والتكنولوجيا والدفاع، في حين أن تجربة ماليزيا كانت أقرب وأكثر تحفيز للدول النامية خاصة النفطية منها بعد أن كانت من أفقر الدول في العالم، حيث اتجهت إلى تنمية المورد البشري من خلال تطوير التعليم والبحث والتطوير والتدريب المهني مما ساهم في زيادة الانتاجية وسهولة استخدام التكنولوجيا الحديثة وتحسينها، استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الالكترونيات والنسيج مع اعتماد سياسة تقييد الواردات المنافسة للانتاج المحلي بفرض رسوم جمركية تصل إلى 30 %، تطوير البنية التحتية الضرورية للنقل البري والبحري والجوي، وبناءا على سبق ذكره وجب على الدولة الجزائرية التركيز أكثر على جودة الانتاج المحلي الموجه للتصدير، جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الموجهة للتصدير من خلال التسهيلات الادارية ومنح امتيازات، الاهتمام أكثر بالمورد البشري انطلاقا من تطوير التعليم والتدريب المهني، تمويل مشاريع البحث والتطوير بإعتبار أن الرأسمال البشري لب عملية التنمية الاقتصادية في التجارب السابقة الذكر.

خلاصة

وضح الأدب الاقتصادي من خلال مجموعة من النماذج والدراسات التي أجريت اعتمادا على مجموعة من العوامل التي جزمت بأهمية الصادرات كدافع للنمو الاقتصادي من خلال توفير النقد الأجنبي وزيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي، وفي المقابل انتهجت العديد من الدول عدة استراتيجيات منها ما تعتمد فيها الدول انتاج وتصدير مواد أولية، ومنها ما تعتمد على الصناعات الثقيلة التي ينتج عنها تنمية انتاجية بقية القطاعات، في حين تذهب الثالثة إلى انتاج ما يتم استيراده من الخارج وتشترط أخرى التركيز على الصناعات التي تتوفر للدول فيها فرص تصدير سلعها سواء جزئيا أو كليا، حيث نجح تطبيق هذه الاستراتيجيات في الدول الرأسمالية المتقدمة إلا أنها فشلت في أغلبية الدول النامية نتيجة اختلاف النظام الاقتصادي ووجود اختلافات هيكلية.

كما نجد أن توجهات الدول خاصية النامية إلى النشاط التصديري يتخللها بعض العراقيل والمشاكل تسهم في تعطيل عملية التصدير، وتكون هذه المشاكل في جانب الطلب والتي تتجلى في العقبات الحمائية التعريفية التي تتسم بالارتفاع اتجاه الواردات من الدول النامية والعقبات الغير التعريفية المتضمنة لنظم صحية وادارية للحماية، والتي تؤثر على درجة تدفق الصادرات خاصة الصناعية منها إلى الدول المتقدمة من جهة، ومن جهة أخرى المنافسة الخارجية التي تواجهها صادرات هذه الدول عند الأسواق الدولية بسبب اختلاف مستوى جودة والسعر، أما المشاكل المتعلقة بجانب العرض ترتبط بالمواصفات الفنية للسلع ومدى جودته، الأسعار، حجم التكاليف، تعدد الاجراءات الخاصة بزيادة الصادرات في الدول النامية وتعقدها، ضعف القواعد التكنولوجية المتسببة في التبعية التكنولوجية للخارج ، ضعف آلية التسويق الدولي التي نجاحها يعني نجاح السلع في النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

هناك العديد من تجارب الدول النامية التي نجحت في تنمية صادراتها، مما انعكس ايجابا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول، ومن أهم هذه الدول: كوريا الجنوبية، الصين وماليزيا ،حيث توجهت الأولى إلى تبنت استراتيجية بناء القاعدة التحتية التصنيع للتصدير وتشجيع القطاع الخاص على دخول مجال التصنيع بعد أن كانت استراتيجيتها احلال محل الواردات وتنمية الرأس المال البشري انطلاقا من التركيز على تطوير التعليم، نجحت في جذب الاستثمار المباشر، وتوجهت الثانية إلى انتهاج سياسة تنموية أساسها التوجه التصديري بدل استراتيجية احلال الواردات، نتيجة تطور هيكل الصناعة وتوفر قاعدة انتاجية تتسم بالتنوع والجودة العالية في مجال الصناعة والزراعة والتكنولوجيا والدفاع، أما تجربة ماليزيا كانت أكثر تحفيزا للدول النامية خاصة النفطية منها لأن كانت من أفقر الدول في العالم، اتجهت إلى تنمية المورد البشري واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي بذلك تمثل نماذج ناجحة يتوجب الجزائر الاستفادة منها لنهوض باقتصادها.

الفصـــل الرابـــع:

التحليلي القياسي لأثر تنمية الصـادرات خارج المحروقات على النمـو الاقتصـادي خلال الفتـرة 2020-2000

تمهيد

خلف الاستعمار الفرنسي اقتصادا اتسمت قطاعاته بوضع كارثي ومتدهور جعل أصحاب القرار يتوجهون إلى تبني منهج التخطيط المركزي للتحكم في قطاع التجارة الخارجية ثم محاولة احتكارها، لتفشل من جديد في ظل الأزمة النفطية عام 1986 وتداعياتها التي دفعت الجزائر إلى توقيع اتفاقيتين بداية التسعينات لم تحققا الهدف المنشود بسبب الأزمة السياسية والاقتصادية آنذاك، ومع عجز الجزائر عن دفع ديونها واستمرار أسعار النفط في الانخفاض، اضطرت الجزائر للموافقة على خيار اعادة جدولة ديونها وشروطه من طرف FMI، في اطار برنامج التثبيت والتصحيح الهيكلي، اللذان تضمنا اجراءات هامة في اطار التوجه إلى اقتصاد السوق، وقد ساعد في ذلك عودة أسعار النفط إلى الارتفاع مما أدى إلى عودة التوازن إلى الاقتصاد الوطني وتحسن مؤشراته الكلية، لكن لم تكتفي الجزائر بذلك بل وضعت عدة برامج تنموية تتضمن مخصصات مالية لإنجاز مشاريع تنموية في جميع القطاعات مع بداية من عام 2001 تهدف من خلالها إلى اعادة بناء الاقتصاد الوطني ودعم النشاط الاقتصادي من خلال اعطاء الأولوية للقطاعات التي أهملت، تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال زيادة حجم الصادرات خارج المحروقات وتنويعها، رفع معدلات النمو الاقتصادي.

وكنتيجة للإجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية في اطار تنمية الصادرات خارج المحروقات عرفت هذه الأخيرة خلال الفترة 2000-2020 زيادة محتشمة لم ترقى إلى المستوى المطلوب وصلت إلى 9.48 % مع تذبذبها في بعض الأحيان، فضلا عن كونها تتصف بالتركز السلعي والجغرافي مقابل استحواذ قطاع المحروقات على 90.52 % من اجمالي صادرات الجزائر، في حين أن البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر بداية الألفية كان اسهامها محدودا في رفع معدلات النمو الاقتصادي، والتي عرفت زيادة تراجعية وصلت إلى (-5.1) % نتيجة استمرار استحواذ قطاع المحروقات على النسبة الأكبر في اجمالي PIB مقابل تراجع نسبة مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة، ولمعرفة فيما إذا كان تنمية الصادرات خارج المحروقات يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر لابد من معرفة درجة الارتباط بينهما من خلال اجراء دراسة قياسية لبيان ذلك، وعليه ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: دراسة وضعية صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة 2000- 2020.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر وعلاقته بالصادرات خارج المحروقات.

المبحث الثالث: الإطار النظري والتطبيقي للدراسة القياسية.

المبحث الأول: دراسة وضعية صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة 2000– 2020.

مر قطاع التجارة الخارجية في الجزائر بعدة محطات نتيجة فشل السياسة المتبناة في كل مرة لينتهي به المطاف إلى التحرير الكامل، ومع استمرار تبعية الجزائر في هذا القطاع إلى المحروقات حاولت الحكومات المتعاقبة تنمية الصادرات خارج المحروقات من خلال مجموعة من الاجراءات في إطار استراتجية وطنية، التي سنرى أثرها عن كثب من خلال واقع وحجم هذه الأخيرة خلال فترة الدراسة

المطلب الأول: سياسة التجارة الخارجية في الجزائر.

منذ السنوات الأولى للاستقلال عمدت الدولة الجزائرية إلى تسيير قطاع التجارة الخارجية بإنتهاج سياسات مختلفة بدءا بفرض رقابة عليه في المرحلة الأولى واحتكاره في المرحلة الثانية، ليتم تحريره بعد ذلك في إطار الانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق.

أولا– مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 1962– 1969.

شهد الاقتصاد الجزائري عقب الاستقلال ركودا اقتصاديا ومشاكل اقتصادية متزايدة نتيجة سيطرة المستعمر على جميع المجالات في الجزائر انطلاقا من اتفاقيات ايفيان خاصة المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، وهو ما دفع بمتخذي القرار آنذاك إلى اعتماد مجموعة من الاجراءات تحاول من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة وتقييدها، وتمثلت هذه الاجراءات فيما يلي:

1. الرقابة على الصرف: سبب انتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي غداة الاستقلال تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج بكل حرية كما تتم أغلبية التبادلات التجارية للجزائر داخل هذه المنطقة، اضافة إلى نقص احتياطاتها من العملة الصعبة من أجل الاستيراد، وهذا ما دفع الدولة الجزائرية إلى الانضمام إلى صندوق النقد الدولي في 1963/09/26 والانسحاب من المنطقة الفرنك في أكتوبر 1963، وانشائها البنك المركزي بمقتضى القانون رقم 144/63 المؤرخ في 1963/10/13 الذي له صلاحية الرقابة على الصرف والحد من خروج العملة الصعبة وخلق العملة الوطنية، فبمقتضى الأمر 111/64 الصادر في 1964/04/10 والتي حددت قيمتها في البداية بالتعادل مع الفرنك الفرنسي بـ 0.18 غ من الذهب الخالص.

2. التعريفية الجمركية: كان صدور أول تعريفية جمركية سنة 1963 بموجب الأمر رقم 414/63 المؤرخ في 1963/10/28 الذي وضع نظام جمركي خاص بالواردات، يقوم على أساس التمييز بين السلع حسب طبيعتها واتجاهها وحسب الأصل والمصدر الجغرافي لهذه السلع[1]، فحسب طبيعة السلعة واتجاهها نجد هناك ثلاثة تصنيفات

[1] مغنية موسوس، **أثر تحرير التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000– 2013**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 09، العدد 11، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2013، ص 132.

لتطبيق التعريفة الجمركية وهي[1]: تخضع سلع التجهيز ومواد أولية لتعريفة جمركية بنسبة 10 %، أما المنتجات ½ المصنعة تخضع لتعريفة جمركية ما بين 5 % و 20 %، وتخضع المنتجات التامة الصنع لتعريفية جمركية ما بين 15 % و 20 %، حيث أن الهدف من فرض تعريفة منخفضة هو تشجيع استيراد سلع التجهيز ومواد أولية لإعادة هيكلة الاقتصاد العام والتصنيع بشكل خاص في تلك الفترة، بينما فرضت تعريفة مرتفعة على المنتجات ½ مصنعة وتامة الصنع بهدف حماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية وكذا التحكم في حجم الواردات.

3. نظام الحصص: طبق هذا الاجراء بموجب المرسوم رقم 188/63 الصادر في 1963/05/16 والمتعلق بوضع الاطار العام لحصص الاستيراد، حيث شرع في تطبيقه رسميا شهر جوان 1964، وقد حددت المادة الأولى من هذا المرسوم ثلاث معايير لإستيراد السلع في الجزائر وهي: الحظر الجزئي أو الكلي للسلعة إذا كانت تشكل خطر على صحة المجتمع، حرية استيراد السلع في اطار قائمة محددة ومسجلة في البرنامج العام للاستيراد وأخيرا تطبيق نظام الحصص على سلع الاستهلاك النهائي وسلع الاستهلاك الوسيط، كما قامت بإنشاء هيئات تساعدها في الرقابة منها الديوان الوطني للتجارة الخارجية الذي أنشئ مع نهاية 1963 بموجب المرسوم 125/62 بتاريخ 1963/12/19، من مهامه تزويد السوق الوطنية بالسلع ذات الاستهلاك الواسع كالقهوة والسكر، البقوليات...، تحويل وتكييف بعض السلع المستوردة قبل طرحها في السوق الوطنية، استيراد بعض المواد الخاصة ببعض المؤسسات الصناعية.

4. التجمعات المهنية للشراء: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 233/64 المؤرخ في 1964/08/10 وهي عبارة عن مؤسسات استيراد خاصة برأسمال موزع بين الدولة والخواص، تضم ممثلين عن الدولة ومستوردين خواص، كما تعتبر هذه التجمعات مؤسسات عامة تحتكر الاستيراد في مجال كل تجمع، ومن مهامها إعداد برامج الاستيراد السنوية للسلع تبعا لتخصص كل تجمع، توزيع تلك السلع المستوردة على الأعضاء، وتشمل هذه التجمعات خمسة فروع من أنشطة الاقتصاد الوطني وهي الخشب ومشتقاته، النسيج الصناعي والقطن، الحليب ومشتقاته، السلع الأخرى[2]، ويظهر الجدول الموالي وضعية قطاع التجارة الخارجية بعد اتخاذ هذه السياسات.

[1] آيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة "الجزائر– مصر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، 2011/2010، ص 128.

[2] مغنية موسوس، مرجع سبق ذكره ، ص 131.

الجدول رقم (04-01): يوضح تطور الميزان التجاري والتركيبة السلعية للصادرات والواردات خلال الفترة 1963- 1969

الوحدة: مليون دج

الأعوام	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الصادرات	3748	3588	3145	3080	3571	4097	4610
الواردات	3437	3472	3312	3153	3154	4024	4981

المصدر: صالح تومي، عيسى شقبقب، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1970- 2002**، مجلة الباحث، المجلد 04، العدد 04، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006، ص 38.

يبين الجدول رقم (04-01) أن قيمة الصادرات الجزائرية عرفت تحسننا تخلله تراجع في حجمها عام 1963 إلى 1966، وقد بلغت قيمتها 3748 م دج عام 1963 و 3080 مليون دج عام 1966 نتيجة الانسحاب من المنطقة الفرنك والشغور الذي شهدته المؤسسات الاقتصادية بسبب سحب الاطارات الادارية والفنية الأجنبية، لترتفع من جديد بدءا من عام 1967 بقيمة 3571 م دج و4097 م دج عام 1968 و 4610 م دج عام 1969 تتصدر فيها المحروقات هيكل الصادرات بنسبة 72 % خلال هذه المرحلة نتيجة استحواذها على 47.8 % من استثمارات المخطط الثلاثي الأول وتليها المواد الغذائية بنسبة 38.5 % ، أما في جانب الواردات فنلاحظ تراجع مستمر في حجمها خلال الفترة 1962- 1967 مسجلة عام 1963 قيمة 3437 م دج و3154 م دج عام 1967 كنتيجة للإجراءات التي اتخذتها الدولة في اطار مراقبة التجارة الخارجية انطلاقا من الرقابة على الصرف، التعريفية الجمركية، نظام الحصص والتجمعات المهنية للشراء، لتعود للارتفاع عام 1968 بقيمة 4024 م دج نتيجة زيادة الاستثمارات مع تنفيذ المخطط الثلاثي الأول "1967-1969".

ثانيا- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970 - 1989.

جاء المخطط الرباعي الأول "1970-1973" ليبين نية السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية ويقر بسعيها إلى زيادة الصادرات، فبدءا من عام 1971 تم اقرار مجموعة من الاجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف حوالي 20 مؤسسة عمومية كل وحدة حسب السلعة المتخصصة فيها، من أجل التحكم في التدفقات التجارية وادماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي، ونتيجة لذلك كانت أكثر من 80 % من الواردات تحت رقابة الدولة [1]، حيث تضمنت هذه الاجراءات ما يلي:

1. تنظيم الاحتكار: شهدت الفترة الممتدة من 1970 إلى 1973 غياب تنظيم عام يتضمن نصوص تشريعية تحدد الشروط العامة المتعلقة بالعمليات على الواردات التي تنفذها المؤسسات المستفيدة من الاحتكار أو غيرها من المؤسسات، مما إنجر عنه حدوث مشاكل بين المؤسسات المحتكرة نتيجة الخلط بين الاختصاصات إذ قد يحدث

[1] بلال بوجمعة، ملوك عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 154.

وتستورد مؤسستين احتكاريتين نفس السلعة، حدوث انقطاعات في التموين نظرا لغياب برمجة محكمة للواردات، ارتفاع التكاليف ناتج عن التوزيع حيث يمكن لمؤسسة محتكرة أن ترخص لمؤسسة أخرى الاستيراد المباشر للسلع[1].

2. نظام التراخيص الاجمالية للإستيراد: حاولت السلطات العمومية اصلاح المشاكل التي عرفها تنظيم التجارة بإنشاء نظام التراخيص للاستيراد بموجب الأمر 12/74 المؤرخ في 01/30/ 1974، وطبقا لهذا الأمر حصرت أنظمة الاستيراد في ثلاث أشكال وهي: نظام السلع المستوردة في اطار التراخيص الاجمالية للاستيراد، نظام السلع الموقوفة، نظام السلع الحرة، أما بالنسبة للصادرات بعد عملية الاحتكار التي عرفتها، ظهرت هناك نوع من الحرية من خلال الأمر رقم 11/71، المتضمن تحرير التجارة المتضمنة للتصدير ويلغي ممارسة المؤسسات العمومية للإحتكار بإستثناء بعض السلع المبينة في قائمة معدة من قبل وزارة التجارة[2]، وبناءا على النصوص التشريعية لعام 1974 قسمت هذه الرخص حسب نوع المواد إلى ما يلي[3]:

أ. التراخيص الاجمالية للاستيراد الاحتكارية: تمنح للمؤسسات الحائزة على احتكار الاستيراد والتي لها حق استيراد السلع سواء لغرض الاستهلاك النهائي أو الاستهلاك الانتاجي الاستثماري.

ب. التراخيص الاجمالية للاستيراد الخاصة بالأهداف المخططة: تهدف إلى تموين البرامج والمشاريع الاستثمارية المخططة من طرف المؤسسات، وذلك باستيرادها للسلع والخدمات اللازمة لذلك.

ت. التراخيص الاجمالية للاستيراد حسب النشاط: تمنح هذه التراخيص للمؤسسات الانتاجية والخدمية غير حائزة على احتكار الاستيراد لتوفير ما تحتاجه من سلع لا توجد في السوق الوطنية، تستخدمها في عمليات الانتاج ويمنع عليها اعادة بيعها في الأسواق.

ث. التراخيص الاجمالية للاستيراد بدون تسديد: تخصص للمؤسسات الأجنبية التي لها سوق في الجزائر لإستيراد السلع اللازمة لإنجاز مشاريعها الاستثمارية وتكون سنوية وبدون تسديد، إضافة إلى أنها لا تخضع لأي نوع من الاجراءات المصرفية، حيث تراقب وزارة التجارة تنفيذ هذه الرخص وفق المرسوم 12/74 المؤرخ في 1974/01/10 وتساعدها البنوك التي تعلم الوزارة بحركة حساب التوطين وادارة الجمارك التي تقدم لها نسخ من التصاريح الجمركية المقدمة من قبل المستوردين، مع التزام المؤسسات المستفيدة من هذه التراخيص بتقديم تقارير دورية حول كيفية

---

[1] رمزي زعيمي، **تحرير التجارة الدولية بين الاقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف – دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018/2017، ص 330.

[2] عابي وليد، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2019/2018، ص ص 245، 246.

[3] مراد زايد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006/2005، ص ص151، 152.

تنفيذها[1]، إلا أنه رغم هذه الرقابة الممارسة وقعت عدة اختلالات بسبب غياب التنسيق بين المؤسسات والادارات نتج عنها عدة مشاكل قامت الدولة في سبيل حلها واصلاح قطاع التجارة وضع الاطار النهائي للاحتكار بموجب القانون 02/78* الذي يعزز احتكار الدولة للتجارة الخارجية [2]، وقد نتج عن هذا الاحتكار عدة اختلالات في وضعية قطاع التجارة الخارجية نبينها في الجدول الموالي.

الجدول رقم (04–02): يوضح تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال مرحلة التوجه التدريجي للاحتكار 1970 – 1978

الوحدة: مليون دج

الأعوام	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
الصادرات	6981	4208	5854	7479	19594	18563	22205	24410	24234
الواردات	6205	6028	6694	8876	17754	23755	22227	29475	34439

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة احصائية (1962–2011)**، متاح على الرابط: https://www.ons.dz .

يوضح الجدول رقم (04–02) زيادة مستمرة في صادرات الجزائر، حيث انطلقت الزيادة من عام 1974 بقيمة 19594 م دج نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط إلى 12.5 دولار عام 1974 مقابل 9.25 دولار عام 1973 و3.3 دولار عام 1971[3]، كما سجلت أكبر زيادة عام 1977 بقيمة 24410 م دج وهذا راجع إلى ارتفاع صادراتها من المحروقات، إلا أنها سجلت تراجعا في قيمتها عام 1971 بـ 4208 م دج مقابل 4981 م دج عام 1970 نتيجة الحصار الفرنسي على الجزائر بسبب تأميم قطاع المحروقات، كما ساهم الركود الاقتصادي في اقتصاديات الدول الأوروبية الرأسمالية أيضا في تراجع الصادرات الجزائرية عام 1975 ، تتصدر فيها المحروقات هيكل صادرات بنسبة مساهمة وصلت إلى أكثر من 95 %، نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات بداية من عام 1974 وهذا لإستحواذه على نسبة 50 % من الاستثمارات الصناعية في المخطط الرباعي الأول 73/70 ، أما في جانب الواردات فنلاحظ زيادة مستمرة في قيمها بدءا بـ 6205 م دج عام 1970 إلى 34439 م دج عام 1978،

[1] الجيلالي عجة، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، ط1 ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص 83، 84.

[2] آيات الله مولحسان، مرجع سبق ذكره، ص 135.

* القانون رقم المؤرخ في المؤرخ في 3 ربيع الأول 1398 الموافق لـ 1978/02/11 المتعلق بإحتكار الدولة للتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 07، 1978/02/14، ص 171.

[3] عامر هني، **قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967– 2014)**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 02 العدد 02، 2018، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 217.

حيث احتلت المنتجات الخام وسلع التجهيز و المنتجات ½ مصنعة المركز الأول في اجمالي الواردات بنسبة مساهمة حوالي 32 %، نظرا لتوجه الجزائر إلى سياسة التصنيع.

3. تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية: من خلال اصدار القانون رقم 02/78 المؤرخ في 1978/02/11 المتعلق بإحتكار الدولة لقطاع التجارة والذي سن لحماية الاقتصاد الوطني، زيادة قدرة الدولة على التفاوض وتنويع علاقتها التجارية مع الخارج، الضمان الحقيقي لنقل التكنولوجيا، مراقبة حركة رؤوس الأموال، أما في جانب الصادرات فقد أوكل هذا القانون عملية تصدير السلع والخدمات للدولة فقط وأن تتم كل الصفقات التجارية مع المؤسسات الأجنبية عبر أجهزة الدولة مع منع المؤسسات الخاصة من ابرام أي عقد تجاري مع الخارج دون مراقبة[1].

وقد أصدر المرسوم 390/84 في 1984/12/22 متضمنا مجموعة من التسهيلات حيث تتولى الهيئات التابعة للدولة المكلفة بتنفيذ الاحتكار تصدير السلع وتوفير حاجات السوق الوطنية ضمن الاعتمادات المخصصة لها في البرنامج العام للاستيراد وتساعدها في ذلك المؤسسات الخاصة بإستلام سندات التصدير ورخص الاستيراد، ولقد أدى انخفاض أسعار النفط عام 1986 إلى تدهور الوضع الاقتصادي والتوجه إلى الحد من التبعية للقطاع المحروقات من خلال تنويع الصادرات خارج المحروقات انطلاقا من التحفيز الضريبي المتضمن اعفاء رقم الأعمال المحقق من التصدير من طرف القطاع العام أو الخاص، اعفاء المؤسسات من الدفع الجزافي المتعلق بالأجور من عام إلى 5 أعوام، اضافة إلى تسهيلات جبائية أخرى تتعلق بالرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم الوحيد على الانتاج، وتمس العمليات المتعلقة بالتصدير[2]، كما أصدرت الدولة القانون رقم 29/88 الصادر في 1988/07/19 الذي جاء على أساس إلغاء القانون 02/78 المتعلق بإحتكار الدولة للتجارة الخارجية عن طريق منح الامتيازات "La concessions" في مجال التصدير والاستيراد للمؤسسات العمومية أو للتجمعات ذات المصالح المشتركة، لكن تنفيذ هذه الاجراءات لم يحقق الأهداف الموضوعة في المخططات التنموية، حيث تحول الاحتكار إلى وسيلة لممارسة البيروقراطية وفرض تعسفي لإجراءات ادارية عطلت برامج التموين اللازمة لإنعاش الاقتصاد الوطني[3]، وتتضح آثار تعزيز هذا الاحتكار في التجارة الخارجية من خلال الجدول الموالي.

[1] آيات الله مولحسان، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[2] نفس المرجع، ص 136.

[3] وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص ص 254 ، 255.

الجدول رقم (04–03): يوضح تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال مرحلة التوجه التدريجي للاحتكار 1979 – 1989

الوحدة: مليون دج

الأعوام	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الصادرات	36754	52648	62837	60478	60722	63758
الواردات	32378	40519	48780	49384	49782	51257
الأعوام	1985	1986	1987	1988	1989	
الصادرات	64564	34935	41736	45421	71937	
الواردات	49491	43394	34153	43427	70072	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، **حوصلة احصائية (1962– 2011)**، مرجع سبق ذكره.

يوضح الجدول رقم (04–03) الأثر الايجابي لإرتفاع أسعار النفط الذي ساهم في حصول زيادة مستمرة في صادرات الجزائر الاجمالية، حيث بلغت عام 1979 قيمة 36754 م دج و52648 م دج عام 1980 نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى 35 دولار ثم إلى 37 دولار عام 1981، لتعرف قيمة الصادرات استقرارا عند مستوى 60 مليار دج ما بين عامي 1981 و1985، وهذا راجع لإنخفاض أسعار النفط إلى 31 دولار عام 1982 و 26 دولار عام 1985 ثم إلى 14 دولار عام 1986 مسجلة بذلك أكبر تراجع في حجم الصادرات بقيمة 34935 م دج أي بنسبة 43 %، وبإرتفاع أسعار النفط إلى 18 دولار خلال عامي 1987 و1988 ومن وراءه ايرادات الصادرات النفطية عرفت قيمة الصادرات زيادة طفيفة، فتكون بذلك أكبر قيمة في صادرات الجزائر خلال هذه الفترة عام 1989 تقدر بـ 71.9 مليار دج، كما تبين التركيبة السلعية للصادرات هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية من خلال تزايد قيمتها من حوالي 35 مليار دج عام 1979 بنسبة مساهمة 97.56 % إلى 69 مليار دج عام 1989 بنسبة مساهمة 95.81 % من اجمالي الصادرات، أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فقد ارتفعت من 895 م دج عام 1979 بنسبة مساهمة 2.44 % إلى 3 مليار دج عام 1989 بنسبة مساهمة 4.19 %.

أما في جانب الواردات فنلاحظ زيادة مستمرة في قيمها بدءا بـ 32 مليار دج عام 1979 إلى 70 مليار دج عام 1989، لتنخفض في عامي 1986 و1987 أين سجلت على التوالي 43 و34 مليار دج نتيجة انخفاض أسعار النفط مما أدى إلى تراجع ايراداتها الممولة للواردات مع تدهور قيمة الدولار الأمريكي، ونجد أن المنتجات الخام وسلع التجهيز والسلع الغذائية تستحوذ على 85 % من اجمالي الواردات شكلت المنتجات الخام منها نسبة 33.46 % عام 1979 و35.95 % عام 1989، وتليها سلع التجهيز بنسبة 32.92 % عام 1979 و22.52 % عام 1989.

ثالثا- مرحلة تحرير التجارة الخارجية.

يعود فشل سياسة الاحتكار التجارة الخارجية إلى الأزمة النفطية التي عاشتها الجزائر عام 1986 والتي تسببت في انخفاض ايرادات الدولة، ارتفاع مديونتها وزيادة التضخم، عجزها عن تلبية احتياجات السوق الوطنية وارتفاع وارداتها، اضافة إلى مشاكل اجتماعية مثل البطالة والسكن، وأمام التطورات السياسية والاقتصادية التي عرفها العالم من انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1989، توحيد الألمانيتين عام 1990، ازالة الحواجز و تبني نظام السوق كان لزاما على الجزائر التوجه إلى تحرير التجارة الخارجية مشيرة إلى ذلك في دستور 1989 من خلال التخلص من الاحتكار بإستثناء المجالات الاستراتيجية، حرية الاستيراد والتصدير لكل المتعاملين الاقتصاديين واخضاع السوق لآليات الطلب والعرض انطلاقا من اتخاذ مجملة من الاجراءات تهدف إلى الاعداد لمرحلة ما بعد النفط من خلال البحث عن بدائل له والتحكم في التضخم من خلال سحب فائض الكتلة النقدية عبر السياسة النقدية والائتمانية بالحجم الذي يضبط معدل التغير في قيمة الوحدة من كمية النقود للمحافظة على استقرار الأسعار، مع توجيه أدوات السياسة المالية لتقليص الانفاق العام ورفع ايرادات الدولة من الضرائب مما يزيد من مدخراتها للتخلص من عجز الموازنة العامة، توسيع الطاقة الانتاجية وتنويعها باستغلال الموارد المتاحة، وهذا ما تطلب من الدولة اتباع منهج جديد يوفر الظروف اللازمة لدعم القدرات التصديرية وتقليل التبعية[1]، أما في جانب تنظيم التجارة الخارجية يهدف تحريرها إلى[2]: تحرير التجارة الخارجية تدريجيا وازالة العوائق الادارية والتدخل المباشر للدولة، التفتيش عن الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية لعمليات التجارة الخارجية بتحمل الأعوان الاقتصاديين لمسؤولياتهم، ضمان التموين المنتظم للهيكل الانتاجي بمستلزماته من مواد أولوية، قطع غيار، تجهيزات...، ترشيد عمليات استغلال العملة الصعبة عن طريق تخطي عقبة التسيير الاداري السابق، احداث التقارب بين الأسعار الداخلية والأسعار في السوق الدولية عن طريق توسيع عمليات السوق الحر وهذا يستدعي استعمال نظام صرف ملائم وعمليات جارية بعملات قابلة للتحول، اضفاء طابع المنافسة في السوق المحلي لتحسين مستوى الآداء والجودة للسلع الوطنية في السوق الدولية، وعليه جاءت عملية التحرير في ثلاث خطوات تتمثل في النقاط التالية.

1. مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية 1990- 1991: كان ذلك من خلال اقرار مجموعة من القوانين في قانون المالية التكميلي عام 1990 الذي يمثل الخطوة الأولى في اجراءات تحرير التجارة الخارجية وهذا ما تؤكده المادتان 40 و41 من قانون 16/90* من قانون المالية التكميلي، حيث أن استيراد السلع يكون فقط من قبل تجارة الجملة ووكلاء معتمدين مقيمين داخل التراب الوطني بإستثناء بعض السلع التي حددها قانون 10/90**

[1] منيرة مصراوي، رشيد يوسفي، **واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 01 ، العدد 06 ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم، الجزائر، 2017، ص ص141 ، 142.

[2] الصادق بوشنافة، **الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية حالة مجمع صيدال**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتواره في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص ص 203، 204.

المتعلق بالنقد والقرض الذي صدر في 14/04/ 1990 الذي نص على حرية دخول وخروج رؤوس الأموال من وإلى الوطن[1]، كما منح لهم حق فتح حسابات بالعملة الأجنبية بناءا على الفقرة 5 من نص المادة السالفة الذكر والتي نصت على أن عملية تسوية السلع تكون من حسابات مفتوحة بالعملة الصعبة من طرف أشخاص اعتباريين أو معنويين لدى بنك الجزائر طبعا للتشريع المعمول به وذلك بغية تسهيل عملية الاستيراد[2].

كما بين المرسوم التنفيذي رقم 145/90*** كيفية فتح حساب أو عدة حسابات بالعملة الصعبة وتشغيلها في البنوك الجزائرية من طرف اشخاص معنويين، مع منحه للمصدريين حق الملكية والتصرف في كل ايرادات أو جزء منها على شكل عملات صعبة والمتأتية من الصادرات خارج المحروقات، انطلاقا من تصريحهم بعد رخصة مسبقة يمنحها البنك المركزي الجزائري لبنوكهم، والذي يوضح الأنصبة المقصودة والاستثناءات[3].

وفي شهر سبتمبر 1990 أصدر البنك المركزي مجموعة أنظمة " 90/ 02، 90/ 03 ، 90/ 04" يحدد الأول منها شروط فتح وسير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين، ويحدد الثاني شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعادة تحويل أرباحها إلى الخارج وذلك يكون بعد الحصول على تأشيرة من بنك الجزائر طبقا للمادتين 13 و14 من نفس النظام ، أما الثالث فيتعلق بإعتماد وكلاء وتنصيبهم[4]، وقد نجم عن هذا التدخل للبنوك في تسيير التجارة من خلال الاجراءات المتعلقة بالتصدير والاستيراد اللجوء إلى السوق السوداء للدينار بسبب عدم الحصول على مساعدة البنوك لتمويل عمليات التصدير والاستيراد، توفر مجموعة من السلع المسموح باستيرادها القابلة لإعادة بيعها بالعملة الصعبة، إلتزام المتعاملين غير المقيمين بالاستثمار في الانتاج المحلي[5].

---

* القانون رقم 16/90 المؤرخ في 16 محرم 1411 الموافق لـ 1990/08/7 المتضمن قانون المالية التكميلي لعام 1990، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 34، المؤرخ في 1990/08/15، ص 1110، 1111.

** القانون رقم 10/90 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق لـ 1990/04/14 المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 16، المؤرخ في 1990/04/18، ص ص 522- 530.

[1] وليد حفاف، **اصلاحات ازالة القيود غير التعريفية وآثارها على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009، ص 95، 96

[2] المادة 41 من القانون رقم 16/90 المؤرخ في 16 محرم 1411 الموافق لـ 1990/08/7 المتضمن قانون المالية التكميلي لعام 1990، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 34، 1990/08/15، ص 1111.

*** المرسوم التنفيذي رقم 145/90 المؤرخ في 27 شوال 1410 الموافق لـ 1990/05/22 المتضمن تطبيق المادة 125 من القانون 26/89 المتضمن قانون المالية لعام 1990، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 21، المؤرخ في1990/05/23، ص ص 706- 707.

[3] المادة 3- 9 من المرسوم التنفيذي رقم 145/90 المؤرخ في 27 شوال 1410 الموافق لـ 1990/05/22 المتضمن تطبيق المادة 125 من القانون 26/89 المتضمن قانون المالية لعام 1990، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 21، المؤرخ في1990/05/23، ص 707.

[4] وليد حفاف، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[5] وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص 267.

فنتيجة لهذه العراقيل ومحاولة تسريع عملية تحرير التجارة الخارجية تم اصدار المرسوم التنفيذي رقم 91/ 37* المؤرخ في 1991/02/13 المتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية ويضمن حرية التجارة، ويلغي تراخيص التصدير والاستيراد، بشرط أن يكون المتعامل مؤسسة عمومية أو خاصة، شخص طبيعي أو معنوي" مسجلا في السجل التجاري بصفة تاجر بالجملة[1]، كما تم اصدار التعليمة 03/91 لغرض تنظيم الصرف والتحكم في العملة الصعبة في 1991/05/21 من خلال[2]:

- الغاء الميزانية بالعملة الصعبة بالنسبة للمؤسسات العمومية.
- التزام المستورد بالحصول على وسيلة دفع أجنبية في أجل يتجاوز 18 شهرا.
- التخلي عن الدفع بالعملة الصعبة في السوق الوطنية للسلع المستوردة من طرف أصحاب الامتياز مقابل التسوية بالدينار دون وجود أية آلية لحماية المتعاملين الاقتصاديين من مخاطر الصرف، والواضح أن المنظومة البنكية هي المنظم الوحيد للتجارة الخارجية مما أدى إلى زيادة المديونية الخارجية بسبب ميول لإستيراد السلع النهائية سهلة التمويل واستيراد السلع المربحة والمنافسة للمنتج الوطني لغرض المضاربة، وعليه كان لهذا التحرير خاصة في جانب الاستيراد أثر سلبي على الاقتصاد الوطني أدى إلى الانتقال إلى مرحلة اعادة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية.

2. مرحلة اعادة مراقبة الدولة للتجارة الخارجية 1992– 1993: أدى تحرير التجارة الخارجية في المرحلة الأولى إلى ظهور اختلالات هيكلية جديدة مع بداية 1992 منها التضخم، عجز الميزانية، المديونة الخارجية جعلت الجزائر تبدأ في اصلاحات اقتصادية عميقة شملت كل القطاعات بما فيها التجارة الخارجية[3]، وتزامن هذه المرحلة مع صدور قانون المالية لعام 1992 الذي تضمن تخفيض جوهري للرسوم الجمركية، حيث خفض المعدل الأقصى إلى 60 % وقد أعدت هذه الضرائب وفق نظام تصاعدي، تفرض من خلاله معدلات منخفضة على واردات المواد الأولية ومعدلات مرتفعة قليلا على واردات السلع النصف مصنعة، أما الضرائب المرتفعة تفرض على السلع النهائية[4].

كما أصدرت الحكومة في 1992/08/18 التعلمية رقم 625 مدرجة فيها معايير دقيقة للحصول على العملة الصعبة من جهة وإدارة وسائل الدفع الخارجي جهة أخرى، وجوب تقليص النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن، فرض قيود على منح العملة الأجنبية وعلى توسيع مجال الواردات بحيث أن المعاملات التي تزيد عن 100 ألف دولار تخضع لمعاينة اللجنة الخاصة ووضع حد أدنى لآجال القروض التجارية يتراوح بين 18 و36 شهرا، وتم

* المرسوم التنفيذي رقم 91/ 37 المؤرخ في 28 رجب 1411 الموافق لـ 1991/02/13 المتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية ، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 12، المؤرخ في 1991/03/20، ص ص 418، 419.

[1] آيات الله مولحسان، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[2] وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص 267، 268.

[3] فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث ، المجلد 11 ، العدد 11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012 ، ص 113.

[4] مغنية موسوس ، مرجع سبق ذكره، ص 133.

انشاء لجنة تسمى بـ AD-HOC في 1992/11/29 بوصاية رئيس الحكومة تضم ممثلين من وزارة الصحة، وزارة التجارة، بنك الجزائر لمتابعة عمليات التجارة الخارجية وتصحيح الاختلالات الممكن حدوثها اضافة إلى ضمان الاستغلال الأمثل للموارد المالية وتكليفها بتخصيص غلاف مالي من العملات الصعبة للمستوردين العموميين والخواص، لتحل رسميا في 12/04/ 1994[1].

3. مرحلة التحرير الكامل لقطاع التجارة الخارجية منذ عام 1994 إلى اليوم: طبقت الجزائر بداية عام 1994 برنامجا للإصلاح الاقتصادي يتضمن اجراءات هامة لتحرير التجارة الخارجية وذلك تنفيذا لشروط FMI والمتمثلة في تحضير الاقتصاد الوطني للانفتاح على العالم الخارجي، من خلال تحرير تجارتها، حيث تم ذلك من خلال تعليمة بنك الجزائر رقم 20/94 المؤرخة في 1994/04/12 المتعلقة بتمويل الواردات معيدة لها الاعتبار كممول رئيسي للتجارة الخارجية، تجسيد مبدأ حرية الحصول على العملة الصعبة لكل متعامل اقتصادي تتوفر فيه شروط معينة، وضع شروط منح القروض المصرفية أهمها قدرة العميل على السداد، وسمحت هذه التعليمة أيضا بإستيراد السلع دون أي قيود ادارية بداية من جانفي 1995، إلغاء القيود المفروضة على الصرف، تخفيض التعريفة الجمركية من 60 % عام 1996 إلى 45 % عام 1997، إلغاء تراخيص الاستيراد والتصدير وابقائها على بعض المعاملات التجارية منها صادرات الأدوية، أي أن هذه التعليمة ألغت جميع التعليمات السابقة الخاصة بعملية تمويل الواردات ما يعني تحرير المبادلات التجارية كليا[2]، وفي نفس السياق صدر في 1994/04/10 القرار رقم 10/94 الذي يحضر استيراد بعض السلع مؤقتا بغرض حماية المنتج الوطني إلى نهاية عام 1994، يمنح الفرصة للمنتجات الوطنية كي تحسن نوعيتها وتستطيع منافسة المنتجات الأجنبية[3]، كما أصدرت السلطات العمومية الأمر 06/95 المتعلق بالمنافسة في 1995/01/25 الذي يعمل على تنظيم المنافسة الحرة بين المتعاملين وتحديد قواعد لحمايتها قصد زيادة الفعالية الاقتصادية، ضمان النزاهة والشفافية في الممارسات التجارية، فيما تنص المادة 4 من هذا الأمر على

---

[1] عطا الله بن طيرش، **أثر تغير الصرف على تحرير التجارة الخارجية – حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011/2010، ص 92.

* المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 الموافق لـ 1993/10/5 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 64، المؤرخ في 1993/10/5، ص ص 4، 5.

[2] حمزة سالمي، **آثار تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية– حالة الجزائر–** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016/2015، ص 135.

[3] عائشة شرفاوي، **تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية –حالة الجزائر–** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 65.

تحرير الأسعار مع وجود بعض الاستثناءات، فرغم أن اقتصاد السوق يقوم على مبدأ المنافسة الحرة لأسعار السلع والخدمات، لكن هذا لا يمنع تدخل الدولة بالنسبة للسلع الاستراتيجية حسب الفقرة الثانية من المادة الرابعة[1].

كما تمثل خوصصة المؤسسات العمومية خطوة هامة في طريق الانتقال إلى اقتصاد السوق في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي المطبق في الفترة 1994- 1998، لتنظيم القطاع الخاص واعطاء فرصة أمام الرأسمال الخاص الوطني لتنمية القطاع، اسناد السلطة الادارية والاقتصادية للمؤسسات ذات رأس المال لغرض الفصل بين السيادة التي تمارسها الدولة والتجارة، وقد وضعت الدولة اطارا قانونيا لخوصصة المؤسسات العمومية، تحويل ملكيتها ونقل تسييرها إلى أشخاص ماديين أو معنويين، الانتقال من التسيير العام إلى التسيير الخاص لرأسمال الدولة وتأسيس الشركات، التخلي عن صناديق المساهمة بإصدار الأمرين التنفيذيين الأول 22/95 الصادر في 1995/09/26 والثاني 25/95 الصادر في 1995/09/25[2].

وقد اتجهت الجزائر إلى تحرير نظام التعاملات التجارية الدولية من القيود من خلال اصدار قانون يقر بحرية التصدير والاستيراد وحماية المنتوج الوطني من ممارسة الاغراق والدعم حسب قواعد OMC في 2003/07/19 [3]، وقبل ذلك تم وضع تعريفة جمركية تشمل التعريفة العامة على سلع الدول التي لا تحظى بالمعاملة التفضيلية للجزائر وفق اصدار الأمر 02/01 المؤرخ في 2001/08/20، والتي نسبها 30 % كمعدل أقصى على السلع الاستهلاكية التامة ، 30 % كمعدل أقصى على السلع ½ مصنعة والوسيطة و5 % على المواد الأولية أو سلع التجهيز، في حين أن الحبوب وبعض السلع الطبية تتمتع بالإعفاء من هذه التعريفة، إلا أن بعض المتعاملين رأوا أن المعدل المطبق على السلع الوسيطة يؤثر على الانتاج الوطني وهذا دفع السلطات إلى تخفيضه إلى 5 % من خلال المرسوم 02/02 في 2002/02/25[4].

وقد حدد بنك الجزائر كيفية تقسيم مداخيل التصدير من خلال اصدار التعليمة رقم 11/05 في 2011/10/19 والمعدلة لأحكام الأمر رقم 94/22 الصادر في 1994/12/04 من خلال وضع 50 % بالعملة الصعبة يوضع منها في حساب المصدر 40 % بالعملة الصعبة للتصرف فيها بحرية في اطار ترقية الصادرات، وتوضع في حساب المصدر المعنوي 60 % بالعملة الصعبة، أما 50 % المتبقية تودع في حساب المصدر بالدينار

---

[1] أسماء سي علي، **انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية– آفاق ما بعد 2017 –** ، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2017/2016، ص 155.

[2] وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص ص 274، 275 .

[3] منصف بوكليخة وآخرون، **تحليل العلاقة الاقتصادية بين التجارة الخارجية بين النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1982 إلى 2020**، مجلة دفاتر، المجلد 18، العدد 02 ، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2022، ص 362.

[4] مديحة بن زكري بن علو، **دور اعادة تأطير واصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 03، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019، ص 390 .

الجزائري، كما يجب تحصيل هذه المداخيل من طرف في مدة لا تتجاوز 360 يوما من تاريخ ارسال السلع أو الخدمة[1]، وتطبيقا لأحكام المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 220/05 المؤرخ في 2005/07/23 ووفقا القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2018/01/08 أنشئت اللجنة الاستشارية لمتابعة التدابير الوقائية المشتركة بين القطاعات برئاسة المدير العام للتجارة الخارجية، اعطاء رأيها في طلبات الوقاية بعد دراسة نتائج التحقيق المنصوص عليها في التنظيم المعمول به، دراسة طلبات الوقاية ومدى جدواها واقتراح التدابير الوقائية، طلب كل المعلومات التي تراها أنها ضرورية لاستكمال مهامها لدى هيئات أخرى عامة أو خاصة[2]، كانت هذه أبرز الاجراءات التي طبقتها الجزائر في اطار تحرير قطاع التجارة الخارجية بعد عام 2000 وتركنا بقية الاجراءات والخاصة بقطاع الصادرات وتنميتها في المطلب الموالي للتطرق إليها بالتفصيل، وعليه صاحب هذا الانتقال في سياسة التجارة الخارجية الجزائرية من الرقابة إلى الاحتكار ثم إلى مرحلة التحرير تغيير في السياسة التجارية واصلاحات تتماشى مع برنامج التعديل الهيكلي لـ FMI، والرغبة في الانضمام إلى OMC، وهذا يحثنا على التطرق إلى وضعية التجارة الخارجية الجزائرية من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (04–04): يوضح تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال مرحلة تحرير التجارة الخارجية 1990 – 1999

الوحدة: مليون دولار

الأعوام	1990	1991	1992	1993	1994
الصادرات	11304	12101	10837	10091	8340
الواردات	9684	7681	8406	8788	9365
الأعوام	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
الصادرات	10240	13375	13889	10213	12522
الواردات	10761	9098	8687	9403	9164

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Ministère des Finances, direction générale douanes: Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 1963-2010, Centre national de l'informatique des statistiques, 2010, Disponible sur le site: https://www.ons.dz .

يظهر الجدول رقم (04– 04) تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في اجمالي صادرات الجزائر بعد تخليها عن احتكار التجارة الخارجية والتوجه إلى تحريرها، حيث شهدت زيادة متوالية قدرت بـ 11304 م دولار عام 1990

[1] بشير بن جوال وآخرون، **فعالية إصلاحات التجارة الخارجية وأثرها على أداء الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022، ص 1206.

[2] المادة رقم 2 من القرار الوزاري المؤرخ في 20 ربيع الثاني عام 1439 المرافق لـ 2018/8/8 المتضمن تطبيق المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 220/05 ، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 09، المؤرخ في 2018/02/11 ، ص 23، 24.

و12101 م دج عام 1991 متأثرة بإرتفاع أسعار النفط جراء حرب الخليج وتزايد الطلب على النفط[1] ، لتنخفض قيمة الصادرات في عام 1992 و1993، 1994 بـ 1264 م دولار، 2010 م دولار، 3761 م دولار على التوالي، وبإرتفاع أسعار النفط إلى 17.6 دولار عام 1995 و21.7 دولار عام 1996 ترتفع الصادرات إلى 10240 م دولار عام 1995 و13375 م دولار عام 1996، لتساهم الأزمة الاقتصادية الآسيوية عام 1997 في ارتفاع قيمة الصادرات إلى 13889 م دولار، كما أدى انخفاض أسعار النفط إلى 13.4 دولار عام 1998 إلى تراجع الصادرات إلى 10213م دولار وعودتها إلى الزيادة في العام الموالي بقيمة 12522 م دولار بتزايد سعر النفط إلى 23.9 دولار للبرميل، كما يتضح دائما هيمنة المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية بنسبة مساهمة قدرت بـ 96.40 % خلال هذه الفترة، أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز نسب مساهمتها في اجمالي الصادرات عتبة 4 %.

أما في جانب الواردات نلاحظ أن قيمها منخفضة نوعا ما نتيجة الاصلاحات التي قامت بها الدولة في قطاع التجارة الخارجية منها تخفيض قيمة الدينار ورفع الدعم عن بعض السلع وخوصصة المؤسسات العمومية، حيث انخفضت من 9684 م دولار عام 1990 إلى 7681 م دولار عام 1991، لترتفع مجددا إلى 8406 م دولار عام 1992 و8788 م دولار عام 1993، لتسجل عام 1995 أكبر قيمة للواردات خلال هذه الفترة وهي 10761م دولار بزيادة قدرها 1396م دولار، إلا أن قيمة الواردات شهدت انخفاضا من جديد قدر بـ 9098 م دولار عام 1996 و8687 م دولار عام 1997 جراء غلق بعض وحدات الانتاج الخاصة نتيجة المنافسة المفروضة من طرف المستوردين بسبب تحرير التجارة وحل المؤسسات العمومية، اضافة إلى انخفاض الاستثمارات رغم وضع الجزائر لعدة اجراءات تشجع على الاستثمار فيها ، لتستقر قيمة الواردات عند مستوى 9 مليار دولار خلال العامين الموالين، وتتصدر قائمة الواردات سلع التجهيز الصناعي وتليها المواد نصف المصنعة و المواد الغذائية.

المطلب الثاني: اجراءات تنمية الصادرات خارج المحروقات.

اتجهت الجزائر إلى تبني استراتيجية وطنية لتنمية الصادرات خارج المحروقات على إثر الأزمة التي عاشتها عام 1986، نتيجة انخفاض أسعار النفط والاعتماد الشبه الكلي على ايراداته من خلال اتخاذ جملة من الاجراءات واستحداث عدة هيئات في سبيل رفع قيمة صادراتها خارج المحروقات.

أولا- التسهيلات والحوافز الممنوحة لترقية الصادرات.

قدمت الدولة الجزائرية العديد من الامتيازات والحوافز للمصدرين منها: المالية، الجبائية، والتي سندرجها في النقاط التالية:

[1] صباح نعمة علي، تغريد داود سلمان، **العلاقة بين أسعار النفط العالمية وبنية الناتج المحلي الاجمالي في العراق**، مجلة الدنانير، المجلد 01، العدد 16، الجامعة العراقية، العراق، 2019، ص7.

1. التسهيلات المالية: اصدار قانون النقد والقرض 90- 10 والذي جاء لتكييف النظام المالي ووضع قواعد متعلقة بتسيير ومعالجة عمليات التجارة الخارجية لاسيما عمليات التصدير، ومع قانون 90- 02 المؤرخ في سبتمبر 1990 الذي ينص في مادته 7 على أن يسمح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات، ومنذ 1994 أصبح بإمكان المصدريين تسجيل 50 % من حصيلة صادراتهم خارج المحروقات ومن منتجاتهم المنجمية، ومع انشاء سوق الصرف بين البنوك عام 1995 كمساهم أساسي في تغطية العمليات الجارية للبنوك وعمليات زبائنهم المتعلقة أساسا بإعادة تمويل وتقديم تسبيقات حول الحصيلة المتأتية من الصادرات خارج المحروقات، فتح حسابات للمصدرين بالدينار القابل للتحويل لتمويل النشاطات الخاصة بشراء المواد الأولية، بحيث يمنح المصدر بالعملة الصعبة مبلغ 10% من رقم الأعمال المحصل عليه من عملية التصدير، انشاء مكاتب الصرافة سنة 1996 لتحسين الحصول على النقد الأجنبي وتدعيم الشفافية في تخصيصه، اضافة إلى تقديم الدعم لمصدري بعض المواد خاصة التمور حيث أن تصديرها يستفيد من دعم مزدوج طبقا للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة والفلاحة عام 2001 والمتمثل بالتكفل بـ 80 % من نفقات النقل ومنح 5 د لكل كلغ كمكافئة لتشجيع الانتاج والتصدير[1].

وتشمل المساعدات المالية في إطار ترقية الصادرات ثلاث عمليات يرتكز عليها نشاط التصدير تتمثل في **عملية البحث عن الأسواق الخارجية** من خلال دراسة السوق، انشاء مكاتب في الخارج، تربصات الأعوان الخارجيين، **عملية التحضير للتصدير** من خلال تمويل عمليات الصنع أو لتمويل استثمارات، أي انشاء فروع انتاجية بالخارج أو لغرض انشاء مخزون بالخارج' **عملية التصدير** التي تحتاج إلى دعم بالقروض حسب طبيعتها قصيرة الأجل أو طويلة الأجل[2].

2. التسهيلات الجبائية: خص التشريع الجزائري عمليات التصدير بتسهيلات جبائية عديدة تتمثل في اعفاء المصدرين من بعض الضرائب، وذلك لغرض تشجيع الاستثمار في القطاع التصديري وتخفيف العبء الضريبي على المنتجين المصدرين، تحسين الانتاج التصديري.

- **الرسم على النشاط المهني:** هي ضريبة سنوية تفرض على ايرادات أصحاب المهن أو رقم الأعمال خارج TVA للمؤسسات، وهذا ما جاءت به المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يقدر معدل الرسم على النشاط المهني بـ 2 % تستفيد منه الجماعات المحلية منها 0.59 % يعود للولاية، 1.30% للبلدية و0.11 % يعود للصندوق المشترك للجماعات المحلية، لهذا يتم دفعه في مكان تحقيق رقم الأعمال أو المداخيل. أما بالنسبة للإعفاء من هذا الرسم عند التصدير وارد في المادة 220 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،

[1] يوسف صارة حاج، **دور القطاع الزراعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة مالية وتسويق دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2019/2018، ص 125.

[2] محمد بن ساحة ، مرجع سبق ذكره، ص 108.

حيث لا يدخل ضمن رقم الأعمال المعتمد كقاعدة لحساب الرسم، مبلغ عمليات البيع أو النقل أو السمسرة المتعلقة بالمواد والسلع الموجهة للتصدير.

- **الضريبة على أرباح الشركات:** وضعت بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991، وقد عرفت المادة 135 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة كما يلي: تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136، حيث تفرض هذه الضريبة على أرباح الشركات بمعدلين 19 % لقطاعات الانتاج، البناء، الأشغال العمومية والنشاط السياحي و25 % لقطاعات الخدمات والبيع، وقد تم توحيد هذا المعدل في قانون المالية لعام 2015 وهو 23 % ليصبح 3 معدلات في قانون المالية التكميلي لعام 2015 وهي 19%، 23%، 26 % تطبق على التوالي على انتاج السلع، البناء، الأشغال العمومية والهيدروليك ونشاطات أخرى.

جاء هذا الاعفاء من هذه الضريبة الذي يمس المصدرين في المادة 10 من قانون المالية لعام2011، والتي جاءت لتعدل وتتمم المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، حيث تتضمن اعفاء دائم تستفيد منه العمليات المدرة للعملة الصعبة كعمليات البيع وتأدية الخدمات الموجهة للتصدير، بإستثناء عمليات النقل البري والبحري واعادة التأمين، كما يمنح الاعفاء حسب نسبة رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة[1].

- **الرسم على القيمة المضافة TVA:** أدرج هذا الرسم في النظام الضريبي بموجب قانون المالية لعام 1991 وهي ضريبة غير مباشرة تدفعها المؤسسة ليتحملها المستهلك النهائي، تطبق على عدة عمليات منها المبيعات والتسليمات التي يقوم بها المنتجون، الأشغال العقارية، المبيعات والتسليمات على الحال الأصلي من المنتوجات أو البضائع المستوردة ومبيعات تجار الجملة، كما تستفيد عمليات التصدير من الاعفاء من دفع هذه الرسم جانب عمليات البيع والصنع التي تتعلق بالسلع المصدرة، عمليات الشراء أو السلع المستوردة المحققة من قبل المصدر والمخصصة إما لإعادة تصديرها أو إدخالها في صنع سلع معدة للتصدير وتكوينها، الخدمات المتعلقة مباشرة بعملية التصدير.

يحصل هذا الرسم بمعدل عادي نسبته 17 % ومعدل مخفض نسبته 7 % واللذين عدلا في قانون المالية لعام 2017 وأصبحا على التوالي 19%، 9%، إلا أنه يمكن استرجاع الرسم وفق ما جاءت به المادة 50 من قانون الرسم على رقم الأعمال، حيث إذا تعذر الحسم الكلي للرسم على القيمة المضافة القابل للخصم ضمن شروط في المادة 29 من الرسم TVA المستحق دفعه يسدد المبلغ المتبقي، وتمس هذه العملية عمليات تصدير السلع، تسليم سلع وخدمات إلى قطاع معفى أو مستفيد من نظام الترخيص بالشراء مع الاعفاء من الرسم[2].

---

[1] إلهام آيت بن عمر بن عجال، **آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017/2016، ص ص 115، 116.

[2] نفس المرجع ، ص ص 117،118.

- **الاعفاء من الدفع الجزافي VF ومن الرسم على النشاط المهني:** لقد جاء اعفاء الصادرات خارج المحروقات في المادة 19 من قانون المالية لعام 1996، وهذا بإستثناء خدمات النقل البري والجوي والخدمات البنكية وخدمات اعادة التأمين كذلك استفادة قطاع السياحة من اعفاء 3 سنوات يمس فقط رقم الأعمال المحققة بالعملة الصعبة، وتم تدعيم هذا عن طريق المادة 6 من قانون المالية لعام 2006[1].

3. التسهيلات الجمركية: يلعب النظام الجمركي دورا فعالا في التأثير على التصدير وزيادته من خلال برنامج تحديث القطاع، شرعت ادارة الجمارك في سياسة الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية ومع الأطراف الأخرى في سلسلة التجارة الخارجية لمواجهة تحديات العولمة وتحرير التجارة وتعزيز الاستثمار، وتظهر الأنظمة الجمركية كأحد أهم هذه التسهيلات متمثلة في جملة من الاعفاءات التي تنتفع منها السلع سواء عند دخولها أو خروجها من الاقليم الجمركي، وهي موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية بإستخدام ميكانيزمات متعددة، وعليه تتضمن الأنظمة الجمركية عدة حوافز جبائية، مالية وادارية تتمثل في مايلي:

- الاعفاءات من ايداع الضمان في إطار نظام القبول المؤقت من استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع الايجابي" التحويل" لتصدر لاحقا، كما يطبق على التصدير المؤقت للسلع لتحسين الصنع السلبي" انجاز الأعمال" الموجهة للتصدير النهائي.
- زيارة الموقع والتخليص الجمركي عن بعد واصدار وصل عبور السلع التي تمت عن طريق البر.
- اصدار وصل العبور بالجمارك بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطريق البرية.
- انشاء الرواق الأخضر الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة السلع لمدة عام وهو اجراء مبسط للعينات، وكذلك المشاركة في المعارض والصالوناتATA، وتفعيل الدفتر CACI في الخارج الذي يسلم حصريا من طرف الغرفة التجارية الجزائرية.
- التصريح المسبق وتقديم المعلومات قبل وصول السلع[2]، وتتمثل أصناف الأنظمة الاقتصادية الجمركية مايلي[3]:

- **نظام العبور:** هو عبارة عن نظام جمركي توضع فيه السلع تحت الرقابة الجمركية المنقولة في نفس المكتب أو مكتب جمركي إلى آخر برا أو جوا، حيث عدلت في المادة 61 الجريدة الرسمية في العدد 19 عام 2017.

---

[1] عبد الحميد حمشة، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2013/2012، ص 98.

[2] ربيع قرنين، شراف عقون، **استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 05، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2017، ص 451.

[3] مصطفى معاشو، **قياس أثر التوزيع الدولي في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2008- 2018**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية وتسويق دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2020/2019، ص ص 120- 124.

- **الاستيداع الجمركي:** حسب المادة 129 من الجريدة الرسمية فإن الاستيداع هو الوضع الجمركي الذي يمكن من تخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية في المحلات المعتمدة من قبل ادارة الجمارك، وذلك مع توقيف الحقوق والرسوم والحظر وغيرها من الاجراءات الجبائية الجمركية التي تخضع لها هذه السلع.
- **نظام القبول المؤقت:** حسب المادة 174 فإن هذا النظام عبارة عن نظام جمركي يسمح بأن تقبل في الاقليم الجمركي بعض السلع المعدة للتصدير خلال مدة معينة، وتحدد هذه المادة الشروط التي تجيز لإدارة الجمارك الترخيص لعمليات القبول المؤقت وهي: طلبات ادخال لوازم لتصليح واجراء التجارب والقيام باختبارات والمعارض، طلبات ادخال الغلق المعدة للتعبئة أو الأوعية الفارغة، طلبات ادخال العتاد المهني والعتاد العلمي البيداغوجي، طلبات ادخال العينات.
- **اعادة التموين والاعفاء:** يقصد بهذا النظام حسب المادة 186 بأنه اعفاء النظام الجمركي الذي يتمكن بالإعفاء التام أو الجزئي من الرسوم من استيراد سلع متجانسة من حيث نوعيتها وخصائصها التقنية مع السلع التي ضبطت في السوق الداخلية واستعملت للحصول على منتوجات سبق تصديرها.
- **التصدير المؤقت:** يمكن هذا النظام التصدير المؤقت لسلع ذات حرية التنقل عبر الاقليم الجمركي قصد أداء خدمة أو استعمالها أو تناولها بالتحويل أو التصنيع أو الاصلاح ثم استيرادها ثانية، بالإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسوم عند الاستيراد، ويمكن أن يمنح أيضا هذا النظام الجمركي سلع معدة للاستيراد ثانية على حالها بعد عرضها في المعارض أو تظاهرات مماثلة أخرى.
- **الرواق الأخضر:** يمثل أحد الآليات لتسهيل عملية جمركة السلع وهي آلية مبنية على تقنيات تسيير الحظر والسرعة والاجراءات، تم تعميم الرواق الأخضر منذ شهر ديسمبر2011 على عمليات التصدير في الموانئ والمطارات، حيث يرمي إلى العقلانية في الرقابة الجمركية وتخفيض التسيير البشري لعملية الجمركة، ربح الوقت بمراقبة جمركية مسبقة وتخفيض الاجراءات الادارية.

4. التسهيلات البنكية: يمكن لأي مؤسسة منتجة للسلع مقرها الجزائر، تعمل في مجال التصدير الاستفادة من هذه التسهيلات سواء لغرض المشاركة في المعارضة أو من أجل التصدير، وهي[1]:

- الزامية التوطين عمليات تصدير السلع والخدمات من خلال البيع النهائي أو بيع التسليم لدى بنك وسيط معتمد ومؤسس في الجزائر لمعرفة الصفقة انطلاقا رقم تسجيلها وتقديم شهادة التوطين المطلوبة من قبل ادارة الجمارك عند اعداد التصريح الجمركي بالتخليص عند التصدير.

[1] مطيع العرجوم، سمير بن سحنون، **ترقية الصادرات خارج المحروقات مقاربة وصفية تحليلية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010- 2019**، مجلة أبحاث، المجلد 07، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022، ص 219.

– يجب على المصدر استعادة عائدات التصدير في مدة لا تتجاوز 180 يوما بدءا من تاريخ ارسال السلع أو الخدمة، كما تضمنت تعليمة لبنك الجزائر رقم 01/07 المؤرخة في 2007/02/03 الأحكام المالية المطبقة على الصادرات والقواعد المطبقة على التجارة الخارجية في السلع والخدمات، مزيدا من التسهيلات:

– أعفيت الصادرات من التطوين البنكي، إلا أن صادرات السلع الطازجة أو القابلة للتلف أو الخطيرة لم تعفى.

– على الوكيل الجمركي أو المودع دفع ثمن استيداع الصادرات في نفس وقت اجراء عملية البيع.

– لا يجب على المصدر بيع أو اعادة استيراد السلع خلال مدة أقصاها عام واحد من تاريخ ارسال السلع بعد حذف هذا الشرط من بند مسؤولية استعادة عائدات التصدير.

ثانيا– الإطار المؤسساتي لتنمية الصادرات خارج المحروقات.

استحدثت الجزائر عدد من الهيئات في سبيل تنمية الصادرات خارج المحروقات وتذليل الصعاب أمام المصدرين، ندرجها ف النقاط التالية فيما يلي:

1. اعادة تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية: بناءا على المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 207/94 المؤرخ في 1994/08/16، بإسناد مهمة ترقية المبادلات التجارية مع الخارج إليها وذلك بمساهمتها في وضع التصورات الجديدة للأدوات التنظيمية والهيكلية المتعلقة بالتجارة الخارجية، كما أنها تمثل شريكا أساسي في التحضير والتفاوض حول الاتفاقيات التجارية مع الشركاء الأجانب بالتنسيق مع المصالح الموجودة لدى البعثات الدبلوماسية للجزائر المكلفة بالشؤون التجارية، وبناءا على هذه الاجراءات يتمثل هدف السلطة في دفع الوزارة للمساهمة في تنمية الصادرات خارج المحروقات، وبذلك أصبحت الوزارة آداة الدولة لتوجيه الأعوان الاقتصاديين نحو التصدير وتحقيق التوازن في الميزان التجاري[1].

2. الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية Promox: تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327/96 المؤرخ في 1996، وهي هيئة عامة ذات طابع إداري حيث يتكفل الديوان بإعداد برنامج لتحليل أوضاع السوق وتكوين وتسيير شبكة المعلومات، نشر بيانات المتعلقة بالوضع الإقتصادي ويتكفل بكل الأعباء الخاصة بدراسة الأسواق الدولية ونقل البضائع وتمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد.

3. الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة Caci: أنشأت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 المؤرخ في 1996/03/03، وهي هيئة عامة ذات طابع صناعي وتجاري تعمل على تنظيم الملتقيات والتظاهرات الإقتصادية، تنمية مختلف القطاعات الإقتصادية وتوسيعها نحو مختلف الأسواق الدولية، تزويد المستثمرين الجزائريين بكل المعلومات التي يطلبونها عن الأسواق الخارجية[2].

[1] الجيلالي عجة، مرجع سبق ذكره، ص ص 250،251.

[2] مصطفى خامد، **واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر وسبل تطورها للفترة 2001– 2004**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص ص 40، 41.

4. الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات Cagex: تم إنشائها وفقا للأمر 96-06 المؤرخ في 1996/01/10، وهي مؤسسة ذات أسهم يقدر رأس مالها 2 مليار دج بمساهمة 5 مؤسسات تأمين و5 بنوك، من أجل العمل على تشجيع التصدير خارج المحروقات، ادارة مستحقات المصدرين بالعمل على استرجاعها بالطرق الودية أو عن طريق التحكيم التجاري الدولي، المساعدة التقنية بتوفير المعلومات الاقتصادية والتجارية، كذا تقنيات التجارة والمالية الدولية متى طلبتها المؤسسات المصدرة، كما تقوم بتأمين 80 % من المبلغ عند المخاطر التجارية، 90% من المبلغ عند المخاطر السياسية، مخاطر عدم التمويل، مخاطر الكوارث الطبيعية[1].

5. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية Algex: تم إنشائها بموجب أمر رئاسي رقم 04/03 المؤرخ في 2004/06/12، بغية توسيع المبادلات التجارية وزيادة الإندماج العالمي ومن مهامها: المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية وتنفيذها ميدانيا بعد الموافقة عليها من طرف السلطات المعنية، تقديم المعلومات للشركات الجزائرية حول القطاعات الواعدة في الأسواق الدولية، مرافقة الشركات المصدرة خلال التظاهرات الاقتصادية في الخارج.

6. الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير Safex: هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تم انشاؤها في 1990/12/24، وهي تعمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات والترويج بالمنتوج الجزائري ضمن المهام التي تمارسها والمتمثلة في: تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى المحلي الجهوي، الوطني، الدولي، تنظيم مشاركة المصدرين الجزائريين في المعارض والصالونات في الخارج، تسيير واستغلال هياكل قصر المعارض، تنظيم الندوات والملتقيات، الاعلام في ميدان القوانين والتنظيمات[2].

7. الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين Anexal: أسست هذه الجمعية في 2001/06/10 بمبادرة من المتعاملين الجزائريين من القطاعين العام والخاص، والتي تتشكل مواردها من مساهمات الأعضاء وحقوق الانخراط ومداخيل نشاطاتها والهبات واعتمادات الدولة والجماعات المحلية، وتتمثل وظيفتها في مراجعة تشريع صرف العملات الأجنبية ومدى مطابقته لإقتصاد السوق، تشجيع اعادة صياغة قانون الجمارك بما يتوافق والمعايير الدولية المتعلقة بالصادرات، تطوير البنية التحتية للموانئ والمطارات، تطوير مناطق التخزين وجعلها آمنة، تطوير علاقات التعاون مع هيئات مماثلة على الصعيد الدولي.

8. الصندوق الخاص بترقية الصادرات Fspe: بموجب المادة 195 من قانون المالية لعام 1996 والذي كان نصها كالتالي: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 084- 302 عنوانه الصندوق الخاص بترقية

[1] عبد المجيد قدي، وصاف سعيدي، **آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 02، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002، ص ص 230،231.

[2] سلمى صالحي، **واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى2020**، المجلة الدولية للآداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01 ، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2021، ص ص 423 ، 424.

الصادرات..، تم انشاء هذا الصندوق لدعم الصادرات، حيث يحدد مبلغ الاعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة، وتقدم هذه الاعانة في الحالات التالية: المساهمة في الأعباء المتعلقة بدراسة الأسواق الدولية، التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض الدولية، المساهمة في تكلفة النقل الدولي وترتيب السلع الموجهة للتصدير في الموانئ الجزائرية، تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد وفق احتياجات الأسواق الدولية[1]، أما بالنسبة للمشاركة في المعارض بالخارج فإن الصندوق Fspe يتكفل بالمصاريف بنسبة 100 % في حالة المشاركة الاستثنائية بناء على قرار سياسي أو تقتصر على إنشاء شباك موحد، 80 % في حالة المشاركة في المعارض والصالونات المدرجة في البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر، 50 % في حالة المشاركة الفردية في المعارض الأخرى غير المدرجة في البرنامج السنوي الرسمي، كما يتكفل الصندوق Fspe بجزء من تكاليف نقل السلع الموجهة للتصدير على النحو التالي: 50 % في حالة النقل الدولي للمنتجات الزراعية القابلة للتلف باستثناء التمور، 50 % حالة النقل الدولي للمنتجات غير الزراعية إلى وجهات بعيدة، 50 % حالة النقل الدولي للتمور، وبالنسبة لجميع الوجهات لهذا المنتج[2].

9. المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات Cnpe: تم تشكيله بموجب المرسوم التنفيذي رقم 173/04 المؤرخ في 2004/06/12، يضم ممثلين عن مختلف الوزارات الجزائرية ويتولى المهام التالية: القيام بتقييم برامج ترقية الصادرات وعملياتها، المساهمة في توضيح أهداف تنمية الصادرات واستراتيجياتها، اقتراح كل تدبير ذي طبيعة تشريعية أو تنظيمية أو مؤسساتية لتسهيل تنمية الصادرات خارج المحروقات[3].

ثالثا– تخفيض قيمة العملة: يقصد به كل تخفيض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية المقومة بالوحدات الأجنبية، حيث ترجع أسباب هذا التخفيض إلى معالجة العجز في الميزان التجاري من خلال تشجيع الصادرات انطلاقا من انخفاض أسعار المنتجات المحلية المقومة بالعملة الأجنبية من جهة، وتقييد الواردات بسبب إرتفاع أسعار السلع والخدمات الأجنبية المقومة بالعملة الوطنية من جهة أخرى، حماية الصناعات الناشئة[4]، التقليل من البطالة بتوفير مناصب عمل جديدة تواكب زيادة الانتاج، كما يعتمد نجاح هذه سياسة في زيادة الصادرات على توفر عدة شروط أهمها مايلي:

[1] مصطفى معاشو، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[2] وزارة التجارة وترقية الصادرات، **الصندوق الخاص بترقية الصادرات**، تم الاطلاع عليه 2023/01/02، متاح على الرابط التالي: https://www.algex.dz/index.php/ar.

[3] مطيع العرجوم، سمير بن سحنون، مرجع سبق ذكره، ص 214.

[4] صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي، **تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح**، دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 01، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2018، ص ص 113، 114.

1. مرونة الصادرات: يجب أن يتمتع الطلب العالمي بقدر كاف من المرونة على صادرات دولة ما بحيث أن تخفيض قيمة العملة بنسبة معينة يجب أن يرافقه زيادة في الطلب العالمي على صادرات هذه الدولة بنسبة أكبر من نسبة التخفيض.

2. مرونة العرض المحلي لسلع التصدير: من الضروري أن يتمتع الانتاج المحلي لسلع التصدير بالمرونة العالية، أي أن تكون له قابلية للزيادة عقب حدوث تخفيض في قيمة العملة لكي يواجه النمو المتوقع في حجم الصادرات.

3. استقرار الأسعار المحلية: إن زيادة صادرات الدول المخفضة لقيمة عملتها تتطلب استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد حدوث التخفيض، فإذا قامت دولة ما بتخفيض قيمة عملتها بنسبة معينة ثم ارتفعت الأسعار المحلية بعد ذلك بنفس النسبة فذلك يعني أن السعر الذي يشتري به المستورد الأجنبي لم يتغير وبذلك يختفي الأثر السعري في زيادة صادرات الدولة.

4. عدم قيام دول أخرى بتخفيض قيمة عملتها في نفس الوقت: يجب أن تقابل سياسة التخفيض بتدابير مماثلة في الدول الأخرى والتي تنتج سلعا تصديرية مشابهة، لأن هذه الدول إذا قامت بتخفيض قيم عملاتها فقد تتمكن من سحب جزء من السوق العالمي إليها خاصة إذا كانت هذه التخفيضات أكبر من التخفيض الذي قامت به الدولة المعنية، ويزداد الوضع تعقيدا إذا كانت تكاليف الانتاج في تلك الدول أقل من نظيراتها في تلك الدولة، فتفقد بذلك سياسة التخفيض فعاليتها في زيادة صادرات الدولة[1].

كما ينجم عن قرار تخفيض قيمة العملة ضعف الثقة في العملة المحلية مما يجعل المواطنين يميلون إلى ادخار العملات الأجنبية، انخفاض الصادرات نتيجة عدم قدرة سلع الدولة على المنافسة في الأسواق الدولية، انخفاض القدرة الشرائية للفرد مخاصة أنه يؤثر بشكل كبير على الفئات الاجتماعية ضعيفة الدخل، علما أنه قد اتخذت السلطات الوطنية قرار تخفيض العملة الجزائرية لأول مرة عام 1991 بنسبة 22 % ثم في عام 1994 بنسبة 40 % وفي عام 2003 بنسبة 05 %، أما في عام 2009 بنسبة 10 % ونفس النسبة عام 2013، حيث كان من المتوقع بعد هذه التخفيضات المتتالية لقيمة الدينار الجزائري أن ترتفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني من خلال تنمية السلع التصديرية[2].

[1] رمزي زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2001، ص ص 188،190.

[2] حليمة بومعزة، **دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة الممتدة بين 2000– 2015 في ظل دعم ومرافقة الدولة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 18، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 96.

رابعا- انشاء مناطق حرة: أنشئت في إطار قانون ترقية الاستثمار، حيث يقوم المستثمرون المقيمون بإنتاج سلع مخصصة مع امكانية تصريف جزء منها داخل التراب الوطني شرط ألا تتعدى نسبة التصريف 20 % من الانتاج[1]، فبالإضافة إلى المؤسسات المنشأة لغرض تنمية الصادرات خارج المحروقات أنشئت هياكل أخرى منها[2]:

- للتغلب على تدني امكانيات وكفاءة المؤسسات ص وم وضمان استفادتها من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لدعم التصدير أنشئت مؤسسات تختص في التصدير.

- يستفيد المصدرين مجانا ودوريا من المعلومات حول الأسواق الخارجية المراد دخولها على مستوىAlgex، Safex ، Caci ومن اجراءات الصرف والمعالجة الاستثنائية عند طلب المعونة من Fspe بعد تسجيلهم في ملف وطني Finadex .

- بهدف حماية المنتج الوطني من بعض السلع مثل التمور، الجلود، الحديد والصلب، الفلين الخام تم نشاء شهادة المصدر.

- حتى يتسنى للمؤسسات المصدرة تخزين سلعها المجهزة للتصدير قبل شحنها إلى الدولة المستوردة أنشئ مستودع للتصدير على مستوى الجمارك.

خامسا- برامج تدعيم الصادرات.

استفادت الدولة الجزائرية من مساعدات مادية وتقنية من هيئات دولية لدعم مجهوداتها المبذولة لإصلاح التجارة الخارجية وهي:

1. برنامج "OPTIMEEXPORT": قامت وزارة التجارة الخارجية في إطار التعاون التقني بين الجزائر وفرنسا بإبرام عقد في 2007/04/30 مع UBI france يقدر مبلغه 2.5 مليون يورو، لتطوير الصادرات الجزائرية والمتضمن فيه برنامج تدعيم القدرات التجارية مدته 3 سنوات من 2007 إلى 2009 إلا أن تم تمديده حتى نهاية عام 2010 للوصول إلى الأهداف المسطرة.

هو برنامج حول التكوين والاحترافية في تقنيات التجارة الدولية، المعلومة التجارية ومرافقة المؤسسات الجزائرية المصدرة، من خلاله تم انتقاء مجموعة من المؤسسات التي ستكون واجهة مستقبلية للتصدير في الجزائر تستفيد من مساعدات خاصة في كل ميادين التصدير ومن الدعم لإستهداف الأسواق الدولية، كما نظمت عدة دورات تكوينية في تقنيات التجارة الدولية مست المتدخلين في قطاع التصدير "وكلاء النقل، البنوك، الجمارك" استفاد منها 80 اطارا ممثلين لعدة وزارات، الغرف التجارية..، من هذه الدورات التدريبية لمدة 6 أشهر تضمنت تكوينا في 14 مقياسا عن أساسيات التجارة الدولية مع حصولهم على شهادة مشاركة في فيفري 2009، كما نظمت وكالة

[1] وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص ص 280

[2] نصيرة لعويطي، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014/2013، ص 68.

ألجيكس وفرقة OPTIMEEXPORT في 2009/12/15 لقاءات مهنية للتصدير ليوم واحد شارك فيها أكثر من 280 مشارك، وقسم هذا الحدث إلى عدة فضاءات: لقاءات المناقشة، ورشات عمل، معرض الشركاء تناولت عدة مواضيع منها اللوجستيكية، الميكانيزمات الادارية للمرافقة الدولية، الاجابة على انشغالات المشاركين حول العلاقة مع الجمارك والجباية وتحليل بعض النصوص غير الواضحة، تخصيص 44 جناحا للعرض منها 14 لهيئات الدعم والاستشارة و30 للمؤسسات ص وم الانتاجية والحرفية والخدماتية.

كما خصص البرنامج دورة تدريبية لشركائه من الاطارات المسيرة وممثلي كل من Caci، Cagex، Safex، Algex خلال الفترة الممتدة من 05/11 إلى 2010/07/01، الهدف منها تحسين قدرات الشركاء فيما يخص تنظيم المعارض والصالونات المتخصصة، تنظيم لقاءات عمل وندوات جهوية، أما بالنسبة لإختيار المؤسسات المستفيدة من هذا البرنامج فقد رشحت حوالي 600 مؤسسة في مختلف القطاعات قامت بملأ استمارة أسئلة لتقييم قدرتها التصديرية، أختير منها 110 مؤسسة مبدئيا اعتمادا على مجموعة من المقاييس ليتم اختيار 44 مؤسسة منها بشكل نهائي، وأبرمت هذه الأخيرة مع نائب وكالة ألجيكس عقد شراكة حقيقي للتصدير لمدة عامين تم امضاؤه في 2009/11/5 متضمنا مرافقة المؤسسات وتوجيهها وتكوينها من طرف خبراء فرنسيين وجزائريين، وضع استراتيجية التصدير المناسبة وخطة عمل لكل مؤسسة مما يسمح لها بإختيار الأسواق، معرفة أهم زبائن الجزائر في مجالها، قياس استراتيجية أهم الدول المنافسة مع هدف تمركز سوقي للتصدير، المرافقة في الخارج بالمشاركة في التظاهرات والمعارض الاقتصادية، إلا أن المؤسسات الأخرى المتبقية تلقت دعما كبيرا يتمثل في تكوين في شكل ندوات تتطرق إلى مواضيع متعلقة بعمليات التجارة الدولية.

أثر هذا البرنامج ايجابيا على المؤسسات المشاركة بحصول احداها على جائزة أحسن مصدر جزائري عام 2010 في قطاع الزراعة في فرع التمور الممنوحة من طرف World Trade Centre Algeria، وحصول أخرى مختصة في تحويل التمور في 2011/06/23 على جائزة 2010 لأحسن امرأة مسيرة صاحبة مؤسسة مصدرة، وعرفت مؤسسة أخرى مختصة في صناعة المثلجات والشكولاطة في 2011/06/22 التصديق على نظامها التسييري وأمان المواد الغذائية 2500- 22000 ISO الذي يعد بمثابة جواز سفر للتصدير[1].

2. برنامج "FACICO": يدخل هذا البرنامج في إطار التعاون الأورو متوسط "Euromed" والشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والمفاوضات للإنضمام إلى OMC، يرمي إلى تسهيل سيرورة تحرير الاقتصاد الجزائري واندماجه أكثر في الاقتصاد العالمي بتعزيز قدرات الهياكل المركزية والجهوية والمحلية لقطاع التجارة، انطلق البرنامج في مارس 2009 لمدة 22 شهرا وبميزانية قدرت بـ 6.25 ملايين أورور منها 5 ملايين أورو تمويل خاص باللجنة الأوروبية و1.25 مليون تمويل خاص بالحكومة الجزائرية، حيث تتجلى أهداف هذا البرنامج في:

- المساهمة في دعم قدرات هياكل وزارة التجارة للتكيف مع سيرورة التحرير الاقتصادي والتبادل التجاري.

[1] الهام آيت بن عجال ، مرجع سبق ذكره، ص ص 135- 141.

- مساندة سياسة الحكومة الجزائرية لمحاربة أهم الاختلالات التجارة في الجزائر.
- دعم قدرات التفاوض وابرام الاتفاقيات التجارية الجهوية أو المتعددة الأطراف، والسماح لوزارة التجارة بآداء دورها كمنسق في أحسن الظروف على مستوى التجارة الخارجية.
- تحسين وسائل حماية المستهلك.
- تطوير هياكل رقابة الأسواق بدعم المركز الجزائري لمراقبة الجودة والتعبئة عن طريق المعونة الفنية والتكوين.

يمثل هذا البرنامج عزم اللجنة الأوروبية على تقديم الدعم لمجهودات الجزائرية في وضع الاصلاحات الضرورية للتجارة، حيث استفادت في اطاره الهياكل المركزية الجهوية والمحلية لوزارة التجارة والوكالات التي هي تحت وصايتها من تكوينات استجابة لمتطلباتها وللأولويات التي وضعتها وزارة التجارة.

3. برنامج دعم القدرات التجارية للدول العربية "ENACT": هو برنامج جهوي للمعونة الفنية، هدفه دمج الدول المستفيدة من نظام التجارة المتعددة الأطراف، هذه الدول هي: الجزائر، المغرب، مصر، الأردن، تونس، كما يساند هذا البرنامج الأعمال المبرمجة في المخططات الوطنية للتنمية القطاعية للسلطات العمومية، وهو برنامج مكمل لبرامج التنمية لشركاء الجزائر، الاتحاد الأوروبي، الوكالة الفرنسية للتنمية LAGTZ والبنك العالمي لدعم القدرات التجارية، حيث تم عقد اتفاقية مع الجزائر في 2010/04/06 للاستفادة من هذا البرنامج الممول من طرف الحكومة الكندية عن طريق الوكالة الكندية للتنمية الدولية ACDI، بمبلغ اجمالي قدر بـ 8.4 ملايين دولار منها 106 مليون دولار مخصص للجزائر، ونفذ من طرف مركز التجارة الدولية CCI، كما تمت متابعة نشاطات البرنامج من طرف وزارة التجارة والتي بدورها خولت المهمة إلى الوكالة ألجكس كنائب.

يمس برنامج ENACT عدة وزارات وشركات دعم التجارة الخارجية كوزارة الشؤون الخارجية، وزارة المؤسسات ص وم والحرف، وزارة التجارة والتنمية الريفية، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الجمعية الوطنية للمصدريين الجزائريين إلى جانب عدة مؤسسات ومعاهد التكوين، وقد استفاد إطارات وكالة ألجيكس والغرفة الجزائرية للتجارة وللصناعة من تكوين حول تحضير التظاهرات في الخارج وتهيئة الشركات الجزائرية للمعارض في الخارج، استفادة بعض الاستشاريين من ورشات تكوينية عن الأسواق والذكاء التجاري لدعم قدراتهم على تطوير المؤسسات، مرافقة الشركات في المعارض من خلال منحهم أول مشاركة في معرض دولي في كندا سنة 2012[1].

سادسا- اندماج الاقتصاد الجزائري في النظام الاقتصادي العالمي.

أفرزت التغيرات الاقتصادية والسياسية التي عاشها العالم نظاما اقتصاديا جديدا يتميز بالانفتاح والحرية، فكان لزاما على جميع الدول ومنها الجزائر المسارعة للاندماج فيه، محاولة الاستفادة من الفرص التجارية المتاحة دوليا

[1] نفس المرجع، ص ص 141-147.

وتجنب ما قد ينجم عن المنافسة الحادة في الأسواق المحلية، حيث سعت الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال توقيع عقد الشراكة الأورو متوسطية، الانضمام إلى Afta، الانضمام إلى اتحاد المغرب العربي.

1. الإتفاق التجاري التفاضلي الجزائري – التونسي: في 8 /2008/12 بتونس تم توقيع الاتفاق التفاضلي بين الجزائر وتونس، الذي يهدف إلى تسهيل وتشجيع تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين الطرفين، تم الاعلان عنه في مرسوم رئاسي رقم 12/10 المؤرخ في 2010/01/11، وقد دخل حيز التنفيذ في 2014/03/01، حيث يقوم الطرفان في اطار العمل بأحكامه عند اعداد قوائم السلع والخدمات بجدول التعريفية الجمركية للنظام المنسق " SH "بتعيين وتصنيف السلع والخدمات المتبادلة بينهما، ويتضمن الاتفاق تعهد الطرفان المتعاقدان بإعفاء المنتجات ذات المنشأ الجزائري والتونسي الواردة في القائمتين (ج1) و (د1) الملحقتين بهذا الاتفاق من كافة الحقوق الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل لدى دخولها الاقليم الجمركي الجزائري والتونسي، كما يتعهد الجانب الجزائري بمنح تخفيض بنسبة 40 % من الحقوق الجمركية المطبقة على السلع الواردة في القائمة (ج2) المتضمنة للسلع الصناعية ذات المنشأ التونسي بعد عام من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ[1].

2. اتحاد المغرب العربي: في 1989/02/17 بمدينة مراكش المغربية تم ابرام معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي، لكن سرعان ما تم تجميده نتيجة الاختلافات البينية والأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر 1992، حيث أصبح الاتحاد دون روح خاصة أن الأعضاء وضعوا استراتيجية لتجسيده تتكون من 3 مراحل: أولها تمتد إلى عام 1992 ويتم فيها انشاء منطقة حرة للتبال التجاري، في حين أن المرحلة الثانية تبدأ من عام 1995 يتعين على الأطراف فيها التوصل إلى وحدة جمركية، أما المرحلة الثالثة تكون في آفاق 2000 يتوصل الأطراف عندها إلى انشاء وحدة اقتصادية، ولقد قام أعضاء الاتحاد بهدف تجسيد هذه المراحل في اجتماعهم المنعقد في المدة من 09 إلى 11 /1991/03 بإنشاء لجنة خاصة اقترحت إلغاء العوائق غير التعريفية على السلع ذات المنشأ المغاربي، انشاء بنك للاستثمار والتجارة بين الجزائر وليبيا بموجب الاتفاقية المؤرخة في 1998/06/19 برأسمال 100 مليون دولار هدفه دعم التبادل التجاري، اقامة منطقة للتبادل الفلاحي الحر[2]، حيث كان الهدف من انشائه اتباع استراتيجية اقتصادية واسعة تعتمد على تطوير الزراعة والصناعة والتجارة والأمن الغذائي، ادخال التداول الحر للسلع والخدمات وعوامل الانتاج فيما بينها تدريجيا، اقامة مشاريع مشتركة وبرنامج للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء، تعزيز جميع أشكال العلاقات بين الدول الأعضاء من أجل ضمان الاستقرار الاقليمي وتعزيز التنسيق بين السياسات[3] .

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم 12/10 المؤرخ في 25 محرم 1431 الموافق لـ 2010/01/11 المتعلق بالتصديق على الاتفاق التجاري التفاضلي بين الجزائر وتونس ، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 12، المؤرخ في 11جانفي 2010، ص 3.

[2] وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص ص 283، 284.

[3] فاطمة الزهراء مغبر، نسيمة لعرج مجاهد، **واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل التكامل الاقتصادي الاقليمي المغاربي**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 02، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2015، ص 193.

3. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى Afta: أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم 1317 في دورته العادية رقم 59 بتاريخ 1997/02/19، الذي أعلن فيه عن قيام Afta خلال 10 سنوات بدءا من 1998/01/01 بناءا على قرار القمة العربية في اجتماعها بالقاهرة في 21 و1996/06/23 بتكليفه بالقيام بما يلزم للإسراع في اقامة Afta وفق جدول زمني وبرنامج عمل يتفق عليهما، وقد تضمن القرار تخفيض تدريجي بنسبة 10 % للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل وعلى تبادل البضائع العربية المنتجة محليا، ولقد تمت الموافقة على شروط تأسيس المنطقة والالتزام بها من طرف الدول الأعضاء[1]، كما يحتوي البرنامج التنفيذي على عدة قواعد نوضحها في النقاط التالية[2]:

- إلغاء جميع القيود غير التعريفية على صادرات وواردات الدول العربية وتحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء
- تزويد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والاجراءات الخاصة بالتبادل التجاري بين الدول الأعضاء مع تطبيق مبدأ الشفافية في إطار تعهد الدول الأعضاء بذلك.
- اخضاع السلع التي تدخل في مجال التحرير لقواعد بلد المنشأ التي تضعها لجنة قواعد المنشأ للمجلس الاقتصادي.
- تطبق قواعد المنشأ والمواصفات، المقاييس الفنية وشروط الوقاية الصحية والأمنية، الرسوم الجمركية والضرائب المحلية على السلع العربية التي تدخل في مجال التبادل، أي تعامل معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف.
- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم، ومعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، كما يراعي البرنامج وضع الدول العربية الأقل نموا ومنحها معاملة خاصة وتفضيلية.

والملاحظ أن هذه القواعد مستوحاة من قواعد OMC في حين أن هناك بعض الأمور لم يتفق عليها كالسلع المستثناة لأسباب بيئية أو صحية أو استراتيجية، والجدير بالذكر أن هدف هذه الاتفاقية هو تحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء العربية، لكن توقيعهم للاتفاقية يلزمهم تحقيق الأهداف التالية مع بداية عام 2005[3]:

- تحرير التجارة بين الدول الأعضاء العربية مع تحديد السلع التي تدخل حيز التبادل.
- توحيد المقاييس والمواصفات للسلع المتبادلة.
- التنسيق بين البنوك العربية لتطوير خدماتها وتعزيز تعاونها.
- التنسيق بين النظم والسياسات التجارية والنقدية واقامة شبكة معلومات موحدة عن السلع ووضع خطوط عريضة للعلاقات.
- وضع الأسس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانة على الساحة الاقتصادية الدولية.

---

[1] صالح طالم، **تحليل واقع تدفقات التجارة العربية للمنتجات الصناعية في اطار التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية**، مجلة المعيار، المجلد 06، العدد 02 ، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2015، ص 251.

[2] وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص ص 282، 283.

[3] صالح طارم ، مرجع سبق ذكره ، ص 252.

- تعميق وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية والأطراف وصولا إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها.
- الاستفادة من التغيرات الحاصلة في نظام التجارة العالمية مع الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية.

أما الجزائر انضمت رسميا بعد اعلان الرئيس الجزائري ذلك في قمة الرياض عام 2007، بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 223/04 المؤرخ في 2004/08/03 المتضمن لتوقيع على اتفاقية تنمية وتسيير التبادل التجاري بين الدول العربية، ادراكا منها لأهمية التكامل الاقتصادي كخطوة اتجاه الوحدة الاقتصادية العربية وكآداة لتعزيز التنمية العربية الشاملة، وكان توقيعها على الاتفاقية شهر أوت 2004 قبل دخولها حيز التنفيذ في جانفي 2009[1].

4. الشراكة الأور ومتوسطية: في إطار السياسة الجديدة التي اتبعها الاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية بمفهوم الشراكة الأور ومتوسطية التي تم طرحها في مؤتمر برشلونة عام 1995، دخل هذا الأخير في مفاوضات جديدة مع دول حوض المتوسط بغية تحقيق شراكة شاملة تهدف إلى تحقيق نوع من التكافؤ بين الدول الموقعة على الاتفاقية بعيدا على التبعية أو المساعدات الاقتصادية، وحسب مؤتمر برشلونة تقوم هذه الشراكة على 3 أبعاد أساسية هي: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والثقافي، البعد السياسي والأمني[2].

أما بالنسبة للجزائر فقد وقعت على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 2002/04/22، ودخل حيز التنفيذ في 2005/09/01 بعد مفاوضات طويلة مرت بعدة مراحل شرع فيها الطرفان انطلقت رسميا في مارس1997، إلا أن الجزائر أبدت رغبتها في ابرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد في نهاية 1993، و يطمح الاتفاق في الجانب التجاري إلى اقامة تجارة حرة خلال فترة انتقالية لمدة 12 عام منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، كما يشمل الاتفاق 8 نقاط أساسية هي: السلع الزراعية، السلع الصناعية، حرية تنقل السلع، تجارة الخدمات، التعاون المالي، التعاون الاقتصادي، التعاون الاجتماعي والثقافي، المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة، الاجراءات المؤسساتية، الحوار السياسي[3]، وتتمثل مبادئ هذه الشراكة في إلغاء القيود الكمية على الواردات، عدم القدرة على فرض رسم جمركي جديد أو رفع ما هو مطبق بعد سريان الاتفاق، أما في حال انضمام الجزائر لـ OMC فإن الرسوم المطبقة على واردتها من الاتحاد ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة أو بمعدل أقل مما هو مطبق فعليا أثناء الانضمام، واذا حدث وتم تخفيض التعريفة بعد الانضمام للمنظمة فإن هذا المعدل هو الذي يطبق[4].

---

[1] نعيمة زيرمي، **التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية " الواقع، المعوقات، الآفاق"**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، المجلد 07، العدد 02، جامعة معسكر، الجزائر، 2016، ص 201.

[2] وليد عابي، مرجع سبق ذكره، ص 281.

[3] جمعي عماري ، مرجع سبق ذكره، ص ص 84، 85.

[4] أقاسم قادة، سمية كبير، **تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسيات الاقتصادية ، المجلد 04، العدد 01 ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2013، ص 14.

يتم انتقال السلع الزراعية وسلع الصيد البحري بحرية بناءا على تخفيض الرسوم الجمركية لبعض السلع واعتماد نظام الحصص على البعض الآخر بعد مرور 5 أعوام من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، أما بالنسبة للسلع الصناعية فإن انتقالها بحرية في إطار اتفاقية الشراكة يعتمد على الالغاء التدريجي للحواجز الجمركية [1]، إلا أن أهداف المصادقة على اتفاق الشراكة مع دول جنوب البحر المتوسط هي أهداف متوسطة الأجل تتمثل في مايلي[2]:

- زيادة تدفق الاستثمارات المباشرة الأوروبية إلى دول منطقة البحر المتوسط.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- اقامة منطقة حرة بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط خلال فترة من 12 إلى 15 عام.
- انشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي.
- تقديم دعم مالي مرتبط بالأداء مع الاتحاد الأوروبي قيمته 4.7 وحدة نقدية أوربية كمنح خلال الفترة 1995-1999، بالاضافة إلى مبلغ مماثل من القروض من بنك الاستثمار الأوربي.

5. الاستثمار الأجنبي المباشر: حتى يكون مناخ الاستثمار جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر وفرت الجزائر كافة الامكانيات الطبيعية والبشرية، مع سنها للعديد من القوانين التي تشجع على الاستثمار في عام 1993 ثم عام 2001 والمتضمنة إلغاء المميزات التي كان يستحوذ عليها المستثمر العام على حساب الخاص، اضافة إلى الحد من تدخلات الدولة في منح بعض الامتيازات الجمركية، الضريبية والمالية من أجل جذب الاستثمار الخاص لتحقيق الاصلاح والنمو الاقتصادي ، ونتج عن تحرير الاقتصاد الجزائري منذ عام 1995 وتعديل قوانين الاستثمار نتائج ايجابية من حيث تدفق الاستثمار، حيث جاءت الجزائر الأولى مغاربيا والثالثة افريقيا عام 2002[3]، والجدول الموالي يوضح تطور حجم الاستثمارات المباشرة نحو الجزائر للفترة 2000- 2020.

الجدول رقم (04-05): يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
FDI	280.1	1113,1	1065	637.8	884.7	1145.3	1888.2
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
FDI	1743.3	2631.7	2753.8	2301.2	2580.6	1499.4	1696.8
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
FDI	1506.7	-537.7	1636.2	1232.3	1506.3	1381.8	1142.6

المصدر: صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد**، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، الأعداد: 30، 29، 31، 32، 34، 37، 38 ،39،41 و42، متاح على الرابط التالي: https://www.amf.org.ae.

[1] نفس المرجع ص 15.

[2] جمعي عماري، مرجع سبق ذكره، ص ص 85، 86.

[3] منيرة مصراوي، رشيد يوسفي، مرجع سبق ذكره، ص 143.

يتضح من خلال تتبعنا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر المبينة في الجدول السابق أنها عرفت تذبذبا بين الانخفاض و الارتفاع، وهي في العموم ضئيلة مقارنة مع امكانيات التي تحوز عليها الجزائر، كما نلاحظ تراجع تدفق الاستثمار المباشر إلى الجزائر خاصة بعد عام 2009، والتي فاقت فيها قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر 2.7 م دولار، لتنخفض في عام 2015 مسجلة قيمة سالبة قدرت بـ 537.3 م دولار جراء انخفاض أسعار النفط عام 2014 التي أثرت على الاقتصاد الجزائري ونتج عنه تخوف لدى المستثمرين الأجانب من الاستثمار، اضافة إلى استمرار العمل بقاعدة 49/51 الذي انعكس سلبا على التدفقات الاستثمارية في الجزائر، وقد عرفت التدفقات الاستثمارية عام 2016 انتعاشا حيث وصلت إلى 1636.2 م دولار ويرجع ذلك إلى التحسن في السياسات الاستثمارية والانتعاش الأخير الذي عرفه الانتاج النفطي، مع سن قانون جديد للاستثمار تضمن التحفيزات الجبائية والمنشأت الضرورية لذلك، لتسجل انخفاضا في العام الموالي قدر بـ 1232.3 م دولار بنسبة 26 %، إلا أنه في عام 2018 زادت التدفقات الاستثمارية إلى 1506.3 م دولار جراء الاستثمار في قطاع النفط والغاز والسيارات الذي ساهم حقيقة في الزيادة المحققة عام 2018، من خلال دخول منصع التركيب للمصنع الصيني "International Baic" الذي فاق استثماره 100 م دولار[1]، ثم عرفت هذه التدفقات تراجعا من جديد قدر بـ 1381.8 م دولار عام 2019 و1142.6 م دولار عام 2020.

المطلب الثالث: واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000–2020

عكفت الدولة الجزائرية على تنمية صادراتها خاصة غير النفطية منها وذلك بعد الأزمة الاقتصادية في الثمانينات التي ضربت اقتصادها الوطني بناءا على مجموعة من الاجراءات والتي كانت لها أثر ايجابي في تطور هذه الأخيرة خلال فترة الدراسة رغم تدنيها مقارنة بصادرات المحروقات، ونوضح ذلك من خلال بيان هيكل الصادرات الجزائرية والتركيبة السلعية للصادرات خارج المحروقات والتوزيع الجغرافي لها خلال الفترة 2000- 2020، بعد استعراض وتحليل حالة الميزان التجاري وفي الأخير التطرق إلى الصادرات من منظور بعض المؤشرات.

أولا– تطور الميزان التجاري.

يعطي الميزان التجاري نظرة عن وضعية الدولة اتجاه العالم الخارجي "مدينة أو دائنة" بخصوص السلع والمنظورة وغير المنظورة، ويحسب رصيده بالفرق بين ايرادات الدولة المتأتية من تصدير السلع وما تدفعه مقابل وارداتها من السلع، والشكل الموالي يبين رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2000 – 2020.

[1] ميلود بوعبيد، أمحمد بن البار، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في قطاع السياحة في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 01، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2020، ص 1040.

الشكل رقم (04– 01): يوضح تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2000 – 2020

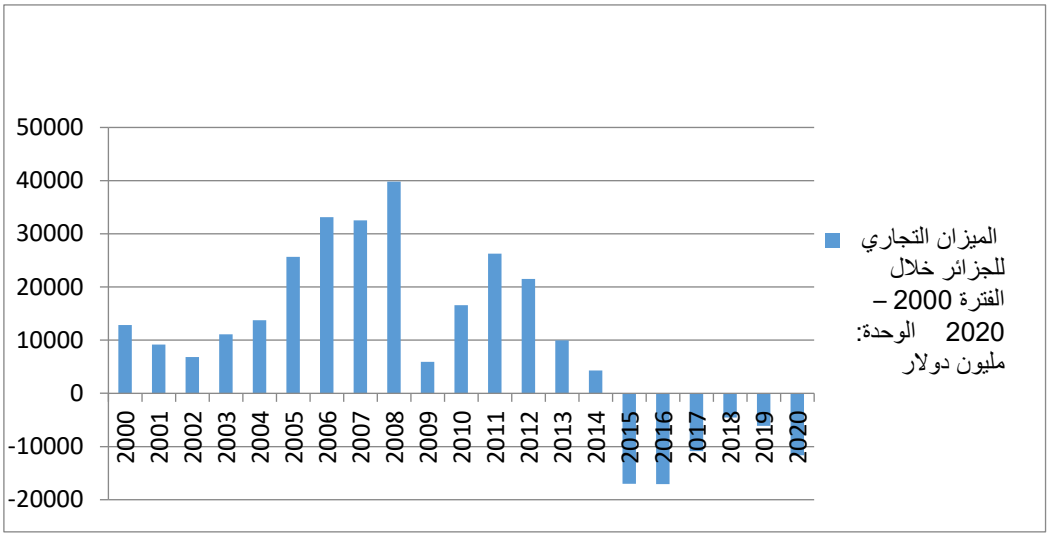

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 04.

يوضح الشكل رقم (04–01) تسجيل الميزان التجاري رصيد موجب خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى 2014 نتيجة الزيادة المستمرة في أسعار النفط وفي اجمالي الصادرات، رغم التزايد المستمر للواردات، حيث أن رصيد الميزان التجاري بلغ في عام 2000 قيمة 12858 م دولار لينخفض في العامان المواليان 2001 و2002 إلى 9152 م دولار و6816 م دولار على التوالي بفعل تزايد حجم الواردات إلى 9940 م دولار و12009 م دولار إلا أن الانخفاض الذي عرفه عام 2001 يرجع إلى انخفاض أسعار النفط جراء الهجوم الارهابي الذي عاشته الو، م، أ في 11 سبتمبر إلى 24.9 دولار للبرميل و25.2 دولار للبرميل على التوالي بعد أن كان سعره عام 2000 حوالي 26.6 دولار للبرميل، ليتحسن رصيد الميزان تدريجيا من عام 2003 إلى غاية 2008 بسبب ارتفاع أسعار النفط من 38.7 دولار إلى 74.95 دولار في عام 2007 مسجلا ما قيمته 33157 م دولار في عام 2006 ومعدل التغطية قدر بـ 255 % وهذا لأول منذ استقلال الجزائر، ليتراجع عام 2007 إلى 32532 م دولار بفارق قدر بـ 625 م دولار مقارنة بعام 2006، ليحقق الميزان التجاري عام 2008 أعلى فائض في تاريخ الجزائر قدر بـ حوالي 40 مليون دولار متأثرا بارتفاع صادرات المحروقات إلى 77361 م دولار نتيجة تزايد أسعار النفط التي سجلت رقما قياسيا وصل إلى 145 دولار للبرميل في جويلية 2008، ليشهد رصيد الميزان التجاري انخفاضا حادا وصل إلى 5900 م دولار متأثرا بتراجع أسعار النفط مجددا إلى 35 دولار للبرميل في ديسمبر 2008 نتيجة الأزمة المالية التي شهدها العالم واستمرار التراجع إلى غاية النصف الأول من عام 2009 مسجلا قيمة 52.23 دولار للبرميل، أين بلغ اجمالي الصادرات 45194 م دولار عام 2009 بنسبة تراجع قدرت بـ 44 % بسبب حالة الركود التي مست اقتصاديات الدول وافرازات الأزمة المالية العالمية وتدني أسعار النفط.

أما في الفترة من 2010 إلى 2012 شهد رصيد الميزان التجاري تحسنا ملحوظا بدءا من 16580 م دولار عام 2010 إلى 21490 م دولار عام 2012، بعد ارتفاع أسعار النفط إلى 80.15 دولار للبرميل عام 2010 و112,94 دولار عام 2011 مع انخفاضها إلى 111.05 دولار للبرميل عام 2012، ليعاود التراجع مجددا في عامي 2013 و 2014 إلى 9946 م دولار و4306 م دولار على التوالي، نتيجة انخفاض الصادرات إلى 64974 م دولار و62886 م دولار و زيادة الواردات من 40473 م دولار عام 2010 إلى 58580 م دولار عام 2014 جراء التوجه إلى استيراد التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية والانخفاض المستمر لأسعار النفط الذي تناقص الطلب عليه" تناقص الطلب يرجع إلى النزاع في سوريا، الأوضاع الأمنية غير المستقرة في ليبيا والعراق وبعض الدول الافريقية كمالي ونيجيريا، النزاع بين روسيا والاتحاد الأوروبي حول أوكرانيا"[1]، مع زيادة انتاجه وقيام الو م أ بإنتاج واستغلال الغاز الصخري بعد استقرارها عند 110 دولار في النصف الأول من عام 2014، إلا أنها انخفضت بشكل ملحوظ في النصف الثاني من العام نفسه لتنتهي عند 57.98 دولار للبرميل في ديسمبر 2014 أدخلت الجزائر في أزمة اقتصادية حادة.

كما ساهم انخفاض أسعار النفط واستمرار انخفاض قيمة الصادرات من 34668 م دولار عام 2015 إلى 6110 م دولار عام 2019، باستثناء عام 2017 الذي شهد زيادة في اجمالي الصادرات بلغت 35191 م دولار في تسجيل الميزان التجاري رصيدا سالبا بدءا من عام 2015 بقيمة 17034 م دولار إلى 11624 م دولار عام 2019 وهي فترة انهارت فيها الاقتصاديات الريعية، ليشهد بعد ذلك العالم ما يسمى بجائحة كورونا أدت إلى انخفاض أسعار النفط إلى 42.08 دولار للبرميل عام 2020 بنسبة تراجع 34.70 % مقابل 64.44 دولار للبرميل عام 2019 بنسبة تراجع 9.6 % ، ومن ورائه اجمالي الصادرات إلى 23797 م دولار عام 2020 وتأثير ذلك على الميزان التجاري كان سلبيا تجلى في تحقيقه رصيد سالب قدر بـ 11624 م دولار عام 2020، لكن بتفاقم الوضع وتفشي الجائحة بسرعة كبيرة أجبرت الدول على اعلان حالة الطوارئ والحجر الاجباري مما أدى إلى تعطل جميع الأنشطة الاقتصادية والتجارية على الصعيد الوطني والدولي، فرغم محاولة الجزائر تنويع هيكلها التصديري خارج المحروقات إلا أنه يبقى نصيب المحروقات من اجمالي الصادرات يفوق 90 % وهذا يجعل اقتصاد الجزائر وتمويل مشاريعها التنموية بمختلف أبعاده رهينة هذه المادة النابضة وتقلبات أسعارها في الأسواق الدولية.

ولقد عرف معدل التغطية الذي يقيس مدى تغطية الصادرات للواردات تذبذبا بين الصعود والهبوط، يتضح ذلك من خلال الشكل الموالي:

[1] الهام آيت بن عجال ، مرجع سبق ذكره، ص 186.

الشكل رقم (04– 02): يوضح تطور معدل التغطية خلال الفترة 2000 – 2020

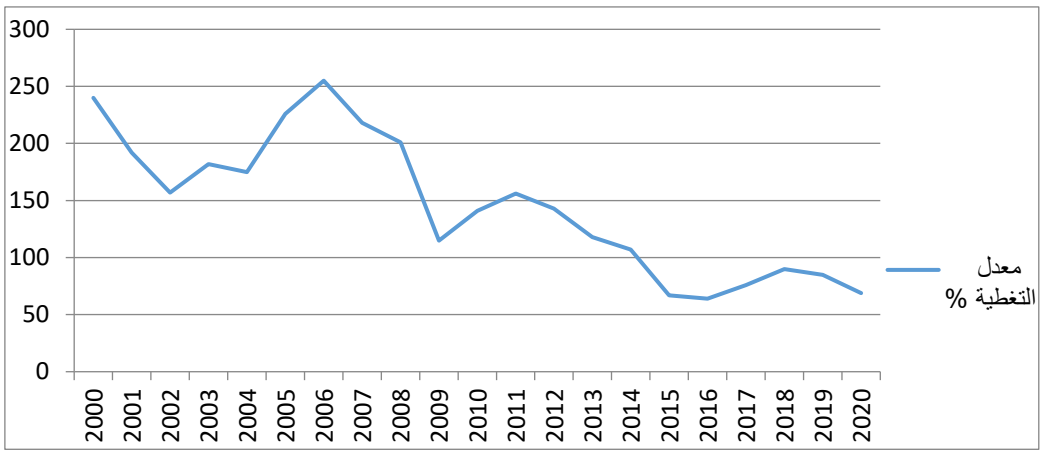

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 04.

انطلاقا من الشكل رقم (04–02) يتضح لنا جليا أن معدل التغطية خلال فترة الدراسة سجل معدلات موجبة بفعل ارتفاع أسعار النفط ما يعني قدرة الصادرات على تغطية الواردات، رغم تذبذب قيمه بين الارتفاع والانخفاض والتي تراوحت بين 240 % و69 %، بسبب تقلبات أسعار النفط وتذبذب في حصيلة الصادرات والواردات، وقد حقق هذا المؤشر أعلى معدل له عام 2006 قدر بـ 255 % وهذا يرجع إلى أن نسبة نمو الصادرات كانت أكبر من نسبة نمو الواردات.

ثانيا– تطور هيكل الصادرات الجزائرية.

يبين هيكل الصادرات لأي دولة مدى تبعيتها لسلعة وايراداتها، ومما لا شك فيه رغم الانخفاض الطفيف لهيمنة صادرات المحروقات في الجزائر على هيكل صادراتها خلال الفترة 2000 – 2020، إلا أنه يظهر هيمنة المحروقات على جانب الصادرات والشكل الموالي يبين ذلك.

الشكل رقم (04– 03): يوضح تطور اجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2020

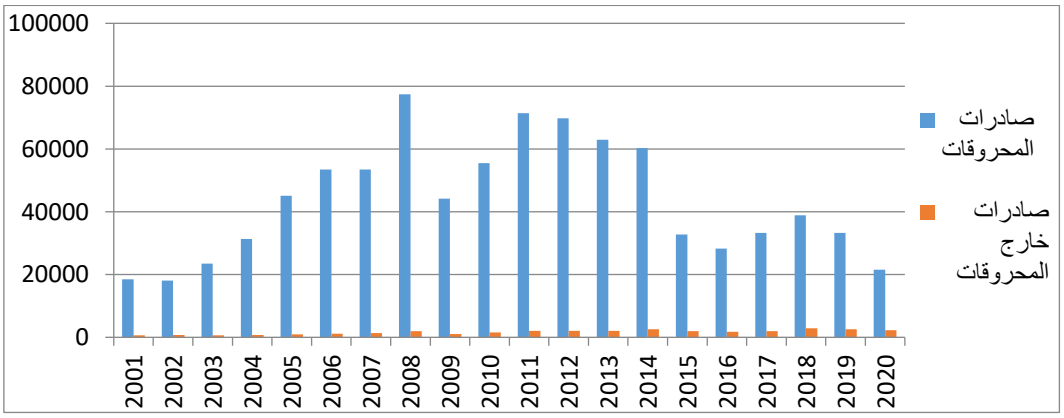

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 05.

من خلال ملاحظتنا للشكل البياني السابق (04-03) تبين لنا استمرار تزايد وهيمنة صادرات المحروقات على هيكل صادرات الجزائر وبمعدل فاق 97 **%** من اجمالي الصادرات، حيث عرفت صادرات المحروقات تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض نتيجة عدم استقرار أسعار النفط في الأسوق الدولية التي تتأثر بفعل عوامل جيو سياسة دولية وعوامل السوق كالعرض والطلب وعوامل أخرى، وقد وصلت صادرات المحروقات إلى 77361 م دولار من اجمالي الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى 111.51 دولار للبرميل في النصف الأول من عام 2008 وتحقيق رقم قياسي وصل إلى 145 دولار للبرميل في جويلية 2008، لتعرف أسعار النفط انخفاضا في نهاية العام ومن ورائها صادرات المحروقات استمرت إلى غاية النصف الأول من عام 2009 مسجلا قيمة 52.23 دولارا للبرميل جراء تداعيات الأزمة المالية في أواخر عام 2008، وبعد تعافي الاقتصاد الدولي من الركود الاقتصادي الذي سببته الأزمة المالية ارتفعت أسعار النفط خاصة في عام 2011 إلى 112,94 دولار للبرميل، جراء تأزم الوضع في ليبيا وتزايد الطلب على النفط في الأسواق الدولية مع ارتفاع صادرات المحروقات إلى 71427 م دولار بنسبة مساهمة 97.19 % من اجمالي الصادرات، لتنخفض أسعار النفط من جديد إلى حدود 57 دولار للبرميل خلال السداسي الثاني من 2014 وهذا راجع إلى تراجع الطلب على النفط بسبب ارتفاع سعر الدولار لأن برميل النفط مقوم بالدولار مما يجعل سعره أعلى لمستعملي العملات الأخرى مقابل وفرته، ولقد بقيت أسعار النفط رغم ارتفاعها أحيانا في الانخفاض إلى غاية 2020 وهذا أدى إلى تناقص صادرات المحروقات وتناقص نسبة مساهمتها في اجمالي الصادرات، حيث وصلت إلى 90.52 %.

بينما تظهر صادرات خارج المحروقات في حالة تزايد خلال الفترة الدراسة لكن بوتيرة بطيئة جدا بالمقارنة مع صادرات المحروقات، حيث انتقلت من 612 م دولار بنسبة مساهمة 2.77 % إلى 2256 م دولار بنسبة مساهمة وصلت إلى 9.48 % رغم تناقصها خلال أعوام 2009، 2015، 2016، 2019 و 2020 جراء الأزمة المالية العالمية والأزمة السياسية وفيروس كورونا الذي اجتاح العالم، وهي نسب جد هامشية تبين ضعف آداء القطاعات الآخرى وتجعل الجزائر تحت رحمة النفط وتقلبات أسعاره في الأسواق الدولية، والملاحظ أنها تتزايد بصفة تناسبية مع تزايد ايرادات صادرات المحروقات التي تدعم وتمول قطاعات التصدير خاصة الفلاحية والصناعات الغذائية في اطار خطط واستراتيجيات تنموية تسعى الدولة من خلالها لتنويع وتنمية الصادرات.

ثالثا- التركيبة السلعية للصادرات الجزائر خارج المحروقات.

إن الغرض من دراسة هذا المؤشر هو بيان مدى التركز السلعي لصادرات دولة معينة أو تنوعها، لأن محافظة الدولة على حصصها في الأسواق الدولية يعتمد على عدد السلع التي تصدرها ومدى وجود طلب عليها، فإذا بين هذا المؤشر وجود تنوع كبير في صادرات الدولة فإن ذلك يعني قدرة الدولة المصدرة على المنافسة الدولية وديناميكيتها، أما إذا بين وجود تركز كبير للصادرات الدولة في عدد معين من السلع فهذا يعني تزايد احتمالية منافستها من طرف مصدرين آخرين، عدم استطاعتها على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي إلا في حال كان لهذه السلع خصائص

معينة، كتمتع المصدر بالقدرة على احتكار السلع في الأسواق الدولية[1]، فبالنظر لصادرات الجزائر وبالتحديد صادراتها خارج المحروقات نجد أنها تتركز في عدد معين من السلع، متمثل في 6 أصناف تتباين نسب مساهمتها في اجمالي الصادرات خارج المحروقات من صنف لآخر.

يتضح من معطيات الجدول المدرج في الملحق رقم 06 تصدر السلع ½ المصنعة قائمة الصادرات خارج المحروقات وذلك بنسبة وصلت إلى 4.01 % عام 2020 بعد أن كانت 2.11 % عام 2000، ولقد شهدت ارتفاعا مستمرا في قيمتها من 465 م دولار عام 2000 إلى 2336 م دولار عام 2018، رغم تراجعها في 2019 و 2020 إلى 1957 م دولار و 1611 م دولار على التوالي، وتتضمن هذه السلع الزيوت ومواد التشحيم ومشتقاتها الآخرى كغاز الأمونيا والهليوم، الأسمدة، وهذا راجع لارتباطها الكبير بالطاقة و المحروقات وترافقها في التقلبات والزيادات الحاصلة، فالأزمة المالية في عام 2008 والأزمة الوبائية في عام 2019 أكبر دليل على ذلك، حيث أن زيادة قيمة وحجم صادرات الطاقة والمحروقات يرافقها زيادة في قيمة وحجم السلع ½ المصنعة.

وتحتل السلع غذائية المرتبة الثانية بنسبة وصلت إلى 1.86 % من اجمالي الصادرات خارج المحروقات عام 2020 بعد أن كانت 0.15 % عام 2000، حيث شهدت انتعاشا لوحظ في ارتفاعها من 32 م دولار عام 2000 إلى 2336 م دولار عام 2020 وهذا نتيجة جهود الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي ودعمه، وتتمثل هذه المواد في العجائن الغذائية، الخمور، التمور والسكر الأبيض، المشروبات، الخضر، الأسماك.

أما المرتبة الثالثة كانت من نصيب المواد الخام جراء الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر والتي تتضمن الحديد، النحاس، الزنك، الفوسفات، فقد سجلت أكبر قيمة في تصدير هذه المواد الخام في عام 2008 بقيمة 334 م دولار، لتأتي سلع التجهيز الصناعية في المرتبة الرابعة والمتضمنة تجهيزات ووسائل تستعمل في الأشغال العمومية، الميكانيك، البناء، الصحة مسجلة أكبر قيمة في عام 2008 قدرت بـ 67 م دولار، وتليها في المرتبة الخامسة السلع استهلاكية غير الغذائية رغم تراجعها في السنوات الأولى من فترة الدراسة لصالح سلع التجهيز الزراعية، حيث تتضمن هذه السلع ورق، أدوية، مواد التجميل ومواد التنظيف، وأخيرا السلع التجهيز الزراعية والتي انعدمت في أغلب سنوات الدراسة مسجلة أعلى قيمة قدرت بـ 22 م دولار عام 2001، وهي تشمل بعض اللوازم، الأجهزة الميكانيكية والجرارات.

وبالنظر لتزايد نسبة الصادرات خارج المحروقات في اجمالي الصادرات بنسب محتشمة من جهة واستحواذ صادرات المحروقات على 90.52 % من اجمالي الصادرات من جهة آخرى، فإن السلعة الأولى في قائمة السلع المصدرة خارج المحروقات المتمثلة في السلع ½ المصنعة أخذت حصة الأسد منها وتعد من مشتقاتها وتزايد تصديرها يسهم في زيادتها أيضا، فهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم كفاية الاجراءات المتخذة لزيادة الصادرات

[1] جمال خنشور، حمزة العوادي، **نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 07، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر، 2014، ص 50.

خارج المحروقات وتنويعها خاصة في ظل امتلاك الجزائر لثروات طبيعية وامكانيات كبيرة يؤدي استغلالها حقيقة إلى الحد من اعتمادها الشبه كلي على المحروقات والتخلص من الخوف الدائم من تقلبات أسعارها في الأسواق الدولية.

رابعا- التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية.

إن دراسة هذا المؤشر تمكننا من تحليل التركيز الجغرافي لصادرات الجزائر ومن ثم معرفة مدى اعتماد الجزائر على عدد معين من الدول أو دولة واحدة في تصدير سلعها، فإذا حازت دولة ما أو مجموعة من الدول في مجموع الصادرات على حصة تفوق حدود الأمان، كانت الجزائر في حالة تبعية قد ينجر عنها قيام تلك الدولة أو الدول ببعض الممارسات منها التوقف عن اقتناء صادراتها مما يسبب لها كساد السلع وتلفها خاصة اذا كانت سلعا استهلاكية، وقد تكون لأهداف اقتصادية مثل التأثير على الأسعار، أو أهداف أخرى ذات خلفيات سياسية، كما يبرز هذا المؤشر مدى تنوع سلة العملات الأجنبية المتأتية من نشاط التصدير مما يتيح للدولة هامشا للمناورة في اختيار مورديها والاستفادة من تغيرات بورصة العملات أو على الأقل تفادي الخسائر التي تنجر عنها، ويبين التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر الارتباط الوثيق بالاقتصاديات المتقدمة الصناعية وتدني المبادلات البينية مع الدول المغاربية والعربية ودول العام الثالث، وعليه يتمثل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2020 كالآتي:

- الاتحاد الأوروبي: يعد الزبون الأول للجزائر حيث يستحوذ على حوالي 54 % من اجمالي صادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2020، وهذا ما يبينه الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (04- 04): يوضح تطور الصادرات الجزائرية الموجهة للاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000 – 2020

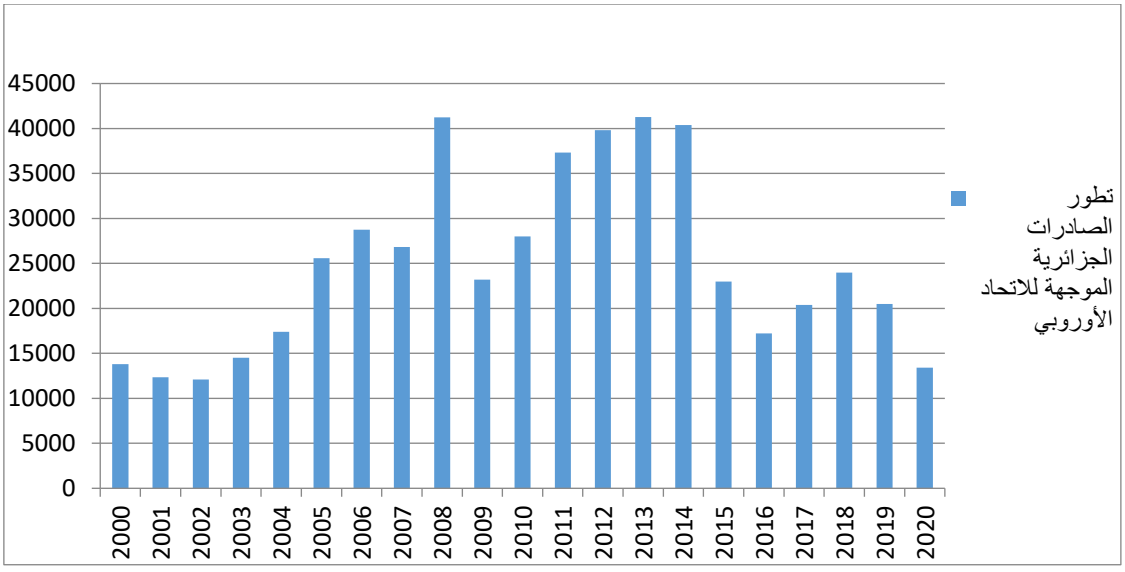

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 07.

يوضح الشكل رقم (04- 04) تطور مستمر في قيمة الصادرات المتجهة نحو دول الاتحاد الأوروبي، حيث زادت من 13792 م دولار عام 2000 إلى 20496 م دولار عام 2019، مع ارتفاعاها وانخفاضها بين الحين والآخر، فرغم توقيع الجزائر اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 2005، إلا أن ذلك لم يعد عليها بفائدة كبيرة خاصة أن صادراتها اتجاهه تراجعت من 14503 م دولار عام 2003 بنسبة مساهمة قدرت بـ 59.14 % إلى 39797 م دولار عام 2012 بنسبة مساهمة قدرت بـ 55.38 % واستمرار انخفاضها خلال عامي 2015 و 2016 إلى 22976 م دولار و 17221 م دولار على التوالي و13395 م دولار عام 2020 ، مسجلة أعلى قيمة في الصادرات الموجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي عام 2013 وصلت إلى 41277 م دولار بنسبة مساهمة قدرت بـ 63.53 %، وعليه يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، باعتبار أنه يضم أكبر الدول الصناعية المستهلكة للمواد الأولية والخام كمدخلات لصناعاتها من جهة، وأن معظم صادرات الجزائر هي طاقة ومحروقات وصلت نسبتها إلى 90.52 % عام 2020 من جهة أخرى، اضافة إلى قربها الجغرافي من الدول الأوروبية خاصة دولة ايطاليا، اسبانيا، فرنسا.

– **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** تمثل هذه الدول الشريك التجاري الثاني للجزائر حيث بلغت حصتها من اجمالي صادرات الجزائر خلال الفترة 2000- 2020 حوالي 42 %، وهذا ما يبينه الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (04– 05): يوضح تطور الصادرات الجزائرية الموجهة إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة 2000 – 2020

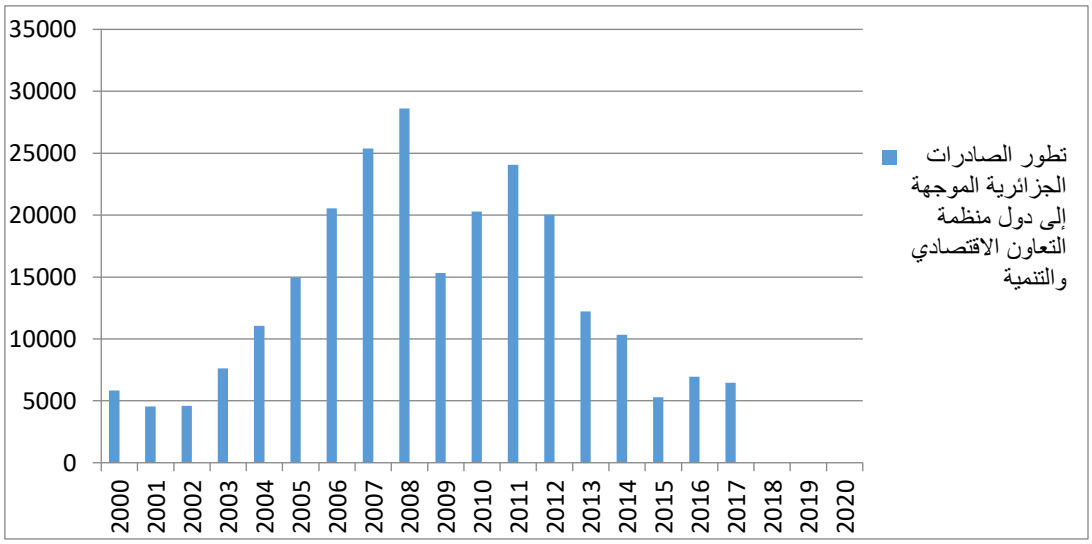

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 07.

يوضح الشكل رقم (04- 05) تطور مستمر في قيمة الصادرات المتجهة نحو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بدءا من 5825 م دولار عام 2000 إلى 10344 م دولار عام 2014، لتبلغ أعلى قيمة لها عام 2008 قدرت بـ 28614 م دولار بنسبة مساهمة وصلت إلى 36.08 % من اجمالي الصادرات الجزائرية، وقد

عرفت الفترة 2004 إلى غاية 2012 زيادة في الصادرات الموجهة لهذه الدول وصلت إلى 20029 م دولار عام 2012 11054 مقابل م دولار عام 2004 بنسبة زادت عن 30 %، ليتسبب انخفاض أسعار المحروقات و الطلب عليها في عام 2014 في تراجع صادرات الجزائر اتجاه دول هذه منظمة إلى 5288 م دولار عام 2015 و 6945 م دولار عام 2016 بنسبة لم تتجاوز 25 % وانعدامها خلال السنوات الموالية، كما تمثل بلجيكا، كندا ، أمريكا من الأسواق الرئيسية والهامة للمنتوجات الجزائرية من دول هذه المنظمة.

– **أمريكا اللاتينية وآسيا:** تمثل هذه الدول الشريك التجاري الثالث للجزائر، حيث بلغت أعلى نسبة لها من اجمالي صادرات الجزائر خلال الفترة 2000- 2020 حوالي 6 %، وهذا ما يبينه الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (04– 06): يوضح تطور الصادرات الجزائرية الموجهة إلى أمريكا اللاتينية وآسيا خلال الفترة 2000 – 2020

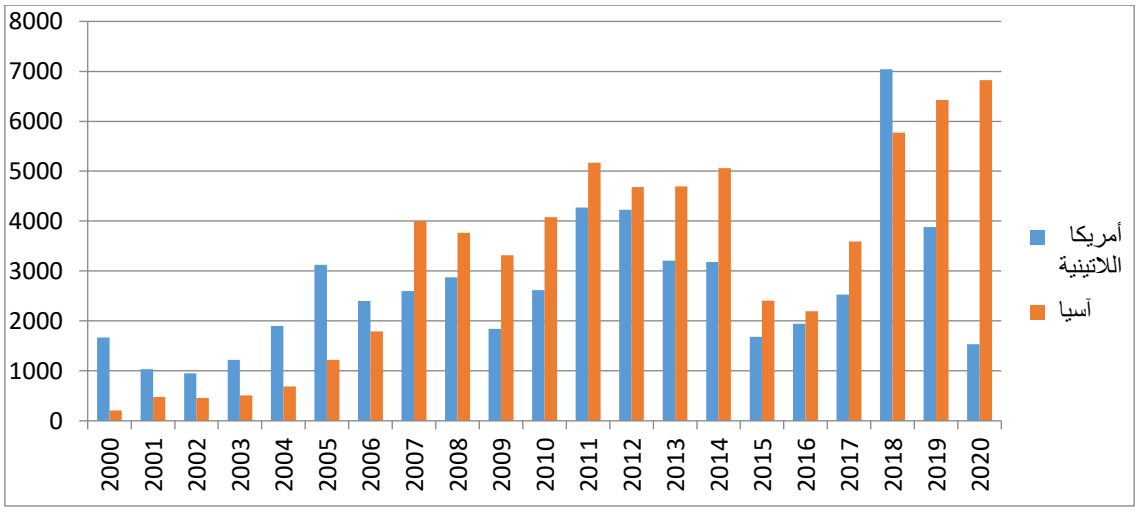

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 07.

يوضح الشكل رقم (04- 06) أن دول أمريكا اللاتينية وآسيا جاءت في المرتبة الثالثة في حصتها من اجمالي الصادرات من عام 2000 إلى غاية 2006، بنسب تراوحت ما بين 7.59 % و 4.39 % على التوالي، إلا أن دول آسيا جاءت في المرتبة الرابعة في نفس الفترة بنسب تراوحت ما بين 2.20 % عام 2000 و 3.28 % عام 2006، لتحتل هذه الأخيرة المرتبة الثالثة منذ عام 2007 إلى غاية 2020 بنسب تراوحت ما بين 6 % و 28 % مسجلة أعلى قيمة لها عام 2020 قدرت بـ 6822 م دولار، في حين أن نسب الصادرات الموجهة لدول أمريكا اللاتينية تراوحت بين 3 % و 16 % في الفترة ما بين 2007 إلى غاية 2020، أين سجلت أعلى قيمة لها في عام 2011 بلغت 4270 م دولار، لتشهد تراجعا ملحوظا قدر بـ 1683 م دولار عام 2015 و 1943 م دولار عام 2016 بنسب مساهمة قدرت بـ 5.06 % و 6.47 % على التوالي.

– **دول المغرب العربي:** حيث جاءت هذه الدول في المرتبة الخامسة بمعدل 4.98 % فقط خلال الفترة 2000-2020، وهذا ما يبينه الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (04- 07): يوضح تطور الصادرات الجزائرية الموجهة إلى دول المغرب العربي خلال الفترة 2000 – 2020

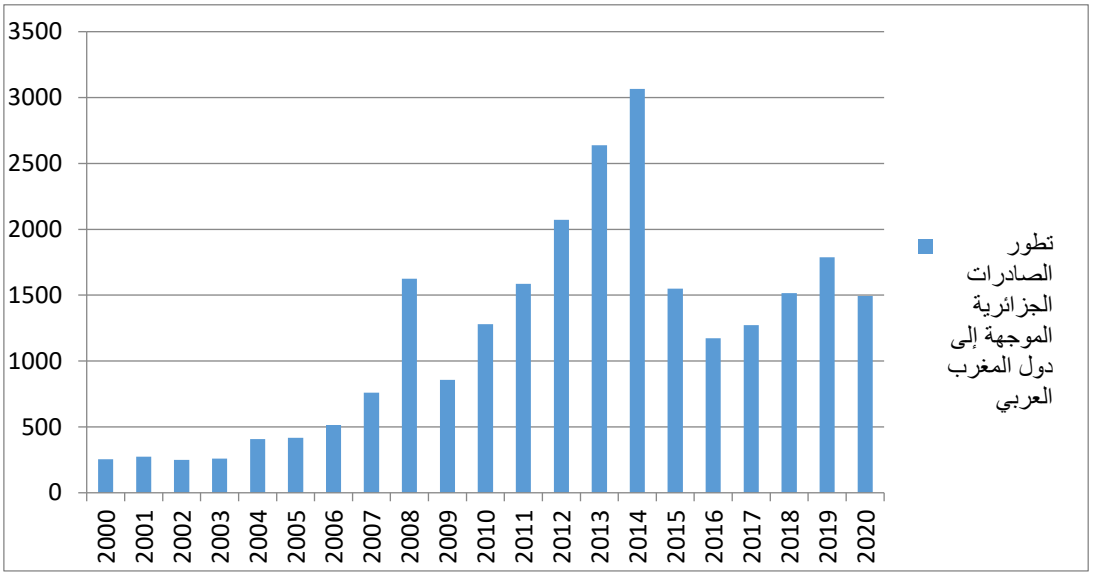

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم07.

يوضح الشكل رقم (04-07) تزايد الصادرات الموجهة إلى الدول المغاربية من الجزائر رغم ضعف التعاملات التجارية بينهما، حيث سجلت أعلى قيمة لها 3065 م دولار عام 2014 قدرت نسبتها 4.87 % من اجمالي الصادرات، لتنخفض إلى 1550 م دولار عام 2015 و 1173 م دولار عام 2016 بنسبة مساهمة لا تزيد عن 5 %، وبالنسبة للدول العربية يبقى تعامل الجزائر معها ضعيف جدا، حيث نجد أن الدول العربية لم تتخطى حاجز 1 مليار دولار، فأعلى قيمة وصلت إليها خلال فترة الدراسة هي 958 م دولار عام 2012 بنسبة مساهمة 1.32 %، لتنخفض إلى 572 م دولار عام 2015 بنسبة مساهمة 1.65 % و 416 م دولار عام 2016 بنسبة مساهمة 1.39 %، كما سجلت 666 م دولار كأعلى قيمة للصادرات الموجهة للدول الافريقية في عام 2018 بنسبة مساهمة قدرت بـ 1.38 %.

فمما لاشك فيه أن تعاملات الجزائر مع الدول المغاربية و العربية والافريقية ضعيفة جدا نتيجة تشابه الهيكل الانتاجي والاقتصادي لهذه الدول، وهذا ناجم عن طبيعة التقسيم الدولي للعمل الذي جعل هذه الدول تتخصص في انتاج وتصدير السلع الأولية والخام واستيراد معدات وتجهيزات صناعية من الدول الصناعية، غياب استراتيجية تكاملية بين هذه الدول، وهذا يستوجب من الدول العربية والمغاربية خاصة تبني سياسات مبنية على التعاون التجاري قدر الامكان، تحسين مستوى التبادل عن طريق دراسة الأسواق الدولية للاستفادة من فرص حرية التبادل.

ولقد مكننا تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية من معرفة أن أهم زبائن الجزائر يقعون في قارتي أوروبا، أمريكا ويؤكد ذلك الجدول رقم (04-12) الذي يتضمن أهم زبائن الجزائر لعام 2020، حيث جاءت ايطاليا في المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت 14.47 %، وتليها فرنسا بنسبة مساهمة وصلت إلى 13.69 % لتأتي اسبانيا

في المرتبة الرابعة وتركيا في المرتبة الخامسة بنسب مساهمة بلغت 9.84 % و9.81 % على التوالي، وتليهما الصين، تونس، هولندا، اليونان، ماليزيا، البرازيل، بلجيكا، الهند، المملكة المتحدة، مالطا، كوريا الجنوبية بنسب تراوحت ما بين 2 % و 4 %، وبناءا على ما سبق ذكره يتضح أن أغلب الصادرات الجزائر متجهة إلى الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للمواد الأولية، باعتبار أن صادرات الجزائرية تغلب عليها الطاقة والمحروقات، مما يجعل مصير قطاع الصادرات مرتبط بارتفاع أو انخفاض طلب هذه الدول على المحروقات وأكثر تعرضا للأزمات التي تواجهها مما يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط، وهذا ما وضحته انعكاسات الأزمة المالية عام 2008، الأزمة النفطية عام 2014، جائحة كورونا عام 2019 التي أدت إلى تراجع الصادرات الجزائرية.

خامسا– الصادرات من منظور بعض المؤشرات.

تعتمد الدول في تقييم وتحليل ودراسة قدراتها التصديرية على مجموعة من المؤشرات التي تدرس آداء الصادرات من خلال اعطاء تفسيرات لقيمها وأهميتها في الاقتصاد الوطني بصفة عامة، ونظرا لوجود الكثير المؤشرات التي يعتمد عليها في القياس إلا أننا سنتناول أهم المؤشرات الشائعة الاستخدام مع اسقاطها على حالة الجزائر بالإعتماد على الجدول الموالي.

الجدول رقم (04–06): يوضح بعض مؤشرات التصدير خلال الفترة 2000 – 2020

الوحدة: مليون دولار، %

السنوات	صادرات خارج المحروقات	واردات خارج المحروقات	الناتج المحلي الاجمالي	مؤشر القدرة على التصدير الاجمالي	مؤشر القدرة على التصدير خارج مح	مؤشر الانفتاح التجاري خارج مح	مؤشر الانفتاح الاجمالي	معدل التغطية خارج مح
2000	612	9044	54.793	40.207	1.116	17.622	56.948	6.76
2001	648	9801	54.710	34.969	1.184	19.098	53.138	6.61
2002	734	11864	56.755	33.168	1.293	22.197	54.328	6.18
2003	673	13420	67.864	36.266	0.991	20.766	56.209	5.01
2004	781	18135	85.340	37.594	0.915	22.165	59.047	4.30
2005	907	20145	103.071	44.630	0.879	20.424	64.380	4.50
2006	1184	21212	117.220	46.590	1.010	19.105	64.894	5.58
2007	1332	37307	135.630	44.358	0.982	28.488	64.730	3.57
2008	1937	38885	171.020	46.367	1.132	23.869	69.452	4.98
2009	1066	38745	137.212	32.937	0.776	29.014	61.574	2.75
2010	1526	39518	161.159	35.401	0.946	25.168	60.515	3.86

4.47	60.294	24.043	1.029	36.699	200.245	46083	2062	**2011**
4.52	58.487	22.766	0.986	34.384	209.004	45521	2062	**2012**
3.98	57.219	25.108	0.960	30.981	209.722	50643	2014	**2013**
4.63	56.797	27.253	1.207	29.405	213.859	55701	2582	**2014**
3.99	52.759	31.339	1.203	21.181	163.673	49326	1969	**2015**
3.97	48.154	29.524	1.127	18.749	160.141	45476	1805	**2016**
4.38	48.539	27.478	1.152	21.023	167.391	44067	1930	**2017**
6.46	50.384	27.544	1.672	23.896	174.909	45252	2925	**2018**
6.37	45.293	25.09	1.503	20.867	171.675	40498	2581	**2019**
6.74	40.828	24.63	1.555	16.407	145.040	33477	2256	**2020**

المصدر: صندوق النقد العربي، الأعداد: 30، 29، 31، 32، 34، 37، 38 ،39،41 و42، مرجع سبق ذكره.

- Ministère des Finances, direction générale douanes, **Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période** 1963-2020, Op.cit.

نلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

1. مؤشر القدرة على التصدير: يظهر هذا المؤشر مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي، فكلما زادت نسبة المؤشر كلما ارتفعت درجة الارتباط بين معدلات النمو والتجارة الخارجية ويتم حسابه بقسمة الصادرات على الناتج المحلي الاجمالي، فبالنسبة للمؤشر الاجمالي عرف تذبذبا بين الانخفاض و الارتفاع خلال الفترة 2000 – 2020، إذ أن أعلى نسبة له بلغت 46.59 % عام 2006 مقابل تسجيله أدنى نسبة بلغت 16.40 % عام 2020، وقد عرف تراجعا خلال سنوات 2009، 2014 ،2015، 2020 نتيجة تأثر الصادرات النفطية بالتقلبات التي عرفتها أسعار النفط بسبب الأزمة المالية عام 2008، الصدمة النفطية عام 2014 و جائحة كورونا عام 2019، إلا أن ارتفاع نسب هذا المؤشر تدل على ارتفاع درجة ارتباط الاقتصاد الوطني بالأسواق الخارجية والأهمية الكبيرة للصادرات وخصوصا الصادرات النفطية في المساهمة في تكوين PIB و زيادة معدلاته.

كما بين الجدول السابق أن مؤشر القدرة على التصدير خارج المحروقات سجل نسب منخفضة تراوحت بين 0.77 % و1.67%، أي أن اجمالي مساهمة الصادرات خارج المحروقات في تكوين PIB لم يتجاوز 2 %، وهذا يدل على ضعف قدرة الجزائر على التصدير خارج المحروقات نتيجة تدني مستوياتها، ويعكس الدور الهامشي الذي تلعبه الصادرات خارج المحروقات في التأثير على مستويات PIB، رغم أن أعلى نسبة له هي 1.67 % عام 2018.

2. مؤشر الانفتاح التجاري: يهدف هذا المؤشر بيان مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها في تكوين PIB، ما يعني ابراز مدى اعتماد النشاط الاقتصادي في دولة ما على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذه الدولة، ويدل ارتفاع هذا المؤشر على عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف سلعه والحصول على حاجاته من سلع وخدمات من جهة، وإلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية ، السياسات التجارية، الاقتصادية والمالية للشركاء التجاريين والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأزمات العالمية، ويكون حساب درجة الانفتاح التجاري" T "بقسمة مجموع الصادرات" X "والواردات " M "على PIB *100[1].

نلاحظ من خلال تتبع مسار هذا المؤشر في الجدول رقم (04- 06) أنه عرف حالة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض بسبب ضعف التوجه إلى التصدير خارج المحروقات وزيادة الواردات الجزائرية، حيث حقق هذا المؤشر أعلى نسبة عام 2015 قدرت بـ 31.33 % ، مما يعني ضعف درجة تفتح الجزائر على العالم الخارجي في مجال التجارة خارج المحروقات ويرجع ذلك إلى أن صادرات المحروقات أخذت حصة الأسد في تكوين PIB، وأي انخفاض في أسعار النفط يؤدي إلى تأثر الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل نقص بدائل توفر احتياجات الجزائر، مما يستدعي من الجزائر السعي أكثر لتنمية الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الاعتماد الشبه الكلي على المحروقات من خلال استغلال طاقات بديلة بغية رفع درجة الانفتاح في مجال التجارة خارج المحروقات.

وبالمقابل سجل مؤشر الانفتاح الاجمالي نسبا مرتفعة وصلت إلى 69.45 % عام 2008 في حين قدرت أدنى نسبة بـ 40.82 % عام 2020، ويشير ارتفاع نسب هذا المؤشر إلى الارتباط القوي بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي خاصة في الجانب التجاري وبالتحديد الصادرات التي تتأثر بالطلب الخارجي والتغيرات المصاحبة له في الأسواق العالمية خاصة أسواق النفط، أما الواردات تتأثر بتقلبات أسعار العملات الأجنبية.

3. معدل التغطية خارج المحروقات: يشير هذا المؤشر إلى مدى تغطية الواردات خارج المحروقات بالصادرات خارج المحروقات، والملاحظ من الجدول رقم (04- 06) أنه سجل مستويات منخفضة خلال الفترة 2000-2020 لم يتعدى فيها نسبة 7 %، حيث تراوح بين 2.75 % عام 2009 وهي أدنى نسبة سجلت و 6.74 % عام 2020، مسجلا أعلى قيمة عام 2000 قدرت بـ 6.76 % نظرا لتزايد الواردات وتدني الصادرات خارج المحروقات، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على عدم قدرة الصادرات خارج المحروقات على تغطية الواردات خارج المحروقات مما يعني عدم قدرة الاقتصاد الوطني على زيادة الصادرات خارج المحروقات من خلال انتاج سلع جديدة تغطي الطلب المحلي التي يتم تلبيتها من خلال الاستيراد خاصة في ظل الأزمات النفطية المتكررة والانخفاض الكبير لأسعار النفط.

[1] حمزة عوادي، مرجع سبق ذكره ،ص 509.

4. مؤشر التركز والتنوع: يعبر مؤشر التركز على مدى تركز صادرات السلع الرئيسة في اجمالي الصادرات الوطنية وتتراوح قيمه بين 0 و1، حيث أن اقترابه من 0 يدل على درجة تركز أقل في الصادرات واقترابه من 1 يعني تركز الصادرات على عدد محدود من السلع، أما مؤشر التنوع يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة ما في اجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمي، وتتراوح أيضا قيم هذا المؤشر بين 0 و1، بحيث كلما اقترب من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى والعكس صحيح كلما اقترب من 1، والجدول الموالي يوضح مؤشري التركز والتنوع السلعي في الجزائر.

الجدول رقم (04-07): يوضح مؤشر التركز والتنوع السلعي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020

الأعوام	2000	2004	2005	2006	2007	2008
عدد السلع المصدرة	101	110	108	234	-	147
مؤشر التركز السلعي	0.851	0.586	0.588	0.606	0.598	0.599
مؤشر التنوع السلعي	0.519	0.826	0.812	0.804	0.802	0.587
الأعوام	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
عدد السلع المصدرة	-	-	98	95	99	91
مؤشر التركز السلعي	0.523	0.538	0.540	0.541	0.490	0.485
مؤشر التنوع السلعي	0.784	0.720	0.724	0.724	0.745	0.783
الأعوام	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	
عدد السلع المصدرة	93	108	113	116	113	
مؤشر التركز السلعي	0.489	0.480	0.486	0.470	0.440	
مؤشر التنوع السلعي	0.816	0.789	0.813	0.820	0.840	

المصدر: صندوق النقد العربي، الأعداد: 30، 29، 31، 32، 34، 37، 38 ،39،41 و42، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من الجدول رقم (04-07) تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في قيم مؤشر التركز رغم ارتفاعه في السنوات الأولى من فترة الدراسة، وتراجعه ابتداءا من عام 2014 بـ 0.490 إلى غاية 0.440 عام 2020، إلا أن ارتفاع قيم هذا المؤشر يشير إلى تركز صادرات الجزائر في سلعة واحدة نتيجة ارتفاع نسبة صادرات النفط، وقد نجد قيم هذا المؤشر مرتفعة في الاقتصاديات الريعية خاصة النفطية منها لأنها تركز في صادرتها السلعية بنسبة كبيرة على مقابل انخفاضه في الدول غير النفطية.

أما بالنسبة لمؤشر التنوع يتضح لنا أن الصادرات الجزائرية تفتقر للتنويع السلعي، وهو يظهر للعيان من خلال ملاحظة أن أحسن قيمة للمؤشر كانت في عامي 2000 و2008 بـ 0.519 و0.587 على التوالي، بإعتبار

أن عدد السلع المصدرة آنذاك كان 101 و147 على التوالي، كما أن عدد السلع المصدرة التي لم تتجاوز خلال فترة الدراسة مستوى 250، حيث أن أكبر عدد للسلع المصدرة هي 234 و147 في عامي 2006 و2008 على التوالي.

سادسا- مشاكل التصدير خارج المحروقات في الجزائر.

تتمثل مشاكل التصدير في الجزائر والتي حالت دون تنمية الصادرات خارج المحروقات فيما يلي:

1. **مشاكل على مستوى الجزئي**: تتمثل فيما يلي[1]:

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمصالح والأفراد.
- التطبيق العشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الاحصائية لتحديد الأهداف.
- عدم التركيز على الجودة في تصميم وانتاج السلع الموجهة للتصدير.
- عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والاحصائيات التي تربط بين العملية الانتاجية وموقع السلع في السوق.
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة مما أحبط فرص الابداع والابتكار التي تمكن المؤسسات من انتاج سلع تتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي.
- ضعف الصناعة الجزائرية نتيجة عدم حداثة هياكلها التنظيمية الميكانيكية والتي لم تعد قادرة على مواجهة التغيرات الحالية من التطورات التكنولوجية.
- عدم كفاءة الهياكل المؤسسة المتكفلة بوظيفة التصدير وغيابها في بعض المؤسسات وهذا راجع للوضع السابق حيث كان الطلب أكبر من العرض، أي لم تكن هناك حاجة بوجود مثل هذه المصالح، مما أدى إلى غياب مصالح تهتم بعملية التسويق واستعمال تقنيات الاتصال التجاري التي أصبحت ضرورية في الوقت الحاضر.
- انعدام منافذ التوزيع ذات الطابع الخصوصي وخدمات ما بعد البيع، حيث كان هناك غياب شبه تام لقنوات التوزيع خاصة بالتصدير، وكذا انعدام خدمات ما بعد البيع.
- ضعف القدرة التنافسية للصناعة الوطنية نتيجة الحماية المطلقة لها حيث أصبح عملها قائم على تلبية الطلب المحلي الذي لا ينافسها عليه أية منتوج آخر، تدني مستوى الكفاءة والخبرة لدى العمال، عدم مرونة الجهاز الانتاجي[2].

---

[1] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، المجلد 01، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2002، ص ص 12، 13.

[2] حسينة بن يوسف، **ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر" 2000- 2010"**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011، ص ص 120، 121.

2. **مشاكل مرتبطة بالمحيط الاقتصادي**: تتمثل فيما يلي:

- غياب استراتيجية واضحة للتصدير أو على الأقل لتغطية الطلب المحلي، حيث يفترض أنها جزء ضروري لتنمية الصادرات خاصة غير النفطية وتحقيق التنافسية، تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وميلهم للاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- انعدام الخبرة لدى المصدريين الجزائريين مما يعجل بخروجهم من الأسواق الأجنبية وعدم قدرتهم على المنافسة.
- سوء استخدام التكنولوجيا وغياب الابداع والابتكار الفني والتكنولوجي حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الادارة المتسلطة.
- عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع معايير الجودة العالمية ورداءتها وارتفاع تكاليفها بسبب تدهور قيمة الدينار الجزائري والتضخم والتذبذبات النقدية العالمية[1].
- عدم اقتناع نسبة معتبرة من المسيرين الجزائريين بجدوى عقود الشراكة كضرورة استراتيجية لإنعاش قطاع الصادرات خارج المحروقات في صور: التمور، المنسوجات، الأفرشة، الأحذية، الصناعات الغذائية، تركيب السيارات
- نقص الدعم اللوجستي للمصدرين الجزائريين من حيث التخزين، النقل والمناولة، إذ يشكو المصدرين من مشكلات عديدة تعترضهم على غرار محدودية طاقات الشحن[2].

3. **مشاكل مرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي**: تتمثل فيما يلي[3]:

- التداخل في المهام الموكلة بين الهيئات المكلفة بترقية الصادرات مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة، مما أدى إلى صعوبة تقييم الوضعية وتحقيق الأهداف المسطرة وعدم تمكنهم من توفير شبكة معلومات وطنية توفر معلومات قانونية وتشريعية دقيقة، مما يسهل من اتخاذ القرار فيما يخص ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات، حيث أن هذا النقص يقلل من حظوظ المؤسسة المهتمة بالتصدير من استغلال الفرص بالأسواق الخارجية.
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، حيث أن إرتفاع تكاليف النقل يترتب عليه ارتفاع التكاليف مما يؤدي إلى انخفاض هامش الربح.

---

[1] هشام سفيان صلواتشي وآخرون ، **استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر: تحديات ورهانات**، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020، ص 159.

[2] حسينة بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[3] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مرجع سبق ذكره، ص 14.

– صعوبة الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية نظرا لعدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي ونقص خبرة المصدر الجزائري بالدراسات التسويقية.

– عدم قياس القدرة التصديرية للمؤسسة حيث أن قياسها يعتبر أساسيا في سياسة التجارة الخارجية لأي دولة، ومعرفة هذه القدرة من خلال تحديد موارد المؤسسة المالية، معرفة الأسواق الخارجية، اختيار المنتجات، تحليل وتكييف القدرة الانتاجية، تقييم المعرفة الفنية وخبرتها التصديرية.

كما تعاني الجزائر من مشاكل أخرى أثرت كثيرا على قطاع التصدير خارج المحروقات تتمثل في يلي:

– نقص المؤسسات الاقتصادية التي تستطيع تصدير منتجاتها والمنافسة في الأسواق الدولية.

– عدم قدرة المؤسسات الوطنية على تغطية الطلب المحلي بسبب ضعف الانتاج الوطني، وبتالي كيف نقوم بالتصدير.

– نقص الاستثمار الوطني والأجنبي بسبب عراقيل عديدة في بيئة الاستثمار منها البيروقراطية الادارية، وعدم استقرار القوانين المنظمة لنشاط الاستثمار، انتشار المحسوبية والرشوة والفساد الاداري والمالي وما كشفته العدالة في السنوات الأخيرة دليل على حجم الفساد الاداري والمالي الذي كان يعشش في الادارات المحلية والمركزية.

– تفتقد المؤسسات الاقتصادية الراغبة والقادرة على التصدير إلى الدعم والتحفيز، اضافة إلى وجود العديد من العراقيل خاصة فيما يخص تحصيل مستحقاتها المالية من الخارج.

– غياب شبه كلي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الخارج، مما جعل المصدرين يترددون في الدخول إلى الأسواق الأجنبية لنقص المعلومات عن هذه الأسواق.

– استحواذ بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية على بعض مجالات النشاط الاقتصادي واستفادتها من الدعم المستمر للدولة رغم ضعف أدائها وقلة جودة منتجاتها، ما أدى إلى عدم بروز مؤسسات خاصة قوية يمكنها أن تلبي الاحتياجات الوطنية وتتوجه نحو التصدير.

– عدم السماح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالاستثمار في الخارج من خلال انشاء نقاط بيع لسلعهم أو للخدمات ما بعد البيع، خاصة أن هناك بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الأعوام الأخيرة حاولت دخول أسواق افريقية وعربية وأوربية، لكن قابلتها الكثير من العراقيل الادارية والتشريعية لإنشاء نقاط بيع لها في هذه الدول، أهمها القوانين التي لا تسمح للجزائريين بإخراج العملة الصعبة والاستثمار في الخارج.

– أدى عدم التحكم في الانتاج الفلاحي وغياب استراتيجية فلاحية واضحة لدى الدولة ولدى الخواص إلى عدم انتظام عمليات التصدير خاصة بالنسبة للسلع الفلاحية[1].

[1] زهرة مصطفى، **واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر" الفترة من 2010 إلى 2021"**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2021، ص 143.

– اهمال المؤسسات الجزائرية للأسواق الافريقية والعربية خاصة أنها في متناول هذه المؤسسات مع محاولة النفاذ إلى الأسواق الأوروبية التي لديها حواجز كبيرة ومعايير جودة صارمة.

– صعوبة تحصيل المصدرين لمستحقاتهم المتأتية من عمليات التصدير وافتقادهم للمرافقة المالية في الأسواق التي أرادوا النفاذ إليها وتتوفر فيها فرص للتصدير والاستثمار، نتيجة عدم ووجود فروع للبنوك الجزائرية في الخارج.

– افلاس العديد من المؤسسات الجزائرية العمومية والخاصة نتيجة اغراق السوق الوطنية بالسلع المستوردة والمقلدة خاصة الصينية ذات السعر المنخفض.

– احتكار خدمات النقل من قبل شركات أجنبية وفرض شروطها وأسعارها الباهظة على المتعاملين الجزائريين نتيجة ضعف شركات نقل البضائع الوطنية البحرية والجوية.

– انتشار البيروقراطية والمحسوبية والرشوة أوجد العديد من العراقيل أمام المصدرين على مستوى الموانئ الجزائرية مع نقص الخبرة لديهم في مجال التصدير.

– ظهور الشركات المتعددة الجنسيات ذات الامكانيات الهائلة والتكنولوجيا المتطورة خلق منافسة قوية في الأسواق الدولية، خاصة أنها سعت إلى احتكار الأسواق رغم وجود قوانين تمنع ذلك[1].

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر وعلاقته بالصادرات خارج المحروقات.

نتيجة لما عاناه الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال من مشاكل اقتصادية كبيرة انتقلت الجزائر إلى نظام اقتصاد السوق بتغيير توجهات السياسة الحكومية المالية التي كانت ترتكز على تخصيص مداخيل المحروقات لتقديم الدعم الاجتماعي وتبني برامج استثمارية غير ضرورية، تقليل تدخلاتها في الأنشطة الاقتصادية وتوجيه جهودها وامكانياتها نحو القطاعات التي تحقق النمو الاقتصادي، وقد كان الاهتمام الحكومة بالنمو الاقتصادي حقيقة بداية الألفية الثالثة من خلال وضعها عدة برامج تنموية جاءت بعد احداث الجزائر مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية من خلال تنفيذ مجموعة من المخططات التنموية.

المطلب الأول: مسار النمو الاقتصادي في الجزائر.

حتى يتم معرفة واقع النمو الاقتصادي في الجزائر وجب استعراض تجربة الجزائر التنموية من الاصلاحات إلى الانعاش الاقتصادي وتبني نموذج جديد للنمو الاقتصادي مع بيان معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة.

أولا– الفترة ما بعد الاستقلال 1962– 1989.

نظرا للظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد بعد خروج الاستعمار الفرنسي تبنت النظام الاشتراكي الذي يعتمد على التخطيط الشامل وذلك بهدف بناء قاعدة صناعية قوية من خلال تبني استراتيجية الصناعات المصنعة بإعتبارها النموذج المتعارف عليه آنذاك، حيث أن تكوين نسيج صناعي قوي وعصري يحد من النزوح الريفي ويحدث

[1] نفس المرجع، ص 144.

للمناصب عمل شاغرة، وهذا ما دفع الحكومة إلى تخصيص ما نسبته 31.5 % من الاستثمارات العمومية للفترة 1967- 1978 أي حوالي 69.33 مليار دج 91 مليار دج مخصصة للمحروقات[1].

عرفت هذه المرحلة تنفيذ عدة مخططات منها المخطط الثلاثي 1967- 1969، المخططين الرباعيين الأول للفترة 1970-1973، الثاني 1974-1977، خصصت فيها مبالغ كبيرة لقطاعي الصناعة والمحروقات من اجمالي الاستثمارات وقد أدى ذلك تعميق التبعية الغذائية للجزائر بسبب اهمال الزراعة التي تراجعت نسبة مساهمتها في PIB في ظل زيادة النمو الديمغرافي هذه المرحلة حوالي 3.5 % سنويا[2]، وقد تم استكمال البرامج الاستثمارية للمخططات السابقة التي لم تنجز في وقتها في المرحلة التكميلية 1978-1980 التي ظهرت فيها عيوب التخطيط المركزي، مما أدى إلى تطبيق المخطط الخماسي الأول 1980-1984 المتضمن اعطاء الأولوية للقطاعات التي اهمالها ومحاولة معالجة الاختلالات التي شهدها الاقتصاد الوطني في السبعينات، وجاء المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 لينهي الأهداف المسطرة في المخطط السابق، إلا أن حدوث الأزمة النفطية في عام 1986 وتراجع أسعار النفط أضعف على الاقتصاد الجزائري ودفعه إلى اعادة النظر في خططها التنموية واستراتيجية استثمارها، وما يمكن قوله أن الجزائر استطاعات بناء قاعدة صناعية تتكون من 50 مؤسسة وطنية في مختلف المجالات، اصلاح المنظومة الصحية و التعليمة من خلال بناء المستشفيات، المدارس، الجامعات والمعاهد، لكن فشلها كان ذريعا في بناء اقتصاد قوي خالق للثروة مقاوم للصدمات الخارجية ويحقق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي بل كان اقتصاد هشا يعتمد على ايرادات المحروقات، في حين أن معدلات النمو المعتبرة في هذه الفترة ترجع إلى الاستثمارات العمومية الكبيرة الممولة بإيرادات المحروقات[3].

ثانيا– الفترة الانتقالية 1989– 2000.

بعد سلسلة المخططات التنموية التي طبقتها الجزائر بعد الاستقلال دخل اقتصادها في حالة انكماش خطير سببه انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار مواد الغذاء، انتشار البطالة، زيادة المديونية الخارجية، معدلات نمو متدنية، اعلان العديد من المؤسسات عن افلاسها، الأمر الذي أجبر الحكومة على احداث اصلاحات هيكلية تعيد بها التوزان الكلي للاقتصاد تهيئة له للتحول إلى اقتصاد السوق، من خلال لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي وتوقيع اتفاقين للتثبيت الأول في 1989/05/30 والثاني 1991/06/01 في اطار معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية، لكن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة آنذاك بين محدودية هذه الاصلاحات وتأخرها وهذا تسبب في تعميق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

---

[1] عبد الباسط ولد عمري، **اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980–2013)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016/2015، ص 133.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، **تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 1، الجزائر، 1999، ص 292.

[3] عبد الباسط ولد عمري، مرجع سبق ذكره، ص ص 133، 134.

وقد توقفت الجزائر شبه كليا عن تسديد ديونها التي بلغت حوالي 30 مليار دولار في نهاية عام 1993 وبداية 1994، اضافة إلى استمرار انخفاض أسعار النفط واستحالة الحصول على قرض جديد مما دفعها إلى الموافقة على خيار اعادة جدولة ديونها مع كل ما تشمله من شروط من طرف FMI في اطار برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول من أفريل 1994 إلى مارس 1995، الذي يسعى إلى تحقيق مواصلة عملية تحرير المؤسسات العمومية الاقتصادية، تخفيض الكتلة النقدية و تخفيض العجز في الميزانية العمومية، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بتخفيض خدمة الديون الخارجية، وكذلك برنامج التعديل الهيكلي من أفريل 1995 إلى مارس 1998، الذي يهدف إلى وضع محيط تشريعي الخوصصة، تأمين الحماية الضرورية للفئات المتضررة من الاصلاحات، احداث اصلاح هيكلي معمق للمؤسسات الصناعية، رفع الدولة للدعم في كل القطاعات، ضبط وضعية ميزان المدفوعات وتحقيق نمو اقتصادي في اطار الاستقرار مالي، مع تحقيق نسبة 5 % في معدل نمو PIB خارج المحروقات الحقيقي، وعليه أعادت الاصلاحات الهيكلية التي أحدثتها الجزائر التوازن في الاقتصاد الوطني خاصة في الفترة 1995-1998[1]، وسجلت معدلات نمو ايجابية رغم عدم كفايتها في ازالة مخلفات عملية الاصلاح خاصة البطالة وانتشار الفقر، كما عرفت قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات ضعف كبير خصوصا أن هدف مخطط التعديل الهيكلي هو اعادة التوازنات الكبرى في الاقتصاد الوطني، وعليه تظهر معدلات النمو الاقتصادي خلال المرحلتين السابقتين في المنحنى البياني الموالي.

الشكل رقم (04-08): يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1962- 1999

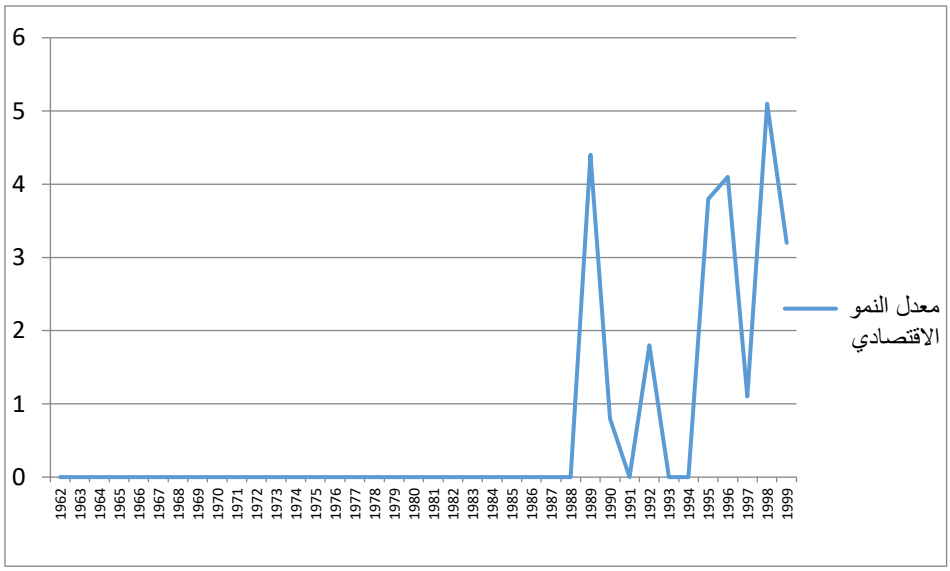

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 09.

ما يمكن ملاحظته من الشكل البياني أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بدءا من العام الذي استرجعت في الدولة الجزائرية استقلالها شهدت تذبذبا واضحا سببه الأساسي تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية ، كما

[1] نفس المرجع، ص ص 135،136.

عرف في بعض السنوات قيم سالبة وهذا يرجع إلى أن الاستعمار الفرنسي خلف اقتصاد مدمر كليا يعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية عميقة ومنهوب الثروات، الأمر الذي جعل الحكومة تحاول اعادة بناء الاقتصاد الوطني من جديد من خلال تنفيذ العديد من المخططات التنموية أقيمت من خلالها العديد من الاستثمارات العمومية لكن زاد ذلك من المشاكل الاقتصادية التي تعاني الجزائر، وهذا دفعها إلى اللجوء إلى اصلاحات هيكلية تحت اشراف الصندوق النقد الدولي ودعمه وقد حقق ذلك معدلات نمو ايجابية وصلت إلى 3.80 % عام 1995، كما قدر معدل النمو عام 1998 بـ 5.10 % بسبب الظروف المناخية الملائمة التي ساهمت في تطور الانتاج الزراعي، ارتفاع أسعار النفط، تحسن قيمة الدولار مقارنة مع العملات الأخرى، وعليه يمكن القول أن حدوث أزمات اقتصادية عالمية التي تؤثر على أسعار المحروقات سلبا بإعتبارها الممول الوحيد المخططات التنموية التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال، دليل على أن هدف اعادة بعث الاقتصاد الوطني وتمويل البرامج التنموية وتحقيق أهدافها خاصة فيما يخص رفع معدلات النمو آنذاك مرهون بمدى استقرار أسعار هذه المادة النابضة في الأسواق الدولية.

ثالثا– مخططات وبرامج دعم النمو الاقتصادي.

إن التحسن الذي عرفته مؤشرات الاقتصاد الجزائري بعد الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر على مستوى الكلي لم يكن كافيا، الأمر الذي جعلها تعتمد عدة برامج عمل تسعى من خلالها إلى دعم النشاط الاقتصادي والتخلص من الركود وزيادة الانتاجية من أجل دعم النمو الاقتصادي.

1. برنامج الانعاش الاقتصادي 2001– 2004: يمتد هذا البرنامج من 2001 إلى 2004 وهو عبارة مخصصات مالية تقدر بـ 525 مليار دج أي ما قيمته 7 مليار دولار خاصة في ظل احتياطي الصرف المتراكم آنذاك الذي قدر بـ 11.9 مليار دولار، حيث كان الهدف من وضع هذا البرنامج التقليل من البطالة وتوفير مناصب العمل، تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر، فك العزلة عن المناطق النائية واعادة التوازن الجهوي، وتوجه مخصصات هذا البرنامج إلى تدعيم النشاطات الاقتصادية ذات القيمة المضافة تظهر في الجدول الموالي[1].

الجدول رقم (04–08): يوضح توزيع المخصصات المالية لبرنامج الانعاش الاقتصادي2001– 2004

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع مليار دج	النسبة %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	–	–	45.0	8.6

[1] لامية مشوك، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة (2001–2014)**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 02، العدد10، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018، ص 611، 612.

المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، **تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي**، الدورة 20، السداسي الثاني 2001، ص 139.

يتبين من الجدول أعلاه استحواذ قطاع أشغال كبرى وهياكل قاعدية على النصيب الأكبر من المخصصات بنسبة 40.1 % يرجع إلى رغبة الدولة في تدارك العجز والتأخر في هذا القطاع قبيل الألفية الجديدة من خلال اقامة المنشآت القاعدية والبنى التحتية نظرا لمساهمتها في تحسين الأنشطة الاقتصادية، ثم تأتى بعدها التنمية المحلية و البشرية بنسبة 38.8 % من خلال تحسين الهياكل التعليمية و التكوين المهني، التعليم العالي والمرافق العمومية من أجل تحسين حياة أفراد المجتمع، وتليها دعم القطاع الفلاحي والصيد البحري بنسبة 12.4 % بتهيئة المرافق الضرورية والمعدات لزيادة الانتاج تلبية للطلب المحلي وتصدير الفائض منه وفي نفس الوقت منع النزوح الريفي، كما خصص البرنامج ما نسبته 8.6 % لتمويل السياسات المرافقة لهذا البرنامج في ظل توجهها إلى اقتصاد السوق منها تحسين مردودية المؤسسات المؤثرة في النشاط الاقتصادي مثل ادارة الضرائب، البنوك وتهيئة المناطق الصناعية، تنظيم الاستثمار وجراءته، وعليه تمثلت حصيلة هذا البرنامج عند نهايته كما يلي[1]:

- أستغل ما نسبته 96.22 % من المبلغ المخصص لهذا البرنامج.
- يقدر عدد المشاريع المنجزة في إطار هذا البرنامج حوالي 11725 مشروع بنسبة 73 % و4176 مشروع بنسبة 26 % قيد الانجاز، في حين أن 1 % لم يتم انجازها.
- عدم استجابة القطاع الصناعي بالشكل المخطط له مع البرنامج نتيجة المشاكل الهيكلية والمالية في القطاع العمومي.
- عرقلة تطور القطاع الخاص الذي أدى إلى عجز الجهاز الانتاجي عن تلبية الطلب الكلي المرتفع نتيجة تطبيق برنامج الانعاش وهذا يرجع إلى حالة مناخ الاستثمار المتدهورة خصوصا في المجال التمويلي والاداري.
- رافق انجاز هذا البرنامج زيادة الاستيراد من طرف الدولة بسبب تزايد الطلب الكلي.
- ساهمت الظروف الاقتصادية التي تتميز بتدني الكفاءة والفعالية في القطاع الصناعي، عدم تماشي المنظومة البنكية والادارات مع التغييرات الاقتصادية في بطء الاصلاحات الاقتصادية ومن ثم نقص فعالية البرنامج.
- على الصعيد الهيكلي لم يتحقق هدف دعم النمو نتيجة تزايد الواردات جراء ارتفاع دخل الأسر، عدم قدرة الطلب العمومي على زيادة نمو الاستثمارات المحلية المنتجة في حين بلغ معدل النمو خارج المحروقات بـ 5 %.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005– 2009: في سياق مواصلة الاصلاحات الاقتصادية ومشاريع الدعم التي جاء بها برنامج الانعاش وبعد تحسن الوضع المالي للجزائر بإرتفاع أسعار النفط وزيادة احتياطي الصرف إلى حوالي 43.1 مليار دولار عام 2004 أعلنت الحكومة عن برنامج تكميلي لدعم النمو يمتد من عام 2005 إلى

[1] عبد الصمد سعودي، مرجع سبق ذكره، ص ص 229، 230.

غاية 2009 بغلاف مالي 4202.7 مليار دج أي ما يقدر بـ 55 مليار دولار بهدف إلى توسيع وتحديث الخدمات العامة والبنى التحتية، تطوير الموارد البشرية، رفع معدلات النمو الاقتصادي، وقد وجهت مخصصات هذا البرنامج نحو المحاور المبينة في الجدول الموالي[1].

الجدول رقم (04-09): يوضح مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009

القطاعات	المبالغ المخصصة (دج)	النسبة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: عز الدين القينعي، **تقييم آثار برامج الاستثمارية العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 05، العدد 02، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2014، ص ص 131، 132.

يوضح الجدول رقم (04-09) رغبة الدولة في اعطاء ديناميكية متواصلة في فعالية النشاط الاقتصادي من خلال تخصيص ما نسبته 45.5 % لتحسين ظروف معيشة السكان تكملة لما أقره البرنامج السابق في التنمية المحلية والبشرية، حيث يسهم تحسين ظروف معيشة السكان في تحسين الأداء الاقتصادي الذي يؤثر ايجابا على انتاجية العمالة، وقد تم توزيع مبالغ هذا المحور على عدة قطاعات منها قطاع السكن خصصه له 555 مليار دج لإنجاز حوالي مليون سكن، خصص لقطاع التربية الوطنية 200 مليار دج لتحسين ظروف التمدرس في الأطوار الثلاثة،141 مليار دج لقطاع التعليم العالي و58.5 مليار دج لتكوين المهني سمح بإنجاز 295 مؤسسة، خصص للقطاع الصحي 85 مليار دج[2]، في حين استحوذ تطوير المنشآت الأساسية في النقل وتهيئة الأقاليم، الأشغال العمومية على 40.5 % من مخصصات البرنامج، أما في جانب دعم التنمية الاقتصادية خصص ما نسبته 8 % بغية تحسين مناخ الاستثمار وفق غلاف مالي قدره 4.5 مليار دج ، دعم القطاع الفلاحي والتنمية الريفية بغلاف مالي قدره 300 مليار دج و13.5 مليار دج لقطاع الصناعة، و 12 مليار دج لاستغلال الثروات البحرية، خصص

[1] عز الدين القينعي، **تقييم آثار برامج الاستثمارية العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2014**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 05، العدد 02، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2014، ص ص 131، 132.

[2] نفس المرجع، ص 132.

ما نسبته 4.8 % لتطوير الخدمات العمومية في مجال العدالة ، التجارة والبريد والموصلات، كما خصص ما نسبته 1.1 % لتطوير تكنولوجيات الاتصال، وعليه تتمثل نتائج هذا البرنامج عند نهايته كما يلي:

- أدت الأزمة المالية التي شهدها العالم إلى انخفاض أسعار النفط بسبب تناقص الطلب عليه مما أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي خلال فترة البرنامج.
- شهد القطاع الصناعي عامة معدل نمو سالب خلال الفترة 2005- 2007 رغم تسجيل المؤسسات الخاصة في المجال الصناعي معدل نمو موجب منخفضة.
- نتج عن تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو انخفاض معدل البطالة إلى 10.3 % عام 2009 مقارنة بـ 17.7 % عام 2004.
- أدى استحواذ الاستثمار الأجنبي على الصفقات العمومية على المشاريع الخاصة بالمنشآت القاعدية وثقل العبء المالي للبرنامج، ندرة العقار وضعف مكاتب الدراسات في دراسة الجانب التقني في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية إلى الافصاح في عام 2008 على عمليات اعادة تقييم المشاريع المتعمدة في هذا البرنامج وتأخر في انجاز المشاريع بقيمة 130 مليار دج[1].

3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014: أقرت الحكومة هذا البرنامج بغية اعادة بناء الاقتصاد الوطني الذي انطلقت مسيرته بإقرار برنامج الانعاش قبل 10 أعوام بغلاف مالي 21.214 مليار دج أي حوالي 286 مليار دولار، وتضمن هذا البرنامج انجاز مشاريع تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أدرجت في شقين هما الاستمرار في انهاء المشاريع الكبرى الجاري انجازها بمخصص مالي قدره 9700 مليار دج مثل النقل، الطرقات، السكك الحديدية، الكهرباء، المياه، انجاز مشاريع جديدة بغلاف مالي قدره 11.534 مليار دج، وقد وزعت هذه المخصصات على عدة محاور منها التنمية البشرية التي أخذت حصة الأسد بمخصص 10122 مليار دج، وتليه انشاء الهياكل القاعدية من موانئ، طرقات، مطارات ومدن جديدة بغلاف مالي قدره 6448 مليار دج، في حين خصصت الحكومة 1666 مليار دج لتحسين الخدمات العمومية و1566 مليار دج لتحقيق تنمية اقتصادية، 360 مليار دج لتقليل من البطالة و250 مليار دج دعم البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال[2]، وقد عزمت الدولة الجزائرية بإقرار هذا البرنامج على تحقيق الأهداف التالية [3]:

- تعزيز التنمية البشرية من خلال انشاء المؤسسات التعليمية والصحة والسكن.

---

[1] عبد الصمد سعودي، مرجع سبق ذكره، ص ص 234- 237.

[2] العالية مناد، عاشور مزريق، **مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16 ، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2020 ، ص 211.

[3] محمد بوبكر، هجيرة مكاوي، **تحليل العلاقة الديناميكية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019** ، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10، العدد 01 ، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم ، الجزائر، 2021، ص ص 209، 210.

- تحسين الظروف المعيشية للسكان في المناطق النائية، وتوفير 3 مليون منصب عمل.
- تحسين مناخ الاستثمار من خلال تحسين المحيط الاداري والمالي للمؤسسات ومكافحة المنافسة الغير النزيهة.
- تعزيز الأمن الغذائي الدولة من خلال تدعيم للفلاحين المستثمرين بالعقارات وتطوير الري.
- بعث اقتصاد معرفي انطلاقا من اقامة منظومة تعليم وطنية قادرة على اخراج كفاءات وتعبئة تكنولوجيا المعلومات ودعم البحث العلمي.

4. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 – 2019: يشمل هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال الفترة 2015- 2019، وقد أنشئ صندوق بعنوان تسيير هذه العمليات ضمن الحساب رقم 143- 302 مع تخصيص غلاف مالي قدره 4079.6 مليار دج في 2015 و1893.2 مليار دج في عام 2016 نالت انشاء الهياكل القاعدية النصيب الأكبر منها، حيث تسعى الحكومة إلى تحقيق الأهداف التالية [1]:

- دعم الطبقات المحرومة، تحسين الخدمات العمومية في مجال الصحة، التكوين المهني، تزويد السكنات بشبكات المياه والكهرباء والغاز، وذلك حفاظا منها على المكاسب الاجتماعية.
- السعي إلى زيادة نمو الصادرات خارج المحروقات وتحقيق تنويع اقتصادي، الاهتمام بالتنمية الفلاحية التي تحقق للدولة الأمان الغذائي وتضمن اختلافه.
- تشجيع الاستثمارات المنتجة ذات القيمة المضافة والموفرة لمناصب عمل.
- توفير العناية والتكوين الضروري للموارد البشرية
- تحقيق نمو اقتصادي سنوي نسبته 7 % من أجل التقليل من البطالة وتحسين الظروف المعيشية للسكان، ويتناول الجدول الموالي أهم المجالات التي خصص لها الغلاف المالي لهذا البرنامج.

الجدول رقم (04–10): يوضح مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 – 2019

القطاعات	2015	2016	المجموع (دج)	النسبة (%)
الصناعة	5.1	4.8	9.9	0.2
الفلاحة والري	209.3	198.2	407.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية	1853.2	441.3	2295.5	38.4
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3.1

[1] هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001– 2019**، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 05، جامعة بني سويف، القاهرة، مصر، 2019، ص 51.

دعم الحصول على سكن	234.8	24.4	258.7	4.3
مخططات البلدية للتنمية وأنشطة أخرى	900	860	1760	29.5
عمليات برأس المال	464.6	239	703.6	11.8
المجموع	4079.6	1894.2	5973.8	100

المصدر: هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001– 2019**، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 05، جامعة بني سويف، القاهرة، مصر، 2019، ص 52.

يظهر الجدول رقم (04-10) الاهتمام الذي خصته الحكومة في هذا البرنامج بتخصيص أكبر الأغلفة المالية لقطاع الفلاحة والري وانجاز المنشآت القاعدية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، تنفيذ مخططات البلدية للتنمية وأنشطة آخرى، وقد أدى انخفاض أسعار النفط بداية عام 2015 إلى تنفيذ بعض الاجراءات هدفها ترشيد النفقات، غلق حساب هذا البرنامج في نهاية عام 2016 مع فتح حساب آخر بعنوان برامج الاستثمارات العمومية بغلاف مالي قدره 300 مليار دج للفترة المتبقية 2017- 2019 مع تجميد جميع المشاريع التي لم يتم البدء في انجازها مع التحفظ على بعض العمليات ذات الأولوية مما أثر سلبا على أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق النمو و زيادة التوظيف[1].

5. النموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2016– 2030: في ظل الانخفاض أسعار النفط وضعت الجزائر نموذجا جديدا للنمو في جويلية 2016 يتم تنفيذه في ثلاث مراحل أولها الاقلاع من أجل التقليل من عجز الميزانية و زيادة الايرادات الجبائية المحلية لتغطية نفقات تسييرها تمتد من 2016 إلى 2019، وثانيها تتمثل في مرحلة التحول الهدف منها دفع الاقتصاد للحاق بالركب تمتد من 2020 إلى 2025، أما المرحلة الثالثة تتمثل في الاستقرار تهدف الحكومة من خلالها إلى رفع معدل نمو الصادرات خارج المحروقات إلى 6.5 % تمتد من 2026 إلى 2030، وحتى يتم تنفيذ هذا النموذج يجب تشجيع الفكر المقاولاتي للشباب، مواصلة اصلاح المنظومة البنكية، تطوير سوق رأس المال، تخفيض الواردات وزيادة الصادرات خارج المحروقات،كما تسعى الدولة من خلال هذا النموذج الجديد للنمو إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

- مضاعفة نصيب الفرد من PIB بـ 2.3 مرات وزيادة القيمة المضافة للصناعة التحويلية من 5.3 % عام 2015 إلى 10 % عام 2030.

- تنويع قطاع التصدير في الجزائر انطلاقا من تقديم الدعم للصادرات الناشئة وتأسيس مجلس وطني وظيفته تنمية الصادرات.

[1] العالية مناد، عاشور مزريق، مرجع سبق ذكره، ص 212.

[2] كريمة حبيب، عادل زقرير، **اشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الانعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 03 ، العدد 02، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2018، ص 120.

- التقليل من الاستهلاك الداخلي للطاقة من 6 % سنويا في عام 2015 إلى 3 % سنويا في عام 2030.
- تحقيق الانتقال الطاقوي من خلال تنويع الموارد الطاقوية واستغلال امكانياتها من الطاقات النظيفة المتجددة.
- تطوير القطاع الفلاحي من خلال اتخاذ المزيد من التدابير لدعم الفلاحين المستثمرين.
- دعم الاستثمارات الصناعية المنتجة ذات القيمة المضافة والتي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية من أجل ضمان تنويع القاعدة الصناعية للدولة، ووضع استراتيجية وطنية تهدف إلى التعريف بالجزائر كوجهة سياحية وتقديم الدعم اللازم لهذا القطاع المهمش.

6. تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

ولمعرفة مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة 2000 -2020 في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وجب الوقوف على نسبه التي نظهرها في المنحنى الموالي.

الشكل رقم (04-09): يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020

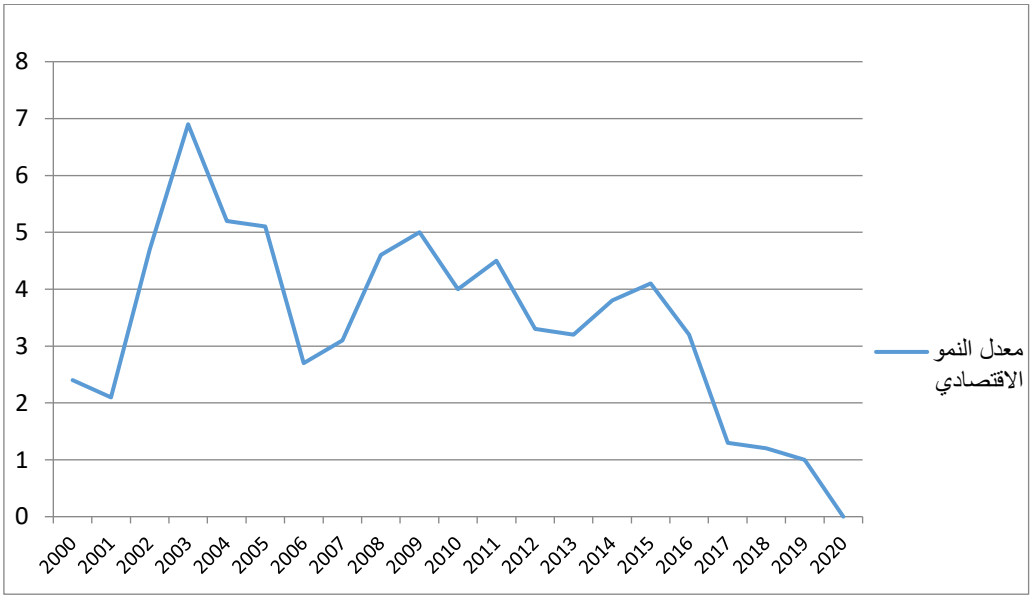

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 10.

يظهر الشكل رقم (04-09) حالة تذبذب واضحة شهدها معدل نمو PIB خلال الفترة 2000 – 2020 خاصة أن هذه الفترة طبقت فيها الجزائر برامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي ومن ثم تبني نموذج جديد للنمو الاقتصادي، حيث تراوحت نسبه ما بين 2.4 % عام 2000 و (-5.1 %) عام 2020، وبالنظر إلى الأعوام التي تراجع فيها معدل النمو الاقتصادي نجد أنها شهدت انخفاض أسعار النفط نتيجة أزمات اقتصادية وسياسية شهدتها البلاد كأزمة الرهن العقاري عام 2008 التي تحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية أثرت سلبا على أسعار النفط في الأسواق الدولية، الأزمة السياسية عام 2019 والأزمة الصحية العالمية عام 2020، مما يعني أن ذلك سببه النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات ومن ورائها قطاعي الصناعة و الزراعة فمثلا نلاحظ

انخفاض نسبة قطاع المحروقات من PIB من 19.5 % عام 2019 إلى 14 % عام 2020 أدى إلى تراجع معدل نمو PIB إلى (-5.1 %) عام 2020 رغم ارتفاع معدل نمو القطاعات الأخرى في PIB مثل البناء والأشغال العمومية بنسبة 12.2 % عام 2019 و13 % عام 2020، الفلاحة بنسبة 12.3 % عام 2019 و14.1% عام 2020، الصناعات خارج المحروقات بنسبة 5.7 % عام 2019 و 6.3 % عام 2020.

المطلب الثاني: العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر.

ترجع فكرة وجود علاقة قوية بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي إلى الكلاسيك الذين قدموا أول محاولة في نظريات النمو الاقتصادي ودعمهم في ذلك النيو كلاسيك، حيث أكدوا على أن تزايد الصادرات وتوسعها يعزز مبدأ التخصص في انتاج السلع المصدرة ويزيد من مستوى الانتاجية ويحسنها، مما يؤدي إلى اعادة توجيه الموارد من المجالات ذات الكفاءة والانتاجية المتدنية إلى المجالات التي عرف نشاط التصدير فيها تطور وزيادة، وعليه تكون الصادرات بمثابة آلة تولد النمو وتدفعه في جميع القطاعات الاقتصادية[1].

يرجع البنك الدولي أسباب تراجع النمو الاقتصادي في الجزائر إلى شدة حساسية اقتصادها للتقلبات الخارجية، ففي الفترة 1970–2000 كانت الدولة الجزائرية من أكثر الدول تأثرا بالصدمات الخارجية "تقلبات أسعار النفط"، وقد بين البنك الدولي من خلال دراسة قام تضمنت 144 دولة أن 9 دول فقط كان تأثرها أكبر من الجزائر نتيجة لتقلبات أسعار التجارة الخارجية، وعليه يتصف النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 2000 بالخصائص التالية:

– **ضعف المؤسسات:** ضعف أداء المؤسسات في وضع سياسات النمو، اختلال التوازن بين أداء المؤسسات المكلفة بإنجاز الاستثمارات وبين جهود الاستثمار الكبيرة، مما يعني أن أزمة النمو في الجزائر هي أزمة ذات طابع مؤسساتي قبل كل شي لأنها جربت استخدام الاستثمار العام في البنية التحتية لتعزيز النمو مرات عديدة منذ السبعينات دون تحقيق نجاح كبير.

– **النمو الاقتصادي في الجزائر متقلب أو نمو عابر:** أي أنه مرتبط بأسواق النفط الدولية وتقلبات أسعاره فيها لأنه كلما كانت أسعار النفط مرتفعة استطاعت الدولة تمويل هذا النمو، وأن أي انخفاض في أسعار النفط يوقف الانتاج مما يؤدي إلى عجز الدولة عن تمويل هذا النمو ومن ثم تراجعه نسبه[2].

---

[1] مراد صاولي، فارس عبد الرحماني، **ترقية الصادرات خارج المحروقات وإستراتيجيات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Ardl خلال الفترة (1980– 2016)** ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، المجلد 02، العدد 03، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ، الجزائر، 2017 ، ص 38.

[2] سيف الدين بوزاهر، **أثر عوائد المحروقات على النمو الاقتصادي والحوكمة دراسة تحليلية وقياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995– 2017)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018/2017 ، ص 190.

- **النمو الاقتصادي في الجزائر مكلف:** حيث يجب ضخ الكثير من المال لربح نقطة في نمو الناتج الداخلي الخام أي أن النمو ينتج عن زيادة معتبرة في الانفاق العمومي، فعند حساب مضاعف الانفاق الحكومي للفترة 2001-2009 وجدت قيمة متوسطة هي K= 0.902، مما يعني أن كل دينار يضخ في الاقتصاد في اطار الانفاق الحكومي ساهم في المتوسط إلى نقص الدخل الحقيقي بحوالي 10 سنيمات " 0.098 دج"، كما يعتبر الخبير الاقتصاد عبد الحق لعميري أن الاقتصاد خارج المحروقات مبدد للثروة لأنه يتم ضخ 15 % من الناتج المحلي الخام في الاقتصاد سنويا للحصول على نمو أقل مما كان متوقع الحصول عليه بـ 3 مرات، وبالتالي يبقى معدل النمو في الجزائر على العموم أقل من المتوسط الافريقي وحتى العالمي[1].

ممكنا تحليل هيكل الصادرات الجزائر التي استحوذت فيها صادرات المحروقات على أكثر من 90 % من استنتاج أن صادرات الجزائر من المحروقات هي المصدر الوحيد للعملة الصعبة ولممول الوحيد لبرامج التنمية والاستثمارات العمومية في الدولة، بل تعدى الأمر إلى أن تنمية الصادرات وتنويعها يرتبط بأسعار هذه المادة وتقلبات أسعارها في الأسواق الدولية، وأن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر نتيجة سيطرة قطاع المحروقات على النسبة الأكبر في اجمالي PIB مع ضعف وعجز القطاعات الانتاجية الأخرى في المساهمة في زيادته، إن نجاح الدولة الجزائرية في تنمية الصادرات خارج المحروقات وزيادة مساهمتها في تنويع مصادر الدخل يسهم في تزايد نسبها في تكوين PIB، مما يؤدي حتما إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر واستقرارها واستمرارها، وعليه يبين الشكل البياني الموالي نسب مساهمة مختلف القطاعات في PIB.

الشكل رقم (04- 10): يوضح نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2020

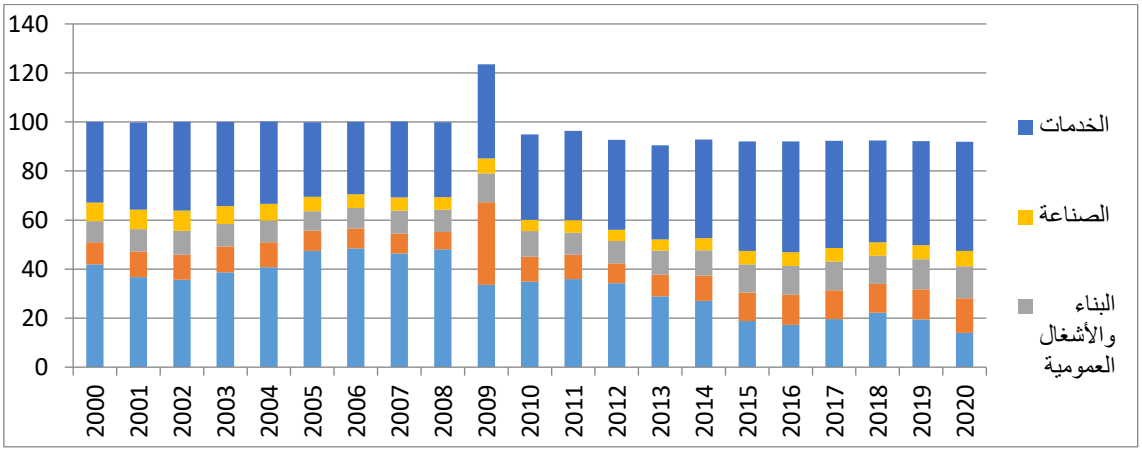

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم 11.

[1] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012 ، ص 155.

يظهر الشكل البياني رقم (04- 10) اعتماد الاقتصاد الجزائري الكبير على قطاع المحروقات ويليه قطاع الخدمات، في حين جاء قطاعي البناء والأشغال العمومية والزراعة في المرتبة الثانية من حيث نسبة المساهمة، لتأتي الصناعة في ذيل الترتيب، وبالنظر إلى قطاع المحروقات الذي تصدر مجموع القطاعات نجد أن نسب مساهمته عرفت تطورا خلال فترة تنفيذ الجزائر للبرامج التنموية تخللتها بعض التذبذبات بدءا من 41.9 % عام 2000 إلى 14 % عام 2020 مسجلا أعلى نسبة مساهمة في PIB عام 2006 و 2008 بـ 48.5 % و 48.1 % على التوالي نتيجة ارتفاع نسبة صادراتها من المحروقات إلى 97 %، كما تجدر الاشارة إلى أن أثر تراجع أسعار النفط الذي سببته عدة عوامل خارجية اقتصادية وسياسية ترجم في انخفاض نسبة مساهمة المحروقات في PIB خاصة الفترة 2014- 2020 التي عرفت تراجع كبير في نسب مساهمة المحروقات نتيجة انخفاض نسبة صادرات المحروقات التي بلغت 95 % عام 2014 و 90 % عام 2020، مما يعني أن هذا القطاع هو المحدد الرئيسي لأداء الاقتصاد الوطني والنمو الاقتصادي في الجزائر خاصة أن مستويات الانتاج تحددها السوق الدولية، اضافة إلى أن حصتها السوقية محددة من طرف OPEC وأن الأسعار غير مستقرة، وفي المقابل عرف قطاع الخدمات خلال فترة الدراسة ارتفاع في نسب مساهمته في PIB من 32.9 % عام 2000 إلى 44.5 % عام 2020 شهد فيها أعلى نسبة مساهمة في PIB عام 2016 بـ 45.1 % بسبب استفادته من مخصصاته المالية في اطار البرامج التنموية لتحسين الخدمات العمومية مثل النقل والمواصلات.. إلخ.

كما عرف قطاع الأشغال العمومية تطورا في نسب مساهمته خلال فترة الدراسة نتيجة استحواذه على أكبر المخصصات المالية في البرامج التنموية التي تبنتها الدولية بداية الألفية منها 40.1 % في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي، 40.5 % في اطار برنامج التكميلي لدعم النمو، 38.4 % في اطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي، ليحقق قطاع الأشغال العمومية أعلى نسبة مساهمة في PIB عام 2020 بقيمة 13 % رغم انخفاض الايرادات النفطية بسبب تراجع أسعار النفطية المتأثرة بإنتشار فيروس كوفيد 19 الذي سبب ركود اقتصاديا، أما بالنسبة لقطاع الزراعي الذي ظهر بنسب متواضعة اذا ما قورنت بالإمكانيات الطبيعية وتعدد المناخات من جهة، والامكانيات المتوفرة في القطاع في جانب المخصصات المالية في اطار برامج التنمية وعمليات الاستصلاح التي استفاد منها من جهة أخرى، إلا أن تنامي هذه القطاع مربوط بالعوامل المناخية في الجزائر مما يجعل مساهمته في PIB غير مستقرة ، حيث قدرت أعلى نسبة مساهمة له في PIB بـ 14.1 % عام 2020 وهي نسبة لا تحقق الأمان الغذائي للجزائر .

جاء قطاع الصناعة في المرتبة الأخيرة بنسب إسهامه في PIB مسجلا أعلى نسبة مساهمة عام 2002 بـ 8.1 % خلال فترة الدراسة بسبب نقص معدل الاستثمار في هذا القطاع، رغم استفادته من مخصصات مالية ضخمة في اطار البرامج التنموية والاصلاحات الهيكلية المحدثة من أجل عادة تنشيط القطاع من خلال زيادة القروض الموجهة للاستثمار الصناعي، كما أن هيكل الانتاج الصناعي خاصة العمومي يعاني من ضعف في مجال

الصناعات الالكترونية، المعدنية، الحديدية، الجلد والنسيج، وعليه يعد هذا القطاع بمثابة آلة للنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة ساعدها في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يواجه عراقيل كبيرة في الجزائر منها قانون الاستثمار " 51 % ، 49 % " الذي يحدد حصته مقابل المستثمر المحلي و عوامل أخرى تسييرية وتنظيمية.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة للعلاقة السببية.

اختبرت العديد من الدراسات طبيعة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الدول النامية والتي أشير إليها في الفصل السابق، حيث خلصت إلى الدور الايجابي الذي يلعبه نمو الصادرات في عملية النمو الاقتصادي انطلاقا من تزايد الطلب والادخار ومن ثم تكوين الرأسمالي، وقد دفعت الأزمات الاقتصادية التي ضربت العالم الدول الريعية خاصة النفطية منها إلى الاعتماد على الصادرات خارج المحروقات في رفع معدلات النمو وفي هذا الإطار أجريت عدة دراسات ونماذج تناولت العلاقة بين المتغيرين السابقين وهي كما يلي:

– درس كل من Onodugo، Ikpe ، Anowor عام 2013 تأثير الصادرات خارج المحروقات على نمو الاقتصاد النيجيري باستخدام البيانات بين عامي 1981 و2012، باستخدام نموذج النمو الداخلي (EGM) في تحليلها و استخدام الاختبارات التقليدية لمتوسط الارتداد والتكامل المشترك، وقد خلصت نتائجها إلى أن تأثير التصدير خارج المحروقات على معدل التغيير في مستوى النمو الاقتصادي في نيجيريا ضعيف للغاية ومتناهٍ في الصغر[1].

– حاول كل من Seyed، Chor عام 2014 اعادة التحقيق في دور صادرات المحروقات وخارج المحروقات في النمو الاقتصادي في إيران، بإستخدام البيانات السنوية من 1970 إلى 2008 وأساليب التكامل المشترك متعدد المتغيرات وطريقة جرانجر السببية، وقد كشف اختبار سببية جرانجر على وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من صادرات المحروقات وخارج المحروقات إلى النمو الاقتصادي، الأمر الذي يؤكد فرضية النمو القائم على الصادرات صحيحة في إيران، لتظهر النتائج أن تصدير النفط له تأثير عكسي على النمو الاقتصادي[2].

– جاءت دراسة Mohammed عام 2017 لإختبار تأثير الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في المملكة العربية السعودية للفترة 1988–2014 بإستخدام أسلوب المربعات الصغرى العادية ونموذج تصحيح الخطأ، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية على المدى القصير والمدى الطويل بين النمو الاقتصادي غير النفطي والصادرات غير النفطية[3].

---

[1] Onodugo Vincent, Ikpemarius, **Non-oil Export and Economic Growth in Nigeria: a Time Series Econometric Model**, International Journal of Business Management & Research, Vol 03, N °02, University of Enugu , Nigeria, 2013, p 115.

[2] Seyed Mehrshad Parvin Hosseinia , Chor Foon Tangb, **The effects of oil and non-oil exports on economic growth: a case study of the Iranian economy**, Economic Research-Ekonomska Istraživanja, Vol 27, N°01, 2014, p 427.

[3] Mohammed Aljebrin, **Impact of Non-oil Export on Non-oil Economic Growth in Saudi Arabia**, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol 07, N° 03, 2017, p 389.

– قام Kawai عام 2017 بدراسة تأثير الصادرات خارج المحروقات على نمو الاقتصاد النيجيري باستخدام البيانات السنوية بين 1980 و2016، مستخدما نموذج Engel-Granger للتكامل المشترك في تحليلها، وقد كشفت النتائج عن دليل قوي على علاقة التكامل المشترك للصادرات خارج المحروقات في التأثير على معدل النمو الاقتصادي في نيجيريا[1].

– أما دراسة Anis عام 2019 بحثت تأثير صادرات المحروقات وصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في البحرين خلال الفترة 1977–2015، حيث بين تحليل التكامل المشترك ارتباط النمو الاقتصادي بشكل إيجابي وكبير بالصادرات بإعتبار أن تأثيرات النفط أكبر على PIB الحقيقي، وقد أظهرت النتائج أن صادرات المحروقات لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى القصير والمدى الطويل[2].

– قامت Yamina، Zoubeida عام 2019 بدراسة تأثير التنويع في الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري من خلال إجراء دراسة تجريبية للعلاقة قصيرة المدى وطويلة المدى بين المتغيرات المستقلة والنمو الاقتصادي في الفترة 1980–2016، بإستخدام تقنية نمذجة الانحدار الذاتي(ARDL) ، وقد أظهرت الدراسة ضعف الصادرات خارج المحروقات بسبب ارتفاع نصيب النفط من اجمالي الصادرات كما بينت أن هناك علاقة سلبية بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة[3].

المبحث الثالث: الإطار النظري والتطبيقي للدراسة القياسية.

قبل اجراء الجانب التطبيقي للدراسة وجب علينا تناول الجانب النظري للاقتصاد القياسي والاختبارات التي سيتم اجراءها اعتمادا على برمجية Eviews، ومن ثم اجراء الاختبارات والتوصل إلى النتائج.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية.

نبينها كما يلي:

أولا– الاقتصاد القياسي.

يتكون مصطلح Econometrie من كلمة اقتصاد Economie وهي جذر هذا المصطلح لأن ميدان استخدامه الأساسي هو دراسة الظواهر الاقتصادية، وتعني كلمة Métrie الحساب أي التقدير الكمي للأشياء.

[1] Kawai Vincent, **An Analysis of the Impact of Non-Oil Exports and Economic Growth in Nigeria from 1980–2016**, International Journal of Innovative Research in Social Sciences & Strategic Management Techniques, Vol 04, N°02, Federal School of Statistics , Kaduna State, Nigeria, 2017, p 83.

[2] Anis Khayati, **The Effects of Oil and Non-oil Exports on Economic Growth in Bahrain**, International Journal of Energy Economics and Policy, Vol 09, N° 03, University of Bahrain, Bahrain, 2019, p 160.

[3] Yamina Belhia, Zoubeida Mahcene, **Empirical Investigation of the Impact of Diversification Non-hydrocarbon Exports On Economic Growth: Evidence from Algeria**, Economic Researcher Review, Vol 07 , N° 01, Université 20 Août 1955, Skikda, Algérie, 2019 , p 11.

اذن الاقتصاد القياسي هو التعبير الكمي عن ظاهرة اقتصادية ما والعوامل التي تؤثر فيها وتقديمها في شكل علاقات رياضية "معادلات، دوال"، تكون متغيراتها عبارة عن مقادير اقتصادية بمعنى آخر تحويل المشكلة الاقتصادية من شكلها النظري العام إلى الشكل الكمي الرياضي، أي علاقات رياضية يمكن معالجتها باستعمال طرق وتقنيات رياضية واحصائية وهذا يسمى بالنمذجة القياسية.

يعد الاقتصاد القياسي فرع من فروع علم الاقتصاد وهو ملتقى لثلاث فروع من المعرفة وهي الاحصاء، النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي، حيث يهتم بالقياس والتقدير الميداني للظواهر والعلاقات الاقتصادية مثلا نقيس الصادرات والواردات، الطلب على النقود وعرضها، معدل البطالة والتضخم.

حيث يعنى الاقتصاد القياسي بتحليل الظواهر الاقتصادية تحليلا كميا بإستخدام أساليب الاستقراء الاحصائي المناسبة انطلاقا من المعطيات الاقتصادية بهدف اختبار النظريات الاقتصادية ثم رفضها أو قبولها.

عند بناء النموذج القياسي يعتمد الباحثون على النظرية الاقتصادية التي تعطينا الأساس النظري العام لطبيعة الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها مع استعمال النظرية الاحصائية وتقنيات الاقتصاد القياسي، ومن ثم يختبرون ميدانيا بعض العلاقات الموجودة فيما بين المتغيرات الاقتصادية، ويطبق الاقتصاد القياسي في عدة ميادين مثل منها العلوم الاقتصادية، الانسانية، الاجتماعية.... إلخ، ومما لا شك فيه أن لكل علم أهداف وأهداف الاقتصاد القياسي تتمثل فيما يلي:

- بناء وتكوين النماذج القياسية اعتمادا على النماذج الاقتصادية وجعلها في شكل قابل للاختبار الميداني.
- تقدير هذه النماذج واختبارها بإستخدام البيانات المتوفرة، وهي المرحلة الاحصائية للاقتصاد القياسي.
- تقييم النماذج المقترحة والمقدرة بإستخدام اختبارات وفروض احصائية لغرض التنبؤ من أجل اتخاذ القرارات الصائبة ورسم السياسات.

ثانيا– السلاسل الزمنية.

يتم تكوين النموذج القياسي بالاعتماد على نوعين من المعطيات:

- معطيات خاصة بمجموعة من الظواهر أو المؤشرات المختلقة في فترة زمنية معينة.
- معطيات خاصة بظاهرة "مؤشر" واحد خلال سلسلة من الفترات المتتالية، وهي ما تعرف السلاسل الزمنية.

يمثل تحليل السلاسل الزمنية أحد الطرق الرياضية والاحصائية الهامة التي تتطرق إلى سلوك الظواهر وتفسيرها في فترات زمنية معينة ممتدة، ويتم تحليل هذه السلاسل للحصول على وصف دقيق للملامح الخاصة بالعملية التي تنتج عنها السلاسل الزمنية وبناء النموذج لتفسير سلوكها واستخدام النتائج للتنبؤ بسلوكها في المستقبل، التحكم

في العملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية بفحص ما يمكن حدوثه عند تغير عدة معلمات في النموذج، وحتى يتحقق ذلك وجب اجراء دراسة تحليلية وافية لنماذج السلاسل الزمنية اعتمادا على الأساليب الرياضية والاحصائية[1].

حيث عرفت السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من المشاهدات لمؤشر ما مأخوذة خلال فترات زمنية، أما رياضيا تعرف بأنها متتابعة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشرة بالدليل t والذي يعود إلى مجموعة دليلية T، ويرمز للسلسلة الزمنية عادة $\{ x(t), t \in T \}$ أو اختصارا x (t) وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو متغير الزمن والآخر متغير الاستجابة وهو قيمة الظاهرة المدروسة ويمكن التعبير عنها رياضيا كالتالي: Y= f(t)، أما اذا كانت هناك عوامل أخرى "متغيرات توضيحية أخرى" إلى جانب متغير الزمن تؤثر في الظاهرة y نستخدم العلاقة الرياضية التالية: [2] $y = f(t, x1, x2, ..., xn)$.

كما تتأثر السلاسل الزمنية بتغيرات عديدة نتيجة عدة عوامل منها موسمية، طبيعية، اقتصادية.... إلخ، حيث أن هذه التغيرات قد تؤثر في الاتجاه العام للسلسلة الزمنية في الأجل القصير والطويل وهي نوعين:

1. التغيرات الموسمية (S_t) Seasonal variations: هي تغيرات في فصول أو مواسم السنة وتكرر هذه التغيرات عادة نفسها، فالعوامل الطبيعية أهم العوامل التي تسبب التغيرات الموسمية اضافة إلى عوامل أخرى، ويمثل الاختلاف بين الفصول السنة أهم الأسباب المتسببة في التغيرات الموسمية.

2. التغيرات الدورية: (C_t) Cycle variations تؤثر هذه التغيرات في تذبذب السلسلة الزمنية وتكون متكررة الحدوث، إلا أنها لا تحدث في فترات منتظمة وقد تستغرق من عام إلى 10 أعوام أو أكثر.

3. التغيرات العشوائية: (E_t) Random variations وهي تكون نتيجة عوامل عشوائية خارج نطاق السيطرة، حيث لا يمكن التنبؤ بهذه التغيرات رغم أهميتها وصعوبة تفسيرها، إلا أنه يمكن اظهار تأثيرها وهي تظهر كتذبذبات صغيرة منتظمة في بيانات السلسلة الزمنية [3].

أما بالنسبة لإستقرار السلاسل الزمنية فإنه يعد شرطا في تحليلها وايجاد النموذج الرياضي المناسب لها، حيث نجد هناك سلاسل زمنية مستقرة وأخرى غير مستقرة نوضحها كمايلي[4]:

أ. السلاسل الزمنية المستقرة: تكون السلاسل الزمنية مستقرة بشكل تام strinctly stationary إذا تحققت الشروط التالية:

---

[1] علي عبد الزهرة حسن البيضاني، عبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة و أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا و نماذج توزيع الإبطاء (ARDL)**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09 ، العدد 34، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص 176 .

[2] فاضل عباس الطائي، **التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق**، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي للرياضيات، الإحصاء والمعلوماتية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 17، جامعة الموصل، العراق، 2010، ص ص 394، 395.

[3] نفس المرجع، ص ص 395، 396.

[4] علي عبد الزهرة حسن البيضاني، عبد اللطيف حسن شومان، مرجع سبق ذكره، ص 177.

- ثبات الوسط الحسابي $E(X_t) = \mu$.
- ثبات قيمة التباين $Var(X_t) = \sigma^2_x$.
- امتلاك السلسلتين y_t، x_t ارتباطا مشتركا معتمدا على الازاحة k فقط، أي أن دالة التباين الذاتي المشترك: $y_k = cov(X_t, X_{t+k}) = E[(x_t - \mu)(x_{t+k} - \mu)]$ ، حيث يعتمد على القيمة المطلقة لـ k فقط $k = 1, 2, ... T$

ب. السلاسل الزمنية غير المستقرة: في الواقع العملي والتطبيقي تكون السلاسل الزمنية غير مستقرة وقد نفشل في اثبات ذلك في الرسم البياني أو الاختبارات الاحصائية، فمثلا نجد المتغيرات الاقتصادية غالبا ما تعتبر سلاسل زمنية غير مستقرة كونها تسير بصفة عامة في اتجاه عام لذلك لابد من تحويلها إلى سلاسل زمنية مستقرة يسهل نمذجتها.

المطلب الثاني: الجانب النظري لإختبارات الدراسة.

يمكن ادراج هذه الاختبارات في النقاط التالية:

أولا– اختبارات الاستقرارية.

تتمثل فيما يلي:

1. اختبار ديكي– فولر البسيط: ننطلق من نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR (1) لعرض هذا الاختبار، الذي يأخذ الشكل $Y_t = \phi Y_{t-1} + {}_t\mu$ ، حيث أن ${}_t\mu$ هو خطأ العشوائي الذي يفترض أن وسطه الحسابي معدوم وتباينه ثابتن وبطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة نجد الصيغة التالية: $\Delta Y_t = (\phi - 1) Y_{t-1} + {}_t\mu$

وعليه تصبع فرضية هذا الاختبار على الشكل التالي:

$H_0 = |\emptyset_1| = 1$

$H_1 = |\emptyset_1| < 1$

ولإختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير عدد من صيغ الانحدار تتمثل في:

- نموذج السير العشوائي البسيط: $Y_t = \Delta(\phi - 1) Y_{t-1} + {}_t\mu$
- نموذج السير العشوائي مع ادخال الحد الثابت: $Y_t = \Delta(\phi - 1) Y_{t-1} + C + {}_t\mu$
- نموذج السير العشوائي مع حد الثابت واتجاه عام: $Y_t = \Delta(\phi - 1) Y_{t-1} + b_t + C + {}_t\mu$

واذا تحققت فرضية العدم $\{H_0 = |\emptyset_1| = 1\}$ في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة تكون غير مستقرة.

2. اختبار ديكي– فولر المطور ADF: قمنا بإهمال احتمال ارتباط الأخطاء أي p=1 و λ_i معدومة عند استعمال اختبار ديكي– فولر البسيط، في حين أن اختبار ديكي– فولر المطور يدرج هذه الفرضية، وتعتمد اختبارات ADF على الفرضية $\{H_1 = |\emptyset 1| < 1\}$ وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج:

$Y_t = \Delta\ \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi j\ \ \Delta Y_{t-j+1} + \mu_t$

$Y_t = \Delta\ \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi j\ \ \Delta Y_{t-j+1} + c + \mu_t$

$Y_t = \Delta\ \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi j\ \ \Delta Y_{t-j+1} + c\ +\ b_t + \mu_t$

ويمكن تحديد قيمة p حسب معياري Akaike و Schwarz[1].

3. اختبار فيليب بيرون The Philips - Peron: توزيع اختبار ديكي– فولر البسيط والموسع مبني على افتراض أن حد الخطأ مستقل احصائيا ويتضمن تباينا ثابتا، لذلك فإستخدام طريقة ديكي– فولر يجب أن نتأكد أن حد الخطأ غير مرتبط وأنه يتضمن تباينا ثابتا. حيث أن فيليب و بيرون طورا تعميما لطريقة ديكي– فولر تسمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ، إن طريقة فيليب وبيرون هي تعديل لإحصاء t لديكي– فولر ليأخذ في الاعتبار قيودا أقل على حد الخطأ.

4. اختبار KPSS: ابتكر هذا الاختبار من طرف Kwiatkowshi, Philips, Schmidt, Shin وهو مكمل لاختبار ديكي– فولر للاستقرارية، حيث أن فرضية العدم تدل على أن السلسلة مستقرة عكس اختبار ديكي– فولر الذي تكون فيه فرضية العدم غير مستقرة.

ثانيا– اختبار التكامل المشترك.

هو عبارة عن المزج بين السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية والتقدير الانحداري الخطي لها وذلك قصد تفادي مشكل التقدير الزائف بين المتغيرات الاقتصادية ومعرفة اتجاه السببية بينهما، كما يستخدم التكامل المشترك في حالة جهلنا للنظريات الاقتصادية التي تربط بين هذه المتغيرات أو للتحقق من صحتها[2]، وقد عرف غرانجر واينكل درجة التكامل للمتغيرات قيد الدراسة بأنها تمتلك درجة التكامل، إذ يمكن القول عن المتغير y_t بأنه متغير متكامل من الرتبة d إذا أمكن جعله ساكنا أو مستقرا بعد أخذ d من الفروقات ونرمز لذلك بـ I (d) ، فمثلا يكون المتغير متكاملا من الدرجة الأولى ونرمز له بـ $y_t \sim I(1)$ ، إذا كان $\Delta y_t \sim I(0)$ أي أن Δy_t ساكن.

ولإختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرين x_t ، y_t يتم تقدير قيمة β بطريقة المربعات الصغرى من معادلة الانحدار الآتية:

$$y_t = \alpha + \beta\ x_t + U_t$$

[1] سليم حمود، **دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، المجلد 06، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص ص 45، 46.

[2] ريم ثوامرية، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000– 2015** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2019/2018، ص 401.

حيث أن : y_t هو المتغير التابع ، x_t هو المتغير التوضيحي و u_t الحد العشوائي ($u_t \sim (0، \sigma^2 u$) و نقوم بفحص البواقي لمعادلة الانحدار إذا كانت ساكنة أو مستقرة أم لا، فإذا كانت سلسلة البواقي ساكنة أو مستقرة دل هذا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين و العكس صحيح[1].

ثالثا– اختبار غرانجر للسببية Granger Causality Test.

يقوم تحليل الانحدار على أساس اختبار علاقة اعتماد أحد المتغيرات "المتغير المعتمد" على عدد من المتغيرات التوضيحية، ويحتوي مفهوم غرانجر للسببية الكشف الاحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات "علاقة السبب والتأثير" عندما تكون هناك علاقة قيادية تختلف بين المتغيرين.

عرض غرانجر السببية من خلالها اعطائها تعريفا عمليا وهو إذا كان من الممكن التنبؤ بالقيم الحالية لـ y_t بدقة أكبر بإستخدام القيم السابقة لـ x_t أكثر من عدم استخدامها، وعلى هذا فإن التغيرات في x_t يجب أن تسبق زمنيا التغيرات في y_t ففي هذه الحالة يمكن القول أن x_t تتسبب بـ y_t ، الأمر الذي يعني أن اضافة x_t الحالية والسابقة كمتغير توضيحي إلى نموذج انحدار يتضمن القيم السابقة لـ y_t يزيد من القوة التفسيرية للنموذج، ولإجراء اختبار غرانجر للعلاقة السببية بإستخدام احصائية اختبار فيشر للقيود الخطية.

$$F = \frac{(SSRr - SSRu)/m}{SSRr/(n-ku)}$$

وفقا لفرضيتي العدم والبديلة أي أن:

$$H_0 : \sum_{i=1}^{n} \alpha_i = 0$$

$$H_0 : \sum_{i=1}^{n} \alpha_i \neq 0$$

تتبع احصائية F للتوزيع $F(m, n-k_u)$ ، حيث أن:

SSR_r: مجموع مربعات البواقي في النموذج المقيد " وهو الذي يشترط أن تكون فيه قيود خطية وتتحول إلى نموذج برمجة خطية".

SSR_u: مجموع مربعات البواقي في النموذج غير المقيد " لا يوجد فيه قيود".

K_u: عدد المعالم في النموذج غير المقيد.

m: عدد القيود و n : عدد المشاهدات.

[1] ندوى خزعل رشاد، **استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة**، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، المجلد 11، العدد 19، جامعة الموصل، العراق، 2011 ، ص ص 269، 270.

فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى معين من المعنوية فإننا نرفض فرضية العدم وهذا يعني أن هناك علاقة سببية بإتجاهين أي أن المتغير x_t يتأثر بالمتغير y_t و العكس كذلك[1].

رابعا– متجه الانحدار الذاتي (VAR) Vector auto regressive.

هو حالة عامة لنماذج الانحدار الذاتي أحادية المتغيرات وهو من نماذج القياس الاقتصادي، حيث يقيس العلاقات المتداخلة بين متغيرات السلاسل الزمنية ، كما يعمل على معالجة متغيرات الدراسة بشكل متماثل من خلال تضمين كل متغير في معادلة بحيث يفسر ذلك المتغير من خلال ارتداداته الزمنية والارتدادات الزمنية للمتغيرات الأخرى في النموذج، إن نموذج VAR يوضح العلاقة الخطية بين مجموعة من المتغيرات (k من المتغيرات الداخلية) في عينة مختارة مقاسة ضمن الفترة الزمنية نفسها (t = 1 , 2 , ... T)، و أن مجموع المتغيرات سيتم وضعها في متجه (y) أبعاده (kx1) ، إذ أن عناصر هذا المتجه هي مجموعة المتغيرات (y_{it}).

يمكن تمثيل متجه الانحدار الذاتي من الرتبة (p) يسمى متجه الانحدار الذاتي بإرتداد زمني مقدراه (p) بالصيغة التالية:

$$y_t = c + A_1 y_{t-1} + A_2 y_{t-2} + \dots + A_p y_{t-p} + e_t \quad \dots\dots\dots(2)$$

إذ أن: c: متجه الحد الثابت لمتغيرات متجه الانحدار الذاتي أبعاده (kx1) .

A_i: مصفوفة ذات أبعاد (k× k) لكل i= 1, 2.....p

e_t: متجه أبعاده (k×1) لحدود الخطأ العشوائي بوسط حسابي مقداره الصفر ($Ee_t = 0$) وأن:

$Ee_t\grave{e}_t = \Omega$ مصفوفة تغاير متعاصرة أبعادها (n×n) وأن $Ee_te_{t-k} = 0$ لكل (k)أي لا يعتمد على الزمن، وللتبسيط فإنه يمكن كتابة المعادلة عندما p = 2 أي VAR (2) بالصيغة التالية:

$$\begin{pmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} c_1 \\ c_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} A_{11} & A_{12} \\ A_{21} & A_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} e_{1t} \\ y_{2t} \end{pmatrix} \dots\dots\dots (3)$$

ويمكن كتابتها بصيغة المعادلات كالتالي:

$$y_{1t} = c_1 + A_{11}y_{1-t} + A_{12}y_{2t-1} + e_{1t} \quad \dots\dots\dots(4)$$
$$y_{2t} = c_2 + A_{21}y_{1t-1} + A_{22}y_{2t-1} + e_{2t}$$

يلاحظ من (4) أن المعادلتين عبارة عن معادلتي انحدار للمتغيرين (y_{2t}, y_{1t}) على متغيرات خارجية مرتدة زمنيا، وعليه يمكن القول أن VAR (p) ماهو إلا منظومة من المعادلات غير المرتبطة ظاهريا[2].

وقد تم اقتراح هذا النموذج من طرف sims في عام 1981 بالشكل التالي: $\Phi(B)\, y_t = \mu_t$ حيث أن y_t هو سياق عشوائي ذو n يعد مستقرا من المرتبة 2، $\Phi(B)$ هو كثير حدود مصفوفي من الدرجة p بمعامل الابطاء الزمني B يكتب كما يلي:

[1] نفس المرجع ، ص ص 270، 271.

[2] صفاء يونس الصفاوي، محمد يحى مزاحم، **تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب بإستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)** ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ، المجلد 08، العدد 14، جامعة الموصل، العراق، 2008، ص ص 21، 22.

$\Phi(B) = \phi_0 - B\phi - B^2\phi_2 - .... - B^P\phi_P$.

μ_t: سياق الضجة البيضاء ذو n مصفوفة تغاياراته هي: Ω ويفسر هذا السياق بأنه تحديد للسياق العشوائي y_t، ϕ_0 : مصفوفة أحادية من الرتبة n [1].

خامسا– نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL .

قد توجد فترة زمنية معينة " طويلة نسبيا" في متغيرات صنع القرار الاقتصادي والتأثير النهائي في متغير السياسة في نماذج السلاسل الزمنية، وبصيغة أخرى (طبيعة العلاقة الاقتصادية)، إن التعديل في المتغير التابع "الاستجابة" y بسبب التغيرات في المتغير التوضيحي x تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن، فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية (طويلة نسبيا) فإن المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في النموذج. ومن بين احدى طرق بناء نماذج الاستجابة الديناميكية تكون بتضمين المتغيرات المتباطئة لـ (x) كمتغيرات توضيحية أي يكون استخدام نماذج الابطاء Distributed Lag Models في ذلك، حيث أن الأساس في نماذج الابطاء يكون بتضمين سلسلة من متغيرات الابطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل وفق النموذج البسيط التالي:

$$Y_t = \phi_0 X_t + \phi_1 X_{t-1} + \phi_2 X_{t-2} + ... + \phi_P X_{t-p} + u_t$$

كما نستطيع التعبير عن السلوك الديناميكي بالاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي أي أن y_t يعتمد على القيم السابقة لـ (y)، وستمثل في نموذج الانحدار الذاتي Ar(P) Autogressive Model ، ويعبر عنه بالصيغة التالية :

$$Y_t = \lambda_2 Y_{t-2} + \lambda_1 Y_{t-1} + ... + \lambda_P Y_{t-p} + \mu_t$$

وتكون الطريقة الاضافية أو البديلة لاحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي من خلال تضمين متغيرات داخلية متباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية كمتغيرات توضيحية[2]، وتتضمن نماذج ARDL المميزات التالية:

1. لا يجب أن تكون السلاسل الزمنية من نفس المستوى، فقد تكون مستقرة عند المستوى I (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I (1) أو خليط من الاثنين، شرط أن لا تكون مستقرة عند المستوى I (2).
2. تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى.
3. يأخذ العدد الكافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، كما يقدم نموذج ARDL أفضل النتائج للمعلمات في الأجل الطويل ويمكن الاعتماد بشكل كبير على اختبارات التشخيص " Gerrard Godfrey".

[1] عثمان نقار، منذر العواد، **استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 02، جامعة دمشق، سوريا، 2012، ص ص 339، 340.

[2] علي عبد الزهرة حسن البيضاني، عبد اللطيف حسن شومان، ص 183، 184.

4. نستطيع فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل اعتمادا على هذا النموذج، فمن خلال هذه المنهجية يمكن تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على التابع، تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير وتعد معلماته المقدرة في الطويل والقصير أكثر اتساقا[1].

المطلب الثالث :الاختبارات والنتائج.

سوف نقوم بنمذجة أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي بالنسبة للجزائر مع اضافة بعض المتغيرات التي لها أثر على النمو الاقتصادي بإعتبار أن الصادرات خارج المحروقات ليست هي العامل الوحيد المؤثر في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2020، إلا أن تحديد أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل يكون من خلال نموذج قياسي بعد اجراء عدة اختبارات، حيث يمكن صياغة نموذج الدراسة بالصيغة الرياضية التالية:

$$P_GDP = \alpha + \beta_1 EXPOR_NP + \beta_2 TOT + \beta_3 INV + \beta_4 DFI + \beta_5 EXCH_RATE + \beta_6 LNINF + \varepsilon$$

حيث أن: α : تعبر عن الثابت .

β_1، β_2 ، β_3 ، β_4 ، β_5 ، β_6 : تعبر عن معلمات النموذج.

P_GDP : يعبر عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (متغير تابع الوحدة: الدولار).

EXPOR_NP : يعبر عن الصادرات خارج قطاع المحروقات (متغير مستقل الوحدة: مليون دولار).

TOT : يعبر عن معدل التبادل التجاري (%)

INV : يعبر عن اجمالي تكوين رأس المال الثابت (الوحدة : مليون دولار).

DFI : يعبر عن الاستثمار الأجنبي المباشر (الوحدة : مليون دولار).

EXCH_RATE :سعر الصرف الإسمي وهو سعر الصرف متوسط الفترة والذي يمثل عدد الوحدات من العملة الوطنية (الدينار الجزائري) المقابلة لوحدة واحدة من العملة الأجنبية (الدولار الأمريكي).

LNINF : اللوغاريتم النيبيري لمعدل التضخم مقاسا بالمستوى العام للأسعار.

ε: تمثل بواقي نموذج الدراسة.

تتمثل مصادر بيانات متغيرات الدراسة في : التقارير الصادرة عن المديرية العامة للجمارك، التقارير الصادرة عن بنك الجزائر، التقارير الصادرات عن الديوان الوطني للإحصاء، التقارير الصادرة عن صندوق النقد العربي،

[1] محمد أدريوش دحماني وآخرون، **دراسة لانتقال رؤوس الأموال الدولية في إطار العلاقة بين الاستثمار والادخار في دول المغرب العربي: دراسة قياسية للفترة (1980-2015)**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 02، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص ص 180،181.

وانطلاقا من البيانات السنوية التي تم جمعها بدءا من 2000 إلى 2020، والمتكونة من 21 مشاهدة، وبإستخدام برنامج Eviews 10 حصلنا على المنحنيات البيانية المدرجة في الملحق رقم 12 التي تظهر لنا سلوك المتغيرات خلال فترة الدراسة ، وقد بينت أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير مستقرة مبدئيا إذ يمكن القول أنها تحتوي على مركبة الاتجاه العام، كما نلاحظ أن هناك نوع من الاستقرار في السلسلة الزمنية لمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولتؤكد من استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة وجب علينا استخدام اختبار جذر الوحدة.

أولا– الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

يمكن توضيح الاحصاء الوصفي الخاص بنموذج الدراسة في الجدول (04–11)، والذي يتضمن مقاييس النزعة المركزية المتمثلة أساسا في الوسط الحسابي، الوسيط والانحراف المعياري، وكذا مقاييس التشتت المتمثلة في Skewness، Kurtosis، واختبار Jarque-Bera من أجل التأكد ما إذا كانت متغيرات النموذج الأول تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

الجدول رقم (04–11): يوضح الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	EXCH_RATE	DFI	INV	TOT	EXPOR_NP	P_GDP	LNINF
المتوسط الحسابي	85,8451	1531,648	6351,9	24,41386	1599,333	3785,998	1,495
الوسيط	77,395	1506,3	6446,7	24,63	1805	3950,51	1,602
الحد الأعلى	126,787	2753,8	10557	31,339	2925	5592,22	2,292
الحد الأدنى	64,583	280,1	3547	17,622	612	1750,52	0,292
الانحراف المعياري	19,11878	640,2446	1857,276	3,778572	717,2807	1254,143	0,451211
Skewness	1,004726	0,304538	0,387876	-0,0363	0,072471	-0,23656	-0,839857
Kurtosis	2,437797	2,71037	2,445715	2,102455	1,817264	2,074717	3,759041
Jarque-Bera	3,809722	0,398001	0,795395	0,709501	1,242389	0,944993	2,972887
القيمة الاحتمالية	0,148843	0,819549	0,671865	0,701349	0,537302	0,623444	0.226176
المشاهدات	21	21	21	21	21	21	21

المصدر :من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برمجية Eviews 10.

اعتمادا على الجدول رقم (04–11) يمكن اعطاء الملاحظات التالية:

– بالنسبة للمتغير التابع P_GDP والمعبر عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي نلاحظ أن متوسطه الحسابي بلغ 3785,998 دولار وهي قيمة مرتفعة ووسيط مقداره 3950,51 دولار، وقد سجل أعلى قيمة عام 2012 قدرت بـ 5592,22 دولار مقابل أدنى قيمة عام 2000 بلغت 1750,52 دولار، كما أن هناك تفاوت في قيم المتغير التابع معبر عنها بالانحراف المعياري مقداره 1254,143 دولار، والذي يعكس وجود تباين كبير في قيم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال سنوات الدراسة، وتجدر الإشارة إلى أن إحصائية Jarque-Bera للمتغير سجلت قيمة 3,809722 بقيمة احتمالية هي 0,623444.

– بالنسبة للمتغير المستقل EXPOR_NP والمعبر عن الصادرات خارج قطاع المحروقات يلاحظ أن هناك زيادة من فترة لأخرى خلال فترات الدراسة، وقد كان متوسط القيم 1599,333 مليون دولار ووسيط مقداره 1805 مليون دولار، حيث سجلت أعلى قيمة 2925 مليون دولار عام 2018 وأدنى قيمة كانت 612 مليون دولار عام 2000، أما الانحراف المعياري لقيم الصادرات خارج قطاع المحروقات كان 717,2807 مليون دولار وهذا يعبر عن وجود تباين في قيم الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال سنوات الدراسة.

– بالنسبة للمتغير TOT والمعبر عن معدل التبادل التجاري نلاحظ بأن متوسطه الحسابي خلال سنوات الدراسة كان 24,41386 % وهي قيمة مرتفعة نوعا ما بوسيط قدره 24,63 %، في حين بلغت أعلى قيمة له 31,339 % عام 2015 مقابل 17,622 % عام 2000، أما قيمة التفاوت بين قيم متغير TOT كانت 3,778572 % وهذا يعبر عن وجود تباين في معدلات التبادل التجاري في الجزائر خلال سنوات الدراسة.

– بالنسبة للمتغير INV والمعبر عن اجمالي تكوين رأس المال الثابت نجد أن متوسطه الحسابي ووسيطه بلغا 6351,9 مليون دولار و6446,7 مليون دولار على التوالي، ولقد بلغت أعلى قيمه 10557 مليون دولار عام 2008 وأدنى قيمه له كانت 3547 مليون دولار عام 2005، أما الانحراف المعياري لقيم المتغير INV كان 1857,276 مليون دولار وهو ما يشير إلى عن وجود تباين كبير في قيم اجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر خلال سنوات الدراسة.

– بالنسبة للمتغير DFI والمعبر عن الاستثمار الأجنبي المباشر نلاحظ بأن متوسطه الحسابي كان 1531,648 مليون دولار ووسيطه 1506,3 مليون دولار، وقد سجل أعلى قيمة عام 2009 قدرت بـ 2753,8 مليون دولار مقابل أدنى قيمة بلغت 280,1 مليون دولار عام 2000، أما قيمة التفاوت بين قيم متغير DFI كانت 640,2446 مليون دولار وهو ما يشير إلى وجود تباين في قيم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال سنوات الدراسة.

– بالنسبة للمتغير EXCH_RATE والمعبر عن سعر الصرف الإسمي نجد أن متوسطه الحسابي ووسيطه بلغا 85,8451 و77,395، مسجلا أعلى قيمة بلغت 126,787 عام 2020 وأدنى قيمة 64,583 عام 2008، أما قيمة التفاوت بين قيم متغير EXCH_RATE كانت 19,11878 وهذا يعبر عن وجود تباين في معدلات التبادل التجاري في الجزائر خلال سنوات الدراسة.

- بالنسبة للمتغير LNINF والمعبر عن اللوغاريتم النيبيري لمعدل التضخم مقاسا بالمستوى العام للأسعار، قدر متوسطه الحسابي بـ 1,495 ووسيطه بـ 1,602، في حين أن سجل 2,292 كأعلى قيمة عام 2012 و0,292 كأدنى قيمة عام 2000، أما انحرافه المعياري بلغ 0,451211 وهو ما يشير إلى وجود تباين في قيم LNINF في الجزائر بين فترات الدراسة.

- تشير القيم الاحتمالية لجميع متغيرات الدراسة إلى أن بيانات هذه المغيرات تتبع التوزيع الطبيعي وهذا بسبب أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من 5 %، ولمعرفة درجة ارتباط بين متغيرات الدراسة قمنا بإنشاء مصفوفة الارتباط الذاتي المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-12): يوضح مصفوفة الارتباط الذاتي

	P_GDP	EXPOR_NP	TOT	INV	DFI	EXCH_RATE	LNINF
P_GDP	1	0,75767	0,54090	0,096933	0,666120	0,032267	0,512230
EXPOR_NP	0,757675	1	0,58682372	0,325117	0,34013	0,597821	0,312640
TOT	0,540903	0,586823	1	0,376932	0,448314	0,426066	0,525255
INV	0,096933	0,325117	0,376932	1	0,14432	0,35098	0,177143
DFI	0,666120	0,340136	0,44831496	0,144320	1	-0,230311	0,488921
EXCH_RATE	0,032267	0,597821	0,42606690	0,35098	-0,23031	1	0,049108
LNINF	0,512230	0,312640	0,525255	0,177143	0,488921	0,049108	1

المصدر :من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برمجية Eviews 10 .

نلاحظ من الجدول رقم (04-12) أن القيمة المرتفعة لمعامل الارتباط الذاتي تدل على وجود علاقة قوية بين متغيرات الدراسة، فعلى سبيل المثال تظهر قيمة الارتباط بين المتغير التابع P_GDP و بين المتغير المستقل EXPOR_NP وجود ارتباط قوي بينهما، بمعنى أن حوالي 75 % من التغيرات في مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي سببها التغير في الصادرات خارج قطاع المحروقات، أما قيمة الارتباط بين المتغير التابع P_GDP وTOT استقرت عند مستوى 54 %، وهو ما يعني أن حوالي 54 % من التغيرات في مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي سببها التغير في معدل التبادل التجاري، في حين أن درجة الارتباط بين المتغيرين P_GDP وINV ذات مستوى ضعيف ما يعنى أن العلاقة ضعيفة بين المتغيرين لأن 9 % فقط من التغيرات في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي سببها التغير في اجمالي تكوين رأس المال الثابت، وبالنظر إلى درجة الارتباط بين المتغيرين P_GDP و DFI نجد أنها نوعا ما قوية أي أن حوالي 66 % من التغيرات في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي سببها التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن قيمة الارتباط بين المتغير التابع P_GDP وEXCH_RATE تبين أن العلاقة بين ضعيفة جدا، وذلك لأن التغيرات في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي التي يسببها التغير في سعر الصرف الإسمي لم تتجاوز 5 %، كما أن قيمة الارتباط بين المتغيرين P_GDP و LNINF كانت حوالي 51 %، وبالتالي هذه النسبة تشير إلى أن 51 % من التغيرات في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي سببها التغير في معدل التضخم.

ثانيا– اختبار جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل الزمنية Unit Root Test.

عادة ما يعطينا التمثيل البياني نظرة مسبقة حول ما اذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة أم لا، إلا أنه لإختبار استقرارها وسكونها على المدى القصير تجرى العديد من الاختبارات على السلاسل الزمنية لمعرفة اتجاه السلسلة واذا كانت ساكنة عند مستوياتها أو عند حساب الفروق الأولى لها، وانطلاقا من طبيعة نمو السلسلة الزمنية نستطيع التمييز بين سلاسل زمنية مستقرة وأخرى غير مستقرة ، لأن الاستقرار يعتبر شرط أساسي لدراسة وتحليل السلاسل الزمنية للحصول على نتائج سليمة وتجنب مشكلة الانحدار الزائف Spurious Regression، حيث تتنوع الاختبارات التي يعتمد عليها في الكشف عن درجة استقرارية السلاسل الزمنية أبرزها اختبار ديكي فولر الموسع و فيلبس بيرون، واعتمادا على برنامج Eviews 10 تحصلنا على النتائج التالية للاختبارين:

الجدول رقم (04–13): يوضح نتائج اختباري استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة

	Augented Dickey Fuller Test				Phillips-Perron Test			
Variable	Level	Prob*	1st Differe	Prob*	Level	Prob*	1st Differe	Prob*
P_GDP	- 0,529919	0,9724	- 4,323167	0,0149	-0,132162	0,99	- 5,048016	0,0037
EXPOR_NP	- 3,928058	0,0302	-	-	- 3,866556	0,0339	-	-
TOT	- 3,178508	0,1213	- 3,967629	0,0355	- 3,055254	0,1429	- 6,645353	0,0002
INV	- 4,10287	0,0226	-	-	- 3,735424	0,0434	-	-
DFI	- 2,208782	0,4555	- 5,765671	0,0009	-1,875399	0,6294	- 5,752138	0,001
EXCH_RATE	- 0,715579	0,9574	- 4,130587	0,0215	-0,45434	0,977	- 6,233709	0,0004
LNINF	-4,765087	0,0013	-	-	- 4,433214	0,0114	-	-
*, **, ***: statistically significant at respectively 0.10, 0.05, and 0.01 acceptance levels								

المصدر :من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برمجية Eviews 10.

يبين الجدول أعلاه أن نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF) و فيلبس بيرون (PP) تشير إلى أن المتغيرات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، معدل التبادل التجاري، الإستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف الإسمي ليست مستقرة عند المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام ، وهو ما يعني أن قيمة ديكي فولو و فيلبس بيرون بالقيمة المطلقة أقل من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة، أي تحتوي على جذر الوحدة لكنها تصبح مستقرة عند الفرق الأول (1st Differe) ، حيث كانت معنوية اختبار كل من (ADF) و (PP) عند درجة

معنوية 1 % و 5 %، في حين تشير نتائج الاختبار أن المتغيرات الصادرات خارج قطاع المحروقات، اجمالي تكوين رأس المال الثابت و معدل التضخم مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1 % و 5 %، وهو ما يعني أن قيمة ديكي فولو و فيلبس بيرون بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة، وعلى العموم يمكن القول أن السلاسل لا تحتوي على جذر الوحدة بعد أخذ الفرق الأول.

بإعتبار وجود متغيرات مستقرة في المستوى ومتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى يمكننا استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag) (ARDL)، الذي يعتبر الأنسب في هذه الحالة.

ثالثا- تحديد درجة الابطاء المثلى للنموذج.

قبل البدء بتقدير النموذج واجراء كافة الاختبارات القياسية وجب تحديد درجة الابطاء المثلى للنموذج من خلال مجموعة من المعايير، والجدول الموالي يظهر معايير نتائج اختيار درجة الابطاء المثلى.

الجدول رقم (04-14): يوضح نتائج اختيار فترات الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-765.1288	NA	8.05e+24	77.21288	77.56138	77.28091
1	-656.1282	130.8006*	2.78e+22*	71.21282*	74.00087*	71.75708*
* Indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE : Final prediction error						
AIC : Akaike information criterion						
SC : Schwarz information criterion						
HQ : Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برمجية Eviews 10.

يتبين من الجدول رقم (04-14) أن معظم المعايير كـ AIC، HQ، FPE وخاصة معيار المعلومات لـ Schwarz أشارت إلى أن فترة الابطاء المثلى للنموذج تساوي 1.

رابعا- اختبار السببية لـ Granger.

للمعرفة وجود علاقة سببية بين متغيري الصادرات خارج المحروقات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يتم اجراء اختبار السببية لـ Granger والذي تظهر نتائجه في الجدول الموالي.

الجدول رقم (04-15): يوضح اختيار سببية لـ Granger

Prob	F-Statistique	الفرضية الصفرية
0.0156	7.21290	EXPOR_NP لا يسبب P_GDP
0.6555	0.20620	TOT لا يسبب P_GDP
0.0277	5.79682	INV لا يسبب P_GDP
0.1638	2.11780	DFI لا يسبب P_GDP

EXCH_RATE لا يسبب P_GDP	1.45196	0.2447
LNINF لا يسبب P_GDP	1.22483	0.2838

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برمجية Eviews 10.

ما يمكن ملاحظته من الجدول رقم (04–15) أن القيمة الاحتمالية للفرضية الصفرية الأولى أقل من مستوى المعنوية 5 %، وهذا يدل على وجود علاقة سببية بين المتغيرين الصادرات خارج المحروقات و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن الصادرات خارج المحروقات تسبب نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، أما القيمة الاحتمالية للفرضية الصفرية الثانية أكبر من مستوى المعنوية 5 % مما يعني أنه لا توجد علاقة سببية بين معدل التبادل التجاري و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، في حين أن القيمة الاحتمالية للفرضية الصفرية الثالثة أقل من مستوى المعنوية 5 % تشير إلى وجود علاقة سببية بين اجمالي تكوين رأس المال الثابت و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن اجمالي تكوين رأس المال الثابت يسبب نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، كما تشير القيمة الاحتمالية للفرضية الصفرية المتبقية التي جاءت أكبر من مستوى المعنوية 5 % إلى عدم وجود علاقة سببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الإسمي ومعدل التضخم ونصيب من الناتج المحلي الاجمالي مما يعني أن هذه المتغيرات لا تسبب نصيب من الناتج المحلي الاجمالي.

خامسا – اختبار التكامل المشترك.

توصلنا من خلال اختباري جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF) وفيلبس بيرون (PP) إلى أن السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة في درجتين مختلفتين، 0 بالنسبة للمتغير المستقل وهو الصادرات خارج قطاع المحروقات و المتغيرات الآخرى الضابطة هي اجمالي تكوين رأس المال الثابت و معدل التضخم ، و بالنسبة للمتغير التابع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي و المتغيرات الآخرى الضابطة المتمثلة في معدل التبادل التجاري ، الإستثمار الأجنبي المباشر ، سعر الصرف الإسمي مستقرة عند الفرق الأول، بإعتبار أن للتكامل المشترك عدة اختبارات نجد منها اختبار التكامل المشترك جوهانسون و اختبار التكامل المشترك لأنجل – غرانجر ويتمثل شرط تطبيقها هو أن تكون متغيرات السلاسل الزمنية مستقرة و متكاملة من الدرجة الأولى، إلا النتائج المتحصل عليه تظهر أن المتغيرات مستقرة من درجتين مختلفين هما 0 و 1، مما يستلزم تطبيق نموذج آخر للتكامل المشترك وهو نموذج (Autoregressive Distributed Lag) (ARDL) ، الذي يعتبر الأنسب في هذه الحالة.

وللحكم على مدى وجود تكامل مشترك " علاقة توازنية طويلة الأجل " بين متغيرات النموذج قمنا بتطبيق منهج اختبار الحدود لـ Bounds، إذ يتم حساب (F) لإختبار فرضية العدم (H_0) التي تنص على أن جميع معلمات المتغير التوضيحي المتباطئ لفترة واحدة مساوية للصفر أي أن:

$H_0: B_1 = B_2 = B_3 = \ldots = B_{K+1} = 0$

ما يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات "عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات" مقابل الفرضية البديل التي تنص على أن جميع معلمات المتغير التوضيحي المتباطئ لفترة واحدة غير مساوية للصفر أي أن: $H_1: B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq \ldots \neq B_{K+1} \neq 0$ ، والتي تعني وجود تكامل مشترك بين المتغيرات " وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات"، حيث يتم حساب قيمة احصائية فيشر بناءا على الصيغة التالية :

$$F = \frac{(SSRr - SSRu)/m}{SSRr/(n-ku)}$$

يتم مقارنة القيمة الاحصائية (F) بعد حسابها بالقيمة الجدولية (F)، ولأن اختبار فيشر يتبع توزيع غير معياري، فإن له قيمتين حرجتين تمثل الأولى **الحد الأدنى** وهي تفترض أن كل المتغيرات ساكنة في المستوى ، بينما تشير القيمة الثانية إلى **الحد الأعلى** وهي تفترض أن كل المتغيرات ساكنة في فرقها الأولى، والجدول الموالي يظهر نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود لـ Bounds.

الجدول رقم (04–16): يوضح نتائج اختبار منهج الحدود لـ Bounds

الفترة: 2000- 2020		
عدد المشاهدات: 21		
فرضية العدم: لا توجد علاقات طويلة الأمد		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.63916	6
Critical Value Bounds		
Significance level	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)
عند مستوى المعنوية 10 %	2.12	3.23
عند مستوى المعنوية 5 %	2.45	3.61
عند مستوى المعنوية 2.5 %	2.75	3.99
عند مستوى المعنوية 1%	3.15	4.43

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برمجية Eviews 10 .

تظهر نتائج اختبار الحدود المبينة في الجدول رقم (04–16) أن قيمة احصـــائية فيشـــر تســـاوي 2.969153 وهي أكبر من القيمة للحرجة الحد الأدنى I(0) عند مســـتويات المعنوية 2.5 %، 5 %، 10 %، وعليه نرفض فرضـــية العدم ونقبل فرضـــية البديل التي ينص على وجود علاقة تكامل مشـــترك بين متغيرات النموذج ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

سادسا– تقدير العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

نقوم في هذه المرحلة بتقدير نموذج الدراسة بإستخدام نموذج ARDL الذي يستعمل لكونه لا يتطلب أن تكون المتغيرات المقدرة لها نفس رتبة التكامل المشترك، في إطار نماذج ARDL يتم استخدام منهج اختبار الحدود المطور من Bounds الذي يدمج بين نماذج الانحدار الذاتي ونماذج فترات الابطاء الموزعة، وعليه وفق هذا المنهج تكون السلسلة الزمنية دالة في ابطاء قيمها وقيم المتغيرات المفسرة الحالية وابطائها بفترة زمنية واحدة.

يقوم اختبار ARDL كمرحلة أولى للكشـف عن وجود تكامل مشـترك بين متغيرات الدراسـة، أي بحث وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وفي حالة تحقق هذه العلاقة نقوم بعدها بتقدير معلمات النموذج في المدى الطويل، ثم يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ في المدى القصير، وللحصول على أفضل تقدير يأخذ نموذج ARDL بعين الاعتبار فترات الابطاء المثلى التالية (1, 0, 1, 1, 1, 1, 1) من أجل دراسـة العلاقة بين المتغيرين التي تظهر في الجدول أدناه.

الجدول رقم (04–17): يوضح نتائج اختبار العلاقة بين الصادرات خارج قطاع المحروقات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

Dependent Variable : P_GDP				
Method : ARDL				
Sample (adjusted) : 2001 2020				
Included observations: 20 after adjustments				
Maximum dependent lags : 1 (Automatic selection)				
Model selection method : Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic) : EXPOR_NP TOT INV DFI EXCH_RATE LNINF				
Fixed regressors : C				
Number of models evalulated : 64				
Selected Model : ARDL(1, 0, 1, 1, 1, 1, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob*
P_GDP(-1)	0.674363	0.061794	10.91309	0.0000
EXPOR_NP	0.502468	0.111561	4.503959	0.0028
TOT	-11.97483	12.09580	-0.989999	0.3552
TOT(-1)	62.86965	12.53849	5.014132	0.0015
INV	-0.114523	0.020068	-5.706820	0.0007
INV(-1)	-0.039952	0.018541	-2.154861	0.0681
DFI	0.184645	0.081232	2.273060	0.0572
DFI(-1)	-0.097458	0.079132	-1.231582	0.2579
EXCH_RATE	-62.71730	7.516186	-8.344299	0.0001
EXCH_RATE(-1)	50.33715	8.708704	5.780096	0.0007
LNINF	266.2563	93.68828	2.841938	0.0250
LNINF(-1)	186.9546	79.05787	2.364782	0.0500
C	582.6185	339.9935	1.713617	0.1303
R-squared	0.806983	Mean dependent var	–	3887.246
Adjusted R-squared	0.801810	S.D. dependent var	–	1195.431

S.E. of regression	108.1852	Akaike info criterion	–	12.45574
F-statistic	192.7405	Durbin-Watson stat	–	2.660380
Prob (F-statistic)	0.000000	-	–	–

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برمجية Eviews 10 .

نلاحظ من الجدول رقم (04–17) سلامة النموذج المقدر احصائيا بشكل عام ، حيث أن قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R-squared كانت 80.18 % وهي تظهر جودة النموذج المقدر مما يعني أن متغيرات الدراسة تفسر نسبة كبيرة من سلوك المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، في حين أن 19.82 % من التغير الحاصل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ترجع لمتغيرات أخرى، كما نلاحظ أن النموذج معنوي لأن احتمالية احصائية فيشر F-statistic كانت أقل من مستوى المعنوية 5 % ، أي أن النموذج مقبول عند مستوى معنوية 5 %.

تتميز نماذج ARDL بخاصية امكانية بيان العلاقة بين متغيرات النموذج في الأجلين القصير والطويل لتستخدم النتائج المقدرة في تحليل التأثيرات الديناميكية في الأجل القصير، وتظهر نتائج تقدير العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين الصادرات خارج قطاع المحروقات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000– 2020 في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04–18): يوضح تقدير العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين الصادرات خارج قطاع المحروقات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: P_GDP				
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 1, 1, 1, 1)				
Sample: 2000 2020				
Included observations: 20				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXPOR_NP)	0.502468	0.111561	4.503959	0.0028
D(TOT)	-11.974827	12.095800	-0.989999	0.3552
D(INV)	-0.114523	0.020068	-5.706820	0.0007
D(DFI)	0.184645	0.081232	2.273060	0.0572
D(EXCH_RATE)	-62.717303	7.516186	-8.344299	0.0001
D(LNINF)	266.256281	93.688285	2.841938	0.0250
CointEq(-1)	-0.325637	0.061794	-5.269711	0.0012
Cointeq = P_GDP - (1.5430*EXPOR_NP + 156.2933*TOT - 0.4744*INV + 0.2677* DFI - 38.0183*EXCH_RATE + 1391.7689*LNINF + 1789.1678)				

Long Run Coefficient				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
EXPOR_NP	1.543033	0.207980	7.419136	0.0001
TOT	156.293327	63.999463	2.442104	0.0446
INV	-0.474380	0.117944	- 4.022070	0.0050
DFI	0.267741	0.241092	1.110538	0.3035
EXCH_RATE	-38.018318	9.847731	-3.860617	0.0062
LNINF	1391.768869	426.768377	3.261181	0.0138
C	1789.167757	945.730385	1.891837	0.1004

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برمجية Eviews 10.

نلاحظ من الجدول رقم (04-18) النتائج التالية:

1. في المدى القصير.

– معلمة الصادرات خارج المحروقات كانت موجبة " 0.502468" وهي تشير إلى وجود أثر ايجابي معنوي للصادرات خارج المحروقات بفترة ابطاء واحدة على متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 50.24 %، أي زيادة الصادرات خارج المحروقات بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.502468 وحدة.

– معلمة معدل تبادل تجاري سالبة " 11.974827 – " ما يعني أن معدل تبادل تجاري يؤثر سلبا بفترة زمنية متباطئة على نصيب فرد من الناتج المحلي الاجمالي، ولكن هذا التأثير غير معنوي عند مستوى المعنوية 5 % أي (Prob =0.3552)، وعليه يمكن القول أن زيادة معدل تبادل تجاري بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 11.974827 وحدة.

– يؤثر اجمالي تكوين رأس المال الثابت بفترة ابطاء واحدة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي سلبا بمقدار 11.45 % إلا أن هذا التأثير معنوي عند مستوى 1 %، ما يعني أن زيادة اجمالي تكوين رأس المال الثابت بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.114523 وحدة في المدى القصير.

– بالنسبة لمعلمة الاستثمار الأجنبي المباشر فهي موجبة وهي تشير إلى وجود أثر ايجابي غير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بفترة ابطاء واحدة، وقد بلغت القيمة الجزئية للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 0.184645 وهذا يعني أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.184645 وحدة.

- تشير معلمة سعر الصرف الإسمي إلى وجود أثر سلبي "عكسي" غير معنوي لسعر الصرف الإسمي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وقد بلغت القيمة الجزئية لسعر الصرف الإسمي بالنسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (62.717303 -) وهذا يعني أن زيادة سعر الصرف الإسمي بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 62.717303 وحدة.

- تشير معلمة معدل التضخم إلى وجود أثر ايجابي معنوي لمعدل التضخم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وقد كانت القيمة معنوية عند مستوى المعنوية 5 %، حيث بلغت القيمة الجزئية لمعدل التضخم بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 266.256281 وهذا يعني أن زيادة معدل التضخم بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 266.256281 وحدة.

2. في المدى الطويل.

- ظهرت معلمة الصادرات خارج المحروقات بإشارة موجبة معنوية عند مستوى 1 % وهذا ما تبينه القيمة الاحتمالية المقابلة " Prob = 0.0001"، مما يدل على وجود تأثير ايجابي للصادرات خارج المحروقات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، وعليه يمكن القول أن زيادة الصادرات خارج المحروقات وحدة واحدة يساهم في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 1.543033 وحدة.

- جاءت قيمة معلمة معدل تبادل تجاري موجبة ومعنوية عند مستوى 5 % وهذا ما تبينه القيمة الاحتمالية المقابلة " Prob = 0.0446 "، مما يدل على وجود تأثير ايجابي لمعدل تبادل تجاري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، وعليه يمكن القول أن زيادة معدل تبادل تجاري بوحدة واحدة يساهم في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 156.293327 وحدة.

- جاءت قيمة معلمة اجمالي تكوين رأس المال الثابت بإشارة سالبة 0.474380- ومعنوية عند مستوى 1 % يظهر ذلك من خلال القيمة الاحتمالية المقابلة " Prob = 0.0050 "، ويدل هذا على وجود أثر سلبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في المدى الطويل، وعليه يمكن القول أن زيادة اجمالي تكوين رأس المال الثابت وحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.474380 وحدة.

- أظهرت معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر أن هناك أثر ايجابي "طردي" وغير معنوي عند مستوى 5 % للاستثمار الأجنبي المباشر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يشير إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 0.267741 وحدة.

- تشير معلمة سعر الصرف الإسمي إلى وجود أثر سلبي " عكسي" لسعر الصرف الإسمي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومعنوي عند مستوى معنوية 1 % في المدى الطويل، حيث جاءت قيمة الجزئية ل سعر الصرف الإسمي بالنسبة ل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (38.018318-)، وهذا يعني أن زيادة سعر

الصرف الإسمي بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 38.018318 وحدة.

– أظهرت معلمة معدل التضخم أن هناك أثر ايجابي "طردي" ومعنوي عند مستوى 5 % لمعدل التضخم على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغت قيمة الجزئية لمعدل التضخم بالنسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي1391.768869، وهو ما يشير إلى أن زيادة معدل التضخم بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بـ 1391.768869 وحدة.

– معامل تصحيح الخطأ أو معامل التكييف CointEq(-1) يعبر عن سرعة التكييف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل والذي يستلزم أن يكون سالب ومعنوي حتى يثبت أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ومن خلال نتائج الجدول رقم (04–13) يتضح لنا أن قيمة معامل التصحيح الخطأ سالبة ومعنوية، أي أن الانحرافات في المدى القصير يتم تصحيحها في المدى الطويل لوضع التوازن، فالقيمة السالبة لمعلمة التصحيح (–0.325637) ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية أقل من 1 %، مما يعني أن الاختلال في التوازن الطويل المدى يصحح بسرعة تعديل 32.56 %، حيث أن تقديرات معلمات نموذج في المدى القصير تقيس الأثر المباشر فقط للمتغير المستقل في المتغير المعتمد بينما تقيس معلمات نموذج في المدى الطويل الأثر الكلي " المباشر وغير المباشر" للتغير في المتغير المستقل في كل متغير متعمد داخلي، ومن نتائج الجدول أعلاه فإن معادلة تصحيح الخطأ تكون في الشكل التالي:

Cointeq = P_GDP - (1.5430*EXPOR_NP + 156.2933*TOT - 0.4744*INV + 0.2677* DFI - 38.0183* EXCH_RATE + 1391.7689*LNINF + 1789.1678 + ε).

سابعا– تقييم النموذج قياسيا.

بعد تقدير معالم النموذج في المدى القصير والطويل الأجل يجب علينا التأكد من جودة النموذج المقدر منة خلال خلوه من بواقي نموذج ARDL من الارتباط الذاتي وثبات تباين الخطأ العشوائي وملائمته قبل اعتماده من خلال اجراء اختبارات ملائمة النموذج المقدر، حيث تظهر نتائج اختبار الارتباط التسلسلي بين بواقي النموذج وثبات تباين الخطأ العشوائي، اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية في الجدولين المواليين والشكل البياني على التوالي.

الجدول رقم (04–19): يوضح نتائج اختبار الإرتباط التسلسلي بين بواقي النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.444703	Prob. F(1,6)	0.1690
Obs*R-squared	5.789909	Prob. Chi-Square (1)	0.0561

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج Eviews 10.

الجدول رقم (04-20): يوضح نتائج اختبار ثبات تباين الخطأ العشوائي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.780446	Prob. F(12,7)	0.6635
Obs*R-squared	11.44534	Prob. Chi-Square(12)	0.4912
Scaled explained SS	1.272317	Prob. Chi-Square(12)	0.9999

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج Eviews 10.

يظهر الجدول رقم (04-19) أن قيمة احتمالية احصائية "Chi-Square" كانت 0.0561 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 %، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي، ومنه يمكن الحكم أن بواقي نموذج ARDL لا تعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي.

كما يظهر الجدول رقم (04-20) أن قيمة احتمالية احصائية "Chi-Square" كانت 0.4912 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 %، وعليه لا يمكننا رفض فرضية العدم التي تنص على ثبات تباين الخطأ العشوائي ما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي.

الشكل رقم (04-11): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج

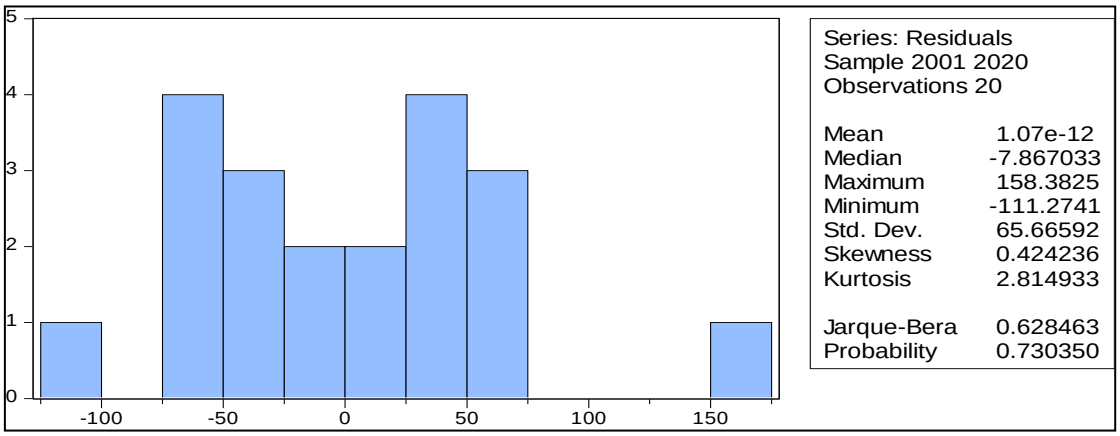

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج Eviews 10.

تشير احصائية اختبار التوزيع الطبيعي إلى قبول فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر حيث بلغت قيمته 0.628463 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 %، وعليه فإن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، نقوم باختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات هذه الصيغة بالاعتماد على اختبار المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM واختبار المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares التي تظهر نتائجها في الشكلين المواليين.

الشكل رقم (04– 12): يوضح المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM واختبار المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares

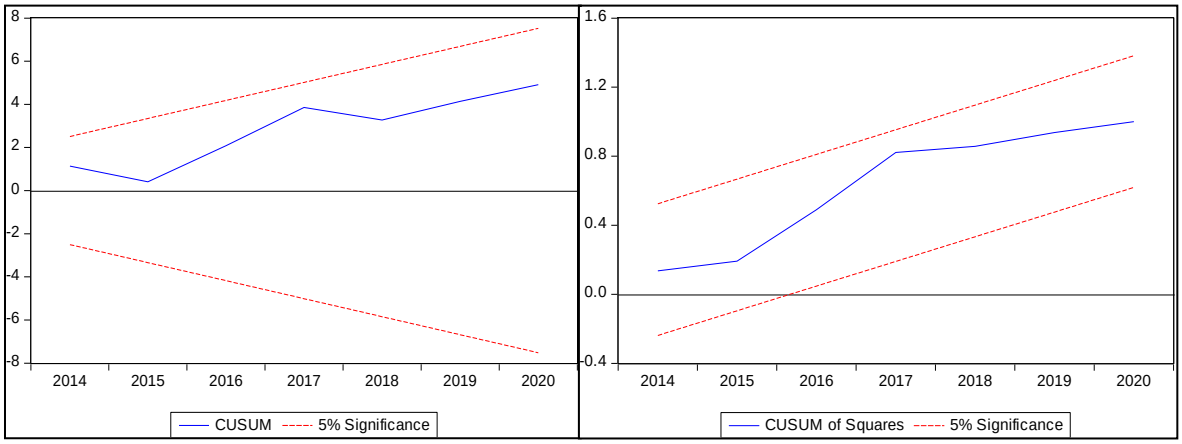

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج Eviews 10.

يتبين من التمثيل البياني رقم (04–12) أن كلا من المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM واختبار المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares عبارة عن خطوط وسيطة تقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 %، وهذا يعني استقرار معلمات العلاقات في الأجلين القصير والطويل وعليه يمكن أن القول أن هناك استقرار هيكليا في النموذج على طول فترة الدراسة

وعليه بناءا على الاختبارات المقدمة يمكن تقدير معادلة النموذج على النحو التالي:

P_GDP = 1789.1678 +1.5430*EXPOR_NP + 156.2933*TOT-0.4744*INV + *0.2677DFI - 38.0183*EXCH_RATE + 1391.7689*LNINF - 0.325637.

R^2 = 80 % **Adjusted R-squared** = 80 % n = 20.

خلاصة

شهد الاقتصاد الجزائري تحولات كبرى منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث عرفت فترات من الركود بعد الاستقلال، مما دفع الجزائر إلى احداث مجموعة من الإصلاحات ساهمت في تعافي الاقتصاد الوطني تدريجيا، لتبدأ الدولة الجزائرية بعد ذلك في تطبيق سلسلة من البرامج التنموية تسعى من خلالها إلى اعادة بعث الاقتصاد الوطني واللحاق بركب الدول المتقدمة، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال سلسلة الاجراءات والتشريعات المقدمة بهدف تنمية الصادرات خارج المحروقات الذي باتت السبيل الوحيد للوقاية من الصدمات الخارجية، وقد قامت الدولة الجزائرية بإصدار مجموعة من القوانين والتسهيلات والحوافز المحفزة للتصدير خارج المحروقات واستحداث عدة هيئات تسهر على مساعدة المصدرين ومرافقتهم إلى الأسواق الدولية، اندماج الاقتصاد الجزائري في النظام الاقتصادي العالمي من خلال تعديل قوانين الاستثمار لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي، توقيع اتفاق الشراكة مع اتحاد الأوروبي الذي جعل الجزائر سوق للسلع الأوروبية وليس العكس والانضمام إلى اتحاد المغرب العربي، اضافة إلى أن مساعيها للإنضمام إلى OMC مازالت قائمة، وهو ما ترجم بنجاح من خلال تطور حجم الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة الموالية للإصلاحات رغم زيادتها المحتشمة التي وصلت إلى 9.48 % مقارنة بالحوافز الممنوحة والامكانيات المتوفرة في الجزائر، ويرجع ذلك إلى مجموعة من المشاكل منها ما تعلق بالمنتجات الموجهة للتصدير، عدم قدرة المصدرين على تحصيل مداخيهم، غياب الثقافة التصديرية لدى المصدرين، وهو ما دفع المستثمرين للإحجام على النشاط التصدري والتركيز على السوق الوطني أو الاستيراد، لذلك نجد أن أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر لا يكاد يرى نتيجة لإستحواذ المحروقات على النسبة الأكبر في اجمالي الصادرات وتكوين PIB، أما في جانب النمو الاقتصادي فقد عرفت معدلاته تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال السنوات الأخيرة جراء تبني برامج تنموية لإنعاش الاقتصاد ودعم النمو الاقتصادي وزيادته من خلال تقديم المزيد من الدعم للحفيز التصدير خارج المحروقات، لكن هذا لا ينفي ارتباط النمو الاقتصادي في الجزائر بقطاع المحروقات وأن تحسن معدلاته مرهون بإرتفاع أسعار المحروقات وعدم تراجعها.

أما بالنسبة لأثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى وجود علاقة تكامل المشترك بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي انطلاقا من اختبار منهج الحدود لـ Bounds الذي أكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، كما أكدت نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرين على وجود أثر ايجابي ومعنوي للصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل، وبذلك تكون الدراسة وافقت النظريات الاقتصادية التي تنص على الأثر الايجابي للصادرات على النمو الاقتصادي.

الخـــاتمـــــــة

بعد التحولات التي حدثت في الساحة الاقتصادية الدولية وتبني نظام تجاري جديد يقوم على حرية المبادلات التجارية وازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية والقيود التجارية، وذلك وفقا لنتائج جولة الأوروجواي التي انبثق عنها قرار تأسيس منظمة التجارة العالمية التي تسعى إلى دعم التجارة الدولية من خلال ازالة كل ما يعيقها، الأمر الذي يزيد من المنافسة على مستوى الأسواق الخارجية ويجعل قطاع التجارة الخارجية وبالخصوص جانب الصادرات الذي أصبح بفعل عملية التحرير يتأثر بمختلف العوامل التي تفرزها البيئة الدولية بمختلف أبعادها، مما يتطلب من الدول خاصة النامية منها والتي تمتلك اقتصاد ريعي غير منتج العمل على تنمية صادراتها بإعتبارها القطاع الوحيد الجالب للنقد الأجنبي.

و الجزائر احدى هذه الدول التي كانت تطلعاتها منذ الاستقلال إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي، وذلك لا يكون إلا عن طريق الصادرات، والتي أجمع أغلب الاقتصاديين على أنها أهم محركات النمو الاقتصادي وكانت فعلا محركا له، لكن اعتماد الدولة الجزائرية كان فقط على تصدير المحروقات وايراداتها التي سبب انخفاض أسعارها في الأسواق الدولية في كل مرة أزمة اقتصادية حادة مست جميع الدول والتأثر الكبير كان في الدول النفطية، حيث أن أزمة الثمانينات بمثابة الضربة التي أفاقت الجزائر وجعلتها تفكر في حلول تحد من هيمنة المحروقات على هيكل صادراتها منها تبني سياسة احلال الصادرات محل الواردات بغية تنويع صادراتها التي كانت آنذاك يمثل النفط والغاز حوالي 97 % وهي نسبة وضعت الجزائر تحت رحمة سوق النفط وتقلب أسعاره، كما منحت المصدريين العديد من الاعفاءات والتسهيلات المالية، الجبائية والجمركية، استحداث مجموعة من المؤسسات التي تجرى دراسات سوق حول الأسواق المحتمل النفاذ إليها، إلا أن تلك السياسات كانت حلولا ترقيعية لمشاكل ظرفية مرت بها البلاد لأن الأمان النفطي منح الجزائر ايرادات مالية معتبرة استطاع من خلالها في كل مرة أن يخفي فشل السياسات المتبعة في سبيل تنمية الصادرات خارج المحروقات واعطاء نظرة أن الجزائر ليست بحاجة إلى تنميتها، الأمر الذي جعلها تتبنى استراتجية وطنية تضيف اجراءات جديدة إلى ما أتخذ سابقا من خلال تخفيض قيمة العملة، توقيع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الاستفادة من مساعدات مالية وتقنية من هيئات دولية لدعم مجهوداتها المبذولة لإصلاح التجارة الخارجية من خلال عدة برامج مثل OPTIMEEXPORT، FACICO، ENACT، محاولة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، توقيع الاتفاق التفاضلي الجزائري التونسي، الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى Afta واتحاد المغرب العربي، انشاء مناطق حرة.

أما بالنسبة لواقع الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر، نجد أن كلا منهما قد شهد تطور ملحوظ عبر الزمن، وذلك حسب الظروف التي عاشها الاقتصاد الوطني والنهج الذي تبنته الجزائر منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، وكذا ما فرضه الواقع الاقتصادي الدولي على الجزائر، ونتيجة لما اتخذته من اجراءات عرفت الصادرات خارج المحروقات زيادة محتشمة خلال فترة الدراسة مسجلة أعلى نسبة 9.48 % عام 2020، أخذت منها المواد ½ المصنعة والتجهيزات الصناعية الحصة الأكبر بقيمة 7.15 % من اجمالي الصادرات وفي المقابل استحوذت

المحروقات على نسبة 90.52 % من اجمالي الصادرات في عام 2020، فإذا قارنا هذه النسبة المسجلة لمساهمة الصادرات خارج المحروقات في عام 2020 بنفس القيمة عام 2000 وهي 2.77 % نجد أن هناك تحسن لكن لم يصل إلى المستوى المطلوب بسبب مجموعة من العراقيل والمشاكل التي يعاني منها قطاع التصدير خارج المحروقات منها ما يتعلق بتداخل المهام الموكلة للهيئات المكلفة بترقية الصادرات مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة، سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات، لا ترقى السلع الوطنية إلى مستوى جودة السلع المنافسة في الأسواق الدولية ولا تتضمن معايير الجودة، انتشار البيروقراطية والمحسوبية والرشوة على مستوى الموانئ الجزائرية، ظهور الشركات المتعددة الجنسيات ذات الامكانيات الهائلة والتكنولوجيا المتطورة خلق منافسة قوية في الأسواق الدولية.....إلخ، وبالنظر إلى النمو الاقتصادي نجد أنه عرف تحسن ملحوظ بدءا من نهاية التسعينات مع تبني الجزائر لبرامج صندوق النقد الاصلاحية وارتفاع أسعار المحروقات وكذا التوجه نحو تطبيق سلسلة من البرامج التنموية ولكن يبقى تزايد وتحسن النمو الاقتصادي رهين المحروقات وتقلبات أسعارها.

كما استهدفت الدراسة تقدير أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي اعتمادا على تحليل منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة بإعتبار أنها طريقة حديثة في تحليل التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ وتعطي نتائج دقيقة، وقد تم التوصل إلى أن النموذج مقبول معنويا بعد اضافة متغيرات ضابطة مما يعني وجود أثر لتنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

اختبار الفرضيات

من خلال تطرقنا لموضوع الدراسة يكون اثبات صحة الفرضيات من عدمها كما يلي:

- تؤثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2020، وذلك وفقا لما أفضت به نتائج الدراسة القياسية، حيث كان أثرها ايجابي ومعنوي وفي اتجاه واحد على النمو الاقتصادي، مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي يرتفع بإرتفاع وتنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 والعكس الصحيح، **ومنه نثبت صحة الفرضية الرئيسية.**

- أجمع معظم الاقتصاديين باختلاف انتماءاتهم الفكرية على أن التصدير يمثل حجر الزاوية في عمليات التجارة الخارجية في اقتصاد أي دولة، بإعتبار أن الصادرات المصدر الوحيد للعملة الصعبة، الأمر الذي يجعلها محرك للنمو الاقتصادي والممول الوحيد لمتطلبات العملية التنموية، **ومنه نثبت صحة الفرضية الأولى.**

- ركزت معظم النظريات الكلاسيكية للنمو على المردودية الحدية لمخزون رأس المال المرتبطة بمعدل الادخار مع اهمالها لتأثيرات المتغيرات الخارجية على النمو، وعلى إثر الانتقادات التي وجهت للنظريات الكلاسيكية والنيو الكلاسيكية في تفسير مصادر النمو الطويل الأجل ظهرت أفكار جديدة تحلل معدلات النمو الاقتصادي في المدى

الطويل وألغت افتراض تناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر للنيو كلاسيك، في حين أنها تركز على دور العوامل الخارجية في رأس المال البشري، المعرفة، النفقات العمومية، **ومنه نثبت صحة الفرضية الثانية.**

– دفعت الأزمات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط السلطات المعنية إلى تنبي استراتيجية تسعى إلى تنمية الصادرات خصوصا غير النفطية منها وتضمنت هذه الاستراتيجية عدة خطوات منها انشاء العديد من المؤسسات التي تدعم المصدرين، توقيع اتفاقيات، انشاء مناطق حرة ... إلخ، **ومنه نثبت صحة الفرضية الثالثة في شقها الأول.**

– ارتفعت صادرات الجزائر خارج المحروقات من 612 مليون دولار عام 2000 بنسبة مساهمة قدرت بـ 2.77 % إلى 2256 مليون دولار عام 2020 بنسبة مساهمة قدرت ب 9.48 %، فرغم أن هناك تحسن ملحوظ، إلا أن هذا الارتفاع الطفيف والمحتشم الذي لم يتجاوز 10 % كان على نسق تصاعدي ضئيل تخلله بعض التذبذبات يبقي الجزائر تحت رحمة أسواق النفط وتقلبات أسعارها رغم الاجراءات المتخذة في اطار تنمية الصادرات خارج المحروقات ووعود الحكومات المتعاقبة بأنها ستحرر الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات، **ومنه نثبت صحة الفرضية الثالثة في شقها الثاني.**

– توجد علاقة ايجابية ومعنوية في المدى الطويل بين الصادرات خارج المحروقات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي "كمؤشر للنمو الاقتصادي" في الجزائر خلال الفترة 2000– 2020، تظهر من خلال نتائج الدراسة القياسية التي أفضت إلى أن التأثير الايجابي والمعنوي لمتغيرات الدراسة على النمو الاقتصادي وصل إلى 80 %، أي أن المتغيرات المعتمدة في الدراسة ومنها الصادرات خارج المحروقات تفسر 80 % من التغيرات التي تحصل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وأن 20 % ترجع لعوامل أخرى عشوائية، **ومنه نثبت صحة الفرضية الرابعة.**

نتائج الدراسة

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى جملة النتائج التالية:

– أجبرت الدولة الجزائرية وفق مبدأ التقسيم الدولي للعمل على التخصص في انتاج وتصدير المحروقات بتركيبة خامة، مما يعني أنه منذ الاستقلال يتم الاعتماد على ايرادات المحروقات في اقامة مشاريعها التنموية، حيث ساهمت في السبعينات في بناء نسيج صناعي من خلال اقامة صناعات ثقيلة ثم اقامة بعض الصناعات الخفيفة لتخفيض الواردات في إطار استراتيجية احلال محل الواردات، لكن حدوث انخفاض في أسعار النفط في الثمانينات دفع الجزائر إلى تبني استراتجية التصنيع من أجل التصدير انطلاقا من محاولة تنمية صادراتها خارج المحروقات.

– رافق توجه الجزائر إلى اقتصاد السوق العديد من الاصلاحات في قطاع التجارة الخارجية، إلا أنها حقيقة لم تنوع مصادر الدخل الوطني ولم تحسن كثيرا من وضعية الصادرات خارج المحروقات، فهي كانت عبارة عن التخلص من احتكار المؤسسات العمومية وتعويضه بتحرير كامل للتجارة الخارجية لصالح المؤسسات الخاصة.

– لا توجد رغبة حقيقية وقرارات فاصلة لدى المسؤولين في الجزائر لتنمية الصادرات خارج المحروقات رغم أن الدولة الجزائرية سهرت على تنفيذ العديد من الاجراءات والسياسات تسعى من خلالها إلى زيادة هذه الأخيرة.

– تنمية الصادرات خارج المحروقات وتنويعها مرهون بإنشاء مؤسسات اقتصادية قوية خاصة في المجال الزراعي، والصناعي.

– يتضح من هذه الدراسة هو أن الجزائر ما زالت في تبعية للريع النفطي لأن الحكومات المتعاقبة على الدولة الجزائرية لم تتخذ قرار صارما يحد من استنزاف ايرادات المحروقات، فهذه الايرادات تمول مساعي السلطات لحل مشاكلها على جميع الأصعدة، لذلك وجب عليها بذل المزيد من الجهود للتقليل من هذه التبعية من خلال تنمية الصادرات خارج المحروقات، لأن استمرار هذه التبعية يضع الجزائر في مأزق خصوصا عند نفاذ المحروقات وهنا ستكون كارثة حقيقية سببها أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد غير منتج تتركز صادراته خارج المحروقات في مواد مشتقة من المحروقات تزداد بزيادة هذه الأخيرة ويعتمد على الاستيراد.

– تتصف صادرات الجزائر خارج المحروقات بالتركيز السلعي، حيث أن أغلبها مواد خام ونصف مصنعة، سلع استهلاكية غذائية وغير غذائية، تجهيزات صناعية وزراعية من جهة، وبالتركيز الجغرافي الذي يظهر أن أغلب تعاملاتها مع دول الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

– تتصف الصناعة الوطنية بالقدرة التنافسية الضعيفة ومستوى متدني في الكفاءة والخبرة لدى العمال، عدم مرونة الجهاز الانتاجي بسبب الحماية المطلقة لها وذلك لإستهدافها السوق المحلية فقط التي لا ينافسها عليها أي منتوج آخر.

– أدى غياب ثقافة التصدير عند أغلب المتعاملين الاقتصاديين الخواص ومصادفتهم لعدة عراقيل أهمها بيروقراطية الاجراءات الادارية وصعوبة تحصيلهم لمستحقاتهم المالية من الخارج إلى نقص وضعف نشاط مؤسسات القطاع الخاص في عمليات التصدير خارج المحروقات.

– ركزت المنظومة البنكية والمالية على منح القروض للاستيراد بدل سعيها في تحفيز ودعم المؤسسات الاقتصادية الخاصة أو العامة لزيادة معدلات الانتاجية لتغطية الطلب المحلي والعمل على استهداف أسواق خارجية، وهذا يبين فشلها في دعم وتطوير قطاع التصدير.

– تسبب انتشار فيروس كوفيد 19 عام 2019 أزمة اقتصادية ضربت العالم بأسره نظرا لحالة الاغلاق الكلي لجميع النشاطات وأنماط النقل وتراجع أسعار النفط لإنخفاض الطلب عليه، فكانت الجزائر أول المتأثرين طبعا لإعتمادها على عائداتها من النفط مما زاد من عجز الميزان التجاري الجزائري، الأمر الذي دفع الجزائر إلى تخفيض فاتورة الاستيراد من جهة والتوجه الداخلي للإحلال محل الواردات.

– يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المحدثة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل ويتم حسابه بقسمة الدخل الكلي أو الناتج الوطني على عدد السكان في الدولة، ما يعني نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي، أي أن النمو الاقتصادي مقترن بالزيادة في الدخل الحقيقي الذي يشير إلى كمية السلع والخدمات المتحصل عليها من إنفاق الفرد لدخله النقدي.

– طبقت الجزائر منذ الاستقلال مجموعة من المخططات التنموية نجحت من خلالها في تكوين نسيج صناعي وتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية لكن لم تسهم حقيقة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، لتظهر الأزمة النفطية عام 1986 مدى هشاشة وضعف الاقتصاد الجزائري اتجاه الصدمات الخارجية، مما دفع الحكومة آنذاك إلى اتباع منهج جديد بإحداث اصلاحات هيكلية عميقة لإعادة التوازن الكلي للاقتصاد من خلال اللجوء إلى FMI لتوقيع اتفاقيتين للتثبيت عامي 1989 و1991، ومن ثم اعادة جدولة ديونها في اطار برنامجين الأول 95/94 والثاني 98/95 بسبب ارتفاع خدمات ديونها وعجزها عن السداد، ومع عودة أسعار النفط إلى الارتفاع استطاعت الجزائر تحقيق التوازن في الاقتصاد و معدلات نمو ايجابية وصلت إلى 5.1 % عام 1998، مما دفعها إلى تطبيق سلسلة من البرامج التنموية مع بداية 2001 الهدف منها دعم النمو الاقتصادي انطلاقا من تشجيع الصادرات خارج المحروقات، حيث عرفت هذه الفترة معدلات نمو ايجابية تراجعية وصلت إلى (–5.1) % عام 2020 بسبب جائحة كورونا.

– يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر بتبعيته لإيرادات المحروقات التي تمول البرامج والمشاريع التنموية، وأنه نمو متقلب وعابر يخضع لمجموعة من الظروف الخارجية التي تؤثر على أسعار النفط في الأسواق الدولية.

التوصيات

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكننا طرح التوصيات التالية:

– السعي إلى بناء دولة الحق والقانون يتساوى كل المواطنين فيها أمام القانون، لأن ذلك هو الضمان الوحيد والضروري لزيادة معدل الاستثمارات المحلية والأجنبية، الأمر الذي يساهم في بناء اقتصاد قوي وخلق مؤسسات اقتصادية قوية لها القدرة على المنافسة محليا ودوليا.

– الضرب بيد من حديد واستعمال تقنية العقاب للقضاء على البيروقراطية والفساد والمحسوبية على مستوى الادارات والموانئ الجزائرية.

– يجب على جميع المتدخلين في عمليات التصدير والتجارة الخارجية العمل بدقة وبتنسيق أكبر.

– التنسيق بين وزارات الفلاحة والصناعة والتجارة والجامعات ومراكز البحوث والدراسات من أجل الاستفادة من خبرة الباحثين وتوجيهاتهم.

– الاستغلال الأمثل والتوجيه المناسب للموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات.

– اعادة هيكلة تركيبة الصادرات خارج المحروقات خصوصا أن نسبة معتبرة منها هي مشتقات نفطية، بضمان حيز للصادرات الزراعية والصناعية فيها مع اعطائها الأولوية في البرامج التنموية.

– زيادة تشجيع الفكر المقاولاتي لدى الشباب الجزائري والاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه التصديري وتقديم الدعم اللازم لها للولوج إلى الأسواق الدولية ومرافقتها خلال عملية التصدير، لأنها أكثر قابلية

للتكيف مع الظروف الراهنة واقل تطلبا للإمكانيات، فضلا عن كونها الحل المناسب لتنمية الصادرات خارج المحروقات وزيادتها في ظل نقص المؤسسات الاقتصادية المصدرة.

– التركيز على تحسين جودة المنتوج الجزائري والتركيز أكثر على تصدير المنتجات التي تمتلك الجزائر في انتاجها ميزة نسبية وذات قيمة مضافة.

– يجب على الدولة الجزائرية تشجيع المؤسسات المحلية المصدرة على استهداف الأسواق التي تتميز بسهولة النفاذ إليها وقربها اضافة إلى كبر حجمها مثل الأسواق العربية والافريقية التي تصل المبادلات التجارية معها إلى 1.5 %، مع دعمها بإقامة خطوط برية وبحرية وجوية لنقل السلع ومحاولة تنويع تشكيلة عملائها التجاريين وجعلها من جميع القارات.

– السماح للمؤسسات الاقتصادية المصدرة بالاستثمار وانشاء نقاط بيع لسلعها في الخارج من خلال تسهيل الاجراءات الادارية خاصة فيما يتعلق بإخراج العملة الصعبة التي تحتاجها.

– وجوب رسم استراتيجية فلاحية وطنية تعمل على اصلاح القطاع والنهوض به من خلال الاستماع لإنشغالات الفلاحين والمستثمرين الشباب في المجال الفلاحي، القضاء النهائي على العراقيل التي تواجههم، خاصة أن الجزائر تمتلك مؤهلات طبيعية " أراضي خصبة ومناخ متنوع " ما يجعلها تحقق اكتفاءا ذاتي وتكون رائدة في مجال تصدير أجود أنواع المنتوجات الفلاحي.

– اقامة دورات تكوينية وتدريبية لتأهيل المورد البشري بإعتباره حجر الأساس في المؤسسات المصدرة في مجال معايير الجودة والتكنولوجيا الحديثة المستعملة في العملية الانتاجية وتقنيات التسويق الدولي خاصة بالنسبة للمنتوجات الموجهة إلى التصدير.

– توظيف آلية التحفيزات المادية والمعنوية داخل المؤسسات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق الرضا الوظيفي لدى العاملين وزيادة معدلات الابداع والابتكار، مما يؤدي إلى انتاج سلع تتماشى ومتطلبات الأوضاع السائدة والأسواق المستهدفة.

– التحسيس بأهمية آلية التسويق الدولي وفعاليتها في تسهيل عملية اختيار الأسواق المراد استهدافها والنجاح في الدخول إليها والاستحواذ على حصة فيها.

– تطوير المنظومة البنكية والمالية من خلال العمل على فتح فروع للبنوك الجزائرية في الخارج لتسهيل التعاملات المالية بين المتعاملين الاقتصاديين وتحويل الأموال والأرباح.

– تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية للمساهمة في دعم وتنمية الصادرات خارج المحروقات عن طريق مساعدة المؤسسات الاقتصادية على الدخول إلى الأسواق الدولية انطلاقا من اقامة وربط علاقات تجارية واقتصادية مع عملاء تجاريين من دول مختلفة تربطها بالجزائر علاقات دبلوماسية، وتزويدهم بالمعلومات الكافية عن الأسواق التي يطمحون إلى دخولها.

– التوجه إلى انتاج وتصدير الطاقات المتجددة للمساهمة في تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات، رفع معدلات النمو والتنمية الاقتصاديين على حد سواء من خلال تنويع مصادر النقد الأجنبي وزيادته، لكون الجزائر تمتلك امكانيات كبيرة في هذا المجال ما يجعلها قطب تصديري رائد في هذه الصناعات النظيفة.

– تحسين مناخ وبيئة الاستثمار لجذب المستثمرين المحليين وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، بإعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنقل التكنولوجيا الحديثة والمهارات التسويقية والتنظيمية والفنية، مما يسهم في زيادة الانتاجية لتغطية الطلب المحلي والتوجه للتصدير.

– عقد اتفاقيات ثنائية للتعاون مع بعض دول البريكس وجنوب شرق آسيا للاستفادة من خبرتها وتجاربها في مجال التصدير والاندماج في التجارة الدولية.

– اقامة مناطق حرة في المناطق الحدودية بغية تفعيل التجارة البينية مع الدول المجاورة كمرحلة لأولى في النفاذ إلى بقية الدول.

– اعادة تقييم ومراجعة الاتفاقيات التجارية الدولية التي وقعتها الجزائر مع شركائها التجاريين كإتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الإتفاق التجاري التفاضلي مع تونس ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال اعطاء الأولوية للمنتوج الوطني لخلق نسيج صناعي ومناصب عمل والعمل وفق مبدأ رابح رابح، ووفق أرقام غير رسمية خسرت الجزائر حوالي 30 مليار دولار منذ 2005، لاسيما جراء عمليات التفكيك الجمركي واستمرار انتقال السلع من أوروبا إلى الجزائر في اتجاه واحد.

– كما يعد المنتدى الافريقي للاستثمار والأعمال الذي ينعقد سنويا محطة هامة للمستثمرين الأفارقة خاصة الجزائريين منهم من خلال المشاركة فيه والتعرف على أهم المجالات والفرص الاستثمارية المتاحة في الدول الافريقية، حيث انعقد في الجزائر عام 2016 لفتح الطريق أمام المستثمرين الجزائريين اتجاه افريقيا والذي عرف مشاركة حوالي 3500 مشارك من رؤساء مؤسسات و رجال أعمال يمثلون 40 دولة إفريقية وكذا مراقبين ومهتمين من خارج القارة السمراء، واختتمت أشغال المنتدى حسب ما صرح به رئيس منتدى رجال الأعمال علي حداد في كلمته الاختتامية توقيع ما يزيد عن 100 اتفاقية ومذكرة بين رجال أعمال ومؤسسات اقتصادية جزائرية وإفريقية، كما انعقد في جمهورية مصر العربية في عام 2019 تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي بتعاون وزارة الاستثمار والتعاون الدولي مع وزارتي الخارجية والتجارة تحت عنوان "استثمر في إفريقيا" بحضور حوالي 2000 مشارك من ممثلي شركاء مصر في التنمية ورجال الأعمال وشخصيات رفيعة المستوى في مجال الأعمال من المصريين والأفارقة، عدد من رؤساء دول و حكومات ووزراء من مختلف الدول الإفريقية بهدف تحفيز الاستثمار في القارة الإفريقية، وقد اختتمت أعمال المنتدى بتوقيع 13 اتفاقية بقيمة 3 مليارات دولار والاعلان عن استثمارات جديدة لمؤسسات مصرية خاصة مثل اعلان مؤسسة ليكيلا عن استثمار 2 مليار دولار في قارة افريقيا.

آفاق البحث

يفتح موضوع هذه الدراسة المجال لدراسة العديد من المواضيع:

- أثر الاستثمار في الطاقات المتجددة وتصديرها على تنمية الصادرات خارج المحروقات.
- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات.
- دور مناطق التجارة الحرة في تنمية الصادرات خارج المحروقات.
- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات خارج المحروقات.
- دور الشراكة الأورو متوسطية في تنمية الصادرات خارج المحروقات.

قائمـــــــــة

المـــــراجـــع

أولا– مراجع باللغة العربية

❖ **الكتب**

1. اسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.

2. الأشقر أحمد، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأدرن،2007.

3. الاقداحي هشام محمود، **العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009.

4. الباز الطنطاوي محمود، **دراسات في نظرية التجارة الخارجية**، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، 2007.

5. بدر الدين محمد أحمد، **استراتيجيات النمو الاقتصادي**، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2017.

6. براهيمي عبد الحميد، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التوجهات العالمية**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996.

7. برنيه سيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة: عبد الأمير ابراهيم شمس الدين، دار الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1989.

8. بريش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر،2007،

9. بشيشي وليد، **دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي**، ط1، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة، 2017، ص 361.

10. البكري كامل، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2003.

11. بن قانة اسماعيل محمد، **اقتصاد التنمية**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

12. بهلول محمد بلقاسم حسن، **تخطيط التنمية واعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 1، الجزائر، 1999.

13. التميمي عباس زهرة حسن، رجاء عبد الله عيسى سالم، **مصادر النمو الاقتصادي ومؤشراته**، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.

14. تودارو ميشيل، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

15. ثابت ناصر محمد، **العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي**، دار المناهج، الأردن، 2001.

16. جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

17. الجبوري غيلان مهدي سهر، سعدون رشيد خضير الزبيدي، **الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي**، ط 1، دار الأيام، عمان، الأردن، 2018.

18. جويدان الجمل جمال، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2010.

19. الحجار بسام، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.

20. حسن عبد العزيز حسن، **اقتصاديات التجارة الدولية**، ط 3، دار الكتب القومية، مصر، 2002.

21. حسين وجدي محمود، **نشاط التصدير والانماء الاقتصادي بالدول النامية**، دار الجامعات المصرية، مصر، 1996.

22. حشيش أحمد عادل، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2000.

23. حشيش أحمد عادل، شهاب مجدي محمود، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، بدون سنة النشر.

24. الحصري طارق فاروق، **الاقتصاد الدولي**، ط1، المكتبة العصرية، مصر، 2010.

25. حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.

26. خلف حسن فليح، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2001.

27. داود علي حسام وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

28. دياب محمد، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، ط 1، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010.

29. رمزي زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2001.

30. الزبون عطا الله، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2015.

31. زغلول رزق ميراندا، **التجارة الدولية**، مركز التعليم المفتوح، مصر، 2010.

32. السبتي وسيلة، علوي شمس نريمان، **التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن،2019.

33. السربيتي السيد محمد أحمد، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر ،2009.

34. السربيتي السيد محمد أحمد، الخضراوي أحمد، **الاقتصاد الدولي**، دار فاروق للنشر، السعودية، 2017، ص 121.

35. السربيتي محمد السيد، أحمد غزلان محمد عزت محمد، **التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013.

36. السواعي خالد محمود، **التجارة والتنمية**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006.

37. الشرقاي علي محمود، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

38. شقري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

39. شهاب مجدي محمود، **الاقتصاد الدولي**، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006 .

40. شهاب مجدي محمود، ناشد سوزي عدلي، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، ط1، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 2006.

41. الصرن رعد حسن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، ج1، دار الرضا، دمشق، سوريا، 2000.

42. الصوص شريف علي، **التجارة الدولية "الأسس والتطبيقات"**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

43. العابد سيد محمد، **التجارة الدولية**، مطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 1999.

44. عبد الرزاق حامد محمود، **تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.

45.عبد السلام رضا، **العلاقات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر، القاهرة، مصر، 2007.

46.عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر،1997.

47.عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

48.عجمية عبد العزيز محمد، الليثي محمد على، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.

49.العصار رشاد وآخرون، **التجارة الخارجية**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2000.

50.عفر عبد المنعم محمد، مصطفى فريد أحمد، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1999.

51.عفيفي حاتم سامي، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005.

52.عمر حسين، **تطور الفكر الاقتصادي**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1994.

53.عوض الله زينب حسين، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 1999.

54.عوض الله زينب حسين، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1999.

55.العيسي سعد الدين نزار، قطف سليمان، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

56.العيسي نزار سعد الدين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

57.القريشي محمد صالح تركي، النجفي سالم توفيق، **مقدمة في إقتصاد التنمية**، دار الكتاب، الموصل، العراق، 1988.

58.القريشي محمد صالح تركي، **علم اقتصاد التنمية**، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

59.القريشي مدحت، **التنمية الاقتصادية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ،2007.

60.محروس اسماعيل محمد محمود، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، ط2، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر ،1997.

61.محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة وطبعة الاشعاع الفني، الاسكندرية، مصر،1999.

62.محمود مصطفى فؤاد، **التصدير والاستيراد علميا وعمليا**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993.

63.المسير محمد زكي، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ط 2، دار النهضة العربية، مصر، 1970.

64.مصطفى مدحت محمد، الظاهر أحمد سهير عبد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفني، الاسكندرية، مصر، 1999.

65.مطر سعيد موسى وآخرون، **التجارة الخارجية**، ط1، دار صفاء، عمان، الأردن، 2001.

66.الميسوي ابراهيم، **قياس التبعية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1989.

67.النجار فريد، التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008.

68.النجار فريد، **تسويق الصادرات العربية**، دار قباء، القاهرة، مصر، 2002.

69.النجفي سالم توفيق، **أساسيات علم الاقتصاد**، ط1، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، 2000.

70.النصراوي سلطان وآخرون، **القطاع السياحي والنمو الاقتصادي**، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.

71.نعيمي فوزي، غراس عبد الحكيم، **التجارة الدولية: دروس في قانون الأعمال الدولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

72.هاشم محمد ثابت، **التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

73.هدسون جون، هرندر مارك، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة: طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،1987.

74. ولعلو فتح الله، **الاقتصاد السياسي**، دار الحداثة النشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1981.

75. يسري أحمد عبد الرحمان، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001.

76. يونس محمود وآخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015.

❖ **الرسائل والأطروحات**

1. بخيت حسان، **تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات دراسة قياسية مقارنة بين الدول العربية ودول جنوب شوق آسيا خلال الفترة (1980–2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018/2017.

2. بلقلة ابراهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009/2008.

3. بن جلول خالد، **أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/2008.

4. بن ساحة مصطفى، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، غرداية، الجزائر، 2011/2010.

5. بن طيرش عطا الله، **أثر تغير الصرف على تحرير التجارة الخارجية –حالة الجزائر–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011/2010.

6. بن عربية مونية، **التسويق الدولي ودوره في تفعيل عملية التصدير خارج المحروقات**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

7. بن عمر بن عجال إلهام آيت، **آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017/2016.

8. بن لحرش صراح، **تشجيع الصادرات خارج المحروقات**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص ادارة أعمال، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2013/2012.

9. بن يوسف حسينة، **ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر" 2000– 2010"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011.

10. بناني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2009/2008.

11. بوروابن شهرزاد، **محددات الصادرات الصناعية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980–2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018/2017.

12. بوزاهر سيف الدين، **أثر عوائد المحروقات على النمو الاقتصادي والحوكمة دراسة تحليلية وقياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995–2017)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018/2017.

13. بوشنافة الصادق، **الآثار المحتملة لإنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية حالة مجمع صيدال**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتواره في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، جامعة الجزائر، 2007/2006.

14. ثوامرية ريم، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000–2015**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2019/2018.

15. جمعي عماري، **استراتيجية التصدير في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011/2010.

16. حفاف وليد، **اصلاحات ازالة القيود غير التعريفية وآثارها على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011/2010.

17.حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

18.خامد مصطفى، **واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر وسبل تطورها للفترة 2001– 2004**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015.

19.دحماني إسماعيل، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية مقارنة بين بعض الدول جنوب حوض المتوسط في ظل اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية 1998–2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015/2014.

20.دحو سليمان، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات– دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015.

21.زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع تسير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006/2005.

22.زروخي صباح، **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1986– 2015**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017/2016.

23.زعيمي رمزي، **تحرير التجارة الدولية بين الاقليمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف – دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018/2017.

24.سالمي حمزة، **آثار تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية– حالة الجزائر–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016/2015.

25.سعودي عبد الصمد، **تقييم برامج الاستثمارات العمومية وأثرها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001–2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم

الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2015/ 2016.

26.سعيدي وصاف، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

27.سي علي أسماء، **انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية–آفاق ما بعد 2017–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2017/2016.

28.شرفاوي عائشة، **تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية –حالة الجزائر–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر، 2001.

29.صارة حاج يوسف، **دور القطاع الزراعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة مالية وتسويق دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2019/2018.

30.عابي وليد، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2019/2018.

31.عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010.

32.عياد هشام، **أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة 1970– 2013**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017/2016.

33.قاسمي الأخضر، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014/2013.

34.لعويطي نصيرة، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014/2013.

35.مزنر وهيبة، **أهم محددات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ومقارنتها في اقتصاديات دول المينا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016/2015.

36.معاشو مصطفى، **قياس أثر التوزيع الدولي في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة " 2008– 2018"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية وتسويق دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2020/2019.

37.منصور منال، **اشكالية تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر "دراسة مقارنة مع تونس والمغرب"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2018/2017.

38.مولاي عبد القادر، **التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007/2006.

39.مولحسان آيات الله، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة "الجزائر– مصر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، 2011/2010.

40.ولد عمري عبد الباسط، **اسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980 – 2013)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016/2015.

❖ **المجلات والدوريات**

1.أبو شمالة نواف، **التكامل الإقتصادي: آليات تعزيز التعاون الإقتصادي العربي**، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 50، الكويت، 2016.

2.أبو عيدة عمر محمود، **أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة "1994–2011"**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد01، غزة، فلسطين، 2013.

3. بركان يوسف، بن خزناجي أمينة، **دور التكامل الإقتصادي المغاربي في تحقيق الأمن الغذائي في دول المغرب الوسيط: دراسة تحليلية إستشرافية**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 01، العدد01، محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2014.

4. البطاط منظر فاضل سعد، **التكامل الاقتصادي وأثره على الاقتصادات العربية**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 05، العدد 21، جامعة القرنة، البصرة، العراق، 2008.

5. بن جوال بشير وآخرون، **فعالية إصلاحات التجارة الخارجية وأثرها على أداء الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022.

6. بن زكري بن علو مديحة، **دور اعادة تأطير واصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 03، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019.

7. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، **تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح**، دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 01، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2018.

8. بن عوض عصب عوض، **التكامل الاقتصادي اليمني السعودي المعاصر الواقع والآفاق رؤية للتكامل الاقتصادي اليمني السعودي**، مجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية، المجلد 03، العدد 06، جامعة الأندلس، صنعاء، اليمن، 2011.

9. بن محمد هدى، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001– 2019**، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 05، جامعة بني سويف، القاهرة، مصر، 2019.

10. بهلولي فيصل، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، المجلد 11، العدد11، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

11. بوبكر محمد، مكاوي هجيرة، **تحليل العلاقة الديناميكية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2019**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10، العدد 01، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2021.

12. بوجمعة بلال، ملوك عثمان، **تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001– 2016**، مجلة الحوار الفكري، المجلد 11، العدد 12، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2016.

13. بورواين شهرزاد، **النموذج الصيني في تنمية الصادرات**، مجلة الحقيقة، المجلد 15، العدد01، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2016.

14. بوضياف سامية، **سياسة تحرير التجارة الخارجية وأثرها على التنافسية الدولية**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2015.

15.بوعبيد ميلود، بن البار أمحمد، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في قطاع السياحة في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 01، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2020.

16.بوعمزة حليمة، **دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة الممتدة بين 2000–2015 في ظل دعم ومرافقة الدولة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 18، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.

17.بوكليخة منصف وآخرون، **تحليل العلاقة الاقتصادية بين التجارة الخارجية بين النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1982 إلى 2020**، مجلة دفاتر، المجلد 18، العدد 02، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2022.

18.البيضاني علي عبد الزهرة حسن، شومان عبد اللطيف حسن، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد 34، جامعة بغداد، العراق، 2013.

19.تومي صالح، شقبقب عيسى، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1970–2002**، مجلة الباحث، المجلد 04، العدد 04، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006.

20.جويد رائد فاضل، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد05، العدد 17، جامعة بني سويف، القاهرة، مصر، 2013.

21.حبيب كريمة، زقرير عادل، **اشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الانعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 03، العدد 02، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2018.

22.حساني رقية، موسي سهام، **الانتقال من استراتيجية تركيز الصادرات إلى استراتيجية تنويع الصادرات– بعض التجارب الناجحة إيران، ماليزيا**، أندونيسيا–، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2017.

23.الحسيني خليل أحمد، الفتلاوي كريم أمينه عبد الحسين، **قياس وتحليل اتجاهات النمو الاقتصادي في دول عربية مختارة مع التركيز على العراق للمدة 2000– 2013**، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد 09، العدد 02، جامعة بابل، العراق، 2017.

24.حملاوي ابتسام، **تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 03، 2017.

25.حمود سليم، **دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، المجلد 06، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.

26.الحموري محمد قاسم، خصاونه عبد الحفيظ عهود، **الأداء التصديري الأردني وأثره في النمو الاقتصادي " 1972– 1996"**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 17، العدد 01، جامعة دمشق، سوريا، 2001.

27.حواس أمين، زرواط فاطمة الزهراء، **المؤسسات والنمو الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 08، العدد 13، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2015.

28.خزعل رشاد ندوى، **استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة**، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، المجلد 11، العدد 19، جامعة الموصل، العراق، 2011.

29.خنشور جمال، العوادي حمزة، **نحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر، 2014.

30.دحماني محمد أدريوش وآخرون، **دراسة لانتقال رؤوس الأموال الدولية في إطار العلاقة بين الاستثمار والادخار في دول المغرب العربي: دراسة قياسية للفترة (1980–2015)**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 02، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016،

31.درار عياش، أوكيل نسيمة، يعلى زينب، **تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000–2011**، مجلة معهد العلوم الإقتصادية، المجلد 02، العدد 27، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013.

32.زعيش محمد، **كوريا الجنوبية تجربة رائدة في التنمية الاقتصادية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2019.

33.زغيب شهرزاد، عيساوي ليلى، **آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 03، العدد 04، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003.

34.زيدان محمد، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 01، العدد 01، 2004.

35.زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة العربية " الواقع، المعوقات، الآفاق"**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، المجلد07، العدد 02، جامعة معسكر، الجزائر، 2016.

36.سعيدي وصاف، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2002.

37.شاكر مسلم حمدية، محمود هديل حميد، **آثار السياسة التجارية على تنوع الصادرات العراقية بعد عام 2003 مقارنة مع التجربة الماليزية**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 105، جامعة بغداد، العراق، 2018.

38.شرارة فيصل، بقنيش عثمان، **الاصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية وأثرها على التنمية الوطنية**، مجلة الاقتصاد الاسلامي، العدد 49، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، سوريا، 2016.

39.شمت حسين نفين، **تجربة كوريا الجنوبية التنموية وتشجيع الصادرات**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 15، العدد 01، معهد التخطيط القومي، مصر، 2007.

40.الشيخ طه رانيا، **التضخم أسبابه، آثاره وسبل معالجته**، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2021.

41.شيهب عادل، بورشمة الهادي، **أثر عدم الاستقرار السياسي والأمني على التنمية والاستثمار السياحي**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 05، جامعة تمنراست، الجزائر، 2018.

42.صالحي سلمى، **واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى2020**، المجلة الدولية للآداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، جامعة محمد بوقرة، بومرداس ،2021.

43.صاولي مراد، عبد الرحماني فارس، **ترقية الصادرات خارج المحروقات وإستراتيجيات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Ardl خلال الفترة (1980–2016)**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 02، العدد 03، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017.

44.الصعيدي عماد حسنين، العتيبي بديعة فهد، **دور السياسة المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1986–2012**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06، العدد 01، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2015.

45.الصفاوي صفاء يونس، مزاحم محمد يحى، **تحليل العلاقة بين الأسعار العالمية للنفط، اليورو والذهب بإستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)** ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، المجلد 08، العدد 14، جامعة الموصل، العراق، 2008.

46.صلواتشي هشام سفيان وآخرون، **استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر: تحديات ورهانات**، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020.

47.طالم صالح، **تحليل واقع تدفقات التجارة العربية للمنتجات الصناعية في إطار التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية**، مجلة المعيار، المجلد 06، العدد 02، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، 2015.

48.الطائي فاضل عباس، **التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق**، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي للرياضيات، الإحصاء والمعلوماتية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 17، جامعة الموصل، العراق، 2010.

49.العرجوم مطيع، بن سحنون سمير، **ترقية الصادرات خارج المحروقات مقاربة وصفية تحليلية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010–2019**، مجلة أبحاث، المجلد 07، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022.

50.علي نعمة صباح، سلمان داود تغريد، **العلاقة بين أسعار النفط العالمية وبنية الناتج المحلي الاجمالي في العراق**، مجلة الدنانير، الجامعة العراقية، المجلد 01، العدد 16، الجامعة العراقية، العراق، 2019.

51.العوادي جمال، **سياسة تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات ومتطلبات نجاحها: دراسة تحليلة للفترة "2009–2013"**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 01، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2016.

52.العوادي ساعد، **دراسة قياسية لتأثير عرض النقود والتضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990– 2014**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2016.

53.عياد هشام، **أثر مؤشر التجارة على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لأثر HLM للفترة 1990–2017**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 02، الجزائر، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2019.

54.قادة أقاسم، سمية كبير، **تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسيات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013.

55.قدي عبد المجيد، سعيدي وصاف، **آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 02، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002.

56.قرنين ربيع، عقون شراف، **استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 05، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2017.

57.القينعي عز الدين، **تقييم آثار برامج الاستثمارية العامة على التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2001– 2014**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 05، العدد 02، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2014.

58.الكواز أحمد، **التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 81، الكويت، 2009.

59.المتيم أحمد محمود، المخزنجي محمود أماني صلاح، **أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي حالة اقتصاد نامي مع تطبيق على مصر**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد01، العدد01، جامعة دمياط، مصر، 2020.

60.مسعي محمد، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.

61.مشوك لامية، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة (2001–2014)**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 10، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2018.

62.مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، **واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 01، العدد 06، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017.

63.مصطفى زهرة، **واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"الفترة من 2010 إلى 2021"**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2021.

64.معروف جيلالي، لبيق محمد البشير، **ما مدى استجابة التجارة الخارجية لمفهوم التكامل الاقتصادي؟**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 44، سوريا، 2016.

65.مغبر فاطمة الزهراء، لعرج مجاهد نسيمة، **واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في ظل التكامل الاقتصادي الاقليمي المغاربي**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 02، العدد 02، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2015.

66.مناد العالية، عاشور مزريق، **مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2020.

67.موسوس مغنية، **أثر تحرير التجارة الخارجية على معدل التغطية في الفترة 2000– 2013**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 09، العدد 11، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2013.

68.نقار عثمان، العواد منذر، **استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 02، جامعة دمشق، سوريا، 2012،

69.هني عامر، **قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967– 2014)**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 02، العدد 02، 2018، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

❖ **الملتقيات والمؤتمرات**

1. الصادق علي توفيق، **تطور دور الدولة في التنمية: قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية**، مقدمة للمشاركة في المؤتمر العلمي العاشر للاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، يوم 19و20 ديسمبر2009، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 47، بيروت، لبنان، جانفي2010.

❖ **التقارير**

1. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة احصائية (1962-2011)، متاح على الرابط: https://www.ons.dz.

2. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، العدد 30، 2009.

3. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، العدد 29، 2010.

4. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، العدد 31، 2011.

5. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، العدد 32، 2012.

6. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، العدد 34، 2014.

7. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، العدد 37 ،2017.

8. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، العدد 38، 2018.

9. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، العدد 39، 2019.

10. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، العدد 41، 2021.

11. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، العدد 42، 2022.

12. المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي، الدورة 20، الجزائر، السداسي الثاني 2001.

13. وزارة التجارة وترقية الصادرات، **الصندوق الخاص بترقية الصادرات**، تم الاطلاع عليه 2023/01/02، متاح على الرابط التالي: https://www.algex.dz/index.php/ar.

❖ **القوانين والأوامر والمراسيم**

القوانين

1. القانون رقم 10/90 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق لـ 1990/04/14 المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 16، المؤرخ في 1990/04/18.

2. القانون رقم 16/90 المؤرخ في 16 محرم 1411 الموافق لـ 1990/08/7 المتضمن قانون المالية التكميلي لعام 1990، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 34، 1990/08/15.

3. القانون رقم 16/90 المؤرخ في 16 محرم 1411 الموافق لـ 1990/08/7 المتضمن قانون المالية التكميلي لعام 1990، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 34، 1990/08/15.

4. القانون رقم 02/78 المؤرخ في 3 ربيع الأول 1398 الموافق لـ 1978/02/11 المتعلق بإحتكار الدولة للتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 07، 1978/02/14.

المراسيم

1. القرار الوزاري المؤرخ في 20 ربيع الثاني عام 1439 المرافق لـ 2018/8/8 المتضمن تطبيق المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 220/05، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 09، المؤرخ في 2018/02/11.

2. المرسوم التنفيذي رقم 145/90 المؤرخ في 27 شوال 1410 الموافق لـ 1990/05/22 المتضمن تطبيق المادة 125 من القانون 26/89 المتضمن قانون المالية لعام 1990، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 21، المؤرخ في 1990/05/23.

3. المرسوم التنفيذي رقم 145/90 المؤرخ في 27 شوال 1410 الموافق لـ 1990/05/22 المتضمن تطبيق المادة 125 من القانون 26/89 المتضمن قانون المالية لعام 1990، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 21، المؤرخ في1990/05/23.

4. المرسوم التنفيذي رقم 91/ 37 المؤرخ في 28 رجب 1411 الموافق لـ 1991/02/13 المتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 12، المؤرخ في 1991/03/20.

5. المرسوم التنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 الموافق لـ 1993/10/5 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجزائر، العدد 64، المؤرخ في 1993/10/5.

❖ **مراجع أخرى**

1. خروف منير، **المالية والتجارة الدولية**، مطبوعة محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس في مقياس المالية والتجارة الدولية، تخصص تجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2014- 2015.

ثانيا–مراجع باللغة الأجنبية

المراجع باللغة الفرنسية

❖ **Livres**

1. Gérard Boismenu, Gilles Dostaler, **La Théorie générale et le Keynésianisme**, Université du Québec à Chicoutimi, Canada, 1987.
2. Guellec Dominique, Ralle Piérre, **Les Nouvelles Théories De la Croissance**, 4émé éd, la Découverte, Paris, France, 2001.
3. Harrison Andrew, Ertugrul Dalkiran, Ena Elsey, **Business international et mondialisation**, traduite par Siméon Fongang, 1er éd, édition de boeck, Paris, France, 2004.
4. Hugon Philipe, **Economie du Développement**, Edition Dalloz, Paris, France ,1989.
5. Jacques André, **Les théories du commerce international**, Erasme, Belgique, 2006, Disponible sur le lien : https://www.editionserasme.be, consulté le 12/08/2021.
6. Méndian Claude, **Fiche de macroéconomie**, 2éme éd, Ellipses, Paris, France, 2003.
7. Pasco Corinne, **Commerce International**, 6éme éd, Dunod, Paris, France, 2006.
8. Rainelli Michel, **le commerce international**, la decouverte,7éme éd, Paris, France, 2000.

❖ **Les Theses**

1. Arrouche Nacéra, **Essai d'analyse de la politique de soutien aux exportations hors hydrocarbures en Algérie : contraintes et résultats**, Thèse présenté en vue de l'obtention du diplôme de Magister en Sciences Économiques, spécialité Économie et Finance Internationales, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Algérie, 2014.
2. Khouide Fethia, **Essai d'analyse de la contribution du commerce exterieur a la croissance economique reference au cas de l'eference**, Thèse présenté en vue de l'obtention du diplôme de Magister en Sciences Économiques, spécialité Économie et Finance Internationales, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Algérie, 2014.

❖ **Les Articles**

1. Destanne de Bernis Gérard, Les **industries industrialisantes et les options algériennes**, Revue Tiers Monde, Vol 12, N°47, 1971, Disponible sur le lien : https://www.persee.fr/doc/tiers_0040-7356_1971_num_12_47_1802.
2. Fortin Jean François, **Analyse de la politique commerciale : État des travaux théoriques**, Études internationales, Vol 36, N°03, 2005.

3. Perroux François**, Les blocages de la croissance et du développement. La croissance, le développement, les progrès, le progrès (définitions)**, Revue Tiers Monde, Vol 07, N°26, 1966.

❖ Les Rapports

1. Ministère des Finances, **direction générale douanes : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 1963-2010**, Centre national de l'informatique des statistiques, 2010.
2. Ministère des Finances, **direction générale douanes : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 2011**, Centre national de l'informatique des statistiques, 2011.
3. Ministère des Finances, **direction générale douanes : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 2012**, Centre national de l'informatique des statistiques, 2012.
4. Ministère des Finances, **direction générale douanes : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 2013**, Centre national de l'informatique des statistiques, 2013.
5. Ministère des Finances, **direction générale douanes : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 2014**, Centre national de l'informatique des statistiques, 2014.
6. Ministère des Finances, **direction générale douanes : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 2015**, Centre national de l'informatique des statistiques, 2015.
7. Ministère des Finances, **direction générale douanes : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 2016**, Centre national de l'informatique des statistiques, 2016.
8. Ministère des Finances, **direction générale douanes : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 2011-2020**, Centre national de l'informatique des statistiques, 2017.
9. Ministère des Finances, **direction générale douanes : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 2018**, Centre national de l'informatique des statistiques, 2018.
10. Ministère des Finances, **direction générale douanes : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 2019**, Centre national de l'informatique des statistiques, 2019.
11. Ministère des Finances, **direction générale douanes : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 2020**, Centre national de l'informatique des statistiques, 2020.

المراجع باللغة الانجليزية

❖ Books

1. Barro Robert Joseph, Xavier Sala Martin, **Economic growth**, 2nd ed, The MIT Press, Massachusetts, United States of America, 2004.

2. Gandolfo Giancarlo, **International Economics**, Springe -verlag Berlin Heidelberg GmbH, Berlin, 1986.

3. Gandolfo Giancarlo, **International trade theory and policy**, 2nd ed, Springer, Berlin, 2014.

4. Jones Charles, Vollrath Dietrich, **Introduction to economic growth**, 3rd ed, Norton & Company, United States of America, 2013.

5. Macfarlane Alan, **The Making of the Modern World: Visions from the West and East**, Palgrave Macmillan, London, United Kingdom, 2002.

6. Negishi Takashi, **Developments of International Trade Theory**, 2nded, Springer, Berlin, 2014, Available on the link: https://rd-springer-com.sndl1.arn.dz/book/10.1007/978-4-431-54433-3

7. Panth Prabha, **Economic Development: Definition**, **Scope, and Measurement**, Springer, India, 2020.

8. Smith Adam, **An Inquiry into the Nature and Causes ofthe Wealth of Nations**, Edited by S. M. Soares. Meta Libri Digital Library, 4thed, Amsterdam, Holland, 2007.

9. Tragakes Ellie, **Economics for the IB Diploma**, 2nded, Cambridge university press, Cambridge,United Kingdom, 2012.

❖ Theses

1. Godday oghenero oboro**, Non-oil exports and The Growth of The Nigerian Economy**, Thesis presented in order to obtain the diploma of Doctor in philosophy, Specialty in banking and finance, Igbinedion University, Okoda, Edo State, Nigeria, 2021.

❖ Journals and studies

1. Adesoji Adetunji Adenugba, Sotubo Oluwatimilehin Dipo, **Non-Oil Exports in the Economic Growth of Nigeria: A Study of Agricultural and Mineral Resources**, Journal of Educational and Social Research, Vol 03, N°02, Ogun University, Nigeria, 2013.

2. Adjaye John Asafu, **The effects of foreign direct investment on indonesian economic growth 1970-1996**, Journal of Economic Analysis & Policy, Vol 30, N°01, Australia, 2000.

3. Aigaz Ahmad, **Karl Marx"Global Theorist"**, Revue Dialectical Anthropology, Vol 39, N°02, 2015.
4. Akalper Ergin, Hemn Adil, **The impact of foreign direct investment on economic growth in Singapore between 1980 and 2014**, Eurasian Economic Review, N°07, 2017.
5. Akther Uddin Md, Md Hakim Ali, Mansur Masih, **Political stability and growth: An application of dynamic GMM and quantile regression**, Journal of Economic Modelling, Vol 64, 2017.
6. Aljebrin Mohammed, **Impact of Non-oil Export on Non-oil Economic Growth in Saudi Arabia**, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol 07, N°03, 2017.
7. Arab Tayeb, Boubakeur Mustapha, **Intégartion économique régionale au maghreb arabe : Succés au échee pour les pays de région**, Journal of economic sciences institute, Vol 23, N°02, Université d'Alger 3, Algérie, 2020.
8. Artur Ribaj, Mexhuani Fitim, **The impact of saving on economic growth in a developing country "the case of Kosovo"**, Journal of Innovation and Entrepreneurship, Vol 10, N°01, 2021.
9. Augustine Arize, **Cointegration test of a long-run relation between the trade balance and the terms of trade in sixteen countries**, The North American Journal of Economics and Finance, Vol 07, N°02, 1996.
10. Awad Atif, **Which Contributes More to Economic Growth in the MENA Region: Health or Education? An Empirical Investigation**, Journal of the knowledge Economy, N°12, 2021.
11. Bleaney Michael, Greenaway David, **The impact of terms of trade and real exchange rate volatility on investment and growth in sub-Saharan Africa**, Journal of Development Economics, Vol 65, N°02, 2001.
12. Chenery Hollis, Strout Alan, **Foreign assistance and economic development**, The American economic Review, Vol 56, N°04, United States of America ,1966.
13. Croitoru Alin, **Schumpeter The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest and the Business Cycle**, Journal of Comparative reserch in anthropology and sociology, Vol 03, N°02, Romania, 2012.
14. Devarajan Shantayanan, Swaroop Vinaya, **The composition of public expenditure and economic growth**, Journal of Monetary Economics, Vol 37, N°02, 1996.
15. Dollar David, Oriented Outward, **Developing Economies Really Do Grow More Rapidly: Evidence from 95 LDCs 1976 -1985**, Economic Development and Cultural Change, Vol 40, N°03, University of Chicago, United States of America ,1992.
16. Edward Glaeser, Rafael la porta, **Do Institutions Cause Growth?**, Journal of Economic Growth, Vol 09, 2004.

17. Elbeydi Khaled, Hamuda Abdulbaset, **The Relationship between Export and Economic Growth in Libya Arab Jamahiriya**, Journal of Theoretical and Applied Economics, Vol 18, N°542, The General Association of the Economists, Romania, 2010.
18. Enrique Mendoza,**Terms-of-trade uncertainty and economic growth**, Journal of Development Economics,Vol 54, N°02 ,1997.
19. Foon Chor Tang, Abosedra Salah, **The impacts of tourism, energy consumption and political instability on economic growth in the MENA countries**, Journal of Energy Policy, Vol 68, 2014.
20. Gershon Feder, **On export and economic growth**, Journal of development economic, Vol 12, N°02,1983 .
21. Grdallou Wafa, Sridi Dordaf, **Democracy and Economic Growth: a literature Review,** Journal of the Knowledege Economy, Vol 11, N°03, 2020.
22. Gui Diby Stive Loris, **Impact of foreign direct investment on economic growth in Africa: Evide from three decades of panel data analyses**, Journal of Research in Economics, Vol 68, N°03, 2014.
23. Gunther Rehme, **Education, Economic Growth and Measured Income Inequality**, Economica Journal, Vol 74, N°295, 2007.
24. Hosseinia Seyed Mehrshad Parvin, Tangb Chor Foon, **The effects of oil and non-oil exports on economic growth: a case study of the Iranian economy**, Economic Research-Ekonomska Istrazivanja, Vol 27, N°01, 2014.
25. John Asafu Adjaye, **The effects of foreign direct investment on indonesian economic growth 1970-1996**, Journal of Economic Analysis & Policy, Vol 30, N°01, Australia, 2000.
26. Joseph Barro Robert, Economic **Growth in a Cross Section of Countries**, The Quarterly Journal of Economics, Vol 106, N°02, Harvard university, Cambridge, United States of America,1991.
27. Judson Ruth**, Economic Growth and Investment in Education: How Allocation Matters**, Journal of Economic Growth, N°03, 1998.
28. Jung Woo, Marshall Peyton, **Exports, growth and causality in developing countries**, journal of development economics, Vol 18, N°01,1985.
29. Kabir Adnan, Alam Najib, **The Efficacy of Democracy and Freedom in Fostering Economic Growth,** Sage Journals, Vol 7, N°01, 2021.
30. Kavoussi Rostom, **Export expansion and economic growth**, journal of development economics, Vol 14, N°01, 1984.
31. Khayati Anis, **The Effects of Oil and Non-oil Exports on Economic Growth in Bahrain**, International Journal of Energy Economics and Policy, Vol 09, N°03, University of Bahrain, Bahrain, 2019.
32. Lages Luis Filipe, Graça Silva, **The NEP Scale: A measure of network export performance**, International Business Review,Vol 18, N°04, 2009.

33. Letiche John, **Adam Smith and David Ricardo on economic growth, Department of Economics**, Vol 01, N°02, University of the Punjab, Pakistan ,1960.
34. Maseland Robbert, **Parasitical cultures? The cultural origins of institutions and development**, Journal of Economic Growth , Vol 18, N°02, 2013.
35. Messioud Abdllah, Guerouri Abderrahmen, **The challenges and opportunities of Economic integration in Africa**, Journal of Administrative and Financial Sciences, Vol 01, N°01, 2017.
36. Michaely Michael, **Exports and growth: An empirical investigation**, journal of development economics, Vol 04, N°01, 1977.
37. Mohesni Mehornoosh, Jouzaryan Feizolah, **Examining the effects of Inflation and Unemployment on Economic Growth in Iran (1962-2010)**, Procedia Economics and Finance, Vol 36, 2016.
38. Mose Naftaly, **Determinants of Regional Economic Growth in Kenya**, African Journal of Sustainable Development, Vol 15, N°01, 2021.
39. Mose Naftaly, **Impact of Public Consumption on Economic Growth**, African Journal of Sustainable Development, Vol 4, N°03, 2021.
40. Murat Sadikua, Ibraimib Alit, **Econometric Estimation of the Relationship between Unemployment Rate and Economic Growth of FYR of Macedonia**, Procedia Economics and Finance, Vol 19, 2015.
41. Negishi Takashi, **Japanese studies of ricardo's theory of foreign trade**, The Japanese Economic Review, Vol 47, N°04, Japan, 1996.
42. Pietak Lukasz, **Review of Theories and models of economic growth**, Comparative Economic Research, Vol 17, N°01, University of lodz, Poland, 2014.
43. Plumper Thomas, Chritian Martin, **Democracy, government spending, and economic growth: A political-economic explanation of the Barro-effect**, Public Choice, Vol 117, N°1, 2003.
44. Rajhi Taoufik, Villieu Patrick, **Accélération Monétaire et Croissance Endogéne**, Revue Economie, Vol 44, N°02, 1993.
45. Sebastian Mullor Alicia, **The Product Life Cycle Theory: Empirical Evidence**, Journal of International Business Studies, Vol 14, N°03, 1983.
46. Singh Tarlok, **Does Domestic saving cause economic growth? Atime-series evidence from India**, Journal of poicy Modeling, Vol 32, N°02, 2010.
47. Teodor Florin Boldeanu, Liliana Constantinescu**, The main determinants affecting economic growth** , Vol 08, N°02, University of Brasov, Romania , 2015.
48. Ti Louis, Junior Wells, **A Product Life Cycle for International Trade?**, Journal of Marketing, Vol 32, N°03, 1968.

49. Toma Gadong Dalyop, **Political instability and economic growth in Africa**, International Journal of Economic Policy Studies, Vol 13, 2019, Available on the site: https://link-springer-com.sndl1.arn.dz/article/10.1007/s42495-018-0008-1.
50. Tyler William, **Growth and export expansion in developing countries: Some empirical evidence**, journal of development economics, Vol 09, N°01, 1981.
51. Vincent Kawai**, An Analysis of the Impact of Non-Oil Exports and Economic Growth in Nigeria from 1980-2016**, International Journal of Innovative Research in Social Sciences & Strategic Management Techniques, Vol 04, N°02, Federal School of Statistics, Kaduna State, Nigeria, 2017.
52. Vincent Onondaga, Ikpemarius, **Non-oil Export and Economic Growth in Nigeria: a Time Series Econometric Model**, International Journal of Business Management & Research, Vol 03, N°02, University of Enugu, Nigeria, 2013.
53. Yamina Belhia, Zoubeida Mahcene, **Empirical Investigation of the Impact of Diversification Non-hydrocarbon Exports On Economic Growth: Evidence from Algeria**, Economic Researcher Review, Vol07, N°01, Université 20 Août 1955, Skikda, Algérie, 2019.

❖ Reports

1. Prime Minister's Department, **External Trade Statistics Bulletin, Department of Statistics Malaysia Official**, Malaysia, June 2022. Available at the link: https://www.dosm.gov.my.

❖ Work papers

1. Sachs Jeffrey, Warner Andrew, **Economic Convergence and Economic Policies**, National Bureau of Economic Research, Working Paper, N°5039. Cambridge, 1995.

قائمـــــــــة

الملاحـــــــق

الملحق رقم 01: يوضح ايجابيات وسلبيات استراتيجية احلال محل الواردات

إيجابيات استراتيجية الاحلال محل الواردات	سلبيات استراتيجية الاحلال محل الواردات
-**إقامة قاعدة صناعية جديدة متكاملة:** تضم الصناعات التي تنتج بديل الواردات بالاضافة إلى الصناعات الأخرى التي أقيمت للتكامل معها، محدثة روابط انتاج سواء كانت روابط انتاج خلفية أو أمامية، وتمثل هذه الروابط فرص استثمارية تساعد صناعة معينة في خلق صناعات أخرى، حيث تقيس روابط الانتاج خلفية نسبة انتاج الصناعة التي تمثل المشتريات من المدخلات الوسيطة بواسطة هذه الصناعة، أما روابط الانتاج أمامية تقيس نسبة انتاج الصناعة التي تستخدم كمدخلات وسيطة بواسطة صناعات أخرى. - **توفير النقد الأجنبي:** يؤدي التطبيق الناجح لهذه الاستراتيجية إلى نقص الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، الأمر الذي يساهم في توفير النقد الأجنبي لإحلال السلع الصناعية المحلية محل مثيلاتها المستوردة. - **الوفاء بإحتياجات السوق المحلية:** يؤدي تطبيق استراتيجية احلال محل الواردات إلى الوفاء بإحتياجات السوق المحلية في فترات السلام بصفة عامة وفي فترات الحرب والكساد بصفة خاصة. - **تقليل العجز في الميزان التجاري:** يتحقق هذا العجز إذا كانت الواردات السلعية أكبر الصادرات السلعية، حيث ينجر عن هذا العجز تسرب جزء من الدخل الوطني إلى خارج الدولة وهو ليس في صالح الدولة الآخذة بالنمو، وهذا يجعلها تلجأ لتطبيق هذه الاستراتيجية بغية التقليل من وارداتها ومن ثم التقليل من العجز، إلا أن تحقيق ذلك يتطلب عدم فرض تعريفة جمركية على الواردات من السلع الوسيطة التي تدخل في انتاج الصادرات، فوجود هذه التعريفة من شأنه أن يرفع من تكاليف الانتاج السلع الموجهة للتصدير.	- **إهمال القطاع الزراعي:** تطبيق هذه الإستراتيجية يعني وجود تحيز من جانب الدولة إلى القطاع الصناعي، حيث يترجم هذا التحيز في الحماية الجمركية للصناعات الأمر الذي يترتب عليه أن الاستثمارات في القطاع الصناعي تكون أكثر ربحية من نظيرتها في القطاع الزراعي، وهذا أدى إلى إهماله وبالتالي نتج عن ذلك تدني نصيب الفرد من الناتج الزراعي، استيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية، النزوح الريفي الذي تسبب في زيادة البطالة. - **زيادة حدة مشكلة النقد الأجنبي:** يرجع ذلك لسببين هما: أن تطبيق هذه الاستراتيجية قد يتطلب استيراد بعض السلع الوسيطة والرأسمالية والتي تتطلب صناعة الاحلال محل الواردات توفرها مما يؤدي إلى حدوث زيادة استخدامات النقد الأجنبي وهذا يتسبب في نقص رصيد الدولة منه، كما يؤدي تطبيق هذه الاستراتيجية إلى نقص تصدير المواد الأولية المحلية التي أصبحت تستخدم في صناعة الاحلال محل الواردات، مما يؤدي إلى تناقص النقد الأجنبي. - **زيادة العجز في الميزان التجاري:** لعدة أسباب أهمها: طبقت هذه الاستراتيجية بالدرجة الأولى في مجال السلع الاستهلاكية، وقد رافق ذلك فرض قيود جمركية وغير جمركية على الواردات من تلك السلع التي لها مثيل في السوق المحلي من ناحية، ومنح اعفاءات جمركية للواردات من السلع الوسيطة والاستثمارات من ناحية أخرى، اضافة إلى تطبيق سعر صرف مغالى فيه، الأمر الذي ساهم في زيادة الاستيراد من السلع الوسيطة والاستثمارية ونقص الاستيراد من السلع الاستهلاكية، تناقص الصادرات السلعية بسبب عدم وجود الحافز لدى المنتج المحلي للارتقاء بمستوى الجودة السلع المنتجة نتيجة تمتعه بالحماية الجمركية الدائمة، ارتفاع تكاليف الانتاج في صناعات الاحلال محل الواردات نتيجة ضيق السوق المحلي الذي حال دون الوصول إلى حجم الأمثل للإنتاج، كما ساهم ارتفاع الرسوم الجمركية على

	الواردات من مستلزمات الانتاج في رفع تكاليف الصادرات مما أدى إلى تدني قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية. – **زيادة حدة مشكلة الديون الخارجية:** تعتبر هذه المشكلة هي النتيجة الأولى لهذه الاستراتيجية ولها تبعات آخرى منها زيادة الاقتراض الخارجي لتمويل استيراد المعدات الانتاجية ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة، زيادة الواردات من السلع الوسيطة اللازمة في العملية الانتاجية للصناعات الاحلال محل الواردات.

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على: سليمان دحو، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 44- 49.

الملحق رقم 02: يوضح مزايا وسلبيات استراتيجية التصنيع من أجل التصدير

مزايا استراتيجية التصنيع من أجل التصدير	عيوب استراتيجية التصنيع من أجل التصدير
– تحقيق مبدأ النسبية المتوفرة والتخصص الدولي. – التغلب على مشكل ضيق السوق المحلي من خلال توسيع الانتاج التصدير اعتمادا على وفورات الحجم. – زيادة حصيلة النقد الأجنبي لتمويل عمليات التنمية ومساعدة الدولة على عدم اللجوء إلى الاقتراض من الخارج، التقليل من العجز في الميزان التجاري. – تساهم عملية الانتاج السلع لغرض التصدير في زيادة مستوى الكفاءة داخل الاقتصاد الوطني خاصة إذا كانت هذه السلع تدخل في انتاج صناعات أخرى محلية، تحسين نوعية السلع المصدرة وزيادة تنافسياتها مما أدى إلى اكتساب ومتابعة التكنولوجيا الحديثة.	– صعوبة اقامة صناعات تصديرية في الدول النامية بسبب شدة المنافسة من طرف الدول الصناعية ذات التجربة الطويلة في مجال التصنيع. – قد تضع الدول الصناعية حواجز من الحماية الجمركية خاصة فيما يتعلق بصناعاتها المتميزة بالبساطة أو بإستخدام يد عاملة كثيفة كالملابس الجاهزة وهي صناعة يمكن أن تمتلك فيها الدول النامية ميزة نسبية في انتاجها. – إن الدول التي تعتمد أساسا على تصدير منتجاتها المصنوعة إلى أسواق الدول الصناعية تعاني من وقت لآخر من أي أزمات اقتصادية تمر بها اقتصاديات هذه الدول الصناعية المستورة.
مزايا استراتيجية التصنيع من أجل التصدير	**عيوب استراتيجية التصنيع من أجل التصدير**

– تحقيق مبدأ النسبية المتوفرة والتخصص الدولي. –التغلب على مشكل ضيق السوق المحلي من خلال توسيع الانتاج التصدير اعتمادا على وفورات الحجم. – زيادة حصيلة النقد الأجنبي لتمويل عمليات التنمية ومساعدة الدولة على عدم اللجوء إلى الاقتراض من الخارج، التقليل من العجز في الميزان التجاري. – تساهم عملية الانتاج السلع لغرض التصدير في زيادة مستوى الكفاءة داخل الاقتصاد الوطني خاصة إذا كانت هذه السلع تدخل في انتاج صناعات أخرى محلية، تحسين نوعية السلع المصدرة وزيادة تنافسياتها مما أدى إلى اكتساب ومتابعة التكنولوجيا الحديثة.	– صعوبة اقامة صناعات تصديرية في الدول النامية بسبب شدة المنافسة من طرف الدول الصناعية ذات التجربة الطويلة في مجال التصنيع. – قد تضع الدول الصناعية حواجز من الحماية الجمركية خاصة فيما يتعلق بصناعاتها المتميزة بالبساطة أو بإستخدام يد عاملة كثيفة كالملابس الجاهزة وهي صناعة يمكن أن تمتلك فيها الدول النامية ميزة نسبية في انتاجها. – إن الدول التي تعتمد أساسا على تصدير منتجاتها المصنوعة إلى أسواق الدول الصناعية تعاني من وقت لآخر من أي أزمات اقتصادية تمر بها اقتصاديات هذه الدول الصناعية المستورة.

المصدر :محمد محمود اسماعيل محروس، **اقتصاديات الصناعة والتصنيع**، ط2، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر ،1997، ص ص 56- 58.

الملحق رقم 03: يوضح مكاسب تطبيق استراتيجية تنمية الصادرات

مكاسب محققة على المستوى الكلي	مكاسب محققة على المستوى الجزئي
– التغلب على ضيق السوق المحلي، وبالتالي امكانية الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم. – استغلال المزايا النسبية المتوفرة محليا مع تطوير أساليب الانتاج الصناعي، واعادة تخصيص الموارد وفقا لإعتبارات الميزة النسبية المتاحة. – الحصول على مدخرات إضافية من العملة الصعبة من خلال التوسع في التصدير. – المساهمة في التقليل من البطالة وتقليل التفاوت في الدخل انطلاقا من زيادة الانتاج والتوسع في التصدير. – الدخول للأسواق الدولية والمنافسة عليها، يوفر للمنتجين المحليين المعلومات عن الأسواق والسلع المنافسة، ومدى التطور التكنولوجي الحاصل، وامكانية الاعتماد على التكنولوجيا في تحسين آداء السلع المصدرة إلى تلك الأسواق. – تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي.	– رفع قيمة رقم أعمال للمؤسسة، فإذا كانت المؤسسة قوية فإن التصدير يحقق لها عوائد، فضلا على أنه يمكن للمؤسسة أن تجد فرص لتسويق سلعة خاصة أو نادرة أو ما يعرف بـ Produit rare unique. – يتيح التصدير للمؤسسة امكانية تنويع السلع المصدرة بغرض الحد من مخاطر الاعتماد على سوق واحد أو زبون واحد، في حال ما إذا حدث ركود أو تراجع الطلب في السوق المحلي، فإن التراجع يمكن تعويضه بالثبات النسبي في الطلب الخارجي. – تحقيق المنافسة من خلال الاستفادة من التجارب الأجنبية ومحاولة مواكبة عجلة التصنيع من حيث الجودة، النوع، الكمية. – تحقيق مردودية عالية، ففي حال ما إذا كانت التكاليف الثابتة مغطاة من خلال العمليات المحلية، أو من خلال وسائل تمويلية أخرى، فإن أرباح التصدير يمكن أن ترتفع بسرعة.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على: ابتسام حملاوي، **تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 03، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2017، ص ص 53 ،54.

الملحق رقم 04: يوضح تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000 – 2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	معدل التغطية %
2000	22031	9173	12858	240
2001	19132	9940	9152	192
2002	18825	12009	6816	157
2003	24612	13534	11078	182
2004	32083	18308	13775	175
2005	46001	20357	25644	226
2006	54613	21456	33157	255
2007	60163	27631	32532	218
2008	79298	39479	39819	201
2009	45194	39294	5900	115
2010	57053	40473	16580	141
2011	73489	47247	26242	156
2012	71866	50376	21490	143
2013	64974	55028	9946	118
2014	62886	58580	4306	107
2015	34668	51702	-17034	67
2016	30026	47089	-17063	64
2017	35191	46059	-10868	76
2018	41797	46330	-4533	90
2019	35824	41934	-6110	85
2020	23797	35421	-11624	69

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

12. Ministère des Finances, direction générale douanes : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 1963-2010, Centre national de l'informatique des statistiques, 2010.

13. Ministère des Finances, direction générale douanes : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 2011, Centre national de l'informatique des statistiques, 2011.

14. Ministère des Finances, direction générale douanes : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 2012, Centre national de l'informatique des statistiques, 2012.

15. Ministère des Finances, direction générale douanes : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 2013, Centre national de l'informatique des statistiques, 2013.

16. Ministère des Finances, direction générale douanes : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 2014, Centre national de l'informatique des statistiques, 2014.

17. Ministère des Finances, direction générale douanes : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 2015, Centre national de l'informatique des statistiques, 2015.
18. Ministère des Finances, direction générale douanes : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 2016, Centre national de l'informatique des statistiques, 2016.
19. Ministère des Finances, direction générale douanes : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 2011-2020, Centre national de l'informatique des statistiques, 2017.
20. Ministère des Finances, direction générale douanes : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 2018, Centre national de l'informatique des statistiques, 2018.
21. Ministère des Finances, direction générale douanes : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période2019, Centre national de l'informatique des statistiques, 2019.
22. Ministère des Finances, direction générale douanes : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 2020, Centre national de l'informatique des statistiques, 2020.

الملحق رقم 05: يوضح تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	صادرات المحروقات		صادرات خارج المحروقات		اجمالي الصادرات
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
2000	21419	97.23	612	2.77	22031
2001	18484	96.61	648	3.39	19132
2002	18091	96.10	734	3.90	18825
2003	23489	97.27	673	2.73	24612
2004	31302	97.57	781	2.43	32083
2005	45094	98.03	907	1.97	46001
2006	53429	97.83	1184	2.17	54613
2007	58531	97.79	1332	2.21	60163
2008	77361	97.56	1937	2.44	79298
2009	44128	97.64	1066	2.36	45194
2010	55527	97.33	1526	2.67	57053
2011	71427	97.19	2062	2.81	73489
2012	69804	97.13	2062	2.87	71866
2013	62960	96.90	2014	3.10	64974
2014	60304	95.89	2582	4.11	62886
2015	32699	94.32	1969	5.68	34668
2016	28221	93.99	1805	6.01	30026
2017	33261	94.51	1930	5.49	35191
2018	38872	93.00	2925	7.00	41797
2019	33243	92.80	2581	7.20	35824
2020	21541	90.52	2256	9.48	23797

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Ministère des Finances, direction générale douanes, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 1963-2020, Op.cit.

الملحق رقم 06: يوضح التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2000 – 2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات		مواد غذائية	مواد الخام	مواد ½ المصنعة	سلع التجهيز الزراعية	سلع التجهيز الصناعية	سلع استهلاكية غير الغذائية	المجموع
2000	القيمة	32	44	465	11	47	13	612
	النسبة %	0.15	0.20	2.11	0.05	0.21	0.06	2.77
2001	القيمة	28	37	504	22	45	12	648
	النسبة %	0.15	0.19	2.63	0.12	0.24	0.06	3.39
2002	القيمة	35	51	551	20	50	27	734
	النسبة %	0.19	0.27	2.93	0.10	0.27	0.14	3.90
2003	القيمة	48	50	509	1	30	35	673
	النسبة %	0.20	0.20	2.07	0.01	0.12	0.14	2.73
2004	القيمة	59	90	571	-	47	14	781
	النسبة %	0.18	0.28	1.78	-	0.15	0.04	2.43
2005	القيمة	67	134	651	-	36	19	907
	النسبة %	0.15	0.28	1.42	-	0.08	0.04	1.97
2006	القيمة	73	195	828	1	44	43	1184
	النسبة %	0.13	0.36	1.52	0.02	0.08	0.08	2.17
2007	القيمة	88	169	993	1	46	35	1332
	النسبة %	0.15	0.28	1.64	0.01	0.07	0.06	2.21
2008	القيمة	119	334	1384	1	67	32	1937
	النسبة %	0.15	0.42	1.75	0.01	0.07	0.04	2.44
2009	القيمة	113	170	692	-	42	49	1066
	النسبة %	0.25	0.38	1.53	-	0.09	0.11	2.36
2010	القيمة	315	94	1056	1	30	30	1526
	النسبة %	0.55	0.16	1.85	0.01	0.05	0.05	2.67
2011	القيمة	355	161	1496	-	35	15	2062
	النسبة %	0.48	0.22	2.04	-	0.05	0.02	2.81
2012	القيمة	315	168	1527	1	32	19	2062
	النسبة %	0.44	0.23	2.12	0.01	0.04	0.03	2.87
2013	القيمة	402	109	1458	-	28	17	2014
	النسبة %	0.62	0.17	2.24	-	0.04	0.03	3.10
2014	القيمة	323	109	2121	2	16	11	2582
	النسبة %	0.51	0.17	3.37	0.01	0.03	0.02	4.11
2015	القيمة	235	106	1597	1	19	11	1969
	النسبة %	0.68	0.30	4.61	0.01	0.05	0.03	5.68
2016	القيمة	327	84	1321	-	54	19	1805
	النسبة %	1.09	0.28	4.40	-	0.18	0.06	6.01
2017	القيمة	349	73	1410	-	78	20	1930
	النسبة %	0.99	0.21	4.01	-	0.22	0.06	5.49

2018	القيمة	374	92	2336	-	90	33	2925
	النسبة %	0.89	0.22	5.59	-	0.22	0.08	7.00
2019	القيمة	408	96	1957	-	83	36	2581
	النسبة %	1.14	0.27	5.46	-	0.23	0.10	7.20
2020	القيمة	443	72	1611	-	91	39	2256
	النسبة %	1.86	0.30	6.77	-	0.38	0.16	9.48

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Ministère des Finances, direction générale douanes, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 1963-2020, Op.cit.

الملحق رقم 07: يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2020

الوحدة: مليون دولار، %

السنوات		الاتحاد الأوروبي	دول منظمة التعاون والتنمية	دول أوربية أخرى	أمريكا اللاتينية	دول آسيا	دول المحيط الهادي	الدول العربية	دول المغرب العربي	دول افريقيا	المجموع
2000	القيمة	13792	5825	181	1672	210	-	55	254	42	22031
	النسبة	58.06	26.49	0.82	7.59	3.20	-	0.25	3.40	0.19	100
2001	القيمة	12344	4549	87	1037	476	23	315	275	26	19132
	النسبة	64.52	23.78	0.45	5.42	2.49	0.12	1.65	1.44	0.13	100
2002	القيمة	12100	4602	130	951	456	38	248	250	50	18825
	النسبة	64.28	24.45	0.69	5.05	2.42	0.20	1.32	1.33	0.26	100
2003	القيمة	14503	7631	123	1220	507	-	355	260	13	24612
	النسبة	59.14	29.78	1.24	5.18	2.22	-	1.37	1.04	0.03	100
2004	القيمة	17396	11054	91	1902	686	-	521	407	26	32083
	النسبة	57.78	31.75	0.56	4.67	2.20	-	1.90	1.06	0.08	100
2005	القيمة	25593	14963	15	3124	1218	-	621	418	49	46001
	النسبة	55.64	32.53	0.03	6.78	2.65	-	1.35	0.91	0.11	100
2006	القيمة	28750	20546	7	2398	1792	-	591	515	14	54613
	النسبة	52.64	37.62	0.01	4.39	3.28	-	1.09	0.94	0.03	100
2007	القيمة	26833	25387	7	2596	4004	55	479	760	42	60163
	النسبة	44.60	42.20	0.01	4.31	6.66	0.09	0.80	1.26	0.07	100
2008	القيمة	41246	28614	10	2875	3765	-	797	1626	365	79298
	النسبة	52.01	36.08	0.01	3.63	4.75	-	1.01	2.05	0.46	100
2009	القيمة	23186	15326	7	1841	3320	-	564	857	93	45194
	النسبة	51.30	33.91	0.02	4.07	7.35	-	1.25	1.90	0.20	100
2010	القيمة	28009	20278	10	2620	4.082	-	694	1281	79	57053
	النسبة	49.09	35.54	0.02	4.59	7.15	-	1.22	2.25	0.14	100
	القيمة	37307	24059	102	4270	5168	41.00	810	1586	146	73489

2011	النسبة	50.77	32.74	0.14	5.81	7.03	–	1.10	2.16	0.25	100
2012	القيمة	39797	20029	36	4228	4683	–	958	2073	62	71866
	النسبة	55.38	27.87	0.06	5.88	6.52	–	1.32	2.88	0.09	100
2013	القيمة	41277	12210	52	3211	4697	–	797	2639	91	64974
	النسبة %	63.53	18.79	0.08	4.94	7.23	–	1.23	4.06	0.14	100
2014	القيمة	40378	10344	98	3183	5060	–	648	3065	110	62886
	النسبة	64.21	16.45	0.16	5.06	8.05	–	1.03	4.87	0.17	100
2015	القيمة	22976	5288	37	1683	2.409	71	572	1550	82	34668
	النسبة	66.27	15.25	0.11	5.06	6.95	–	1.65	4.47	0.24	100
2016	القيمة	17221	6945	80	1943	2197	–	416	1173	51	30026
	النسبة	57.35	23.12	0.27	6.47	7.32	–	1.39	3.91	0.17	100
2017	القيمة	20386	6465	40	2530	3595	–	799	1273	103	35191
	النسبة	57.93	18.37	0.11	7.19	10.22	–	2.27	3.62	0.29	100
2018	القيمة	23994	–	2558	7042	5773	249	–	1515	666	41797
	النسبة	57.40	–	6.12	16.85	13.82	0.59	–	3.84	1.38	100
2019	القيمة	20496	–	2318	3884	6424	532	–	1788	382	35824
	النسبة	57.21	–	6.47	10.84	17.93	1.48	–	4.98	1.09	100
2020	القيمة	13395	–	114	1537	6822	–	188	1494	247	23797
	النسبة	54.85	–	1.91	6.46	28.67	–	1.02	4.60	2.49	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Ministère des Finances, direction générale douanes, Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 1963-2020, Op.cit.

الملحق رقم 08: يوضح أهم زبائن الجزائر في عامي 2019 و2020

الوحدة: مليون دولار

أهم الدول المصدر إليها	2019		نسبة التغير	2020		نسبة التغير
	القيمة	النسبة %		القيمة	النسبة %	
فرنسا	5023	14.11	0.52	3257	13.69	-35.55
ايطاليا	4621	12.90	23.43 -	3444	14.47	-25.48
اسبانيا	3995	11.15	21.20 -	2341	9.84	-41.40
تركيا	2247	6.27	5.07 -	2121	9.81	-5.59
المملكة المتحدة	2300	6.42	15.78 -	637	2.68	-72.31

الولايات المتحدة الأمريكية	2194	6.12	45.75 -	-	-	-
الصين	1640	4.58	28.38	1165	4.89	-28.97
الهند	1520	4.24	0.74 -	656	2.76	-56.82
هولندا	1504	4.20	29.39 -	1026	4.31	-31.80
تونس	1351	3.77	42.15	1033	4.34	-23.55
البرازيل	1243	3.47	44.78 -	727	3.05	-41.49
كوريا الجنوبية	1374	3.84	11.21	573	2.41	-58.28
البرتغال	884	2.47	26.20 -	-	-	-
بلجيكا	857	2.39	31.08 -	681	2.86	-20.60
سنغافورة	575	1.61	204.74	-	-	-
ماليزيا	-	-		779	3.27	1043.59
اليونان	-	-		822	3.45	173.55
مالطا	-	-		627	2.63	9.96
بقية العالم "128 دولة" عام 2019 بقية العالم "115 دولة" عام 2020	4464	12.46	-	3908	16.42	
المجموع	35824	100		23797	100	

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Ministère des Finances, direction générale douanes : Les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie Période 2019 -2020, Op.cit.

الملحق رقم 09: يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1962– 1999

السنوات	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
النسبة %	-19.70	34.30	5.80	6.20	4.80-	9.50	10.80	8.40
السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
النسبة %	8.90	11.30-	27.40	3.80	7.50	5.00	8.40	5.30
السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
النسبة %	9.20	7.50	0.80	3.00	6.40	5.40	5.60	3.70
السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
النسبة %	0.40	0.70-	1.00 -	4.40	0.8	1.20 -	1.80	2.10 -
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999		
النسبة %	0.90-	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير متفرقة لبنك بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء.

-https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ.

الملحق رقم 10: يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2020

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النسبة %	2.4	2.1	4.7	6.9	5.2	5.1	2.7	3.1
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة %	4.6	5.00	4.00	4.5	3.3	3.2	3.8	4.1
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020			
النسبة %	3.2	1.30	1.2	1.0	5.1-			

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير متفرقة لبنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء.

الملحق رقم 11: يوضح معدل نمو أهم القطاعات ونسبة مساهمتها في PIB خلال الفترة 2000-2020

القطاع / السنوات		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المحروقات	نسبة المساهمة %	41.9	36.7	35.7	38.6	40.7	47.4	48.5
	معدل النمو	4	1.9-	3.9	8.5	3	5.7	3-
الزراعة	نسبة المساهمة %	9.0	10.5	10.1	10.6	10.2	8.2	8
	معدل النمو	4.6-	12.8	1.2-	19.5	5.4	2.3	8.1
البناء والأشغال العمومية	نسبة المساهمة %	8.7	9.1	9.9	9.2	8.9	8.0	8.4
	معدل النمو	6.4	5.2	10.3	5.6	9.4	9.8	13
الصناعة	نسبة المساهمة %	7.5	8	8.1	7.3	6.8	5.9	5.6
	معدل النمو	1.9	5.1	4.7	2.4	2.8	3.4	3.5
الخدمات عامة +خاصة	نسبة المساهمة %	32.9	35.5	36.2	34.3	33.5	30.4	29.5
	معدل النمو	7.6	4.8	6.8	5.2	6.4	9.7	6.4
القطاع / السنوات		2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المحروقات	نسبة المساهمة %	46.4	48.1	33.6	34.9	35.9	34.2	28.9
	معدل النمو	0.9-	3.2-	8-	2.2-	3.3-	3.4-	6-
الزراعة	نسبة المساهمة %	8	7	10.1	9.9	8.1	8.8	9.8
	معدل النمو	2.5	3.8-	12.1	4.9	11.6	7.2	8.2

البناء والأشغال العمومية	نسبة المساهمة %	9.4	9.2	11.8	10.5	9.1	9.2	9.8
	معدل النمو	8.9	8.7	8.5	8.9	8.9	8.2	6.8
الصناعة	نسبة المساهمة %	5.4	5	6.2	4.6	5.1	4.5	4.6
	معدل النمو	3	6.2	8.5	7.0	3.4	5.1	4
الخدمات عامة + خاصة	نسبة المساهمة %	30.9	30.6	38.3	34.8	36.4	36.7	38.4
	معدل النمو	10.1	8.6	7.7	13.0	13.0	10.5	12.4
السنوات / القطاع		**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
المحروقات	نسبة المساهمة %	27.0	18.8	17.3	19.6	22.2	19.5	14.0
	معدل النمو	0.6-	0.2	7.7	2.4 -	6.4 -	4.9-	10.2-
الزراعة	نسبة المساهمة %	10.3	11.6	12.2	11.8	11.8	12.3	14.1
	معدل النمو	2.5	6.0	1.8	0.6	3.5	2.7	1.30
البناء والأشغال العمومية	نسبة المساهمة %	10.4	11.5	11.8	11.7	11.5	12.2	13.0
	معدل النمو	6.9	4.7	5.0	4.6	5.2	3.8	3.1-
الصناعة	نسبة المساهمة %	4.9	5.5	5.6	5.5	5.4	5.7	6.30
	معدل النمو	4.0	4.8	3.8	4.8	3.9	4	3.3 -
الخدمات عامة + خاصة	نسبة المساهمة %	40.2	44.6	45.1	43.7	41.5	42.5	44.5
	معدل النمو	12.5	9.0	46	4.3	6.4	4.9	7.1-

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير متفرقة بنك الجزائر.

الملحق رقم 12: يوضح التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة

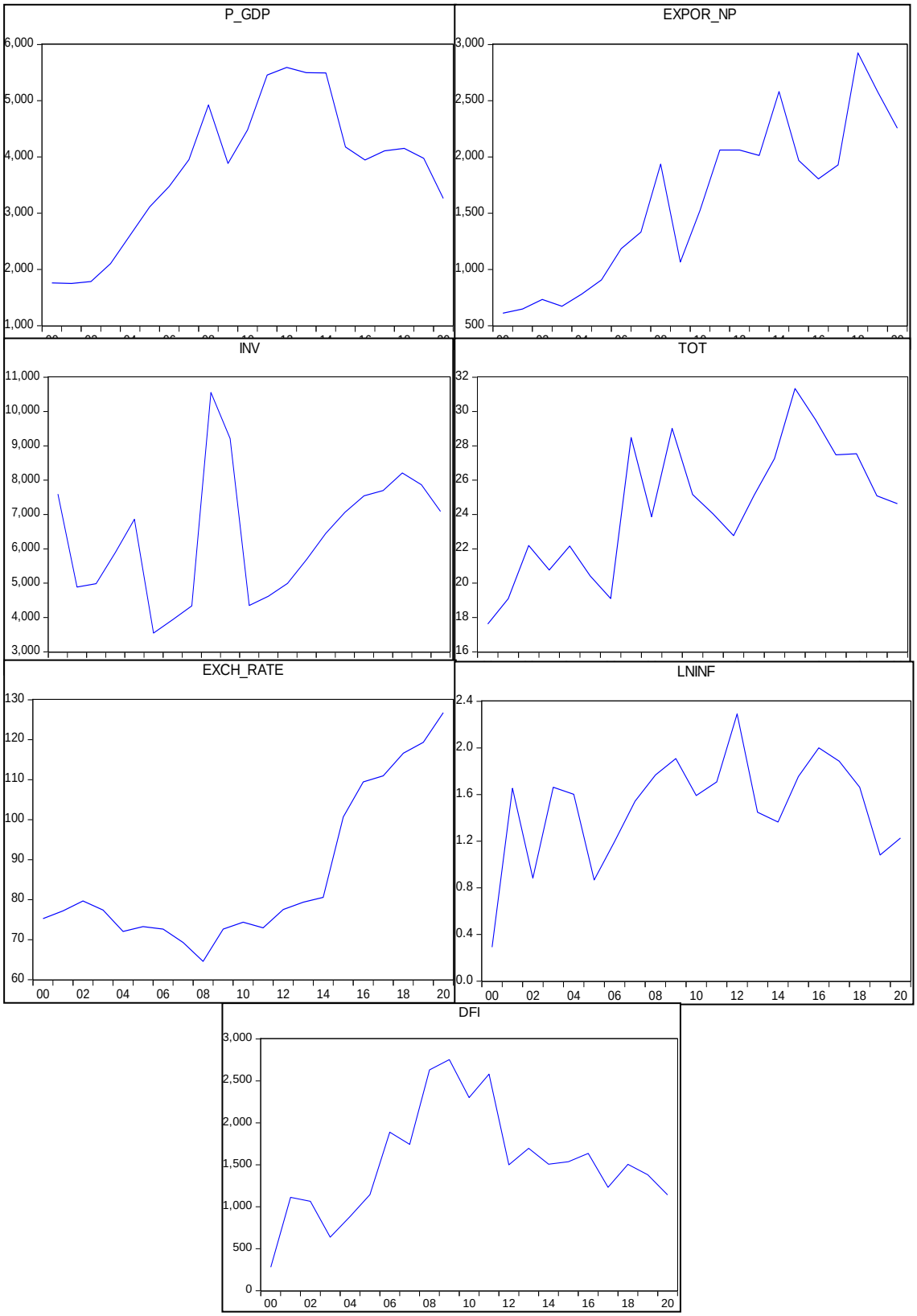

المصدر :من اعداد الطالبة بناءا على مخرجات برنامج Eviews 10.

الملحق رقم 13: يوضح نتائج اختبار الاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لديكي فولر

Null Hypothesis: P_GDP has a unit root				
Exogenous : Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob. *
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0,529919	0,9724
Test critical values :	1% level		-4,498307	
	5% level		-3,658446	
	10% level		-3,268973	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(P_GDP)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 15 :21				
Sample (adjusted) : 2001 2020				
Included observations : 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
P_GDP (-1)	-0,076223	0,143839	-0,529919	0,603
C	664,7367	410,1218	1,620828	0,1235
@TREND ("2000")	-28,48242	31,14128	-0,914619	0,3732
R-squared	0,177354	Mean dependent var		75,098
Adjusted R-squared	0,080573	S.D. dependent var		588,1423
S.E. of regression	563,9507	Akaike info criterion		15,64529
Sum squared resid	5406687	Schwarz criterion		15,79465
Log likelihood	-153,4529	Hannan-Quinn criter.		15,67445
F-statistic	1,832517	Durbin-Watson stat		1,964754
Prob(F-statistic)	0,190243			

Null Hypothesis: P_GDP has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob. *

Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1,689505	0,4211
Test critical values :	1% level		-3,808546	
	5% level		-3,020686	
	10% level		-2,650413	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(P_GDP)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 15 :23				
Sample (adjusted) : 2001 2020				
Included observations : 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
P_GDP (-1)	-0,169883	0,100552	-1,689505	0,1084
C	722,7159	403,3489	1,791788	0,09
R-squared	0,136874	Mean dependent var		75,098
Adjusted R-squared	0,088923	S.D. dependent var		588,1423
S.E. of regression	561,384	Akaike info criterion		15,59333
Sum squared resid	5672737	Schwarz criterion		15,6929
Log likelihood	-153,9333	Hannan-Quinn criter.		15,61276
F-statistic	2,854428	Durbin-Watson stat		1,719932
Prob(F-statistic)	0,108368			

Null Hypothesis: D(P_GDP) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob. *
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4,323167	0,0149
Test critical values :	1% level		-4,532598	
	5% level		-3,673616	
	10% level		-3,277364	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				

and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(P_GDP,2)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 15 :27				
Sample (adjusted) : 2002 2020				
Included observations : 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D (P_GDP (-1))	-1,071181	0,247777	-4,323167	0,0005
C	646,6509	316,6997	2,041843	0,058
@TREND ("2000")	-50,7955	25,24992	-2,011709	0,0614
R-squared	0,544177	Mean dependent var		-36,94684
Adjusted R-squared	0,487199	S.D. dependent var		796,1312
S.E. of regression	570,1103	Akaike info criterion		15,67348
Sum squared resid	5200413	Schwarz criterion		15,8226
Log likelihood	-145,898	Hannan-Quinn criter.		15,69871

Null Hypothesis: D(P_GDP) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob. *
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3,572988	0,017
Test critical values :	1% level		-3,831511	
	5% level		-3,02997	
	10% level		-2,655194	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(P_GDP,2)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 15 :30				
Sample (adjusted): 2002 2020				

Included observations : 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D (P_GDP (-1))	-0,909188	0,254462	-3,572988	0,0023
C	69,02001	145,0941	0,475691	0,6403
R-squared	0,428883	Mean dependent var		-36,94684
Adjusted R-squared	0,395288	S.D. dependent var		796,1312
S.E. of regression	619,0973	Akaike info criterion		15,7937
Sum squared resid	6515784	Schwarz criterion		15,89312
Log likelihood	-148,0402	Hannan-Quinn criter.		15,81053
F-statistic	12,76625	Durbin-Watson stat		1,900692

Null Hypothesis: EXPOR_NP has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob. *
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3,928058	0,0302
Test critical values :	1% level		-4,498307	
	5% level		-3,658446	
	10% level		-3,268973	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EXPOR_NP)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time: 15:36				
Sample (adjusted): 2001 2020				
Included observations : 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXPOR_NP (-1)	-1,002068	0,255105	-3,928058	0,0011
C	542,1415	185,3804	2,924482	0,0095
@TREND ("2000")	105,6951	31,02711	3,406541	0,0034
R-squared	0,478439	Mean dependent var		82,2
Adjusted R-squared	0,417079	S.D. dependent var		434,3304

S.E. of regression	331,608	Akaike info criterion		14,58327
Sum squared resid	1869385	Schwarz criterion		14,73262
Log likelihood	-142,8327	Hannan-Quinn criter.		14,61242
F-statistic	7,797243	Durbin-Watson stat		1,918159
Prob(F-statistic)	0,003954			

Null Hypothesis: TOT has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob. *
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3,178508	0,1213
Test critical values :	1% level		-4,616209	
	5% level		-3,710482	
	10% level		-3,297799	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 17				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(TOT)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 15 :40				
Sample (adjusted) : 2004 2020				
Included observations : 17 after adjustments				

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TOT (-1)	-1,972259	0,620498	-3,178508	0,0088
D (TOT (-1))	0,960803	0,485856	1,977547	0,0736
D (TOT (-2))	1,031403	0,404861	2,547546	0,0271
D (TOT (-3))	0,554468	0,307145	1,805234	0,0985
C	38,03602	11,42422	3,329419	0,0067
@TREND ("2000")	0,915093	0,361197	2,533501	0,0278
R-squared	0,609836	Mean dependent var		0,227294
Adjusted R-squared	0,432488	S.D. dependent var		3,534513
S.E. of regression	2,662668	Akaike info criterion		5,067099
Sum squared resid	77,98783	Schwarz criterion		5,361174
Log likelihood	-37,07034	Hannan-Quinn criter.		5,09633
F-statistic	3,438649	Durbin-Watson stat		1,915534
Prob(F-statistic)	0,040866			

Null Hypothesis: TOT has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob. *
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2,646808	0,1006
Test critical values :	1% level		-3,808546	
	5% level		-3,020686	
	10% level		-2,650413	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(TOT)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 15:43				
Sample (adjusted) : 2001 2020				
Included observations : 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TOT (-1)	-0,456254	0,172379	-2,646808	0,0164
C	11,4844	4,256695	2,697961	0,0147
R-squared	0,280161	Mean dependent var		0,3504
Adjusted R-squared	0,24017	S.D. dependent var		3,341425
S.E. of regression	2,912661	Akaike info criterion		5,070651
Sum squared resid	152,7047	Schwarz criterion		5,170224
Log likelihood	-48,70651	Hannan-Quinn criter.		5,090089
F-statistic	7,005593	Durbin-Watson stat		2,429796
Prob(F-statistic)	0,016399			

Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob. *
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3,967629	0,0355
Test critical values :	1% level		-4,728363	
	5% level		-3,759743	

	10% level		-3,324976	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 15				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(TOT,2)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 15 :46				
Sample (adjusted): 2006 2020				
Included observations : 15 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D (TOT (-1))	-4,514935	1,137943	-3,967629	0,0041
D (TOT (-1),2)	2,572717	0,919552	2,797793	0,0233
D (TOT (-2),2)	2,173012	0,716144	3,034323	0,0162
D (TOT (-3),2)	1,682074	0,581895	2,890681	0,0202
D (TOT (-4),2)	0,68972	0,32633	2,113565	0,0675
C	5,799191	2,518037	2,30306	0,0502
@TREND ("2000")	-0,281625	0,171963	-1,637704	0,1401

Null Hypothesis: INV_GDP has a unit root					
Null Hypothesis: INV has a unit root					
Exogenous: Constant, Linear Trend					
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)					
			t-Statistic	Prob. *	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4,10287	0,0226	
Test critical values :	1% level		-4,532598		
	5% level		-3,673616		
	10% level		-3,277364		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations					
and may not be accurate for a sample size of 19					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable : D(INV)					
Method : Least Squares					
Date : 04/07/23 Time: 16:31					

Sample (adjusted) : 2002 2020					
Included observations : 19 after adjustments					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
INV (-1)	-1,088198	0,265229	-4,10287	0,0009	
D(INV (-1))	0,479511	0,210759	2,275164	0,038	
C	5493,936	1524,638	3,603436	0,0026	
@TREND ("2000")	128,5212	74,78527	1,718536	0,1063	
R-squared	0,52948	Mean dependent var		116,0316	
Adjusted R-squared	0,435375	S.D. dependent var		2105,599	
S.E. of regression	1582,179	Akaike info criterion		17,75566	

Null Hypothesis: INV has a unit root					
Exogenous: Constant					
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)					
			t-Statistic	Prob*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3,51956	0,019	
Test critical values :	1% level		-3,831511		
	5% level		-3,02997		
	10% level		-2,655194		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations					
and may not be accurate for a sample size of 19					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable : D(INV)					
Method : Least Squares					
Date : 04/07/23 Time : 16:31					
Sample (adjusted): 2002 2020					
Included observations : 19 after adjustments					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
INV (-1)	-0,883444	0,25101	-3,51956	0,0028	
D (INV (-1))	0,418147	0,220026	1,900441	0,0755	
C	5629,345	1612,868	3,490269	0,003	
R-squared	0,436838	Mean dependent var		116,0316	
Adjusted R-squared	0,366443	S.D. dependent var		2105,599	

S.E. of regression	1675,979	Akaike info criterion	17,83012	
Sum squared resid	44942469	Schwarz criterion	17,97924	

Null Hypothesis: DFI has a unit root					
Exogenous: Constant, Linear Trend					
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)					
			t-Statistic	Prob. *	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2,208782	0,4555	
Test critical values :	1% level		-4,616209		
	5% level		-3,710482		
	10% level		-3,297799		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations					
and may not be accurate for a sample size of 17					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable : D(DFI)					
Method : Least Squares					
Date : 04/07/23 Time : 16 :02					
Sample (adjusted): 2004 2020					
Included observations : 17 after adjustments					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
DFI (-1)	-0,437104	0,197894	-2,208782	0,0493	
D (DFI (-1))	-0,034511	0,252711	-0,136565	0,8938	
D (DFI (-2))	0,405905	0,255152	1,590838	0,14	
D (DFI (-3))	0,225797	0,233972	0,965061	0,3553	
C	955,8552	368,2655	2,59556	0,0249	
@TREND ("2000")	-17,76007	23,26847	-0,763268	0,4614	
R-squared	0,499985	Mean dependent var		29,69412	
Adjusted R-squared	0,272706	S.D. dependent var		456,8604	
S.E. of regression	389,6175	Akaike info criterion		15,03877	
Sum squared resid	1669820	Schwarz criterion		15,33285	
Log likelihood	-121,8296	Hannan-Quinn criter.		15,068	
F-statistic	2,199872	Durbin-Watson stat		2,358077	
Prob(F-statistic)	0,12815				

Null Hypothesis: DFI has a unit root					
Exogenous: Constant					
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)					
			t-Statistic	Prob. *	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2,657265	0,1016	
Test critical values :	1% level		-3,886751		
	5% level		-3,052169		
	10% level		-2,666593		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations					
and may not be accurate for a sample size of 17					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable : D(DFI)					
Method : Least Squares					
Date : 04/07/23 Time : 16 :03					
Sample (adjusted): 2004 2020					
Included observations : 17 after adjustments					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
DFI (-1)	-0,487285	0,183378	-2,657265	0,0209	
D (DFI (-1))	0,030074	0,233945	0,128553	0,8998	
D (DFI (-2))	0,484083	0,22959	2,10847	0,0567	
D (DFI (-3))	0,308423	0,203783	1,513486	0,156	
C	819,4096	316,3172	2,590468	0,0236	
R-squared	0,473504	Mean dependent var		29,69412	
Adjusted R-squared	0,298005	S.D. dependent var		456,8604	
S.E. of regression	382,7811	Akaike info criterion		14,97273	
Sum squared resid	1758256	Schwarz criterion		15,21779	
Log likelihood	-122,2682	Hannan-Quinn criter.		14,99709	
F-statistic	2,698048	Durbin-Watson stat		2,215556	
Prob(F-statistic)	0,081812				

Null Hypothesis: D(DFI) has a unit root			
Exogenous: Constant, Linear Trend			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			

			t-Statistic	Prob. *	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5,765671	0,0009	
Test critical values :	1% level		-4,532598		
	5% level		-3,673616		
	10% level		-3,277364		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations					
and may not be accurate for a sample size of 19					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable : D(DFI,2)					
Method : Least Squares					
Date : 04/07/23 Time : 16 :10					
Sample (adjusted): 2002 2020					
Included observations : 19 after adjustments					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
D(DFI (-1))	-1,300076	0,225486	-5,765671	0	
C	282,3635	237,1135	1,190836	0,2511	
@TREND ("2000")	-23,94647	19,15204	-1,250335	0,2292	
R-squared	0,676638	Mean dependent var		-56,43158	
Adjusted R-squared	0,636217	S.D. dependent var		723,784	
S.E. of regression	436,5459	Akaike info criterion		15,1396	
Sum squared resid	3049157	Schwarz criterion		15,28873	
Log likelihood	-140,8262	Hannan-Quinn criter.		15,16484	
F-statistic	16,74006	Durbin-Watson stat		1,967466	

Null Hypothesis: EXCH_RATE has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob. *
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0,715579	0,9574
Test critical values :	1% level		-4,498307	
	5% level		-3,658446	
	10% level		-3,268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EXCH_RATE)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 16 :14				
Sample (adjusted): 2001 2020				
Included observations : 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXCH_RATE (-1)	-0,075319	0,105256	-0,715579	0,484
C	2,136865	6,853451	0,311794	0,759
@TREND ("2000")	0,642956	0,304089	2,114368	0,0496
R-squared	0,268206	Mean dependent var		2,57635
Adjusted R-squared	0,182112	S.D. dependent var		5,715392
S.E. of regression	5,168838	Akaike info criterion		6,260654
Sum squared resid	454,1871	Schwarz criterion		6,410014
Log likelihood	-59,60654	Hannan-Quinn criter.		6,289811
F-statistic	3,115284	Durbin-Watson stat		1,907361
Prob(F-statistic)	0,070357			

Null Hypothesis: D(EXCH_RATE) has a unit root					
Exogenous: Constant, Linear Trend					
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)					
			t-Statistic	Prob. *	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4,130587	0,0215	
Test critical values :	1% level		-4,532598		
	5% level		-3,673616		
	10% level		-3,277364		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations					
and may not be accurate for a sample size of 19					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable: D(EXCH_RATE,2)					
Method : Least Squares					
Date : 04/07/23 Time : 16 :17					
Sample (adjusted) : 2002 2020					
Included observations : 19 after adjustments					

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
D (EXCH_RATE (-1))	-1,011522	0,244886	-4,130587	0,0008	
C	-3,455632	2,816623	-1,226871	0,2376	
@TREND ("2000")	0,553766	0,250384	2,21167	0,0419	
R-squared	0,517689	Mean dependent var		0,288	
Adjusted R-squared	0,4574	S.D. dependent var		7,190099	
S.E. of regression	5,296326	Akaike info criterion		6,315843	
Sum squared resid	448,817	Schwarz criterion		6,464965	
Log likelihood	-57,00051	Hannan-Quinn criter.		6,34108	
F-statistic	8,586811	Durbin-Watson stat		2,059998	
Prob(F-statistic)	0,002928				

Null Hypothesis: D(EXCH_RATE) has a unit root					
Exogenous: Constant					
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)					
			t-Statistic	Prob. *	
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3,16138	0,0388	
Test critical values:	1% level		-3,831511		
	5% level		-3,02997		
	10% level		-2,655194		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations					
and may not be accurate for a sample size of 19					
Augmented Dickey-Fuller Test Equation					
Dependent Variable: D(EXCH_RATE,2)					
Method : Least Squares					
Date : 04/07/23 Time: 16:18					
Sample (adjusted): 2002 2020					
Included observations : 19 after adjustments					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
D(EXCH_RATE (-1))	-0,760382	0,240522	-3,16138	0,0057	
C	2,052886	1,458077	1,407941	0,1772	
R-squared	0,370238	Mean dependent var		0,288	
Adjusted R-squared	0,333193	S.D. dependent var		7,190099	
S.E. of regression	5,871308	Akaike info criterion		6,477333	

Sum squared resid	586,0284	Schwarz criterion		6,576747	
Log likelihood	-59,53466	Hannan-Quinn criter.		6,494158	
F-statistic	9,994324	Durbin-Watson stat		1,943501	
Prob(F-statistic)	0,005702				

Null Hypothesis: LNINF has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob. *
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4,765087	0,0013
Test critical values :	1% level		-3,808546	
	5% level		-3,020686	
	10% level		-2,650413	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(LNINF)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 16 :21				
Sample (adjusted): 2001 2020				
Included observations : 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNINF (-1)	-0,88883	0,18653	-4,765087	0,0002
C	1,387461	0,293456	4,727999	0,0002
R-squared	0,557805	Mean dependent var		0,04675
Adjusted R-squared	0,533239	S.D. dependent var		0,545803
S.E. of regression	0,372892	Akaike info criterion		0,959585
Sum squared resid	2,502876	Schwarz criterion		1,059158
Log likelihood	-7,595851	Hannan-Quinn criter.		0,979023
F-statistic	22,70606	Durbin-Watson stat		1,743462
Prob(F-statistic)	0,000155			

الملحق رقم 14: يوضح نتائج اختبار الاستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لفيلبس بيرون

Null Hypothesis: P_GDP has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0,529919	0,9724
Test critical values :	1% level		-4,498307	
	5% level		-3,658446	
	10% level		-3,268973	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(P_GDP)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 15 :21				
Sample (adjusted): 2001 2020				
Included observations : 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
P_GDP (-1)	-0,076223	0,143839	-0,529919	0,603
C	664,7367	410,1218	1,620828	0,1235
@TREND ("2000")	-28,48242	31,14128	-0,914619	0,3732
R-squared	0,177354	Mean dependent var		75,098
Adjusted R-squared	0,080573	S.D. dependent var		588,1423
S.E. of regression	563,9507	Akaike info criterion		15,64529
Sum squared resid	5406687	Schwarz criterion		15,79465
Log likelihood	-153,4529	Hannan-Quinn criter.		15,67445
F-statistic	1,832517	Durbin-Watson stat		1,964754
Prob(F-statistic)	0,190243			

Null Hypothesis: P_GDP has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob*

Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1,689505	0,4211
Test critical values :	1% level		-3,808546	
	5% level		-3,020686	
	10% level		-2,650413	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(P_GDP)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 15:23				
Sample (adjusted) : 2001 2020				
Included observations : 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
P_GDP (-1)	-0,169883	0,100552	-1,689505	0,1084
C	722,7159	403,3489	1,791788	0,09
R-squared	0,136874	Mean dependent var		75,098
Adjusted R-squared	0,088923	S.D. dependent var		588,1423
S.E. of regression	561,384	Akaike info criterion		15,59333
Sum squared resid	5672737	Schwarz criterion		15,6929
Log likelihood	-153,9333	Hannan-Quinn criter.		15,61276
F-statistic	2,854428	Durbin-Watson stat		1,719932
Prob(F-statistic)	0,108368			

Null Hypothesis: D(P_GDP) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4,323167	0,0149
Test critical values :	1% level		-4,532598	
	5% level		-3,673616	
	10% level		-3,277364	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 19				

Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(P_GDP,2)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 15 :27				
Sample (adjusted) : 2002 2020				
Included observations : 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D (P_GDP (-1))	-1,071181	0,247777	-4,323167	0,0005
C	646,6509	316,6997	2,041843	0,058
@TREND ("2000")	-50,7955	25,24992	-2,011709	0,0614
R-squared	0,544177	Mean dependent var		-36,94684
Adjusted R-squared	0,487199	S.D. dependent var		796,1312
S.E. of regression	570,1103	Akaike info criterion		15,67348
Sum squared resid	5200413	Schwarz criterion		15,8226
Log likelihood	-145,898	Hannan-Quinn criter.		15,69871

Null Hypothesis: D(P_GDP) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob. *
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3,572988	0,017
Test critical values :	1% level		-3,831511	
	5% level		-3,02997	
	10% level		-2,655194	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(P_GDP,2)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 15:30				
Sample (adjusted): 2002 2020				
Included observations : 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D (P_GDP (-1))	-0,909188	0,254462	-3,572988	0,0023

C	69,02001	145,0941	0,475691	0,6403
R-squared	0,428883	Mean dependent var		-36,94684
Adjusted R-squared	0,395288	S.D. dependent var		796,1312
S.E. of regression	619,0973	Akaike info criterion		15,7937
Sum squared resid	6515784	Schwarz criterion		15,89312
Log likelihood	-148,0402	Hannan-Quinn criter.		15,81053
F-statistic	12,76625	Durbin-Watson stat		1,900692

Null Hypothesis: EXPOR_NP has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob. *
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3,928058	0,0302
Test critical values :	1% level		-4,498307	
	5% level		-3,658446	
	10% level		-3,268973	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EXPOR_NP)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 15:36				
Sample (adjusted): 2001 2020				
Included observations : 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXPOR_NP(-1)	-1,002068	0,255105	-3,928058	0,0011
C	542,1415	185,3804	2,924482	0,0095
@TREND ("2000")	105,6951	31,02711	3,406541	0,0034
R-squared	0,478439	Mean dependent var		82,2
Adjusted R-squared	0,417079	S.D. dependent var		434,3304
S.E. of regression	331,608	Akaike info criterion		14,58327
Sum squared resid	1869385	Schwarz criterion		14,73262
Log likelihood	-142,8327	Hannan-Quinn criter.		14,61242
F-statistic	7,797243	Durbin-Watson stat		1,918159
Prob(F-statistic)	0,003954			

Null Hypothesis: TOT has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob. *
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3,178508	0,1213
Test critical values :	1% level		-4,616209	
	5% level		-3,710482	
	10% level		-3,297799	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 17				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(TOT)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 15 :40				
Sample (adjusted): 2004 2020				
Included observations : 17 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TOT (-1)	-1,972259	0,620498	-3,178508	0,0088
D (TOT (-1))	0,960803	0,485856	1,977547	0,0736
D (TOT (-2))	1,031403	0,404861	2,547546	0,0271
D (TOT (-3))	0,554468	0,307145	1,805234	0,0985
C	38,03602	11,42422	3,329419	0,0067
@TREND ("2000")	0,915093	0,361197	2,533501	0,0278
R-squared	0,609836	Mean dependent var		0,227294
Adjusted R-squared	0,432488	S.D. dependent var		3,534513
S.E. of regression	2,662668	Akaike info criterion		5,067099
Sum squared resid	77,98783	Schwarz criterion		5,361174
Log likelihood	-37,07034	Hannan-Quinn criter.		5,09633
F-statistic	3,438649	Durbin-Watson stat		1,915534
Prob(F-statistic)	0,040866			

Null Hypothesis: TOT has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob. *
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2,646808	0,1006
Test critical values :	1% level		-3,808546	

	5% level		-3,020686	
	10% level		-2,650413	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(TOT)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 15:43				
Sample (adjusted): 2001 2020				
Included observations : 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TOT (-1)	-0,456254	0,172379	-2,646808	0,0164
C	11,4844	4,256695	2,697961	0,0147
R-squared	0,280161	Mean dependent var		0,3504
Adjusted R-squared	0,24017	S.D. dependent var		3,341425
S.E. of regression	2,912661	Akaike info criterion		5,070651
Sum squared resid	152,7047	Schwarz criterion		5,170224
Log likelihood	-48,70651	Hannan-Quinn criter.		5,090089
F-statistic	7,005593	Durbin-Watson stat		2,429796
Prob(F-statistic)	0,016399			

Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob. *
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3,967629	0,0355
Test critical values :	1% level		-4,728363	
	5% level		-3,759743	
	10% level		-3,324976	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 15				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(TOT,2)				
Method : Least Squares				

Date : 04/07/23 Time : 15 :46				
Sample (adjusted): 2006 2020				
Included observations : 15 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D (TOT (-1))	-4,514935	1,137943	-3,967629	0,0041
D (TOT (-1),2)	2,572717	0,919552	2,797793	0,0233
D (TOT (-2),2)	2,173012	0,716144	3,034323	0,0162
D (TOT (-3),2)	1,682074	0,581895	2,890681	0,0202
D (TOT (-4),2)	0,68972	0,32633	2,113565	0,0675
C	5,799191	2,518037	2,30306	0,0502
@TREND ("2000")	-0,281625	0,171963	-1,637704	0,1401

Null Hypothesis: D(TOT) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6,498742	0
Test critical values :	1% level		-3,831511	
	5% level		-3,02997	
	10% level		-2,655194	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(TOT,2)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 15 :47				
Sample (adjusted): 2002 2020				
Included observations : 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D (TOT (-1))	-1,424481	0,219193	-6,498742	0
C	0,458001	0,736282	0,622046	0,5422
R-squared	0,713001	Mean dependent var		-0,101895

Adjusted R-squared	0,696119	S.D. dependent var		5,781962
S.E. of regression	3,187331	Akaike info criterion		5,255546

Null Hypothesis: INV_GDP has a unit root				
Null Hypothesis: INV has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4,10287	0,0226
Test critical values :	1% level		-4,532598	
	5% level		-3,673616	
	10% level		-3,277364	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(INV)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 16:31				
Sample (adjusted): 2002 2020				
Included observations : 19 after adjustments				

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV (-1)	-1,088198	0,265229	-4,10287	0,0009
D(INV (-1))	0,479511	0,210759	2,275164	0,038
C	5493,936	1524,638	3,603436	0,0026
@TREND ("2000")	128,5212	74,78527	1,718536	0,1063
R-squared	0,52948	Mean dependent var		116,0316
Adjusted R-squared	0,435375	S.D. dependent var		2105,599
S.E. of regression	1582,179	Akaike info criterion		17,75566

Null Hypothesis: INV has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3,51956	0,019
Test critical values :	1% level		-3,831511	

	5% level		-3,02997	
	10% level		-2,655194	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(INV)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 16 :31				
Sample (adjusted): 2002 2020				
Included observations : 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV (-1)	-0,883444	0,25101	-3,51956	0,0028
D (INV (-1))	0,418147	0,220026	1,900441	0,0755
C	5629,345	1612,868	3,490269	0,003
R-squared	0,436838	Mean dependent var		116,0316
Adjusted R-squared	0,366443	S.D. dependent var		2105,599
S.E. of regression	1675,979	Akaike info criterion		17,83012
Sum squared resid	44942469	Schwarz criterion		17,97924

Null Hypothesis: DFI has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2,208782	0,4555
Test critical values :	1% level		-4,616209	
	5% level		-3,710482	
	10% level		-3,297799	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 17				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(DFI)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 16 :02				

Sample (adjusted): 2004 2020				
Included observations : 17 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFI (-1)	-0,437104	0,197894	-2,208782	0,0493
D (DFI (-1))	-0,034511	0,252711	-0,136565	0,8938
D (DFI (-2))	0,405905	0,255152	1,590838	0,14
D (DFI (-3))	0,225797	0,233972	0,965061	0,3553
C	955,8552	368,2655	2,59556	0,0249
@TREND ("2000")	-17,76007	23,26847	-0,763268	0,4614
R-squared	0,499985	Mean dependent var		29,69412
Adjusted R-squared	0,272706	S.D. dependent var		456,8604
S.E. of regression	389,6175	Akaike info criterion		15,03877
Sum squared resid	1669820	Schwarz criterion		15,33285
Log likelihood	-121,8296	Hannan-Quinn criter.		15,068
F-statistic	2,199872	Durbin-Watson stat		2,358077
Prob(F-statistic)	0,12815			

Null Hypothesis: DFI has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2,657265	0,1016
Test critical values :	1% level		-3,886751	
	5% level		-3,052169	
	10% level		-2,666593	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 17				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(DFI)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 16:03				
Sample (adjusted): 2004 2020				
Included observations : 17 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DFI (-1)	-0,487285	0,183378	-2,657265	0,0209

D (DFI (-1))	0,030074	0,233945	0,128553	0,8998
D (DFI (-2))	0,484083	0,22959	2,10847	0,0567
D (DFI (-3))	0,308423	0,203783	1,513486	0,156
C	819,4096	316,3172	2,590468	0,0236
R-squared	0,473504	Mean dependent var		29,69412
Adjusted R-squared	0,298005	S.D. dependent var		456,8604
S.E. of regression	382,7811	Akaike info criterion		14,97273
Sum squared resid	1758256	Schwarz criterion		15,21779
Log likelihood	-122,2682	Hannan-Quinn criter.		14,99709
F-statistic	2,698048	Durbin-Watson stat		2,215556
Prob(F-statistic)	0,081812			

Null Hypothesis: D(DFI) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5,765671	0,0009
Test critical values :	1% level		-4,532598	
	5% level		-3,673616	
	10% level		-3,277364	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(DFI,2)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 16:10				
Sample (adjusted): 2002 2020				
Included observations : 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DFI (-1))	-1,300076	0,225486	-5,765671	0
C	282,3635	237,1135	1,190836	0,2511
@TREND ("2000")	-23,94647	19,15204	-1,250335	0,2292
R-squared	0,676638	Mean dependent var		-56,43158
Adjusted R-squared	0,636217	S.D. dependent var		723,784
S.E. of regression	436,5459	Akaike info criterion		15,1396

Sum squared resid	3049157	Schwarz criterion	15,28873
Log likelihood	-140,8262	Hannan-Quinn criter.	15,16484
F-statistic	16,74006	Durbin-Watson stat	1,967466
Prob(F-statistic)	0,00012		

Null Hypothesis: D(DFI) has a unit root			
Exogenous: Constant			
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5,558152	0,0003
Test critical values :	1% level	-3,831511	
	5% level	-3,02997	
	10% level	-2,655194	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(DFI,2)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 16:11				
Sample (adjusted): 2002 2020				
Included observations : 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DFI (-1))	-1,216202	0,218814	-5,558152	0
C	14,08891	102,584	0,13734	0,8924
R-squared	0,645042	Mean dependent var		-56,43158
Adjusted R-squared	0,624163	S.D. dependent var		723,784
S.E. of regression	443,7199	Akaike info criterion		15,12756
Sum squared resid	3347085	Schwarz criterion		15,22698
Log likelihood	-141,7119	Hannan-Quinn criter.		15,14439
F-statistic	30,89305	Durbin-Watson stat		1,970397
Prob(F-statistic)	0,000035			

Null Hypothesis: EXCH_RATE has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				

			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0,715579	0,9574
Test critical values:	1% level		-4,498307	
	5% level		-3,658446	
	10% level		-3,268973	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EXCH_RATE)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 16:14				
Sample (adjusted): 2001 2020				
Included observations : 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXCH_RATE (-1)	-0,075319	0,105256	-0,715579	0,484
C	2,136865	6,853451	0,311794	0,759
@TREND ("2000")	0,642956	0,304089	2,114368	0,0496
R-squared	0,268206	Mean dependent var		2,57635
Adjusted R-squared	0,182112	S.D. dependent var		5,715392
S.E. of regression	5,168838	Akaike info criterion		6,260654
Sum squared resid	454,1871	Schwarz criterion		6,410014
Log likelihood	-59,60654	Hannan-Quinn criter.		6,289811
F-statistic	3,115284	Durbin-Watson stat		1,907361
Prob(F-statistic)	0,070357			

Null Hypothesis: EXCH_RATE has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob. *
Augmented Dickey-Fuller test statistic			1,214711	0,997
Test critical values :	1% level		-3,808546	
	5% level		-3,020686	
	10% level		-2,650413	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				

Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EXCH_RATE)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 16 :16				
Sample (adjusted): 2001 2020				
Included observations : 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXCH_RATE (-1)	0,092042	0,075773	1,214711	0,2402
C	-5,136569	6,473849	-0,793434	0,4379
R-squared	0,075763	Mean dependent var		2,57635
Adjusted R-squared	0,024416	S.D. dependent var		5,715392
S.E. of regression	5,645186	Akaike info criterion		6,394123
Sum squared resid	573,6263	Schwarz criterion		6,493696
Log likelihood	-61,94123	Hannan-Quinn criter.		6,413561
F-statistic	1,475523	Durbin-Watson stat		1,776621
Prob(F-statistic)	0,240171			

Null Hypothesis: D(EXCH_RATE) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4,130587	0,0215
Test critical values :	1% level		-4,532598	
	5% level		-3,673616	
	10% level		-3,277364	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EXCH_RATE,2)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 16:17				
Sample (adjusted): 2002 2020				
Included observations : 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

D(EXCH_RATE (-1))	-1,011522	0,244886	-4,130587	0,0008
C	-3,455632	2,816623	-1,226871	0,2376
@TREND ("2000")	0,553766	0,250384	2,21167	0,0419
R-squared	0,517689	Mean dependent var		0,288
Adjusted R-squared	0,4574	S.D. dependent var		7,190099
S.E. of regression	5,296326	Akaike info criterion		6,315843
Sum squared resid	448,817	Schwarz criterion		6,464965
Log likelihood	-57,00051	Hannan-Quinn criter.		6,34108
F-statistic	8,586811	Durbin-Watson stat		2,059998
Prob(F-statistic)	0,002928			

Null Hypothesis: D(EXCH_RATE) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob. *
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3,16138	0,0388
Test critical values :	1% level		-3,831511	
	5% level		-3,02997	
	10% level		-2,655194	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 19				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(EXCH_RATE,2)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 16:18				
Sample (adjusted): 2002 2020				
Included observations : 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXCH_RATE (-1))	-0,760382	0,240522	-3,16138	0,0057
C	2,052886	1,458077	1,407941	0,1772
R-squared	0,370238	Mean dependent var		0,288
Adjusted R-squared	0,333193	S.D. dependent var		7,190099
S.E. of regression	5,871308	Akaike info criterion		6,477333

Sum squared resid	586,0284	Schwarz criterion	6,576747
Log likelihood	-59,53466	Hannan-Quinn criter.	6,494158
F-statistic	9,994324	Durbin-Watson stat	1,943501
Prob(F-statistic)	0,005702		

Null Hypothesis: LNINF has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)				
			t-Statistic	Prob. *
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4,765087	0,0013
Test critical values :	1% level		-3,808546	
	5% level		-3,020686	
	10% level		-2,650413	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable : D(LNINF)				
Method : Least Squares				
Date : 04/07/23 Time : 16:21				
Sample (adjusted): 2001 2020				
Included observations : 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNINF (-1)	-0,88883	0,18653	-4,765087	0,0002
C	1,387461	0,293456	4,727999	0,0002
R-squared	0,557805	Mean dependent var		0,04675
Adjusted R-squared	0,533239	S.D. dependent var		0,545803
S.E. of regression	0,372892	Akaike info criterion		0,959585
Sum squared resid	2,502876	Schwarz criterion		1,059158
Log likelihood	-7,595851	Hannan-Quinn criter.		0,979023
F-statistic	22,70606	Durbin-Watson stat		1,743462
Prob(F-statistic)	0,000155			

الملحق رقم 15: يوضح نتائج معايير اختيار فترات الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة

VAR Lag Order Selection Criteria					
Endogenous variables: P_GDP EXPOR_NP TOT INV DFI EXCH_RATE LNINF					
Exogenous variables : C					

Date : 04/30/23 Time : 22 :55						
Sample: 2000 2020						
Included observations : 20						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-765.1288	NA	8.05e+24	77.21288	77.56138	77.28091
1	-656.1282	130.8006*	2.78e+22*	71.21282*	74.00087*	71.75708*
* Indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE : Final prediction error						
AIC : Akaike information criterion						
SC : Schwarz information criterion						
HQ : Hannan-Quinn information criterion						

الملحق رقم 16: يوضح نتائج اختبار سببية لـ Granger

Pairwise Granger Causality Tests			
Date : 05/09/23 Time : 18:17			
Sample: 2000 2020			
Lags : 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EXPOR_NP does not Granger Cause P_GDP	20	7.21290	0.0156
P_GDP does not Granger Cause EXPOR_NP		1.47133	0.2417
TOT does not Granger Cause P_GDP	20	0.20620	0.6555
P_GDP does not Granger Cause TOT		5.81199	0.0275
INV does not Granger Cause P_GDP	20	5.79682	0.0277
P_GDP does not Granger Cause INV		1.49070	0.2388
DFI does not Granger Cause P_GDP	20	2.11780	0.1638
P_GDP does not Granger Cause DFI		0.06357	0.8040
EXCH_RATE does not Granger Cause P_GDP	20	1.45196	0.2447
P_GDP does not Granger Cause EXCH_RATE		4.83127	0.0421
LNINF does not Granger Cause P_GDP	20	1.22483	0.2838
P_GDP does not Granger Cause LNINF		2.94003	0.1046

TOT does not Granger Cause EXPOR_NP	20	2.78587	0.1134
EXPOR_NP does not Granger Cause TOT		4.63121	0.0461
INV does not Granger Cause EXPOR_NP	20	1.61448	0.2210
EXPOR_NP does not Granger Cause INV		3.52200	0.0778
DFI does not Granger Cause EXPOR_NP	20	0.14428	0.7088
EXPOR_NP does not Granger Cause DFI		0.48722	0.4946
EXCH_RATE does not Granger Cause EXPOR_NP	20	0.84994	0.3695
EXPOR_NP does not Granger Cause EXCH_RATE		8.58890	0.0093
LNINF does not Granger Cause EXPOR_NP	20	1.04818	0.3203
EXPOR_NP does not Granger Cause LNINF		0.43718	0.5173
INV does not Granger Cause TOT	20	0.40027	0.5354
TOT does not Granger Cause INV		5.45982	0.0320
DFI does not Granger Cause TOT	20	1.50313	0.2369
TOT does not Granger Cause DFI		0.00084	0.9772
EXCH_RATE does not Granger Cause TOT	20	0.00255	0.9603
TOT does not Granger Cause EXCH_RATE		1.35515	0.2605
LNINF does not Granger Cause TOT	20	0.83396	0.3739
TOT does not Granger Cause LNINF		2.59157	0.1258
DFI does not Granger Cause INV	20	0.05256	0.8214
INV does not Granger Cause DFI		0.03979	0.8443
EXCH_RATE does not Granger Cause INV	20	1.33277	0.2643

الملحق رقم 17: يوضح نتائج اختبار منهج الحدود لـ Bounds

ARDL Bounds Test			
Date : 04/30/23 Time : 23:09			
Sample: 2001 2020			
Included observations : 20			
Null Hypothesis: No long-run relationships exist			
Test Statistic	Value	k	

F-statistic	2.969153	6	
Critical Value Bounds			
Significance	I0 Bound	I1 Bound	
10%	2.12	3.23	
5%	2.45	3.61	
2.5%	2.75	3.99	
1%	3.15	4.43	

الملحق رقم 18: يوضح نتائج اختبار العلاقة بين الصادرات خارج قطاع المحروقات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

Dependent Variable : P_GDP					
Method : ARDL					
Date : 04/30/23 Time : 23 :08					
Sample (adjusted): 2001 2020					
Included observations : 20 after adjustments					
Maximum dependent lags : 1 (Automatic selection)					
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)					
Dynamic regressors (1 lag, automatic): EXPOR_NP TOT INV DFI					
EXCH_RATE LNINF					
Fixed regressors: C					
Number of models evalulated: 64					
Selected Model : ARDL (1, 0, 1, 1, 1, 1, 1)					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *	
P_GDP (-1)	0.674363	0.061794	10.91309	0.0000	
EXPOR_NP	0.502468	0.111561	4.503959	0.0028	
TOT	-11.97483	12.09580	-0.989999	0.3552	
TOT (-1)	62.86965	12.53849	5.014132	0.0015	
INV	-0.114523	0.020068	-5.706820	0.0007	
INV (-1)	-0.039952	0.018541	-2.154861	0.0681	
DFI	0.184645	0.081232	2.273060	0.0572	
DFI (-1)	-0.097458	0.079132	-1.231582	0.2579	
EXCH_RATE	-62.71730	7.516186	-8.344299	0.0001	
EXCH_RATE (-1)	50.33715	8.708704	5.780096	0.0007	
LNINF	266.2563	93.68828	2.841938	0.0250	
LNINF (-1)	186.9546	79.05787	2.364782	0.0500	
C	582.6185	339.9935	1.713617	0.1303	

R-squared	0.806983	Mean dependent var		3887.246	
Adjusted R-squared	0.801810	S.D. dependent var		1195.431	
S.E. of regression	108.1852	Akaike info criterion		12.45574	
Sum squared resid	81928.24	Schwarz criterion		13.10297	
Log likelihood	-111.5574	Hannan-Quinn criter.		12.58209	
F-statistic	192.7405	Durbin-Watson stat		2.660380	
Prob(F-statistic)	0.000000				
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model					
selection.					

الملحق رقم 19: يوضح نتائج تقدير العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين الصادرات خارج قطاع المحروقات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable : P_GDP				
Selected Model : ARDL (1, 0, 1, 1, 1, 1, 1)				
Date : 04/30/23 Time : 23:48				
Sample: 2000 2020				
Included observations : 20				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXPOR_NP)	0.502468	0.111561	4.503959	0.0028
D(TOT)	-11.974827	12.095800	-0.989999	0.3552
D(INV)	-0.114523	0.020068	-5.706820	0.0007
D(DFI)	0.184645	0.081232	2.273060	0.0572
D(EXCH_RATE)	-62.717303	7.516186	-8.344299	0.0001
D(LNINF)	266.256281	93.688285	2.841938	0.0250
CointEq(-1)	-0.325637	0.061794	-5.269711	0.0012
Cointeq = P_GDP - (1.5430*EXPOR_NP + 156.2933*TOT -0.4744*INV +				
0.2677*DFI -38.0183*EXCH_RATE + 1391.7689*LNINF + 1789.1678)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXPOR_NP	1.543033	0.207980	7.419136	0.0001

TOT	156.293327	63.999463	2.442104	0.0446
INV	-0.474380	0.117944	-4.022070	0.0050
DFI	0.267741	0.241092	1.110538	0.3035
EXCH_RATE	-38.018318	9.847731	-3.860617	0.0062
LNINF	1391.768869	426.768377	3.261181	0.0138
C	1789.167757	945.730385	1.891837	0.1004